مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد التاسع والأربعون - أكتوبر - ٢٠٠٨

آراء حول الخليج

ملف العدد

هموم وقضايا التعليم في دول مجلس التعاون

نحو علاقات تركية - خليجية استراتيجية

كيف واجهت دول الخليج أزمة الغذاء العالمية؟

الخليج في الإعلام

موضوعية. استقلالية. شمولية

www.gulf in the media .com

تلتقي جميع المصادر في موقع واحد

٤٠٠٠ مصدر و٧٢٠٠ خبر ومقالة يومياً

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

طهران
بغداد
الكويت
المنامة
الدوحة
أبوظبي
الرياض
مسقط
صنعاء

آراء حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.ae

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.ae

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الادارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.ae

أ. د. حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.ae

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.ae

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.ae

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.ae

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.ae

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.ae

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.ae

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.ae

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.ae

افتتاحية العدد — 4

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

واقع التعليم وآفاقه في دول مجلس التعاون الخليجي

الخليج في الصحافة العالمية — 6

الخليج في شهر — 8

مؤتمرات وندوات

«الوزاري الخليجي» في ختام أعماله يؤكد إدانته — 12
قيام إيران بفتح مكتبين إداريين في جزيرة أبوموسى

مقالات

علي حسين باكير	64	د. محمد حلمي عبدالوهاب	94
جواد عبدالوهاب	68	أ. د. صدقة فاضل	98
إميل أمين	71	عائشة الصديقي	102
عطا السيد فتوح	80	د. فيصل محمود غرايبه	104
رائد فوزي أحمود	83	مبارك مبارك أحمد	107
د. خيري عبدالرزاق	87	د. سهيل بن سالم الكثيري	110
د. ستار جبار الدليمي	90	هشام بشير	112
د. خضر عباس عطوان - د.عامر هاشم عواد	75		
خالد علي عبدالخالق	114		

قراءة في كتاب — 117

الهند والصين والعولمة ومستقبل التنمية الاقتصادية

المؤلف: بَيَا مَهتناي

ثمن النسخة:

الإمارات : ٢٠ درهم، السعودية : ٢٠ ريال
البحرين : دينارين، قطر :٢٠ ريال
الكويت:٥,١ دينار، عُمان : ريالين
الأردن: ٤ دنانير، سوريا : ٢٦٠ ليرة

الاشتراك السنوي:

الدول العربيـة : ٨٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٩٠ دولاراً
باقي دول العالم : ١٠٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : sales@araa.ae

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araa@araa.ae
دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص.ب : ٨٠٧٥٨
١٨٧ عود ميثاء، الطابق ١١ / ٣٠٣، شارع الشيخ راشد
هاتف : ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١+
فاكس : ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١+

أ.د. علي الطراح	16
أحمد شهاب	19
د. عبدالحميد الأنصاري	21
د. فاطمة الصايغ	24
حسام محمود	27
د. عبدالواحد مشعل	29
د. ميثاء سالم الشامسي	31
د. علي مهدي كاظم	36
د. السيد عوض عثمان	38
أمل صقر	41
أ.د. زكريا يحيى لال	44
د. علي حسين الدوري	47
د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي	49
محمد مسعد ياقوت	52
د. عبدالحفيظ محبوب	54
د. موزة عبدالله المالكي	57
هبة محمد عبدالعزيز	61

هذا العدد

تزامناً مع بداية العام الدراسي الجديد يصدر هذا العدد من مجلة آراء بملف خاص عن« هموم وقضايا التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي» ليطرح العديد من الآراء والأفكار والدراسات التي ترصد وتحلل قضايا وهموم التعليم في المنطقة، وتحاول في الوقت نفسه وضع بعض الحلول والتوصيات التي من شأنها أن تسهم في تحسين وتطوير التعليم في المنطقة. وخارج الملف تتصدى مقالات العدد لجملة من المواضيع المتعلقة بدول الخليج والمنطقة.

وخارج الملف تتصدى مقالات العدد لجملة من المواضيع المهمة والمتعلقة بقضايا الخليج والمنطقة. يمكن الاطلاع على (آراء) عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.ae، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.ae.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل:

«العلاقات الخليجية - الأوروبية: الحاضر وآفاق المستقبل»

١- التعاون الخليجي - الأوروبي في مجال الأمن الإقليمي في الخليج.

٢- العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون.

٣- المتغير الأمريكي في مسار العلاقات الخليجية - الأوروبية.

٤- الاتحاد الأوروبي وقضايا المنطقة والصراع العربي - الإسرائيلي.

٥- الاتحاد الأوروبي والمسألة العراقية.

٦- الاتحاد الأوروبي وأزمة الملف النووي الإيراني.

٧- الرؤية الأوروبية تجاه مسألة الإصلاح السياسي في منطقة الخليج.

٨- التعاون الخليجي - الأوروبي في مجال الطاقة «النفط - الطاقة النظيفة -الطاقة النووية».

٩- مسار المفاوضات بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقية التجارة الحرة.

قائمة موزعي مجلة آراء في دول الخليج:

- **الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية:**
شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع
هاتف:٣٩١٦٥٠١/٢/٣ - ٠٠٩٧١٤
ص.ب:٦٠٤٩٩، مدينة دبي للإعلام، دبي - الإمارات العربية المتحدة

- **الكويت:**
الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف:٢٤١٢٨٢٠، ٢٤٥٦١٩٨ - ٠٠٩٦٥
ص.ب: ٦٥٨٨، حولي ٣٢٠٤٠ - الكويت

- **سلطنة عُمان:**
مؤسسة عُمان للصحافة والأنباء والنشر و الإعلان
هاتف:٢٤٦٠٤٤٧٧، ٢٤٦٩٩١٦٧، ٢٤٦٩٩٤١٣ - ٠٠٩٦٨
ص.ب: ٩٧٤، الرمز البريدي:١١٣، مسقط - سلطنة عُمان

- **قطر:**
دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع
هاتف:٤٦٢٢١٨٢ - ٠٠٩٧٤، ص.ب:٨١٥٠، الدوحة - قطر

- **مملكة البحرين:**
مؤسسة الأيام للنشر
هاتف: ٧٧٢٥١١١ - ٠٠٩٧٣١، ص.ب: ٣٢٦٢، المنامة - مملكة البحرين

الإسهامات:

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر
❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

واقع التعليم وآفاقه في دول مجلس التعاون الخليجي

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.ae

يجمع المكلفون بمهمة الارتقاء بمستوى الموارد البشرية في دول مجلس التعاون على أن التعليم سيبقى أحد أهم الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات، في عالم متسارع التغير ومتزايد التعقيد والتشابك، على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كافة. ولكن ما إن يطرح موضوع التعليم على طاولة البحث حتى يسارع البعض إلى وضع نظارته السوداء ليحصر اهتمامه بالأزمات التي تكتنف مدخلاته ومخرجاته وعملياته، وعدم ملاءمة محتواه وإدارته، وتخلف طرائق تدريسه، ووقوعه بين فكي الرسوب والتسرب، وغياب الرؤية الشاملة له في علاقته باحتياجات سوق العمل ومنظومات التنمية الأخرى، والقائمة تطول.

وهنا يتساءل المرء، كيف لمثل هؤلاء أن يتناسوا أنه على الرغم من حداثة قطاع التعليم في دول المجلس، إلا أنه حقق قفزات كمية ونوعية متميزة. فالإحصائيات المتوافرة تؤكد أن هناك ما يزيد على ستة ملايين طالب من مواطني دول المجلس مسجلين في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، بالإضافة إلى ما يزيد على سبعمائة ألف مسجلين في التعليم العالي. إلا أن الوتيرة المتسارعة للتغيرات على الصعيدين المحلي والعالمي تجعل التعليم، شأنه شأن العديد من القطاعات الأخرى، بحاجة مستمرة للمراجعة والتقييم والتطوير لنساعد أبناءنا على اكتساب القدرة على التكيف مع هذه المتغيرات ومواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي يوفرها التعليم والتي تمثل الأسس الراسخة التي تقوم عليها التنمية الشاملة والمستدامة.

واقتناعاً منا بأهمية عملية المراجعة والتقييم بهدف تحقيق أفضل النتائج الممكنة في عملية التحول الاجتماعي القائمة على رؤية مستقبلية وأسس استراتيجية، فإنه لا بد من الاعتراف بأن لدى دول المجلس الكثير الذي يمكن أن تكتسبه من عملية التحديث النوعي لنظامها التعليمي؛ وذلك لمسايرة المتطلبات التي يقتضيها مجتمع المعرفة.

لقد تجسد اهتمام الجامعات في دول المجلس بالارتقاء بمستوى التعليم من خلال الحصول على الاعتماد الأكاديمي من مؤسسات

أكاديمية عالمية مرموقة. كما نجحت العديد من دول المجلس في تقديم كافة التسهيلات الممكنة، وشجعت بعض أرقى الجامعات في العالم على فتح فروع لها في هذه الدول. إلا أن انطلاقة الجامعات الخليجية لا تزال تعاني بعض المعوقات التي تعترض طريقها. فقد كان لتواضع مستوى الالتزام بمعايير الجودة المتعارف عليها في الدوائر الأكاديمية، وعدم اكتمال اللوائح والتشريعات الخاصة بالمؤسسات الأكاديمية آثار سلبية على مخرجات التعليم. كما حرمت مركزية القرار التعليمي الجامعات من أن تتخذ قراراتها المناسبة. فمراعاة الاحتياجات الحقيقية للتنمية ومتطلباتها، ثم السعي بعد ذلك إلى وضع اللوائح والمقررات التعليمية لتلبيتها يبقيان دائماً أحد أهم شروط النجاح. وفي هذا السياق فإن الأولوية يجب أن تعطى للعمل على تنمية الموارد البشرية اللازمة وتشكيل الهيئات الأكاديمية المتخصصة في تقييم ومتابعة ومراقبة جودة الخدمات التعليمية والإدارية والبناء على ما تم من إنجازات في هذا المضمار.

وفي هذا السياق، فإن إيجاد قاعدة بيانات لتوفير المعلومات الضرورية سيسهم حتماً في اتخاذ القرارات السليمة والمفيدة، والتي تشجع على التعاون والتكامل. أضف إلى ذلك ضرورة تكثيف استخدام التكنولوجيا في التعليم وترسيخ قناعة الأكاديميين بضرورة مواكبة المستجدات وتحديث معلوماتهم ومشاركتهم الجادة في الأبحاث والدراسات، الأمر الذي سيعود بالفائدة على عملية التعليم ومخرجاتها. ولا يفوتني في هذا المقام التأكيد على ضرورة تبادل التجارب والخبرات فيما بين الجامعات في دول المجلس وعدم الاكتفاء بالخبرات المستوردة من الجامعات الأجنبية، والتي لا تتوافق في كثير من الأحيان مع واقع مجتمعاتنا وجامعاتنا.

على صعيد آخر، يشهد العالم الآن تحولات هائلة في النماذج الاقتصادية، فالنظم الاقتصادية القائمة على المفهوم الجغرافي، وقوانين التجارة والتعرفة الجمركية، والانتشار البطيء للاكتشافات العلمية، والتقنية والدورة الطويلة للإنتاج، تراجعت أمام اقتصاد المعرفة واختراق الحدود الجغرافية والانتشار السريع للعلوم والتقنيات والأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات ووسائل الإنتاج. والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة هو: كيف يمكن التعامل مع هذه البيئة الاقتصادية الجديدة؟

لقد استخدمت أنظمة التعليم، وبكثافة، تقنية المعلومات والاتصالات للارتقاء بمستوى مخرجات التعليم، إلا أن أسس تعليم الطلاب لم تتغير كثيراً، بحيث تصبح أكثر توافقاً مع التغيرات الهائلة في الاقتصاد. فلم يتم حتى الآن -على سبيل المثال لا الحصر- دمج تقنية المعلومات والاتصالات بصورة منهجية في قلب العملية التعليمية، ولا سيما في عمليات تعليم وتأهيل المعلمين أو في عمليات تطوير المناهج المدرسية.

ويتمثل التحدي الحقيقي الذي يواجه النظام التعليمي في ضرورات الانتقال من مفاهيم القرن العشرين والعمل على إصلاح هذا النظام، على النحو الذي يجعل الطلاب قادرين على امتلاك المعرفة والمهارات التي تمكنهم من التعامل مع النماذج الاقتصادية الجديدة للقرن الحادي والعشرين. ويمكن تلخيص أهم المتطلبات الجديدة فيما يلي:

- ❖ التعليم القائم على السعي الجماعي لاكتساب المعرفة والخبرة بدلاً من الاعتماد على الجهود الفردية المبعثرة.
- ❖ التعليم القائم على ضرورة اكتساب الخبرة، وإعطاء الفرصة لمراجعة الدروس والعبر المستقاة بهدف العمل على تحسينها.
- ❖ ربط التطور العلمي بعملية النمو الاقتصادي، والعمل على تحقيق هذا الترابط من خلال التنسيق، وإقامة شراكة استراتيجية بين القطاعين الحكومي والخاص بهدف إجراء تعديلات جذرية في التخطيط وصنع القرارات في القضايا التي تتعلق بالطلاب والأعمال والمجتمع.
- ❖ إن تحقيق الأهداف المرجوة في هذا الإطار يتطلب تعليم الجمهور والطلاب والمعلمين من خلال إطلاعهم على المستجدات التي طرأت على الاقتصاد العالمي الجديد ومدى تأثير ذلك في التعليم الأكاديمي وعملية التعليم التي تستمر مدى الحياة.
- ❖ وضع الأطر الصحيحة للتحولات الاقتصادية القادرة على تلبية احتياجات المجتمع خلال القرن الحادي والعشرين.
- ❖ إقامة شراكات إقليمية متينة وإنشاء شبكات لجعل التعليم أكثر توافقاً مع عملية التنمية الاقتصادية.
- ❖ التشديد على تحقيق مخرجات تعليم تتمتع بالمعرفة والمهارات، وذلك من خلال إدخال الإصلاحات المطلوبة في مراحل التعليم الأولى للأطفال صعوداً إلى التعليم العالي.
- ❖ اعتماد تقنيات ومفاهيم التعليم الجديدة ودمجها في كافة مراحل التعليم التي تقوم على نماذج تعليمية اعتمدت أصلاً على أبحاث ومعطيات جديدة تتوافق وروح ومتطلبات الاقتصاد الجديد.

وأخيراً يبقى التعليم أداة لتحقيق هدف معين، ولذلك فإن تحديد معالم وطبيعة هويتنا وتوضيح رؤيتنا وأهدافنا وأيضاً تحديد احتياجاتنا وفهم البيئة المحيطة بنا ومتغيراتها، كل ذلك سيساعدنا بالتأكيد على تحقيق الاستفادة القصوى من أداة التعليم التي طالما حققت المعجزات ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

العراق وإيران بين بقاء القوات الأمريكية وتقرير الوكالة الذرية

حظيت الأوضاع العراقية في الأسابيع الأخيرة باهتمام الصحف العالمية، خاصة في ظل الجدل المستمر حول الاتفاق أو الاختلاف بشأن بقاء القوات الأمريكية في العراق، وفي ظل التجاذبات بين صناع القرار في واشنطن وبغداد، لذا تناولت الصحف بالدراسة والتحليل نقاط الخلاف والاتفاق بين الأطراف وتأثير ذلك في وجود القوات الأمريكية في المستقبل. وبموازاة الملف العراقي برز تقرير الوكالة الذرية بخصوص برنامج التخصيب النووي الإيراني، حيث أعلن التقرير عدداً من الحقائق التي تناولتها الصحف بالتحليل. وفي السياق الاقتصادي تناولت بعض الصحف مسودة اتفاق وزراء المالية الخليجيين بشأن اتحاد نقدي كجزء من خطة لإصدار عملة موحدة وبنك مركزي يقود إلى اندماج اقتصادي كامل وكخطوة لمواجهة أزمات أسواق المال التي تحدث بين وقت وآخر.

في ما يتعلق بالشأن العراقي كتب ستيفن لي مايرز وسام داغر تقريراً نشرته صحيفة (**نيويورك تايمز**) تحت عنوان «الاتفاق مع العراق بشأن القوات يواجه خطراً»، كشفا فيه خفايا تأجيل الاتفاق النهائي بين الحكومتين العراقية والأمريكية بشأن السماح ببقاء القوات الأمريكية على أرض العراق لما بعد العام الحالي، بعدما كان الجانبان قد أوشكا على توقيعه بسبب اعتراضات بعض القادة العراقيين، مما يهدد بانهيار الاتفاق الذي قدم فيه الرئيس بوش العديد من التنازلات لحكومة نوري المالكي ومنها الموافقة على انسحاب القوات الأمريكية بنهاية عام ٢٠١١م.

ويكشف تقرير مراسلي (**نيويورك تايمز**) أن بعض نقاط الاختلاف تشمل منح الحصانة للجنود الأمريكيين من الوقوع تحت طائلة القانون العراقي أسوة بالحصانة التي يتمتع بها الجنود الأمريكيون حول العالم، إلا أن الحكومة العراقية تصر على خضوعهم للقانون العراقي إذا ارتكبوا أعمالاً مخالفة خارج نطاق العمليات العسكرية.

ويشير الكاتبان في تقريرهما إلى أن البيت الأبيض أعرب من ناحيته عن ثقته بالتوصل إلى اتفاق قبل نهاية ديسمبر المقبل، موعد انتهاء انتداب الأمم المتحدة الذي يسمح ببقاء القوات الأمريكية في العراق؛ بينما تنوي الإدارة الأمريكية إعادة إرسال كبير المفاوضين إلى العراق في الفترة المقبلة ليحاول إنهاء الاتفاق الذي كان من المزمع توقيعه يوليو الماضي، وتقديم بعض المقترحات كحلول وسطية ترضي جميع الأطراف.

ويوضح التقرير أن موافقة الرئيس بوش على تحديد موعد لانسحاب القوات كانت تلطيفاً من تحذيراته السابقة بأن تحديد موعد للانسحاب سيأتي بآثار عكسية، وفي الوقت نفسه فإن هذا الموعد ليس نهائياً ومن الممكن تغييره إذا لم يستمر تحسن الأوضاع الأمنية.

ثم يستشهد التقرير برأي مايكل أوهانلون، المحلل بمؤسسة بروكينغز، بقوله إن معارضة المالكي تعكس مجموعة من العوامل منها الوطنية العراقية والضروريات السياسية الداخلية، ورغبته في انتظار نتائج الانتخابات الأمريكية بفرض أن الرئيس القادم سيقدم شروطاً أفضل للاتفاق، بل إن المالكي ألمح إلى احتمال المطالبة بتمديد انتداب الأمم المتحدة بناء على الشروط العراقية، وهو ما سترفضه الولايات المتحدة، إذ حينها تصبح قواتها بدون غطاء قانوني وليس أمامها سوى الخروج من العراق أو البقاء بما يخالف القوانين الدولية.

ويوضح الكاتبان في ختام التقرير أن تصريحات المالكي تعكس تزايد الثقة بالنفس، والتي جعلت قادة العراق أكثر تشدداً في ما يتعلق بسيادة دولتهم، لاسيما في ما يتعلق بمنح

الحصانة للجنود الأمريكيين الذين يتحركون بشكل عشوائي في العراق من دون استشارة الحكومة العراقية.

ومن جهتها كتبت إلين سيولينو تقريراً يخص الملف النووي الإيراني نشرته صحيفة (**نيويورك تايمز**) تحت عنوان «الوكالة الذرية تعلن أن إيران طورت التخصيب»، ناقشت فيه تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي أعلن أن إيران حسنت من كفاءة أجهزة الطرد المركزي التي تنتج اليورانيوم المخصب، وهو ما يعني أنها تجاوزت بعض التحديات التقنية التي كانت تواجه برنامج التخصيب.

وتشير الكاتبة إلى أن تقرير الوكالة اتهم إيران بالاستمرار في تحدي الدول الغربية والمضي فيما يُعتقد أنه تصميم لسلاح نووي، لكن الوكالة اعترفت بفشلها في إنجاز أي تقدم في تحقيقها في هذا الشأن، ومن ثم يُعد هذا التقرير هزيمة لمبادرة الوكالة التي بدأت الصيف الماضي ومنحت بموجبها إيران مواعيد نهائية ثابتة تقدم خلالها إجابات عن الأسئلة التي تخص أنشطتها النووية في العقدين الماضيين، كما طالبت الدول الغربية بالصبر قبل ملاحقة إيران بالمزيد من العقوبات.

وتوضح الكاتبة أن من بين ما كشف عنه تقرير الوكالة أن إيران قد تكون حظيت بمساعدة خبير أو خبراء أجانب في تجاربها على مفجر يمكن استخدامه في تفجير سلاح نووي، ولكن التقرير لم يحدد جنسية هذا الخبير، ولم يورد تورط حكومته في تلك المساعدة.

وتبرز الكاتبة انتقادات الوكالة لإيران بسبب مواصلتها برنامج التخصيب النووي في تحد سافر لقرارات مجلس الأمن، حيث يوضح تقرير الوكالة أن إيران لديها نحو ٣٨٠٠ جهاز طرد مركزي تعمل في تخصيب اليورانيوم، في زيادة كبيرة عن العدد الذي كان يقدر ببضع مئات منذ أشهر عدة، كما ارتفعت كفاءة أجهزة الطرد إلى ٨٠ في المائة بعدما كانت ٥٠ في المائة فقط في السابق، مما يعني زيادة معدلات اليورانيوم المخصب وبالتالي اقتراب إيران من هدفها النووي.

وتختم الكاتبة بالإشارة إلى إصرار إيران على أن برنامجها النووي سلمي، ويهدف إلى توليد الطاقة الكهربائية، حيث لم يُشر التقرير إلى تحويل أي من المواد النووية من أجل تصنيع الأسلحة، فيما تؤكد الكاتبة أن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ستستغل تقرير الوكالة في سعيها لدفع مجلس الأمن نحو فرض المزيد من العقوبات على إيران، لكن من المتوقع أن تعارض روسيا المزيد من العقوبات بعدما عززت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران مؤخراً وعقدت العديد من الصفقات التجارية معها.

وفي الشأن الاقتصادي كتبت عبير علام من الرياض مقالاً نشرته صحيفة (**فاينانشيال تايمز**) تحت عنوان «سدول الخليج تعتمد خطة اتحاد نقدي»، ذكرت فيه أن وزراء المالية في دول الخليج قد اعتمدوا مسودة اتفاق بشأن اتحاد نقدي كجزء من خطة لإصدار عملة موحدة وبنك مركزي يأملون منه أن يقود في نهاية المطاف إلى اندماج اقتصادي إقليمي كامل.

وتقول الكاتبة إن الخطة التي تمت مناقشتها في اجتماع جدة قد تهدف أيضاً إلى حماية الدول الغنية بالنفط من تبعات الأزمات المالية في المستقبل، حيث إن الأسهم العربية سجلت هبوطاً في الأيام الأخيرة على أثر المخاوف من تبعات انهيار بنك ليمان براذرز، لكنها عادت إلى الأداء بقوة بعدما عرض الاحتياطي الفيدرالي حزمة لإنقاذ شركة التأمينات «إيه آي جي».

وتقول الكاتبة إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، كانت تحاول جاهدة حماية عملاتها المرتبطة بالدولار من التقلبات الدراماتيكية في العملة، وقامت الكويت بتخفيض قيمة عملتها العام الفائت، وانتقلت إلى سلة من العملات بدلاً من الإبقاء على ارتباطها بالدولار.

وتشير الكاتبة إلى اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي الست في عام ٢٠٠١ على أن تشكل اتحاداً نقدياً بحلول عام ٢٠١٠ بغية تعزيز التجارة الإقليمية، بيد أن سلطنة عُمان انسحبت من الخطة في وقت لاحق، وألغت الكويت من جانب واحد ارتباطها بالدولار، الذي يعتقد الكثيرون أنه محفوف بالمخاطر.

وفي الختام أكدت الكاتبة أن محافظي البنوك المركزية الخليجية صادقوا على مسودة المقترح، التي سترفع إلى رؤساء الدول للمصادقة عليها في اجتماعهم في عُمان في نوفمبر المقبل، وتدخل بعد ذلك حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل المجالس التشريعية للدول الأعضاء ●

الخليج في شهر
سبتمبر

الإمارات العربية المتحدة

❖ قدم سفير دولة الإمارات في العاصمة العراقية بغداد عبدالله الشحي أوراق اعتماده في وزارة الخارجية العراقية كأول سفير لدولة عربية لدى العراق منذ أعوام عدة.

❖ أكد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي خلال أعمال الدورة ١٠٨ للمجلس على مواقفه الثابتة والمعروفة، والمُتمثلة في دعم حق السيادة لدولة الإمارات على جزرها الثلاث.

❖ دعت جمهورية مصر العربية إيران إلى حل قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى) التابعة لدولة الإمارات بالشكل الذي يحقق السلم والاستقرار للمنطقة.

❖ أعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حسن قشقاوي أن الجزر الإماراتية الثلاث المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر «ملكاً أبدياً» لبلاده، مؤكداً رفض طهران للفقرة الخاصة بالجزر الثلاث الواردة في البيان الذي أصدره مجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي.

❖ تسلم الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رسالة خطية إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح تتعلق بسبل تعزيز العلاقات بين البلدين وتطورات الأوضاع الراهنة في المنطقة.

❖ طالبت دولة الإمارات المجتمع الدولي بتعزيز جهوده المشتركة والمتعددة الأطراف، للتصدي بقوة للعراقيل التي تحول دون القضاء كلياً على ظاهرة الإرهاب، كما طالبت بمراجعة منهجية وموضوعية ومتوازنة وشفافة لمفهوم الإرهاب.

❖ أشادت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتوجهات وجهود دولة الإمارات الساعية إلى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأعربت عن تقديرها للسياسات المتزنة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات.

❖ دعا الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان سفراء الدولة وممثليها في عدد من المنظمات الإقليمية والدولية إلى إبراز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة، وما تشهده من نهضة، وما تجسده من قيم التعايش والتسامح الإنساني.

❖ أكد بنك (ميريل لينش) الأمريكي إبراز الصورة الوردية للاقتصاد الكلي لدولة الإمارات التي اعتبرها النموذج السياسي الأكثر نجاحاً على مستوى المنطقة منذ عام ١٩٧١.

❖ وافق مجلس الوزراء على تعيين سيدتين لأول مرة في منصب سفير في أكبر حركة تعيينات وترقيات وتنقلات تشهدها وزارة الخارجية.

❖ دعا البرلمان العربي الانتقالي الحكومة الإيرانية إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم بينها وبين الإمارات.

❖ ثمّن القنصل الصيني لدى دولة الإمارات قاويوتشن جهود دولة الإمارات في إنقاذ المتضررين من الكوارث في بلاده، مشيراً إلى أن الإمارات من أوائل الدول التي تهب لنجدة الضعفاء في كل أنحاء العالم.

❖ رصدت إمارة أبوظبي، التي تملك خامس أكبر احتياطي من النفط في العالم، نحو ٨٠ مليار درهم للاستثمار في قطاع النفط المحلي على مدى السنوات الخمس المقبلة لرفع إنتاجها من ٢,٥ مليون برميل إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً.

مملكة البحرين

❖ دعا وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط إلى ضرورة عدم تجاوز العرب في أي ترتيبات أمنية إقليمية في منطقة الخليج، مؤكداً «أن أمن الخليج له بعد ووجه عربي يجب عدم السماح إطلاقاً بتجاوزه».

❖ كشف السفير البحريني في العراق صلاح المالكي أن العمل جارٍ لتجهيز مقر السفارة البحرينية في بغداد، متوقعاً أن يتم الافتتاح الرسمي للسفارة خلال الأشهر الأربعة المقبلة.

❖ أصدر عاهل مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى مرسوماً ملكياً بالعفو عن ١٣٦ نزيلاً وذلك بمناسبة حلول شهر رمضان.

❖ أعرب رئيس لجنة العمل السياسي في الحزب الجمهوري (غوباك) مايكل ستيل عن اعتقاده بأن العلاقات بين الولايات المتحدة وبلدان منطقة الخليج سوف تبقى قوية حتى لو تكشفت نتائج الانتخابات الرئاسية عن تغير أو توتر في آليات العلاقات الأمريكية مع بقية دول العالم.

❖ بحث الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق مع وزير الداخلية الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة العلاقات الثنائية بين البلدين في مجال التعاون الأمني.

❖ أفاد صندوق النقد الدولي بأن مملكة البحرين بدأت في التاسع والعشرين من شهر أغسطس الماضي بالمشاركة في نظام نشر البيانات العامة التابع للصندوق لتكون بذلك المشارك رقم(٩٤)على مستوى العالم.

❖ بحث وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور نزار بن صادق البحارنة مع السفير الروسي فيكتور سميرنوف سبل تطوير وتدعيم أواصر التعاون في مختلف المجالات بين البلدين الصديقين.

❖ أكد الملك حمد بن عيسى آل خليفة أن علاقات مملكة البحرين مع مختلف دول العالم تقوم على أسس الاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون المشترك لما فيه خير الشعوب وأمنها واستقراره.

❖ أكدت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى خلال مناقشة مشروع قانون بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية حرص مملكة البحرين على نشر الأمن والسلم الدوليين.

❖ بحث وزير الداخلية الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة مع رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان وكبار المسؤولين اللبنانيين العلاقات الثنائية والقضايا المشتركة بين البلدين.

❖ بحث الملك حمد بن عيسى مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك العلاقات الثنائية وآخر التطورات الجارية في الشرق الأوسط وجهود إحياء عملية السلام.

❖ أكدت مملكة البحرين أن السلام هو خيار استراتيجي لحل القضية الفلسطينية، وعلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي هو في حد ذاته انتهاك لحقوق الإنسان.

❖ قال قائد قوات الدفاع الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة إن البحرين حكومة وشعباً تعارض شن حرب محتملة ضد إيران ولا تسمح لأية قوات أجنبية باستخدام أراضيها لتوجيه ضربة ضد إيران.

المملكة العربية السعودية

❖ وقعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية تركيا في مدينة جدة مذكرة تفاهم تتعلق بتأسيس الحوار الاستراتيجي بين الجانبين.

❖ كشفت مصادر قضائية لبنانية أن لبنان سلم إلى المملكة ثلاثة معتقلين سعوديين أوقفوا خلال أحداث نهر البارد بتهمة انتمائهم إلى تنظيم فتح الإسلام الإرهابي.

❖ دعت المملكة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تبني مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة.

❖ بحث وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز مع مستشار الأمن الوطني العراقي موفق الربيعي عدداً من الموضوعات الأمنية ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

❖ أكد وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي تمكن السلطات اليمنية مؤخراً من إحباط مخطط إرهابي لتنظيم القاعد كان يستهدف السعودية واليمن، وأن بلاده أبلغت سلطات المملكة بتفاصيل هذا المخطط، وقال إن هذه المجموعة تم إلقاء القبض عليها في مدينة تريم بمحافظة حضرموت.

❖ أعلن مصدر مسؤول في وزارة الداخلية استكمال إجراءات إعداد مشروع اتفاقية سيتم توقيعها قريباً بين السعودية والعراق لتبادل المحكومين بعقوبات سالبة للحرية من مواطني الدولتين.

❖ أكد خبراء ومراقبون سياسيون فلسطينيون أن خطاب وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في افتتاح مؤتمر وزراء الخارجية العرب يؤكد حرص السعودية على إنهاء الانقسامات الحاصلة على الساحة الفلسطينية.

❖ أكد المتحدث باسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي أن «قوى الأمن تمكنت من السيطرة على الوضع الميداني، ووفقت حتى الآن في إحباط المخططات التي تسعى (القاعدة) إلى تنفيذها في المملكة».

❖ أطلع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، مجلس الوزراء على مجمل المباحثات والمشاورات واللقاءات التي جرت خلال الأيام الماضية حول تطورات الأحداث والقضايا إلى جانب العلاقات الثنائية.

❖ تصدرت المملكة الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط كأفضل بيئة لأداء الأعمال والاستثمار حيث حصلت على اعتراف دولي يؤكد سلامة النهج الإصلاحي الاقتصادي الذي يقوده خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

❖ هددت مجموعة (الجهاد الإسلامي في اليمن) بشن هجمات على سفارات أخرى منها سفارات المملكة ما لم تستجب الحكومة اليمنية لمطالبها.

❖ كشف الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أن المملكة طلبت نيابة عن المجموعة العربية جلسة خاصة لمجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية للنظر في موضوع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.

الخليج في شهر
سبتمبر

❖ أقر وزراء مالية مجلس التعاون لدول الخليج العربية إطار الوحدة النقدية بين دول المجلس في ختام محادثاتهم في مدينة جدة وأرجأ الوزراء قرار مقر البنك المركزي الخليجي إلى قمة زعماء دول مجلس التعاون الست في نوفمبر المقبل.

❖ وافق مجلس الأمن الدولي على طلب السعودية الداعي إلى عقد اجتماع طارئ للمجلس لبحث مسألة تمادي الحكومة الإسرائيلية في أنشطتها الاستيطانية داخل الأراضي الفلسطينية.

سلطنة عمان

❖ أمر سلطان عُمان السلطان قابوس بن سعيد بمكرمتين الأولى تخصيص مبلغ ٣١ مليون ريال لشراء بنايتين بديلتين لبيوت الرباط والثانية تخصيص مبلغ ١٢ مليون ريال لعمارة المساجد في السلطنة.

❖ عقد مكتب مجلس الشورى اجتماعه الدوري الثاني والعشرين لدور الانعقاد الحالي وذلك برئاسة رئيس المجلس الشيخ أحمد بن محمد العيسائي وبحضور أعضاء المكتب والأمين العام للمجلس حيث ناقش قضايا التنمية والتعاون مع البرلمانات.

❖ أصدر السلطان قابوس بن سعيد ثلاثة مراسيم سلطانية قضى أحدها بتعيين الشيخ عبدالله بن ناصر بن عبدالله البكري وزيراً للقوى العاملة.

❖ شارك وفد مجلس الشورى في انتخابات مجلس إدارة البرلمان العربي التي جرت في القاهرة وانتخب خلالها الكويتي محمد جاسم الصقر رئيساً للمرة الثانية.

❖ أكد مدير مركز رصد الزلازل بجامعة السلطان قابوس الدكتور عيسى الحسين أن السلطنة بمنأى عن أحزمة الزلازل التي تحيط بمنطقة الشرق الأوسط.

❖ وقعت المفوضية الأوروبية ومنظمة الطيران المدني العُماني بروتوكول تعاون حول الأمن يتيح للمنظمة الاطلاع على تقارير التفتيش التي تعدها الدول الـ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

❖ أعلنت شركة تنمية نفط عُمان عن افتتاح أول ثلاثة مطارات خاصة وبمواصفات دولية في السلطنة مملوكة للشركة.

❖ أكد محافظ البنك المركزي حمود الزدجالي أن عدم مشاركة بلاده في العملة الخليجية الموحدة قرار سياسي ولا رجعة عنه في الوقت الحاضر.

❖ أعرب السفير العُماني لدى السعودية سعيد بن علي الكلباني عن سعادته لاستضافة بلاده لاجتماع القمة الخليجية المقبلة والتي سوف تحتضنها مسقط نافياً أن بلاده وجهت دعوة للرئيس الإيراني لحضور القمة.

❖ شاركت سلطنة عُمان في معرض توب ريزا السياحي بباريس والذي يعتبر من أهم المعارض السياحية التي تقام في فرنسا.

❖ أشار تقرير الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ إلى أن عُمان حققت المركز الرابع عربياً والأربعين عالمياً في مؤشر الحرية الاقتصادية.

❖ وقعت مؤسسة خدمات الموانئ بسلطنة عمان اتفاقية تهدف لتزويد ميناء السلطان قابوس بأحدث المعدات بما يعزز قدرته على مناولة السفن ومقابلة الارتفاع الكبير في حجم البضائع المتناولة في الميناء.

دولة قطر

❖ أكد أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أن بلاده تسعى لأن يكون الوضع في منطقة الخليج آمناً ومستقراً ومزدهراً، وأن تتجنب المنطقة أي محاولة لتعكير الاستقرار فيها.

❖ أكد الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أن مشاركة قطر في القمة الرباعية هي لتحفيز عملية السلام في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى موضوع الاستقرار في لبنان.

❖ أشاد مجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون في ختام أعمال الدورة ١٠٨ للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالزيارة التي قام بها أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة إلى إيران والتي تُعبِّر عن حسن النوايا والإدراك لأهمية الحوار الهادف لبناء الثقة.

❖ تم التوقيع على عقود مشاريع بتمويل من الحكومة القطرية لدعم اتفاق سلام شرق السودان تبلغ قيمتها ١٧ مليون دولار وتقوم قطر الخيرية فرع السودان بتنفيذها.

❖ رحب عبدالرحمن العطية بقرار مجلس الجامعة العربية بتشكيل لجنة وزارية عربية برئاسة الشيخ حمد بن جاسم لرعاية مباحثات سلام حول إقليم دارفور بين الحكومة السودانية والأطراف المعنية لحل هذه الأزمة.

❖ جددت دولة قطر إدانتها للإرهاب بكافة صوره وأشكاله أياً كان مرتكبوه مؤكدة أنها تولي أهمية كبيرة لمكافحة هذه الظاهرة بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

❖ قال الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالجامعة العربية السفير أحمد بن حلي «إننا نأمل أن تتواصل الجهود القطرية من أجل التصدي للأزمات العربية»، مشيراً إلى أن قطر تعد من الدول الرائدة في دعم العمل العربي المشترك.

❖ قرر جهاز قطر للاستثمار شراء حصة شركة الأخوان كاندي البريطانية في مشروع (بروجكت بلو) في ثكنات تشيلسي وسط لندن والذي يعد أحد أبرز المشاريع العقارية في المدينة وأكبرها حجماً منذ خمسين عاماً.

❖ قال الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي «إن البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي استكملت ٨٥ في المائة من الإجراءات اللازمة لتحقيق العملة الموحدة».

❖ رحب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن بن حمد العطية ببدء الحوار الوطني اللبناني، مؤكداً أن الحوار الوطني بين اللبنانيين يشكل استكمالاً لاتفاق الدوحة.

❖ بحث ولي العهد الشيخ تميم بن حمد مع وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمد نجار العلاقات الثنائية بين البلدين بالإضافة إلى بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ دعت دولة قطر المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته بتقديم الدعم الفني للقوات المشتركة في دارفور بالإضافة إلى تشجيع مساعي السودان لتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان.

❖ بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني مع وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في نيويورك عدداً من القضايا الإقليمية والدولية بالإضافة إلى استعراض علاقات التعاون.

دولـــة الكويت

❖ جدد المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله أحمد المراد التأكيد على موقف الجامعة العربية الذي يقوم على أن أي توسيع مستقبلي لمجلس الأمن يجب أن يشمل بالضرورة تمثيلاً عربياً دائماً.

❖ أشاد سكرتير عام الأمم المتحدة بان كي مون بجهود المجتمع الدولي، وخاصة الكويت، في المساعدة على احتواء آثار التسرب النفطي الذي وقع في لبنان بعد أن قصفت إسرائيل محطة كهرباء هناك خلال حرب صيف ٢٠٠٦.

❖ اعتبر نائب رئيس البعثة الإيرانية في الكويت المستشار محمد منيري أن الأساطيل العسكرية في الخليج هدفها المحافظة على تدفق النفط لأمن دول المنطقة.

❖ دعا أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد إلى إضفاء لغة الحوار والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مؤكداً أن تعاون السلطتين ضروري للمصلحة العامة.

❖ كشفت مصادر مطلعة أن مفاوضات الديون والتعويضات بين العراق والكويت ستكون خلال زيارة رئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر المحمد المرتقبة إلى بغداد.

❖ أكد تقرير خاص للبنك الدولي أن المصفاة الرابعة الكويتية تعتبر الأعلى تكلفة في العالم والأقل اقتصادية في العالم أيضاً، مشيراً إلى مصفاة مشابهة في الهند تكلفتها الإنتاجية للبرميل يومياً ١٠٣٠٠ دولار، بينما في المصفاة الرابعة بلغت ٣٣٠٠٠ دولار.

❖ بحث رئيس الأركان الفريق الركن طيار فهد أحمد مع السفير التركي شاكر فاكيلي العلاقات الثنائية والمواضيع ذات الاهتمام المشترك لاسيما المتعلقة بالجوانب العسكرية وسبل تعزيزها وتطويرها بين البلدين الصديقين.

❖ أكد وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري أنه لا توجد أزمة مع الكويت وهناك رغبة من الطرفين في حل كل الإشكاليات بينهما.

❖ أشارت وكالة التصنيف العالمية (ستاندرد آند بورز) إلى أن البنوك الكويتية تتمتع بأداء مالي قوي ورسملة صلبة وجودة أصول جيدة.

❖ دعا وزير النفط محمد عبدالله العليم إلى المحافظة على مستويات إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الحالية مع مواصلة مراقبة تطورات السوق العالمية وبما يضمن الحفاظ على موازنة العرض والطلب.

❖ بحث أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مع نائب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في العراق عمار عبدالعزيز الحكيم العلاقات الثنائية وآخر المستجدات على الساحتين العربية والإقليمية.

❖ قال وكيل وزارة الخارجية الشيخ ناصر المحمد الصباح إن رئيس مجلس الوزراء سيجدد في واشنطن موقف الكويت الداعي إلى ضرورة تجنيب المنطقة أي مطبات سياسية.

❖ وصفت السفيرة الأمريكية لدى الكويت ديبورا جونز زيارة رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح إلى واشنطن بأنها «مهمة» مضيفة أنها تأتي تتويجاً وتعزيزاً للعلاقات الثنائية القوية التي تتمتع بها الولايات المتحدة مع دول الخليج ●

«الوزاري الخليجي» في ختام أعماله يؤكد إدانته قيام إيران بفتح مكتبين إداريين في جزيرة أبوموسى

نتيجة للتطورات التي شهدتها المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص كان الاجتماع الوزاري الخليجي الذي اختتم أعماله مؤكداً إدانته قيام إيران بفتح مكتبين إداريين في جزيرة أبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة مطالباً إيران بإزالة هذه الإنشاءات غير المشروعة واحترام سيادة دولة الإمارات على أراضيها.

خاص: (آراء)

جدد المجلس دعم حق السيادة لدولة الإمارات على جزرها الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى) وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة، وعبر المجلس عن أسفه لعدم إحراز الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية أية نتائج إيجابية من شأنها التوصل إلى حل قضية الجزر الثلاث مما يسهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة. ودعا المجلس إلى النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات في جزرها الثلاث ودعوة جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة للمساعي والدعوات الصادقة لدولة الإمارات لحل القضية عن طريق المفاوضات مباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

فيما رفضت إيران ما ورد في البيان الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي بشأن الجزر الثلاث المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ووصف المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حسن قشقاوي المواقف المعلنة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي حيال هذه الجزر بأنها «مرفوضة ولا أساس لها من الصحة»، معتبراً البيان الخليجي بأنه يعد تدخلاً في شؤون بلاده الداخلية وقال إن «كافة الإجراءات التي تتخذها إيران في جزيرة أبو موسى قانونية وتأتي في إطار حقها السيادي في هذه الجزيرة الإيرانية».

وانتقد إصرار بعض دول مجلس التعاون الخليجي على إطلاق «مثل هذه المزاعم المخالفة للحقائق التاريخية»، معرباً عن اعتقاده بأن «إثارة مثل هذه الادعاءات إنما تصرف أنظار الرأي العام عن القضايا المهمة في المنطقة والعالم الإسلامي ومنها ما يقوم به الكيان الصهيوني» ودعا دول المنطقة إلى اعتماد نظرة واقعية واتخاذ مواقف تساعد على تعزيز التضامن والانسجام الإقليمي والإسلامي.

وأكد أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن بن حمد العطية على الموقف الثابت لدول الخليج في دعم حق السيادة الكاملة لدولة الإمارات على جزرها الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) مجدداً الدعوة لإيران للاستجابة للمساعي والدعوات الصادقة والمتكررة لدولة الإمارات لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

من جانبهم، أشاد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بالزيارة التي قام بها أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى جمهورية إيران الإسلامية والتي تعبر عن حسن النوايا والإدراك لأهمية الحوار الهادف لبناء الثقة وتعزيز العلاقات بين دول المجلس وإيران في كافة المجالات.

بدوره، ثمّن المجلس الوزاري الجهود الكبيرة التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لعقد (المؤتمر العالمي للحوار) في مدريد، من أجل تفعيل الحوار بين الأديان والثقافات وبما يخدم الوئام والسلام بين كافة شعوب العالم بمختلف معتقداتهم وحضاراتهم وثقافاتهم.

كما عبّر المجلس عن تقديره وتأييده للمعاني السامية التي

المجلس الوزاري الخليجي واستعراض مسيرة التعاون المشترك

تضمنتها كلمة خادم الحرمين الشريفين الداعية لاحترام الاختلاف بين الأديان والعمل من أجل السلام العادل ونبذ التعصب والعنصرية والتركيز على القيم الإنسانية المشتركة لمواجهة الظلم والحروب، كما أشاد المجلس بالنتائج الإيجابية، الهادفة إلى توفير وتعزيز مستقبل آمن للإنسانية جمعاء، وفي هذا الإطار رحب المجلس الوزاري بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمؤازرة بيان مدريد حول المؤتمر العالمي للحوار.

وانطلاقاً من الرغبة المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية التركية في تعزيز أواصر الصداقة القائمة، وتعميق العلاقات المتأصلة في الإرث الثقافي المشترك، والتنسيق والتشاور والتعاون في مختلف المجالات، عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلي باباجان وزير خارجية الجمهورية التركية، بمشاركة عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعاً مشتركاً. وبحث الوزراء تطورات القضايا السياسية الإقليمية والدولية وعلى رأسها تطورات القضية الفلسطينية والوضع في العراق وأزمة الملف النووي الإيراني، وغيرها من القضايا المهمة.

ورحب المجلس الوزاري بتوقيع الطرفين على مذكرة تفاهم للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية التركية، تهدف إلى التنسيق والتشاور في مجمل القضايا السياسية والإقليمية والدولية، التي تهم الجانبين، وتعزيز التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية، والاستثمارية والدفاعية والأمنية والثقافية وفي مجالات الطاقة، كما قرر الوزراء تشكيل لجان عمل مشتركة لمختلف المجالات ورفع هذه اللجان توصياتها إلى الاجتماعات الدورية للوزراء، والتي ستعقد سنوياً بالتناوب في دولة الرئاسة لدول مجلس التعاون، وفي الجمهورية التركية.

واستعرض المجلس الوزاري تطورات مسيرة التعاون المشترك منذ انتهاء أعمال الدورة الماضية للمجلس الوزاري في كافة المجالات ومستجدات أبرز وأهم القضايا السياسية الإقليمية والدولية.

وبناء على اقتراح من دولة قطر بشأن ما سبق أن تبناه المجلس الأعلى في قمة الدوحة التي عقدت في ديسمبر الماضي حول اقتراح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بشأن تسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة عمل مجلس التعاون المشترك، والتي لا تزال تحتاج إلى المزيد من العمل والتحرك السريع لتحقيق الأهداف التي يتطلع إليها قادة وشعوب دول مجلس التعاون، وجه المجلس بدعوة لجنة التعاون المالي والاقتصادي والوزراء المختصين لعقد اجتماع طارئ لبحث المعوقات التي تواجه العمل المشترك، ووضع الحلول المناسبة لتنفيذ القرارات التي لم تنفذ بعد ووضع جدول زمني لتنفيذها، على أن يلي هذا الاجتماع اجتماع مشترك لوزراء الخارجية ولجنة التعاون المالي والاقتصادي.

وفي المجال الاقتصادي ومتابعة لمسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول مجلس التعاون، استعرض المجلس الوزاري محاضر عدد من

اللجان الوزارية التي عقدت خلال الأشهر الأربعة الماضية، وما تضمنته من قرارات وتوصيات، حيث اطلع على نتائج الاجتماع السادس والسبعين للجنة التعاون المالي والاقتصادي، والاجتماع الثامن عشر للجنة الوزارية للتخطيط والتنمية وتقرير اللجنة بشأن ما تم تحقيقه من أهداف استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى (٢٠٠٠ - ٢٠٢٥) والاجتماع السابع عشر للجنة الوزارية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات، والاجتماع الثامن والثلاثين للجنة التعاون التجاري، والاجتماعات (٢٥ و٢٦ و٢٧) للجنة التعاون الصناعي، والاجتماع التاسع عشر للجنة التعاون الزراعي. كما اطلع المجلس على تقرير مرفوع من الأمانة العامة عن نتائج دراسة مشروع الربط المائي.

وفي إطار التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية، اعتمد المجلس محضر الاجتماع السابع للجنة الفنية المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية لليمن، واطلع على تقرير الأمانة العامة حول ما تم إحرازه من تقدم في هذا الشأن، وعبر المجلس عن ترحيبه بالخطوات التي اتخذتها الجمهورية اليمنية لتنفيذ خطة التنمية في اليمن.

وفي الجانب السياسي، في ما يتعلق بالملف النووي الإيراني، أكد المجلس مجدداً على أهمية الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، ورحب المجلس الوزاري بالمشاورات الجارية حالياً بين جمهورية إيران الإسلامية والدول الغربية، وعبّر عن أمله في أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية دبلوماسية، وبما يعزز الاستقرار الإقليمي والدولي.

وجدد المجلس المطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، مع الإقرار بحق دول المنطقة بامتلاك تقنية نووية للاستخدامات السلمية وفي إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وفي الشأن العراقي، أكد المجلس الوزاري على مواقفه الثابتة بشأن احترام وحدة العراق وسيادته واستقلاله، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. كما أكد أن تحقيق الأمن والاستقرار يتطلب الإسراع في تحقيق المصالحة الوطنية العراقية لإنجاح العملية السياسية الشاملة والتي يجب أن تستقطب جميع أبناء الشعب العراقي من دون استثناء.

وبشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، أكد المجلس الوزاري على التذكير بمواقفه الثابتة على حرمة وقدسية المسجد الأقصى والتصدي للمحاولات الإسرائيلية المستمرة لهدم الأقصى وتغيير المعالم العربية والإسلامية في مدينة القدس وإزالة وطمس آثارها العربية والإسلامية والمسيحية وتهويد المعالم الدينية للمدينة، وقد عبّر المجلس عن استنكاره للصمت الدولي تجاه ما تقوم به إسرائيل من عبث في تراث المدينة المقدسة وإجراءات ضمها وتهويدها، وطالب إسرائيل بالوقف الفوري لعمليات الاستيطان وإزالة الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإنهاء الحصار الجائر على قطاع غزة والكف عن تحدي المجتمع الدولي ووضع العراقيل في طريق جهود السلام.

وحث المجلس المجتمع الدولي على حمل إسرائيل على الالتزام بأسس ومرتكزات قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وخطة خريطة الطريق، لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. والانسحاب الإسرائيلي من كامل الأراضي العربية بما فيها مرتفعات الجولان السورية المحتلة إلى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧م وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة.

ومن جانب أهمية الإسراع في المفاوضات لتحقيق السلام العادل والشامل على كافة المسارات أعرب المجلس الوزاري عن تأييده لاستئناف محادثات السلام السورية - الإسرائيلية تحت رعاية الجمهورية التركية ودعوة الأخوة الفلسطينيين إلى تغليب المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية، مؤكداً حرص دول المجلس وتأييدها للحوار والمصالحة، وكافة الجهود التي تبذل في هذا الشأن.

وفي الشأن اللبناني، رحب المجلس الوزاري بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في لبنان الشقيق، وفقاً لإطار (اتفاق الدوحة)، ونيلها ثقة البرلمان اللبناني، وأكد دعمه للتنفيذ الكامل لاتفاق الدوحة، وعلى أهمية استمرار الفرقاء اللبنانيين في مواصلة الحوار والمصالحة، حفاظاً وتعزيزاً للأمن والاستقرار للشعب اللبناني الشقيق.

ورحب المجلس بقيام الرئيس ميشال سليمان بزيارة إلى الجمهورية العربية السورية، وما أثمرت عنه الزيارة من نتائج إيجابية، والاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين الشقيقين.

وفي الشأن السوداني، أكد المجلس الوزاري على أهمية احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله، مطالباً المجتمع الدولي بتأكيد هذا الالتزام ودعم المساعي الهادفة إلى تحقيق السلام والوفاق الوطني بين أبناء السودان الشقيق. كما عبّر المجلس عن تضامنه التام مع جمهورية السودان، وعدم قبول الموقف غير المتوازن للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، في الطلب الوارد في مذكرته المرفوعة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وعبّر عن دعمه لقرار الجامعة العربية في هذا الشأن.

وفي الشأن الصومالي، جدد المجلس دعوته لكافة الأطراف الصومالية لوقف العنف والتخلي عن العمليات التي تضع العراقيل أمام جهود المصالحة الوطنية. كما أكد دعم دول المجلس للاتفاق الذي وقّع بتاريخ ٩ يونيو الماضي في جيبوتي وحث كافة الأطراف على الالتزام ببنوده، وبالاتفاقات والتعهدات التي تم توقيعها في جدة بالمملكة العربية السعودية برعاية خادم الحرمين الشريفين والهادفة إلى وضع حد للمعاناة الإنسانية المتفاقمة وتوفير الأمن والاستقرار والرخاء لأبناء الشعب الصومالي الشقيق ●

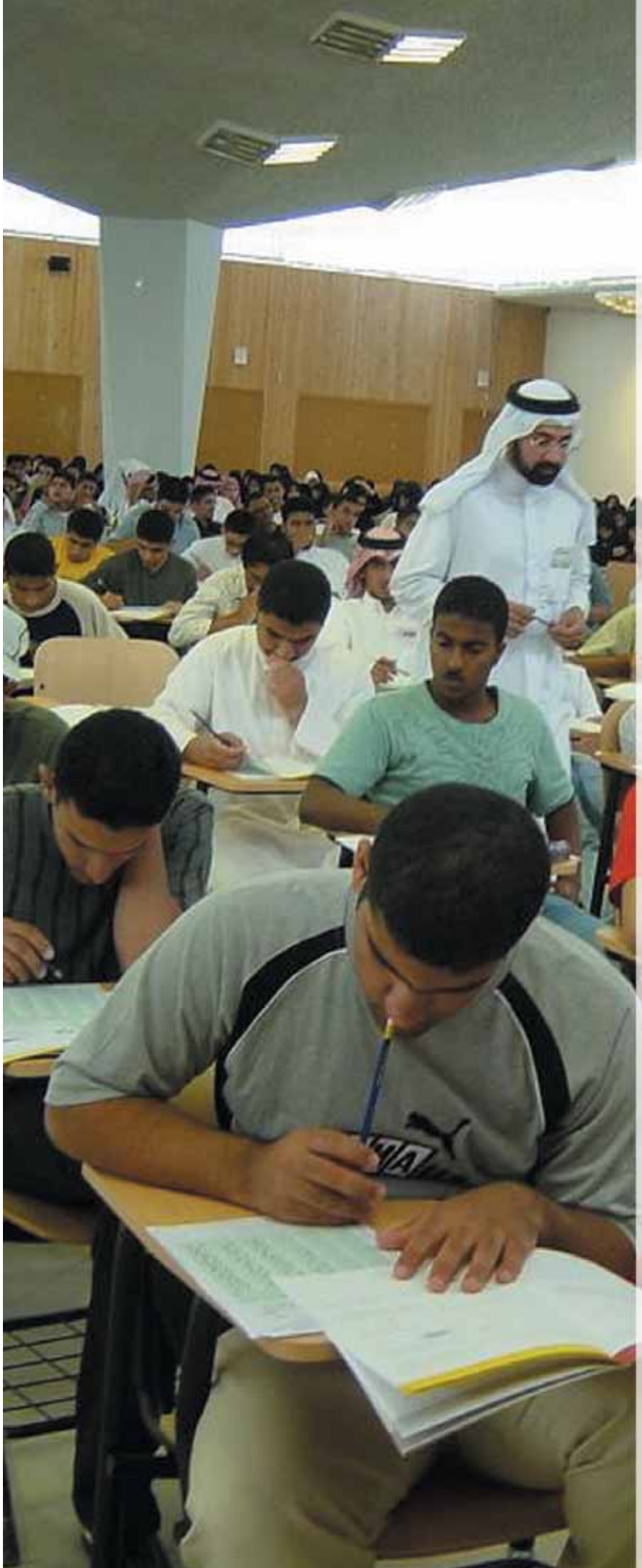

ملف العدد:

هموم وقضايا التعليم في دول مجلس التعاون

- صراع الأصالة والحداثة ومأزق تطوير التعليم في دول الخليج العربية
- التعليم في دول الخليج: نقد وتقييم
- تغيير مناهج التعليم.. بين الضغوط الخارجية والحاجة الوطنية
- مخرجات التعليم وحاجة أسواق العمل الخليجية
- خبراء التعليم الأجانب في دول الخليج «أسئلة وملاحظات»
- الجامعات الخليجية الخاصة وديمقراطية التعليم

صراع الأصالة والحداثة ومأزق تطوير التعليم في دول الخليج العربية

وصف جون ديوي التعليم بأنه هو المحرك الذي يحرك المجتمع. واليوم تتصاعد الصيحات من أجل تطوير برامج التعليم في منطقة الشرق الأوسط، لكن هذه الصيحات لم تكن استجابة طبيعية لمتغيرات داخلية بقدر ما هي استجابة سياسية لظروف عالمية تجسدت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

أ.د. علي الطراح *

لقد جاءت الدافعية للتغيير مفروضة ومن ثم الاستجابة كانت مضطربة، حيث لم نفهم أن التعليم بحاجة إلى المراجعة بين الفترة والأخرى باعتباره المحرك الأساسي للمجتمعات الإنسانية، وأن المجتمعات التي يغيب عنها هذا الفهم لا تستطيع أن تصنع التقدم والرفاهية لشعوبها.

طبيعة النظام التعليمي في دول الخليج العربية

النظام التعليمي في دولنا الخليجية لم يكن وليد مجتمعاتنا، حيث كانت هذه المجتمعات بسيطة في احتياجاتها، ونظامها التعليمي قام على الحساب وحفظ القرآن أو بما يسمى تعليم (المطاوعة) أو المنازل وهو تعليم غير منظم ولا يمنح شهادات رسمية، ولما بدأت دولنا الخليجية بالدخول إلى عالم الحداثة كنتيجة طبيعية لاكتشاف النفط استعانت بنظم تعليمية من البلاد العربية مثل مصر وفلسطين والعراق، حيث تملك هذه الدول من الخبرة المهنية في المجال، وبالتالي قمنا باقتباس نماذج تعليمية غير متكاملة، بالإضافة إلى أننا لم نقم بمراجعة حقيقية على الرغم من تراكم الخبرات المحلية، ولعل السبب يرجع إلى ما نسميه تسييس التعليم، وقد تكون الكويت من الدول الساطعة في هذا المضمار، حيث وظفت الأحزاب السياسية التعليم لخدمة مصالحها وكان أوضحها هو تنظيم حركة (الإخوان المسلمين) الذي وجد في التعليم الطريق لنشر أفكاره ومبادئه. ومن دون الدخول في تفاصيل في طبيعة النظام التعليمي إلا أننا نقتصر في حديثنا على أهم السمات التي قام عليها النظام:

أولاً: النظام التعليمي في دولنا الخليجية هو امتداد لتجربة عربية وهي تجربة وليدة للنظام البريطاني الذي أفرزه الاحتلال، حيث ركز على تخريج كوادر بشرية تعمل في الأجهزة الحكومية.

ثانياً: الحفظ والتلقين هما السند في نظامنا التعليمي، بمعنى أن المناهج الدراسية لا تقوم على مهارة التفكير والإبداع بقدر ما تقوم على قدرة الفرد على الحفظ، ويبدو أن الفلسفة هنا ترجع إلى طريقة تدريس القرآن، حيث التميز يقوم على حفظ الفرد للمصحف الكريم وهو تميز يفتخر فيه المجتمع ويعززه ويحظى الفرد الذي يختم القرآن الكريم باحتفالية وتقدير من أعضاء

بعض الأحزاب السياسية في الكويت قامت بتوظيف التعليم لخدمة مصالحها

الصيحات من أجل تطوير التعليم في منطقة الشرق الأوسط لم تكن استجابة لمتغيرات داخلية

المجتمع. لذا فإن فلسفة التلقين ترجع إلى تراث خليط بين الثقافة والسياسة والدين ومن ثم انتقلت هذه الفلسفة إلى المناهج التعليمية الحديثة وقمنا بتطبيق آلية منهجية تراثية على مواقف حديثة وبعدها وجدنا أن التميز في التعليم يقوم على مهارة الحفظ ومن ثم اكتشفنا أنه لا مكان للإبداع في تعليمنا الحديث.

ثالثاً: صراع الحديث والقديم: تعتبر هذه السمة من المعوقات الكبيرة في إحداث نقلة نوعية في نظمنا التعليمية، حيث الحداثة شكلت تهديداً للهوية الثقافية، والقديم كان دائماً هو الملجأ الذي يخفي إخفاقاتنا ومن ثم تعزز الميل نحو القديم أو ما يسمى الأصالة في لغة علم الاجتماع.

ضرورة التغيير

إذا كان التعليم في فترة تاريخية لم يشكل أرقاً لصانع القرار السياسي في بلداننا الخليجية فهو بكل تأكيد اليوم يشكل هاجساً كبيراً لمسار المستقبل، حيث الرفاهية المفرطة وما صاحبها من تدخل الثقافات بفعل العولمة باتت تشكل عامل ضغط لإحداث نقل نوعية في التعليم تتطلبها ظروف المرحلة وخصوصاً أنه لا يمكن الاستكانة إلى الثروة النفطية كبديل عن توفير تعليم قادر على صهر إنسان المستقبل. ولعل من أهم ضرورات التغيير هو الوعي بأن التغيير الكبير الذي يشهده العالم لا يمكن عزل أنفسنا عنه تحت حجة حماية الثقافة الوطنية أو الهوية، فالأحداث سريعة والمتغيرات ضخمة، لذا بات من الضروري أن ندخل مفاهيم جديدة تحكم تعليم المستقبل. ومن المؤكد أن التعليم يقوم على توفير القدرة على التفاهم والاتصال مع الآخر، حيث يجب أن يتقن الطلاب مهارات الحديث والاستماع والكتابة ومهارات العلاقات الإنسانية التي تمكنهم من التعامل مع الآخرين كأعضاء في فريق والتفاوض في كيفية حل النزعات. ولعله يحضرنا في هذا المقام الإشارة إلى التغيير الكبير في التعليم في بعض النماذج الآسيوية كالهند وماليزيا وسنغافورة، فهي دول أجرت جراحة في نظمها التعليمية واستطاعت أن تحدث مواءمة بين المحلي والعالمي والحديث والقديم، وربما كان من أبرز ملامح التغيير هو ما تجسد في تأهيل مواطنيها لما يعرف بالمواطنة العالمية التي أصبحت ضرورة تمكن الإنسان من العمل والاندماج مع بيئات ثقافية مختلفة.

إن التغيير المنشود يتطلب الدعم وليس الدعم فقط في زيادة الإنفاق على التعليم وإنما كذلك تدعيم قيم الاحترام بين المدرسين والطلاب من جانب وتدعيم قوة الدولة عن طريق تحريك منظمات المجتمع المدني وانخراطها بمسؤولية البناء، حيث إن البناء لا يمكن أن نصل إليه من خلال التعليم غير المرتبط بالقيم الأخلاقية، إذ نلاحظ غياب المسؤولية الأخلاقية بين طلابنا أو الجيل الجديد، فقيم الصدق والإخلاص تشكل ضرورة لعملية البناء الصحي للمجتمع. ومن الضروري أن نعطي البعد الأخلاقي أهميته حيث نشهد في هذه المرحلة انحداراً أخلاقياً كبيراً وتصدعاً في نظام القيم

الاجتماعية وحالة من اللامبالاة والضياع تعصف بالجيل الحالي وهي حالة تعكس طبيعة التناقضات الكبيرة التي اتسمت بها البيئة المحلية وخصوصاً عندما فقد التعليم وظيفته في الحراك الاجتماعي وحلت محله الولاءات التقليدية التي دمرت الدافعية نحو التميز الفردي.

ومن المؤكد أن العاصفة كانت كبيرة ومدمرة ليس فقط لطلابنا بقدر ما شملت معها الأساتذة والمربين والمهنيين، حيث تعطلت روح العطاء والحماسة والتفاني، فالتخريب كان شمولياً والتعطيل كان نتاجاً لتراكم سياسات منهكة غير قادرة على الاستجابة لروح العصر وفهم العلة الحقيقية في التحولات الاجتماعية الكبيرة التي عصفت بالمنطقة الخليجية والعربية. إذ إن الثروة النفطية لم يتم استثمارها بشكل يعود بالنفع على بناء الشخصية بقدر ما تحولت إلى معول هدم لكل قيم العمل والإبداع والدافعية مما نجم عنه ترهل في الشخصية وظهور أنماط سلوكية جديدة تحتوي على مجموعة من التناقضات ولا تشكل اتساقاً في البناء الصحي لتكوين الشخصية الخليجية.

ونحن ندرك أن هناك بوناً شاسعاً بين الأجيال فرضته التقنية الحديثة في مجال الاتصال المتمثل في الإنترنت والفضائيات، فالهوة كبيرة في الوقت الراهن، فكيف ستكون الحال بعد عقد من الآن وخصوصاً إذا ما بقيت على ما هي عليه؟ إن للعولمة استحقاقاتها وهي ليست لغة تجارة وتبادل سلع أو فضاء مفتوح، فهي نظام اجتماعي عالمي جديد سيظهر تدريجياً في المستقبل القريب، ويتطلب ذلك استراتيجيات تربوية جديدة تستلزم أن تأخذ في الاعتبار المتواليات العددية الناجمة عن التغير السريع. لذا على التربية أن تعي أنها لم تعد تقتصر في وظيفتها على تأهيل الشباب للوظيفة أو لاحتياجات سوق العمل في بلدها بل تؤهله للعمل في أي مكان في العالم.

وقد يكون من أبرز الأمثلة على حالة الضياع التي يشهدها التعليم المتجسد في الكويت، حيث شهد هذا التعليم صراعات كبيرة بين قوى ليبرالية ودينية من دون أن تكون هناك رؤية للدولة في طرح رؤاها حول التعليم، ونتج عنه خلل كبير على مستوى المراحل الدراسية كافة. والتصدع في النظام التعليمي في الحالة الكويتية هو نتاج سياسات غير متسقة ومتناقضة، فمن جانب هناك من يرى في الموسيقا والتربية البدنية مضيعة للوقت وآخر يرى أن للموسيقا والرياضة البدنية دوراً في تنمية الشخصية، وفي ظل غياب القرار الحاسم تعرض التعليم إلى هزات كبيرة وتحولت عملية الإصلاح إلى ترقيع أكثر منه سياسة تعكس استراتيجية بعيدة المدى لتطوير التعليم. وفي ظل هذا التناقض أصبحت لدينا مؤسسات تعليمية شكلية مفرغة من محتواها.

مفاضلة بين التعليم الخاص والعام

شهدت بلدان الخليج نقلة في التعليم الخاص والجامعي خاصة، حيث قامت دول بالتعاقد مع مؤسسات علمية ضخمة لفتح فروع لها في دول المنطقة، ويبدو لنا أن هذا الإقبال لا يفسر على أنه رغبة في الحصول على النوعية بقدر ما هو استكمال للتفاخر بين دول المنطقة علماً بأن بداية التعليم الخاص كانت بداية إيجابية، إذ تميز بتفوقه على التعليم العام إلا أنه في العقود الأخيرة تحول إلى تعليم ربحي غلب عليه الجانب المادي، وبالتالي هو لا يقل تراجعاً عن التعليم العام ولم يعد مغرياً كما كان في السابق، حيث إن القفزات السريعة نحو فتح معاهد تعليمية خاصة كلفت ميزانيات دول المنطقة من دون أن يرافق ذلك تخطيط في كيفية توسيع مساحة المراجعة للتعليم المحلي بمناهجه. وليس من الصحيح الإيمان بأن نقل مؤسسات علمية ضخمة إلى بيئة متخلفة سيضمن النجاح، فالتعليم يرتبط بالبعد الثقافي، وتطور التعليم في الدول المتقدمة ما كان له أن يصل إلى ما وصل إليه من دون أن تكون هناك ثقافة حاضنة للإبداع والتفكير النقدي.

بداية التعليم الخاص كانت إيجابية إلا أنه تحول إلى تعليم ربحي وتراجع ولم يعد مغرياً

إشكالية التعليم الديني

جميع أتباع الديانات طوروا مفاهيمهم لتواكب العصر إلا نحن في الإسلام، حيث كانت هناك محاولات حقيقية وأخفقت لأسباب، ليس المحل ذكرها في هذا المقام، إلا أن العبرة في أن المحاولات جاءت بناء على قناعات راسخة في أهمية تفسير النص ضمن رؤية عقلانية وهذا ما فشلنا فيه، إذ كان للثقافة وتراكماتها التاريخية الدور في إعاقة هذا التطور، ولعلنا نضيف أن الإسلام تعرض للتسييس إلى درجة قاتلة، وتحول الإسلام إلى أداة للطاعة في يد الحكام وتداخلت القيم الثقافية والدينية، وأوجدت لنا منظومة جديدة من القيم المتناقضة التي أثرت في الشخصية والسلوك. وطبعاً نحن نؤمن بقوة بالجانب الأخلاقي وقوة الدين في تغذيته ودوره في بناء منظومة القيم المسيّرة للمجتمع ولكن ليس إقحامه في كل شاردة وواردة، فقد عطلنا قوة العقل وقتلنا الدافعية في البحث والعمل. فالدين يجب أن يستثمر بطرق علمية لإحداث مواءمة منتجة وليس لتعطيل مسيرة التقدم وخلق النزاعات الثانوية كما هو حادث الآن ●

*أستاذ علم الاجتماع بجامعة الكويت

التعليم في دول الخليج: نقد وتقييم

تتصاعد أهمية التعليم في العصر الحديث، لاسيما بالنسبة للدول العربية المصنفة إحصائياً ضمن الدول المتخلفة على مستوى العالم، وتدخل ضمن هذا التصنيف دول مجلس التعاون رغم أن حجم إنفاقها على التعليم تقدم كثيراً في السنوات الأخيرة، فالعلم هو السلاح الوحيد والأخير الذي يمكّن الدول العربية والخليجية من الخروج من واقعها المتخلف إلى واقع جديد يتباين كلياً عن الواقع القائم.

أحمد شهاب *

لقد كانت المؤسسة المدرسية ولا تزال جزءاً من حركة المجتمع ومحوراً لنشاطه وانعكاساً لمدى فاعليته، ولذلك فإن أية محاولة لتحديد مستقبل التعليم لا بد أن تحدد شكل المجتمع القادم، ولا بد أيضاً أن يسير في سياقاته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

لكن هذا الانتقال يستدعي إحداث تحول جذري في العملية التعليمية، وإدماج الحركة التعليمية في المنظومة الاجتماعية لردم الفجوة بين مناهجها الدراسية وبين احتياجات سوق العمل ومتطلبات الدولة والتحديات التي يواجهها المجتمع، ذلك أن التعليم لم يعد حاجة كمالية تهتم بها الدول لتحسين سجلاتها أمام المنظمات الدولية، وفي تقارير التنمية السنوية، لكنه أضحى أحد أهم معايير تحديد قدرة الدول والمجتمعات على البقاء والمنافسة في عصر العولمة وتحدياتها المستمرة.

إن عدم وضوح الرؤية التعليمية في دول مجلس التعاون سوف يؤدي إلى استمرار ضياع فرصها في التنمية بوتيرة تصاعدية، وبقائها في حالة من التنمية المترددة التي تستحضر منجزات الآخرين من دون أن تتمكن من استثمارها وطنياً، أو كما أطلق عليها المرحوم مالك بن نبي بحركة (التكديس) التي تستورد وتراكم الخبرات والأشياء، لكنها لا تصنع الحضارة، فثمة فرق بين الإنتاج والاستيراد، فاستيراد تجارب الآخرين وتقليدهم أنتجا لنا على مدى الأعوام الفائتة مظاهر (التمدن الباهرة) على طول وعرض الدول العربية، لكنهما بالتأكيد لم يساهما في انتقالنا إلى عصر جديد، ولم يصنعا لنا حضارة متميزة، بل لا نزال نشكل عبئاً على حضارات الآخرين ومنجزاتهم.

حتى إن مشاريع استيراد المناهج التعليمية من الدول المصنفة كدول ومجتمعات متقدمة، والتي اعتمدتها بعض المدارس والكليات داخل دول الخليج في السنوات الأخيرة لم تساهم في تغيير وتطوير التعليم نوعياً، ويعود ذلك لسبب أساسي هو غياب فلسفة واضحة للتعليم، فثمة افتراق وخصومة بين المناهج التعليمية السائدة وبين الغايات التي تستهدف تحقيقها دول مجلس التعاون، بحيث لا يكاد يجد المتتبع أي نوع من الترابط بين السياسات التعليمية في دول الخليج وبين الأهداف الوطنية، فحركة التعليم داخل دول الخليج لا تزال بعيدة كلياً عن حركة المجتمع.

إن أكثر ما يميز المناهج التعليمية في الدول المتقدمة هو قدرتها على الحركة والتطور والمنافسة، فالتقدم في العصر العولمي يعتمد بالضرورة على مقدار المعرفة العلمية التي تكتسبها الدولة، وعلى حجم استيعابها لحركة المعلومات المتدفقة عبر وسائل الاتصال الحديثة، وأصبحت القوة تقاس بدرجة اندماج الدول في الحضارة العلمية وقدرتها على التعامل مع الثورة المعلوماتية.

ونتلمس ذلك عند الآخرين في الوقت الذي نجد المناهج لدينا لاتزال مصابة بداء الثبات والخشية من التجدد والانفصال التام عن حركة المجتمع، ولا يزال الطالب الخليجي بصفة عامة يتلقى تعليماً غارقاً في حفظ النصوص وتكرارها من دون منهج واضح، وعندما ينفتح على المعادلات العلمية يصاب بحالة من الارتباك تمنعه من

عدم وضوح الرؤية التعليمية في دول مجلس التعاون سوف يؤدي إلى استمرار ضياع فرصها في التنمية

التعامل معها سوى بالحفظ والتكرار وكأنها أناشيد أو نصوص شعرية، وعندما يواجه تحديات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية تنعدم لديه الرؤية ولا تسعفه ذكرياته الدراسية على استخراج موقف أو تحديد رؤية حياتية.

ويحتم الدخول في عصر العلم على المؤسسات التعليمية في دول الخليج أن تعيد النظر في أسس اختيار وتخطيط وبناء المناهج والمحتوى الدراسي. فالمنهج الدراسي المطلوب في هذا العصر هو الذي يستوعب المستجدات المتسارعة في حركة المجتمع من مشكلات وحاجات وتحديات جديدة، ويتلقاها الطالب في قالب علمي يؤهله للتعاطي معها بعلمية ومنهجية، وتزويد الطلاب بالمهارات التي تساعدهم على سرعة التكيف مع المستجدات، واستيعاب النافع منها بعقل منفتح قادر على التعاطي مع الثقافات المتنوعة بنظرة نقدية علمية تركن إلى الموضوعية والقدرة على اختيار الأنسب. وهو أمر لا يتحقق من دون أن تتكامل السياسات التعليمية في الدول الخليجية مع المؤسسات والهيئات الاجتماعية بما فيها الأسرة والنادي، لكني هنا أخص التكامل مع المؤسسة الدينية التي تلعب دوراً أساسياً في توجيه سلوك الأفراد، وغرس مفاهيم وقيم متنوعة في نفوسهم، وتكاد القيم والتوجيهات التي تبثها المؤسسة الدينية ورجالها أن تتحول إلى ثابت لا يتزحزح في نفوس المتأثرين بها، ومن المقلق أن التعليم حتى الآن منفصل تماماً عن الالتفات إلى دور المؤسسة الدينية، فضلاً عن التكامل معها والتنسيق لعقد مصالحة بين الثقافة الدينية التي يتلقاها الطالب والدور الذي تريد المناهج التعليمية أن تدفعه في اتجاهه.

ورغم حجم الإنفاق على التعليم فإن دول المجلس تعاني استمرار التقليد في البرامج والمجالات الدراسية، وافتقارها لملكات الإبداع في العملية التعليمية، وتغييب كل صور التواصل ما بين الأهداف التعليمية للمراحل التعليمية المختلفة ومناهج المستقبل، مما أدى بشكل أو آخر إلى ازدواج الأهداف التعليمية وتعارضها.

كما أنها تعاني عدم التكامل بين التخصصات والاهتمامات العلمية التي تتبناها المؤسسات التعليمية وتطلعات الدولة والمجتمع، وتشكو على الدوام من انقطاع اتصال جامعاتها ومراكزها العلمية مع المراكز والمؤسسات البحثية العالمية، الأمر الذي حرم مؤسسات التعليم من مواكبة أحدث التطورات والبرامج العلمية في العالم، ورغم المحاولات التي تبذلها بعض الأقطار الخليجية في هذا المضمار، إلا أنها لا تسعف للقول إنها خطت خطوات ملموسة في هذا الاتجاه بالحجم الذي نستطيع الادعاء بأنها حققت إنجازاً يذكر.

إن وضع خطة متكاملة لتطوير التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي يستدعي توجيه دعوة عاجلة لجميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية للمشاركة في التفكير والتخطيط في مستقبل التعليم داخل دول المجلس، بحيث تأخذ في الاعتبار الإمكانيات المادية والبشرية المتوافرة ومتطلبات البيئة المحلية وقدرتها على الاستجابة لعمليات الإصلاح والتغيير.

وليس جديداً القول إن تباطؤ مشروع التعليم في دول الخليج يعود في الأساس إلى عدم توفر إرادة سياسية حازمة تقود التعليم إلى مرافئ جديدة، فلم تثبت قيادات دول الخليج رغبتها في الالتزام بسياسات محددة للارتقاء بالعملية التعليمية والتربوية أو سعيها نحو تأهيل المواطنين للمساهمة في معركة البناء والتحدي، رغم أن شدة التحديات في عصر العولمة تحث كافة الدول على بناء أنظمة تعليمية قادرة على توفير المهارات اللازمة لدى مواطنيها ودفعهم دفعاً باتجاه التفوق والمنافسة، باعتباره أحد الدلائل الحضارية على قوة الدولة وصلابة المجتمع، لكن الواقع التعليمي في دول المجلس لا ينبئ حتى الآن بأنها قادرة على تبني الأفكار العملاقة.

وضع خطة لتطوير التعليم في دول المجلس يتطلب تفكير جميع الأطراف في مستقبله

ويبدو لي أن حالة الثراء التي تنعم بها دول المجلس وقدرتها على الاستعانة من دون حدود بالخبرات الأجنبية وبأسعار زهيدة، خلقتا حالة من التراخي الداخلي في مسار التنمية الذاتية. وثمة شعور مخادع بالاكتفاء عن التطوير الداخلي أدى من وجهة نظر بعض المراقبين إلى القبول بالأمر الواقع، وعدم سعي دول الخليج إلى استنفار إمكانياتها لرسم خريطة تغيير حقيقية للعملية التعليمية.

إن دول الخليج مطالبة اليوم باستحداث «رؤية مستقبلية للتعليم في دول مجلس التعاون الخليجي» تتميز بالمرونة وقابلية استيعاب التطورات العلمية والسياسية والاجتماعية المتسارعة، فلم تعد وظيفة المدرسة والجامعة والتعليم بصورة عامة تكديس المعلومات في عقول الطلبة ومراقبة حجم استيعابها وحفظها، وإنما المطلوب اليوم إكسابهم القدرة على التعلم الذاتي، ولهذا دفعت الدول المتقدمة مواطنيها نحو اللامركزية في التعليم، واختفت طرق التدريس القديمة، ولم يعد لها وزن يذكر في المنظومة التعليمية الغربية. وهذا ما يضغط على دول المجلس للانتقال إلى نسق تعليمي جديد يمتلك القدرة على التجدد والتطور ذاتياً وعلى التكامل والتواصل المعرفي مع أحدث النظريات العلمية، واستهداف بناء التفكير النقدي عند الأفراد، وإكساب طلاب الخليج مهارات حل المشكلات ومهارات اتخاذ القرار، ومهارات التواصل مع الآخرين، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، فهو المدخل الوحيد للبقاء وإثبات القدرة التنافسية في عصر العلم والمعرفة ●

*باحث كويتي متخصص في الشؤون الخليجية

لا حرج في إصلاح ولو بضغط خارجي

في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتوجيه الاتهامات الأمريكية إلى البيئة الثقافية العربية بأنها المسؤولة عن إفراز الفكر المتطرف الذي شحن به هؤلاء الذين ضربوا أمريكا تلك الضربة الموجعة والتي ذكرتهم بكارثة «بيرل هاربر» قبل ٦٠ عاماً، انشغلت الأرض العربية بجدل كبير حول مراجعة المناهج التعليمية السائدة بهدف تخليصها من أي مفاهيم أو أفكار قد تدفع الناشئة إلى التطرف والكراهية.

د. عبدالحميد الأنصاري *

لقد انقسم العرب إلى فريقين، فريق يرى ضرورة إصلاح التعليم وتطويره وتجديد مناهجه انطلاقاً من حاجات داخلية، واستجابة لمتطلبات التنمية، ومواكبة لمتغيرات روح العصر، وضرورة ملحة لعبور هوة التخلف وتشغيل طاقات التجديد الكامنة بتعليم قادر على مواجهة التحديات المعاصرة ومؤهل لتحصين الناشئة من الأفكار المتطرفة وقد شكل هذا الفريق الرأي الغالب لدى النخب السياسية والثقافية العربية، لكن فريقاً آخر من العرب، عارض هذا التوجه، ورأى أن في دعوة المراجعة والتطوير للمناهج، حقاً يراد به باطل، ونوعاً من الرضوخ للمطالب الأمريكية والقبول بإملاءاته، وأن الوقت غير ملائم لإجراء تلك المراجعات، فلتؤجل تلك الإصلاحات إلى وقت آخر.

ولأننا لو أجرينا تلك المراجعات واستجبنا للضغوط الأمريكية لأكدنا الاتهامات الأمريكية لمناهجنا بأنها تفرز أفكار التطرف والكراهية، ولذلك يجب رفض تطوير المناهج (نكاية) في أمريكا. فهل مراجعة المناهج التعليمية وتطويرها ضرورة وطنية أم استجابة للضغوط الخارجية؟

لعل خير إجابة عن هذا التساؤل الحيوي أن نقول إن الهم الإصلاحي هم قديم متجدد، غير مرتبط بزمن أو مناسبة وإذا كان الآخر يطالبنا به لتضرره من جمود أوضاعنا التعليمية وتخلف مناهجنا الدراسية، فهذا لا يبرر تقاعسنا عنه وهروبنا من تحمل المسؤولية، وأن يتم ذلك بأيدينا خير من أن يفرض علينا، ولذلك على دعاة الإصلاح والتجديد عدم الالتفات إلى إرهاب أصحاب الظنون والشائعات الذين يروجون بأن تطوير التعليم مؤامرة أمريكية لإلغاء موضوع الجهاد وعدم تدريس آيات القتال، لأن هذا التعليم المأزوم قد (أزمن) واستطال، ولم يقدم حلولاً نافعة لمجتمعاتنا كما لم يحصن شبابنا من الأمراض الفكرية كالتعصب والغلو والتطرف والتكفير، فضلاً عن تخلف مخرجات التعليم السائد عن الوفاء باحتياجات التنمية الشاملة.

لقد شخّص خبراء التعليم العربي الذين أخضعوا المنظومة التعليمية برمتها «المناهج والمقررات والكتب والمدرسين والأنشطة المتصلة بها وطرق التدريس» لعمليات الفحص والمراجعة والتقييم، وذلك من قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بزمن طويل، وطالبوا بضرورة تجديد التعليم العربي في مناسبات عديدة وعبر مؤتمرات وندوات وورش متخصصة لأن التعليم العربي السائد قد أخفق في تحقيق أهدافه الكبرى المنشودة ومن أبرزها عدم ملاءمة مخرجاته لمتطلبات التنمية والإنتاج.

وخلال دراسات علمية عديدة شخصت علل وأمراض النظام التعليمي العربي، واقترحت حلولاً محددة ومعالجات عملية لم

شخّص خبراء التعليم العربي المنظومة التعليمية وأخضعوها للمراجعة قبل أحداث سبتمبر مطالبين بالتجديد

تجد آذاناً صاغية، لعل أبرزها، الدراسات المنهجية التي أجراها الدكتور سعد الدين إبراهيم وفريقه في عام ١٩٩٠، وشملت ٢٠ دولة عربية، وتوصلت إلى تشخيص أمراض التعليم العربي في علل ست هي:

١- التركيز على الماضي وإهمال الحاضر.
٢- التركيز على الحفظ والتلقين لا التفكير والتحليل.
٣- دعم الامتثال والقهر ومحاربة الابتكار والتفرد.
٤- دعم القهر والتسلط ومناهضة الاستقلالية والفكر النقدي.
٥- تمجيد الحصول على الشهادات والاعتماد على الوظائف الحكومية.
٦- تشجيع الاستبداد والخنوع والسلبية لا المشاركة والديمقراطية.

وقد انتهت الدراسة إلى إطلاق صيحة تحذيرية بعنوان «تطوير التعليم أو الكارثة» وقالت إنه إذا استمر الوضع التعليمي كما هو، فمن الممكن أن يؤدي إلى كارثة محققة خلال ٢٠ عاماً، وأنه لا سبيل أمام العرب لدخول القرن ٢١ مادام هذا التعليم سائداً، لأنه يعيد إنتاج التخلف والتبعية والتجزئة، وأن القرن المقبل ينطوي على تحديات لاتقوى على مواجهتها إلا مجتمعات عالمة ومتعلمة، وأنه لا بد من إدارة سياسية مجتمعة لإعادة صياغة العملية التعليمية شكلاً ومضموناً، مؤكدة أن المال ليس هو العقبة، لأن التعليم السيء أكثر تكلفة في المديين المتوسط والبعيد لأنه يخرج إنساناً عاجزاً فكرياً ومهنياً، ويريد وظيفة، فإذا وفرت له الدولة الوظيفة يكلفها مزيداً من المال دون عائد حقيقي، فتكون التكلفة مضاعفة من خلال:

- الإنفاق على تعليم هزيل.
- توظيف عقيم.

وأشارت الدراسة إلى نقطة مهمة وهي أنه رغم الإنفاق الهائل على التعليم إلا أنه لم يحقق تقدماً علمياً أو اقتصادياً أو أمنياً، فنحن كما كنا صبيحة يوم الاستقلال ١٩٥٠ ما زلنا نعتمد على الآخر في طعامه وسلاحه ودوائه وسلعه، وقد وصلت ديوننا إلى أرقام فلكية ولا يزال عندنا ندرة في إنتاج العلماء والمخترعين بل حتى القلة المبدعة التي لا تجد مناخاً سياسياً واجتماعياً ملائماً مضطرة للهجرة. وبعد ١٢ عاماً من هذه الدراسة، تأتي دراسة أخرى عن (التنمية الإنسانية العربية) لعام ٢٠٠٢ لتؤكد نبوءات ومخاوف الدراسات السابقة، وتشير إلى تدني نوعية التعليم في ما يتعلق بالتحصيل المعرفي والقدرات التحليلية والابتكارية، وتؤكد وجود خلل بين سوق العمل ومستوى التنمية من جهة، وخريجي النظام التعليمي من جهة أخرى، يتمثل في ضعف إنتاجية العمالة واختلال هيكل الأجور وتفشي البطالة، كما تشير الدراسة إلى أن الإنفاق على البحث والتطوير أقل من سُبع المعدل العالمي، وتخلص الدراسة إلى أن غياب حكم ديمقراطي كفء وصالح يمثل عقبة أمام التنمية، فالعرب أثرياء لكنهم فقراء في التنمية.

وتأتي دراسة منهجية معمقة ثالثة في يناير ٢٠٠٤ بعنوان «التربية وإعادة تشكيل الوعي العربي» للخبير التربوي الكبير محمد جواد رضا قدمت إلى ندوة «العصر العربي الجديد» بالكويت، وشخصت علل التعليم العربي في أوهام خمسة هي:

١- وهم الهوية.
٢- وهم (أعلوية) الذكر على الأنثى.
٣- وهم (أعلوية) الفكر الغيبي على الفكر العلمي التجريبي.
٤- وهم الخوف من الحداثة والديمقراطية.
٥- وهم الإحساس بالاضطهاد العالمي للعرب.

لا يزال تعليمنا يحكمه موقف تمييزي من المرأة نراه في تهميش دورها في الحياة العامة

ولاحظت الدراسة ملاحظة مهمة حين أشارت إلى أن هذه التربية ظلت طيلة الأعوام الثمانية الماضية، تربية مسيسة، وكان التسيس نفسه ذا طبيعة ماضوية فظل الماضي يشكل الحاضر، حتى صار يوحى للناشئة جيلاً بعد جيل بأن الحاضر الحقيقي هو الماضي الذي يجب استعادته، حتى وصل الأمر إلى أن يقول أحد ألمع التربويين القوميين العرب عبدالله عبدالدايم: إن التربية العربية كانت عملية منظمة لاغتيال العقول والنفوس وتعبئتها بما نشاء من أفكار وقيم واتجاهات، ونتجه بها إلى تقديس الماضي تقديساً صنمياً، أقام حاجزاً منيعاً بين تجربة الأمة العربية والإسلامية الماضية وتجارب الأمم الأخرى.

وفي تصوري أن علل التعليم العربي أعقد مما توصلت إليه كل تلك الدراسات وعلى الرغم من كل عمليات المراجعة والتنقيح والتطوير التي تم إجراؤها عبر السنوات السبع التي أعقبت أحداث سبتمبر.

ودعوني ألخص العلل البنيوية المزمنة في التعليم العربي عامة في أربعة مواقف هي:

١- الموقف التمجيدي:

لايزال خطابنا التعليمي يقوم على موقف تمجيدي مع بخس الحق التاريخي للآخرين، ففي التاريخ يحشى ذهن الطفل بأمجاد أمته والافتخار بها بصورة مبالغة مع البعد والتجاهل عن إيضاح أخطائنا التاريخية تجاه الأمم الأخرى. ومن الطبيعي لمثل هذا الطفل عندما يصبح رجلاً يافعاً أن يكون وجدانه قد امتلأ بنعرة

قومية أو عنصرية أو دينية متطرفة لا مبرر لها نحو الأمم الأخرى كما يقول الكاتب أحمد عبدالقادر دسوقي وهو محق.

ونفخر بتدريس أطفالنا قول الخليفة العباسي هارون الرشيد للغمامة «أمطري حيث شئت فسيأتي خراجك لي»، ولا يخطر ببالنا الدماء التي أريقت، وأشلاء الجماهير التي تقدم هذا الخراج للسلطان كما يقول خالص حلبي.

٢- الموقف التمييزي:

لا يزال تعليمنا يحكمه موقف تمييزي من المرأة، نراه في تهميش دورها في الحياة العامة وإساءة الظن بها واعتبارها مصدر الخطيئة والعار والفتنة، وتصور مناهجنا المرأة كائناً ناقصاً لاوظيفة لها إلا خدمة الرجل وإمتاعه وتربية أولاده، كما لايزال التعليم يصور المرأة سيئة التصرف في المواقف الحياتية العامة ولا بد من وجود الولي أو الوصي الرجل الذي يكبح جماح المرأة ويرشد سلوكياتها ويكمل نقص عقلها ويحد من طغيان عاطفتها وسوء تقديرها للأمور.

٣- الموقف الإقصائي:

لا يزال التعليم العربي يقوم على موقف إقصاء الآخر المختلف دينياً أو مذهباً أو طائفة أو قومية، ولايزال الآخر في تعليمنا ومناهجنا وفي طرق تدريسنا وحتى في خطابنا الديني والإعلامي (مريباً ومتآمراً) يريد بنا الشر دائماً، ولا يأتي منه خير أبداً، وحتى حين نوجه ناشئتنا لتعلم لغة الآخر فمن أجل أن نأمن شرهم ومكرهم لا من أجل التواصل الإنساني والإفادة من تجاربهم. كما أن الآخر المحلي إذا كان من طائفة أخرى أو مذهب آخر فهو مشكوك في عقيدته، لأن العقيدة الصحيحة واحدة أصحابها يستأثرون بالجنة وصورها، أما بقية الفرق الإسلامية فهي ضالة ومنحرفة ومبتدعة.

٤- الموقف التعظيمي:

إن تعليمنا يعظم دور الفرد البطل أو القائد باعتباره صانع الأحداث، وهو المنقذ والمحرر، لكنه يهمش دور الشعوب ويغيبه تماماً، ولا نرى أي دور لمجتمعاتنا عبر التاريخ الطويل ولا أي تأثير في تحولاته، فهناك دائماً البطل أو القائد المطاع وهناك دائماً أيضاً الشعوب الخاضعة المسيرة تبعاً لرغبات البطل القائد.

وقد أفرز هذا الموقف التعظيمي للرموز والقادة أن الشعوب العربية أصبحت مولعة بالقادة الطغاة، يرفعون صورهم، ويسيرون وراءهم، حتى لو قادوهم للهاوية. فلا عجب لبكاء قطاعات عريضة من المجتمعات العربية على قادتهم المهزومين وتعلقهم بهم حتى بعد مماتهم.

هذا الموقف التعظيمي للبطل المنقذ، أوجد تركيبة ثقافية هشة لمجتمعاتنا وأضعف حصانتها تجاه مقاومة الظلم وجعل عندها القابلية والاستسلام للاستبداد والعنف والتسلط، وقد أبدع في وصفه عبدالله القصيمي في كتيبه «لئلا يعود هارون الرشيد» وأكده الغذامي في تشخيصه الدقيق لظاهرة (الفحل) كنسق في الخطاب الشعري خاصة والأدبي عامة. وهذا الموقف التقديسي له امتداد مستقبلي فيما يسمى (المهدي) المنتظر كنوع من التعويض أو الفشل أو العجز عن تغيير الشعوب لأوضاعها وأملها في هذا المهدي أن يأتي بالعدل.

رغم الإنفاق العربي الهائل على التعليم لكنه لم يحقق تقدماً علمياً أو اقتصادياً أو أمنياً

وختاماً فإن هم تطوير التعليم لم يقتصر على دولة خليجية دون غيرها، إذ أصبح هماً خليجياً وعربياً عاماً ومطلباً ملحاً للشعوب قبل أن يكون ضغطاً أو تشجيعاً خارجياً، ولا أدل من اتفاق قادة دول مجلس التعاون في قمتهم في الكويت رقم ٢٤ على ضرورة إصلاح وتطوير التعليم، لذلك فإن الدعوة إلى التجديد والتطوير والإصلا ح اليوم أكثر إلحاحاً بسبب التردي المزمن للأوضاع وبسبب الإفرازات السلبية لهذا التعليم، أبرزها هذا المد المتطرف الكاره للحياة والأحياء والمجتمع والمعادي للعصر وحضارته لدرجة الانتحار، ومن الخطأ أن يقال إن الوقت غير مناسب لأن الآخر يملي علينا ويطالبنا بالإصلاح، فهؤلاء الذين (يخوّفوننا) من الإصلاح هم أصحاب عقول منغلقة وأيديولوجيات متعصبة، يعانون حساسية مرضية تجاه الآخر، وإذا كان الآخر يطالبنا اليوم بمراجعة المنظومة التعليمية وإصلاحها فذلك لتضررها من إفرازاتها السلبية كما تضررنا. حيث إن من قواعد ديننا أن نشكر من أهدى إلينا عيوبنا أو نبهنا إليها، فلا حساسية عندنا من الإصلاح ولو كان ضغطاً خارجياً، لكن المهم أن يتم على أيدينا، وإصلاحات العرب عبر قرن كامل ما تمت إلا بضغط أو تأثير خارجي، ولن يتحقق أي إصلاح في دنيا العرب بمعزل عن الخارج، لكن من الضروري كما قلنا أن يتم ذلك على أيدينا لا على أيدي عمرو وكفانا أوهاماً وظنوناً فالعالم أصبح قرية واحدة يتأثر بعضه ببعض وما هو داخلي أصبح خارجياً، كما أن الخارجي أصبح موصولاً بالداخل، وأن يتم الإصلاح اليوم خير من أن يؤجل ويستعصي علاجه ●

* أستاذ الدراسات الإسلامية - بكلية القانون - جامعة قطر

مناهج التعليم في الخليج.. بين الضغوط الخارجية ومطالب التنمية الداخلية

تتعرض دول الخليج منذ فترة لضغوط خارجية كبيرة لجعلها تقوم بإجراء بعض الإصلاحات الداخلية التي تستهدف من جهة إعادة ترتيب بيتها الداخلي، ومن جهة أخرى تخليص المحيطين بها من بعض الإفرازات السلبية التي نتجت عن ذلك الخلل في بعض المؤسسات المجتمعية في دول الخليج، وتشمل هذه الإصلاحات بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية قضية إصلاح مناهج التعليم «غير المواكبة لروح العصر والتي تحث على الكراهية والتعصب ونبذ الآخر».

د. فاطمة الصايغ *

خضعت الإصلاحات السالفة الذكر لجدل مجتمعي كبير، لكن سرعان ما خف اللغط حولها أو تلاشى ولكن وحدها المناهج التعليمية ظلت موضع شد وجذب بين تيارات مجتمعية عديدة بعضها مؤيد والآخر معارض، ليس لتلك الضغوط فقط، بل لتلك الإصلاحات. فعلى الرغم من أن تطوير المناهج التعليمية ليس بقضية جديدة على مجتمعات الخليج، إلا أن الجديد هو زيادة الضغوط الخارجية عليها، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، لجعلها تسرع في تعديل ومراجعة مناهجها التعليمية. فهذه المناهج، في زعم بعض الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، هي المسؤولة عن روح التعصب والتطرف التي فرخت الإرهاب الذي ضرب مصالح الولايات المتحدة في الداخل والخارج. لذا فقضية تعديل المناهج أو (إصلاحها) ليست بقضية داخلية بل هي أمر يخص الغرب تماماً كما يخص دول الخليج.

إن دول الخليج وعلى الرغم من أنها لم تتقبل تلك الضغوط الغربية إلا أنها رضخت لها، ويمكن أن يفسر رضوخها بأكثر من سبب: أولها هو رغبتها في تفادي أي نوع من الصراع الفكري والأيديولوجي مع الغرب. والثاني هو إدراكها بأن مناهجها التعليمية في حاجة فعلية إلى التطوير لتتماشى مع العصر وتلبي متطلبات سوق العمل التي تغيرت كثيراً عما كانت عليه في فترة الثمانينات والتسعينات، الأمر الذي أفرز بطالة كبيرة خاصة بين خريجي التعليم الحكومي، كما أفرز فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم ومطالب سوق العمل من الصعب ردمها من دون عملية كبيرة لتطوير المناهج التعليمية وذلك لجعل الخريجين المواطنين قادرين على المنافسة في سوق العمل.

وكما ذكر سالفاً لم تكن عملية (إصلاح) أو تعديل المناهج جديدة على دول الخليج، فقد خضعت تلك المناهج منذ السبعينات وبصورة دورية لعملية تغير وتبديل وإصلاح، لكن كان ذلك التغير دوماً عملية سطحية لا تمس جوهر المناهج ولا توجهاتها الأساسية وقيمها الدينية والروحية. غير أن فترة التسعينات أظهرت الحاجة الماسة إلى التعديل الجذري والجوهري في تلك المناهج وتطويرها. فمخرجات التعليم، خاصة الحكومي، أصبحت غير متوافقة مع متطلبات سوق العمل الذي تطور بصورة كبيرة. إضافة إلى ذلك فقد اتهمت تلك المناهج

المناهج الدراسية تقسم الرأي العام في الخليج إلى قسمين

مؤيد يدعو إلى السرعة وآخر يرى ضرورة التريث

تطوير المناهج التعليمية ليس بقضية جديدة على مجتمعات الخليج

التعليمية بأنها تخلق جيلاً لا يتقبل الآخر، فهي تحث على الكراهية ونبذ الآخر والعنف والتطرف. وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لتؤكد تلك المخاوف. لذا فليس من المستغرب أن تبدأ في الغرب أكبر عملية ضغط على دول الخليج لتغير مناهجها ولتبدأ في دول الخليج منذ تلك الأحداث أكبر عملية تطوير للمناهج التعليمية في تاريخها: «عملية بدأت بالمناهج الدراسية وتطورت لتشمل تأهيل القائمين على العملية التدريسية، كما طالت اللغة المستخدمة في التدريس، والقيم المراد توصيلها والبيئة المدرسية وقضايا أخرى تخص التعليم».

وخلقت تلك الإصلاحات التعليمية جدلاً فكرياً ومجتمعياً كبيراً، فقد خلقت اتجاهات شعبية بعضها كانت موافقة على فكرة التغيرات والتعديلات تلك ومؤيدة لها وأخرى معارضة بل رافضة لها. أما المؤيدة لها فتبني موقفها على أساس أن قضية تطوير المناهج هي قضية أساسية في عملية التنمية المستدامة وفي خلق جيل محلي الهوية عالمي التطلعات، مواكب لتطورات العصر لكي يساهم وبقوة في عملية التنمية المجتمعية. فلكي تنجح مجتمعات الخليج في عملية التنمية تحتاج إلى جيل واع متطور، كما تحتاج إلى استيراد الأفكار الجديدة والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتقنية. إذاً فهذا التيار يرى في هذا التغير أنجع وسيلة للتخلص من المناهج المترهلة ومن طرق التدريس العقيمة القائمة على حشو المعلومات والتلقين ومن المدرسين غير المؤهلين لحمل عبء العملية التدريسية التي ينتج عنها بالتالي أجيال غير مؤهلة لتحمل عبء العملية التنموية.

أما التيار المعارض فيبني رأيه على فكرة أن (إصلاح) المناهج أو تعديلها هو شأن داخلي يجب ألا يملى من الخارج، وأن أي تعديل يجب أن يؤخذ في الحسبان ظروف المجتمع المحلي واحتياجات سوق العمل والبيئة المحلية. فظروف المجتمعات الإسلامية الشرقية المحافظة تختلف كل الاختلاف عن ظروف المجتمعات الغربية العلمانية، لذا يجب عدم تعميم تجارب الدول الغربية على مجتمعات الخليج المسلمة المحافظة. ولذلك يصر هذا التيار على إيجاد حلول محلية لمشكلات مخرجات التعليم كالبطالة والقضايا الأخرى. إذاً فالتيار الشعبي المعارض، على الرغم من أنه غير رافض لفكرة التغير نفسها، إلا أنه يصر على اعتبار المناهج الدراسية أمراً داخلياً محضاً يجب أن يكون نابعاً من طبيعة المجتمع وليس شأناً يملى من الخارج. فوظيفة التعليم تنموية وليست سياسية، وكل دولة هي أدرى بما يتناسب مع حاجة مجتمعاتها ومدى ملاءمة ما ترغب في إدخاله من إصلاحات في مناهجها مع طبيعة مجتمعها وبيئتها.

وأسهمت هذه الآراء المتناقضة في إيجاد نوع من الجدل المجتمعي لم تخف حدتها بعد، كما أسهمت في زيادة الضغوط على صناع القرار بشأن تطوير المناهج وتخليصها من كل ما من شأنه أن يؤثر في فاعليتها. وهكذا استطاعت المناهج الدراسية أن تقسم الرأي العام في دول الخليج إلى قسمين: قسم مؤيد يدعو إلى السرعة في قضية التغير ويرى فيها ضرورة ملحة تخدم حاجة هذه المجتمعات التنموية حتى لا تتخلف عن الركب العالمي، وقسم آخر يرى ضرورة التريث قبل تبني أي نوع من

التغير لمعرفة مدى ملاءمته لحاجة المجتمع الفعلية. ويبدو أن قوى الشد والجذب بين أنصار هذين التيارين خلقت فجوة شعبية وجدلاً مجتمعياً لا يتعلق بماهية التغيرات في المناهج وجدواها فقط، بل أيضاً بقضية جوهرية أخرى هي: هل من حق قوى أجنبية أن تتدخل لفرض تغير كهذا على هذه المجتمعات؟ فالغرب يبرر ضغوطه تلك بأن هذا التغير مطلب ملح يؤرقه، فهو أصبح اليوم يربط كثيراً بين أمنه القومي ومجريات الأمور في مجتمعات الخليج. لكن في خضم هذه الضغوط الخارجية برز إلى السطح سؤال منطقي هو إلى أي مدى تعتبر قضية تغير المناهج قضية ملحة في مجتمعات الخليج؟

منذ عقدين تقريباً بدأت تظهر في دول الخليج مشكلات عديدة أفرزتها مناهج التعليم غير المواكبة للمتغيرات الاقتصادية التي طرأت على سوق العمل. ويمكن أن يكون أحد أهم إفرازاتها السلبية قضية البطالة بين صفوف الشباب وخاصة خريجي الجامعات. وقد بدأت المؤسسات الرسمية بدراسة أسباب هذه الظاهرة دراسة علمية فأرجعها البعض إلى عجز المناهج الدراسية عن مواكبة متطلبات سوق العمل، بينما أرجعها البعض إلى عوامل أخرى كأساليب التدريس القديمة وعجز القائمين على العملية التعليمية والبيئة المدرسية غير المحفزة وعوامل أخرى كثيرة. والنتيجة العامة هي بطالة بين صفوف الشباب التي وصلت في بعض دول الخليج إلى نسب رهيبة. فأصبح من الشائع أن نجد خريجاً في العلوم الإنسانية والاجتماعية غير قادر على إيجاد وظيفة في سوق العمل الذي يتطلب مهارات تقنية ولغات أجنبية ومهارات حياتية مغايرة لتلك التي تعلمها في المدارس الحكومية. لذا أصبح هذا الخريج غير قادر على منافسة العامل الأجنبي الذي وفد إلى دول الخليج بحثاً عن عمل ولديه المهارات المطلوبة ويكلف الدولة جزءاً ضئيلاً مما يكلفها الخريج المواطن. فلاغرو أن يتهافت القطاع الخاص على استخدام واستقدام العمالة الأجنبية ويئن القطاع الحكومي تحت وطأة أعباء كثيرة أهمها أنه أصبح المسؤول الأول عن تشغيل الخريجين المواطنين، الأمر الذي أصابه بالتخمة والترهل، والأمر الثاني هو تلك الفجوة التقنية والمعرفية بين العاملين في القطاعين العام والخاص. لذا كان لا بد من تعديل المناهج الحكومية لتتناسب مع روح العصر وتلبي احتياجات المجتمع المتزايدة من العمالة الماهرة والمؤهلة. ولكن ما هو جوهر ذلك الإصلاح؟ هل هو حقيقة نابع من حاجة مجتمعات الخليج الفعلية وحاجات سوق العمل فيها أم مجرد رغبة لإرضاء الغرب مع التفريط في بعض القيم المهمة في المناهج؟

لقد أثبتت المناهج الدراسية حاجتها الفعلية للتطوير حين أصبحت عاجزة عن مواكبة روح العصر، وأصبح تطويرها ضرورة ملحة تتطلبها ليس الأوضاع الاقتصادية وسوق العمل فقط، بل متغيرات المجتمع ككل. فمخرجات النظم التعليمية في الخليج لا تزال قاصرة عن استيعاب المتغيرات التي طرأت على مجتمعات الخليج خاصة من النواحي الاقتصادية. أما اجتماعياً فلم تعد المناهج الدراسية القديمة ملائمة لتلك المجتمعات التي وفدت إليها أجناس سكانية من كافة دول العالم لتعيش وتعمل في هذه المنطقة وتغير من تركيبتها السكانية. وهكذا خرجت هذه المجتمعات من عباءة الصحراء لتدخل وبقوة العصر الحديث، فلم تعد تلك المجتمعات البدوية منعزلة عن محيطها العالمي، بل اختلطت به وغدت أنموذجاً فريداً للمجتمعات العالمية المختلطة. كما لم تعد مجتمعات رفاهية بل أصبح الخليج اليوم قوة فاعلة في الاقتصاد العالمي يخضع للمؤثرات نفسها التي تخضع لها السوق الاقتصادية العالمية.

ما لم تكن الإصلاحات نابعة من الداخل ومتوافقة مع الحاجة والنظم والقيم فلن تصمد طويلاً

وبينما تطورت الأوضاع الاقتصادية والبيئة المحلية بصورة كبيرة لتواكب العصر ظلت النظم التعليمية والمناهج الدراسية غير قادرة على مجاراة هذا التغير، الأمر الذي أفرز فجوة كبيرة. وهنا بدأ النظام التعليمي يرزح تحت عبء قضايا عدة أهمها عدم قدرته على خلق المواطن الخليجي القادر على التكيف مع متطلبات سوق العمل والواقع الاقتصادي والديموغرافي الموجود في الخليج.

إن دول الخليج وهي تواجه اليوم الضغوط الغربية للإصلاح الداخلي بدءاً من الإصلاحات السياسية وانتهاء بالمناهج الدراسية يجب أن تضع نصب أعينها مصلحة شعوبها التي هي المستهدف الأول من هذه الإصلاحات. فالضغوط الغربية لن تبقى إلى الأبد، ولكن الباقي هو الإصلاحات الحقيقية التي تتبناها دول الخليج. وما لم تكن تلك الإصلاحات نابعة من الداخل ومتوافقة مع الحاجة الفعلية والنظم والقيم الاجتماعية منها والروحية فلن تصمد طويلاً.

وأخيراً تبقى حقيقة مهمة يجب أن يدركها مواطنو الخليج وهي أن مجتمعاتهم لن تبقى إلى الأبد مجتمعات رفاهية قادرة على خدمة المواطن من المهد إلى اللحد. فالقادم من الأيام سوف ينبئ بمتغيرات داخلية جذرية على مواطني الخليج يجب أن تكون التهيئة لها منذ الآن. فدول الخليج لا تحتاج إلى عمليات جراحية سطحية لإخفاء عيوب وسلبيات مجتمعاتها بل إلى وقفة صريحة مع ذاتها وشعوبها لتدرس ماهية الإصلاحات المطلوبة ومدى ملاءمتها لواقع مجتمعاتها، حيث إن هذه المواجهة مع النفس، وليس مع الغرب، هي التي سوف تقي مجتمعات الخليج من الأخطار، وتقودها إلى طريق التنمية المجتمعية السليمة ●

*أستاذ مشارك في قسم التاريخ - جامعة الإمارات

تغيير مناهج التعليم.. بين الضغوط الخارجية والحاجة الوطنية

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وما تبعها من حملة أمريكية نشطة على العالم الإسلامي أسفرت عن احتلال دولتين والتدخل في شؤون العديد من الدول الأخرى، تواتر الحديث عن ضرورة تغيير المناهج التعليمية في الدول العربية والإسلامية، باعتبار أن تلك المناهج المسؤول الأول عن تبني الأفكار المتشددة والتي كانت السبب في أحداث سبتمبر، مما يستدعي ضرورة تغيير تلك المناهج بما يتوافق مع رؤية القوى العظمى المسيطرة على العالم.

حسام محمود *

الحقيقة أن بعض الدول العربية سارعت إلى تغيير المناهج قبل ممارسة أي ضغوط عليها، مبررة ذلك بحاجة الدولة لذلك من أجل توافق الأجيال الناشئة مع متغيرات العصر، أما البعض الآخر فقد عمد إلى التغيير نتيجة للضغوط الأمريكية التي وصلت في بعض الأحيان إلى اقتراح شكل التغيير وموضوعاته في تدخل سافر في شؤون الدول الداخلية دونما اعتبار لقوانين أو معاهدات دولية.

مشروعات قديمة

حسب تأكيدات الخبراء بدأت عمليات التدخل عبر المشروع الذي تم طرحه في مؤتمر اليونسكو في باريس عام ١٩٩٨ بشأن التعليم العالي الداعي إلى إدخال مفاهيم جديدة في التعليم كحقوق الإنسان والمجتمع المدني وتمكين المرأة وحقوق الأقليات والحريات العامة والديمقراطية. ثم توالت علينا بعد ذلك المشاريع، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث شهدت تلك الفترة وجود العديد من المشاريع التي هدفت من ضمن ما هدفت إليه، تغيير الثقافة الإسلامية المستمدة من المناهج الدراسية الدينية. ومن تلك المشاريع مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الذي أفرد جزءاً كبيراً منه لذلك الأمر. ورغم أن المشروع فشل في تحقيق أهدافه، إلا أنه يحسب له نجاحه في إجبار العديد من الأنظمة العربية على تغيير مناهجها الدراسية وفقاً للرؤية الأمريكية.

بل لقد تعدى الأمر ذلك في الواقع، حيث تؤكد التقارير والدراسات ذات الصلة، أن أمريكا نجحت في زرع خبرائها ومستشاريها في المؤسسات التعليمية العربية والإسلامية بحيث يكون لهؤلاء الدور الأكبر في عمليات التغيير، وزادت على ذلك بقيامها بإعداد مناهج دراسية كاملة وطباعتها وتقديمها جاهزة للتدريس في بعض البلدان العربية على الرغم من ضرر ذلك البالغ على قيمنا ومبادئنا وثقافتنا الإسلامية، حيث تتضمن تلك المناهج مغالطات تاريخية كثيرة، بل إنها تلجأ في كثير من الأحيان إلى تشويه الثقافة الإسلامية الأصيلة واستبدالها بثقافات أخرى لاصلة لنا بها.

وعلى عكس ما هدفت الإدارة الأمريكية من تأثير عمليات تغيير المناهج في النشء، أكد الخبراء أن إجراء أي تغيير في المناهج العربية بالحذف أو التبديل أو التغيير لبعض المفاهيم كمفهوم

تواتر الحديث عن تغيير المناهج التعليمية في الدول العربية والإسلامية باعتبارها المسؤول عن تبني الأفكار المتشددة

الجهاد أو الحرب أو العدل أو المصطلحات لا يعني حذفها من الوجود، أو انعدام تأثيرها في الأفراد، حيث إنها في متناول الجميع عبر الإنترنت وشبكات المعلومات، مما يعني فشل ذلك الأسلوب في تغيير الثقافة الإسلامية الموروثة منذ مئات السنين.

ليس هذا فحسب، بل أضاف الخبراء أن وجود هذه النصوص في المناهج العربية أمر ضروري في ظل الظروف الحالية، ولكن بشرط أن يتم تدريسها وفق الفهم الشرعي الإسلامي الصحيح، بعيداً عن التفسيرات المغلوطة الضيقة أو الدعوات الاستئصالية، محذرين في هذا الصدد من نتائج أي محاولة لتغيير المناهج العربية بطريقة عشوائية استجابة لما يريده الآخرون، من دون أن تكون نابعة من قناعة ذاتية وطنية.

إن إجراء عمليات التغيير وفقاً للرؤية الأمريكية الضيقة من شأنه أن يؤثر سلباً في مستقبل الأجيال القادمة، إذ ستخرج تلك الأجيال منبتة الصلة عن حضارتها العربية والإسلامية، بل ستخرج مشوهة الفكر والثقافة، وهنا قد تكون الخطورة على العرب والغرب أكثر مما هو قائم الآن، وبذلك يحدث ما لايحمد عقباه بعد أن ينقلب «السحر على الساحر».

فهم مغلوط

يبدو أن السبب الرئيسي وراء الرغبة الأمريكية في تغيير مناهج التعليم العربية والإسلامية، إنما يتمثل في فهمها المغلوط لدور الثقافة الإسلامية في إخراج المتشددين والمتطرفين المسؤولين عن الهجمات التي تعرض لها الغرب في الآونة الأخيرة، فقد شخّصت الرؤية الأمريكية مشكلة مناهجنا الدينية بكونها تحض على كراهية الغرب ونشر ثقافة العنف، وأن أي منهاج دراسي يسير في هذا الاتجاه يجب تغييره، على حد قول ألينا رومانسكي «مسؤولة برامج مبادرة الشراكة الأمريكية- الشرق أوسطية».

ونظراً لأن الدول العربية لم تشأ الدخول في صدام مع الإدارة الأمريكية المتشددة، فقد تبنت بعض الدول الخليجية الرؤية الأمريكية، حيث تضمنت الاتفاقية التي وقعها وزراء الداخلية في الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي في ختام القمة الخليجية الرابعة والعشرين (٢٠٠٣/١٢/٢٢) ، بالإضافة إلى التعاون الأمني وتبادل المعلومات ودعم أجهزة الأمن وتجفيف منابع الإرهاب، العمل من أجل تعديل بعض المناهج الدراسية.

وكان عبدالرحمن العطية، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، قد أوضح أنه ستطرح على تلك القمة «مقترحات خاصة بإلغاء مادة من المقررات الدراسية ينظر إليها باعتبار أنها تحرض على كراهية الغرب»، كما شدد الدكتور يعقوب حياتي عضو الهيئة العليا لمجلس التعاون الخليجي على «أهمية مراجعة المناهج التعليمية وتنقيتها مما يشوبها من أية أفكار إرهابية ومناهج متطرفة، لحقت بها جراء تمكن بعض الإسلاميين في الخليج من الوصول إلى مواقع وضع المناهج».

سياسة مرفوضة

في مقابل الرؤية السابقة التي تبنتها بعض الأنظمة العربية استجابة للضغوط الأمريكية، أكد الخبراء أن التصريحات السياسية الخاصة بتغيير المناهج إنما تكشف عن مدى سطحية وعي السياسة «الأمريكية والمحلية على السواء»، فلو مضينا مع القول إن المناهج تنتج الإرهاب فعلاً، «مع أن زعماء تنظيم القاعدة ومن ينادون بالجهاد ليسوا من خريجي المدارس الدينية» فإن تلك الخطابات تتعامل مع (الإرهاب) بمنطق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، بمعنى أنه محسوس ويمكن الإمساك به، و(إزالته) والتخلص منه.

بدأت عمليات التدخل عبر مشروع اليونسكو ١٩٩٨ الداعي إلى إدخال مفاهيم جديدة في التعليم

وهكذا يتم فهم تغيير المناهج بوصفه عملية (أمنية)، وإقرار هذا التغيير الأمني إنما يتم باتخاذ قرار سياسي فوقي خضوعاً لمطالب السياسة الأمريكية، مرتهناً للحدث السياسي «الحرب على الإرهاب».

ويضيف الخبراء أن عمليات التغيير هذه تدل على عدم احترام أمريكا لاستقلالنا، فهي تحشر أنفها في كل كبيرة وصغيرة من شؤوننا، فهي ترى أن عالمنا العربي والإسلامي تابع لها وخاضع لسيطرتها وهو رهن إشارتها. وفي الوقت الذي يقوم فيه اليهود بتعليم أبنائهم ما شاءوا من تطرف وعداوة للغير دون محاولة من قبل الدول العظمى لتغيير مناهجهم، نجد أن الدول العربية والإسلامية فقط هي من تعاني من التدخلات الخارجية في شؤونها وطلب تغيير مناهجها.

من هنا يمكن القول إن توافق عمليات تغيير المناهج عندنا مع ما يحقق مصالحنا في كافة الجوانب ولو بالتدريج أمر بالغ الأهمية، لكن بعيداً عن أي تدخل خارجي، أي أن يكون بإرادة حرة ومستقلة، خاصة أن تغيير المناهج في كل فترة أمر مطلوب، بل ومحمود في ذلك الوقت، باعتبار أن العالم يتقدم بخطى سريعة مما يتطلب منا أن نجاري ذلك التقدم من أجل ألا نكون مجرد متلقين لمنجزات الحضارة الإنسانية، إذ يتعين علينا في وقت من الأوقات أن نشارك بفاعلية في منجزات تلك الحضارات مثلما كان حالنا في السابق، لاأن نظل هكذا «محلك سر»، فهذا ما لا يقبله عقل ولا منطق ●

*باحث سياسي - مركز النخبة للدراسات - مصر

الجامعات الخليجية وإشكالية ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع

تعاني المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث في الأقطار العربية إشكالية ربط البحث العلمي بقضايا المجتمع لأسباب ثقافية يرتبط بعضها بقيم وعادات وتقاليد المجتمع العربي الذي لا يزال ينظر إلى البحث العلمي نظرة سطحية، وأسباب أخرى تتعلق بعدم قدرة الجامعات ومراكز الأبحاث في هذه الأقطار على تحقيق الصلة مع مراكز الإنتاج في المجتمع سواء الزراعي أو الصناعي أو المجالات الأخرى، وإحجام أصحاب المصانع ورجال القطاع الخاص عن دعم البحث العلمي على غرار ما يحصل في كثير من الدول المتقدمة.

د. عبدالواحد مشعل *

جاءت النظريات العلمية والمناهج التي تدرس في هذه الأكاديميات مقلدة لما يجري في الأكاديميات الغربية، مع قلة محاولات تأصيل حقيقية لدراسة واقع المجتمع العربي، كما يقف انخفاض الإنفاق على البحث العلمي في صدارة تلك الأسباب. وقد أشار مقال نشره محمد مسعد ياقوت عن التمويل العربي إلى أن معدل الإنفاق يختلف كثيراً عن مثيله في المعدل العالمي، فضلاً عن ذلك فإن معدل الإنفاق بوصفه الفقير في الوطن العربي آخذ بالتراجع سنة بعد أخرى وحتى الارتفاع الذي حصل في هذا المجال من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠٥ يبقى ضئيلاً قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي فيه، إذ بلغ ٠,٣١ في المائة عام ١٩٧٠ إلى ٠,٦٧ في المائة عام ١٩٩٠، وعليه فإن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الإنتاج الإجمالي لم تصل إلى ٠,٥ في المائة عند مقارنتها بدول مثل السويد وفرنسا، حيث بلغت ٢,٩ في المائة و٢,٧ في المائة على التوالي، وفي هذا الصدد أشارت إحصائيات منظمة اليونسكو في ٢٠٠٤ إلى أن الأقطار العربية مجتمعة خصصت ما يعادل ١,٧ مليار دولار للبحث العلمي أي بنسبة ٠,٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وفي هذا إشارة واضحة إلى عدم تمتع البحث العلمي في الوطن العربي بالمكانة التي ينبغي أن يحظى بها في حالة أمة تريد أن تنهض، وفي عصر تعدى فيه المجتمع المتقدم عصر الحداثة. وتبرز خطورة إشكالية ذلك جلياً إذا قارنا بشكل سريع هذا الإنفاق مع إنفاق إسرائيل وهي تعمل ليل نهار من أجل بلورة نهضة علمية وتكنولوجية متقدمة، إذ تنفق على البحث العلمي ما يعادل ٢,٦ في المائة من إجمالي الناتج القومي عام ١٩٩٩، كما أن هذا الإنفاق ارتفع عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ٤,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي.

أولاً: إشكالية ربط البحث العلمي بالواقع

لاشك في أن مجتمعات الخليج العربية تعيش حقبة من التطور التعليمي الذي يظهر من خلال اتساع الجامعات الحكومية والأهلية معاً، وتسعى جاهدة من أجل استقطاب الكفاءات العلمية النادرة إلى بلدانها من أجل تحقيق معدلات أعلى من النهوض العلمي إلا أن إشكالية نهضة البحث العلمي فيها تكمن في عدم تحقيق معدلات أعلى من المعرفة التطبيقية وعدم التفاعل مع قطاعات الإنتاج فيها بالشكل الذي يحقق للبحث العلمي غاياته

مجتمعات الخليج تعيش حقبة من التطور التعليمي يظهر من خلال ازدياد الجامعات الحكومية والأهلية

المرجوة، ولعل أهم الأسباب في ذلك يعود إلى عدم خروج الجامعات الأكاديمية ومراكز الأبحاث الخليجية عن نطاق تقليد ما يجري في مثيلاتها في الجامعات المتقدمة، فلا تزال النظريات والمناهج في هذه الجامعات مقتبسة من الجامعات الغربية لاسيما تلك التي كانت سائدة في نهاية القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين حتى أصبح ما يدرس فيها اليوم بمثابة تاريخ العلم، وليس العيب في ذلك إنما الإشكالية تكمن في المناهج التي تتبع في دراسة تلك النظريات، إذ أصبحت إمكانية الاستفادة منها في حل مشكلات المجتمع في غاية الصعوبة، ففي الوقت التي تتفاعل مناهج ونظريات العالم الغربي مع مشكلات العصر، وتسعى إلى حل مشكلات مجتمعاتها لا تزال الجامعات الأكاديمية العربية ومنها الخليجية تقوم بأدوار شكلية في طرح ذلك من دون أن تحقق تفاعلاً ملموساً مع الواقع أو مع مشكلات المجتمع المتفاقمة، وعلى الرغم من التقدم الحاصل في تجهيز الجامعات في دول الخليج العربية واستضافتها لأساتذة من مختلف دول العالم إلا أن عملية ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع لاتزال خارج دائرة الاهتمام المطلوب.

نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي بالنسبة إلى الإنتاج الإجمالي لم تصل إلى ٠,٥ ٪

ثانياً: دور الجامعات والمؤسسات التعليمية في بلورة الوعي الاجتماعي

لاشك في أن دور الجامعات والمؤسسات التعليمية في دول مجلس التعاون الخليجي دور إيجابي في تغيير كثير من الأفكار التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع ولاسيما ما يتصل منها بالنظرة تجاه العلم والمعرفة، أي إخراج التفكير من المجال المحلي الشعبي إلى مجاله الحضاري والعلمي نسبياً، كما كان لها أيضاً دور إيجابي في بلورة وعي اجتماعي تجاه بعض الظواهر الطبيعية التي كان ينظر إليها في الماضي على أنها تدخل في باب المقدسات، وتقع خارج قدرة الإنسان في تفسير حقائقها- كما هي الحال في الوصول إلى سطح القمر وغيرها- وعلى الرغم من كل ذلك لايزال دور هذه الجامعات ولاسيما في توظيف البحث العلمي في مجرى التغيرات الهيكلية الكبرى في المجتمع بعيد المنال، فلا تزال فلسفة ذلك في غير متناول جامعات مجتمع الخليج العربي في الوقت الحاضر، وربما تبقى الحال لسنوات أخرى مقبلة، وسبب ذلك يكمن في عدم الوصول إلى مرحلة التصنيع التي لا تعني تحويل مادة إلى مادة أخرى فقط إنما هي عملية اجتماعية وثقافية وتكنولوجية وعلمية واقتصادية تعمل متفاعلة مع بعضها البعض في تحقيق عملية التصنيع وهو أمر غير متوفر في هذه المجتمعات في الوقت الحاضر، والشيء المتوفر هو نقل تكنولوجية جاهزة وهو أمر لا يمكن أن يحقق المطلوب الكافي في عملية التحول الحضاري، فلاتزال الأبحاث العلمية في كثير من الجامعات الخليجية لم تأخذ مجالاتها التطبيقية بالكيفية التي ينبغي أن تؤديها حتى يمكنها في نهاية المطاف التفاعل مع قضايا المجتمع وحل مشكلاته العالقة، وبهذا يمكن القول إن الجامعات في هذه الدول حققت شكلياً نقلة ثقافية بينما لا تزال الجوانب المفصلية المرتبطة بالتغيرات الهيكلية الكبرى في المجتمع خارج إرادة الجامعات ذاتها.

ثالثاً: محاولة الإصلاح في مؤسسات التعليم الخليجية

يبقى هاجس المهتمين بالتعليم والبحث العلمي قائماً تجاه إصلاح التعليم في دول الخليج العربية، وقد طرحت على الساحة العلمية والتربوية عشرات الدراسات التي تناولت عملية الإصلاح في الوطن العربي عامة ومنطقة الخليج خاصة، ولعل إحدى تلك المحاولات محاولة دولة قطر التي جاءت في المبادرة القطرية عام ٢٠٠٠ لتطوير التعليم وحسب المعلومات المنقولة من مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، قامت تلك المبادرة بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم، واعتمدت المبادرة على مبادئ أساسية أبرزها، الاستقلالية الهادفة إلى إنشاء مدارس مستقلة بتمويل حكومي مؤمنة باختيار فلسفتها التربوية من أجل تحقيق فرص مواتية للإبداع والابتكار على أن تلتزم بمعايير أساسية في العملية التربوية، كما أنها مؤمنة بالمشاركة التربوية التي لا يكون التعليم خلالها حكومياً خالصاً أو أهلياً خالصاً، واعتمدت على مبدأ التنوع الذي يوفر بدائل تربوية متنوعة مع الالتزام بمعايير ثابتة بمستوى الأداء حيث التوجيه متاح لأولياء الأمور والتربويين ورجال الأعمال في هذا المجال، كما اعتمدت على مبدأ الاختيار الذي يتيح لأولياء الأمور الفرص والحق في اختيار المدارس التي تتناسب ورغبات أبنائهم، وهدف هذه المبادئ هو تقديم تعليم عالي النوعية مستند إلى معايير تتفق مع التوقعات الدولية بحيث يكون بإمكان التلميذ المتخرج من هذه المدارس التفاعل مع أرقى الجامعات في العالم، وعلى الرغم من أهمية هذه المبادئ وغيرها في تطور التعليم وجعله يتفاعل مع حاجات المجتمع، فإن حل إشكالية ربط البحث العلمي بالمجتمع يبقى مرهوناً بقدرة هذه المجتمعات على تحقيق اللحظة التاريخية وهي التصميم على الانتقال إلى مرحلة التصنيع والابتكار ●

* أستاذ مساعد في قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

مخرجات التعليم وحاجة أسواق العمل الخليجية

تواجه دول مجلس التعاون مجتمعة، وإن كان بدرجات مختلفة، تحديات مرتبطة بتركيبة القوى العاملة فيها، حيث يشير واقع القوى العاملة إلى اختلال ميزان القوى العاملة لصالح العمالة الوافدة، بما يحمله ذلك من إشكاليات تواجه البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي لدول المجلس. وعلى الرغم من المحاولات المستمرة من جانب دول المجلس للتعامل مع هذا التحدي سواء تم ذلك بمبادرات فردية أو جماعية، إلا أن كل المؤشرات تدل على أن الفجوة قائمة بين طموحات الدول الخليجية في هذا الشأن ومؤشرات واقع القوى العاملة.

د. ميثاء سالم الشامسي *

لا يخفى على أحد أن جملة الضغوط الدولية والتغيرات التي يشهدها المجتمع الدولي تعمل في اتجاه معاكس لمحاولات دول المجلس إحلال القوى المواطنة محل الوافدة أو على الأقل إيجاد التوازن بين الطرفين. ومن أهم هذه التحولات الدولية اتفاقيات (الجات) والتحول نحو اقتصاد المعرفة، والانفتاح على العالم الخارجي، وتلاشي المعنى التقليدي للحدود الجغرافية، والمهارات التي يتطلبها سوق العمل وغيرها من التحولات الجذرية المعاصرة. ونتيجة لذلك فإنه من المتوقع أن تواجه عمليات التوطين صعوبات جمة في دول المجلس. ولعل مما يعمق من حدة هذا التحدي هو نمو حجم البطالة بين المتعلمين وخريجي الجامعات في دول مجلس التعاون، وعدم قدرتهم على تلبية احتياجات سوق العمل، الأمر الذي يؤكد وجود خلل في نظم التعليم العام، والفني والجامعي، فالتوسع في التعليم بكل مستوياته في دول المجلس لم يصاحبه نمو مناظر للقوى العاملة المحلية مقارنة بالقوى العاملة الوافدة، وهذا هو موطن الداء وأيضاً نقطة البداية الاستراتيجية في التعامل مع هذه القضية.

والواقع يشير في الوقت نفسه إلى المحاولات الدؤوبة من جانب مؤسسات التعليم العام والعالي في دول المجلس من أجل التطوير بل معظمها يتخذ من التطوير المستمر شعاراً له. ولذلك يبدو لي أن ثمة عدم تنسيق - وإن شئنا الدقة انفصالاً - بين سياسات التطوير في مجالات التعليم، واحتياجات أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، أو بالأحرى استراتيجيات تطوير التعليم واستراتيجيات التطوير الاقتصادي، وفي ضوء ذلك لا أجد بداً من الدعوة إلى الربط الوثيق بين نظم التعليم ومناهجه وآلياته من جانب، وبين الصناعات المختلفة ومؤسسات الأعمال والخدمات الجديدة التي يفرزها الاقتصاد الجديد القائم على صناعة المعلومات والمعارف التقنية وما يتطلبه ذلك من مهارات عقلية وإبداعية لا تزال نظمنا التعليمية بمنأى عنها.

تطوير النظم التعليمية لمواكبة الاقتصاد المبني على المعرفة

على الرغم من أن عملية التحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة تعني المزيد من فرص التوظيف، فإن المشكلة الأساسية تتمثل في أن هذه الوظائف تحتاج إلى مهارات وخبرات عالية، وهو ما يجعل هناك حاجة إلى إعادة هيكلة نظم التعليم لكي تكون قادرة على إمدادنا بهذه النوعية المطلوبة من العمالة، ولكي لا تخرّج لنا خريجين ليست هناك حاجة حقيقية إليهم. ويتمثل التحدي الذي يواجه المؤسسات في الاقتصاد المبني على المعرفة في تحويل نفسها إلى منظمات تعمل على تحسين عملية تراكم وتنمية عمالة المعرفة. أما بالنسبة للعمالة فإن التحدي الذي يواجهها يتمثل في كيفية الارتقاء بمهاراتها وتوسيعها من خلال نظم التعليم الرسمية وكذلك من خلال التعليم في أماكن العمل وغيرها من المحيطات الأقل رسمية.

تقدم التكنولوجيا وانخفاض تكاليفها يسهمان بشكل مباشر في التحول الذي يحدث الآن في العالم

ومن المؤكد أن انخفاض تكاليف التكنولوجيا والمزيد من التقدم التكنولوجي الذي يتم إحرازه يساهمان في التحول الذي يحدث الآن في العالم. لهذا تستدعي مثل هذه التطورات العالمية بعض المتطلبات، منها ما يتضمن ضرورة اكتساب الأفراد والمؤسسات التعليمية مهارات القرن الحادي والعشرين وتعزيزها. وهذا يستند إلى كون المهارات التقليدية المتعلقة بجمع المعلومات وتقييمها وإيصالها لا تكفي في ما يتعلق بتأمين العمالة أو المحافظة عليها في العصر الحديث. فهدف التعليم في الوقت الراهن هو ضمان اكتساب المهارات اللازمة لعملية تعليم ذاتي مستمر، ومتفاعل يستمر مدى الحياة. مثل هذا الهدف كان قبل جيل يعتبر تحدياً ضخماً؛ إذ إن عملية التعليم المتواصل متاحة اليوم للعديد من الطلاب المعاصرين، كون أنه ليست لديهم دائماً الوسائل التي تجعلهم يستفيدون من هذه العملية إلى الحد الأقصى. وفي الواقع، فإنه يتعين على الطلاب الراغبين في الاستفادة مما تحقق من تقدم أن يحصلوا على المهارات اللازمة لذلك.

لقد أحرزت العولمة كثيراً من التغييرات في فترة قصيرة نسبياً من الزمن. وقد نجم عن ذلك تحول مثير في عملية اكتساب المعرفة. فعلى سبيل المثال، لم يعد حفظ المعلومات عن ظهر قلب وتخزينها جانباً أساسياً من أنظمة التعليم الحديثة، حيث يتعين في العصر الحديث تعليم الطلاب كيفية معالجة وتقييم المعلومات المتاحة بسهولة بمجرد النقر على (فأرة) الحاسوب. وفي الواقع، فإن هدف نظام التعليم الحديث يجب أن يتوجه إلى تطوير المهارات الإدراكية وشحذ الفضول الطبيعي الكامن لدى الطلاب.

كما يهدف التعليم، انطلاقاً من هذا السيناريو، إلى تحويل الطلاب من متلقين سلبيين للمعلومات إلى مشاركين أكثر فعالية وتفاعلاً في عملية التعلم. وفي الوقت نفسه يتعين على الطلاب اكتساب وتطوير المهارات التي تمكنهم من دخول سوق العمل التي تزداد فيها المنافسة يوماً بعد يوم والانضمام إلى جماعة عالمية آخذة في الاتساع. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يتعين على المؤسسات التعليمية أن توفر للطلاب إمكان الوصول السهل وعلى قدم المساواة للأدوات والموارد المناسبة.

علاوة على ذلك، لقد أصبح مفهوم التعليم مدى الحياة يزداد صلة يوماً بعد يوم. فالذين يرغبون في مواكبة ما يتم إحرازه من تقدم في مجال التكنولوجيا يتعين عليهم تحديث معرفتهم ومهاراتهم. لذا، لم يعد بالإمكان اعتبار التعليم تجربة منعزلة تنتهي بعد مدة محددة من الزمن. بل يجب النظر إليها بوصفها عملية مستمرة طيلة الحياة تبدأ في الطفولة وتمتد إلى ما لا نهاية. ففرص التعليم يجب أن تمتد إلى ما بعد فصول الدراسة لتصل إلى البيت ومكان العمل وإلى مجموعة من المؤسسات التعليمية غير التقليدية. وفي هذا الصدد تعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وسيلة لضمان قيام الأفراد بردم الهوة التي تفصل بين أنماط التعليم التقليدية وغير التقليدية. ولقد مكنت شبكة الإنترنت

للمواءمة بين نظم التعليم واحتياجات سوق العمل في دول مجلس التعاون يجب إعادة النظر في فلسفة التعليم العالي وأهدافه

الناس من الوصول إلى المعلومات بصفة عامة، وبصفة خاصة، إلى قواعد بيانات عدد كبير من مختلف المؤسسات التعليمية، بصرف النظر عن الاعتبارات الجغرافية أو الزمنية، حيث أحدثت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، عبر الإنترنت، ثورة في الشكل السلبي التقليدي للتعليم ومكنت من وجود شكل جديد من التعليم المتفاعل.

وفي هذا الإطار فإن أي استراتيجية ناجحة لتنمية الموارد البشرية يجب أن تضع في حسبانها، كأولوية من أولوياتها، أن يقوم النظام التعليمي بدوره كاملاً إزاء احتياجات سوق العمل من أيد عاملة متعلمة واعية ومدربة، بمعنى وجوب الربط بين المنظومة التعليمية والتربوية والتكوينية من ناحية، وبين متطلبات الاقتصاد وعالم العمل في البلد المعني من ناحية أخرى، حتى لا تصبح المدرسة معملاً لإعداد وتخريج العاطلين عن العمل أو بتحويل التعليم إلى وسيلة لتخريج المهمشين والساعين لفرص العمل من دون جدوى. ذلك أن تقديم مناهج فكرية وتعليمية تجاوزها الزمن سيكون دون شك مدخلاً لبطالة المتخرج.

لذا فإن علينا، في دول الخليج العربية، أن ندرك أن ثروتنا الناشئة من امتلاكنا مورداً طبيعياً مثل النفط لن تمكننا من الاستمرار في العيش عند مستويات رفاهيتنا الحالية ما لم نطور من قدراتنا ومهاراتنا في المجالات الأخرى، ومن ثم فإن استثماراتنا في عمليات التعليم سواء في المدارس أو الجامعات أو في التعليم عن بعد تعد شرطاً أساسياً لتحولنا نحو الاقتصاد المبني على المعرفة. كما يجب علينا أن ننظر إلى استثمارنا في قوتنا البشرية على أنه نوع من الاستثمار القومي، والذي يجب أن يحتل أولوية أولى ضمن سلم أولوياتنا نحو المستقبل.

وقد يرى البعض أن هذه المسؤولية هي مسؤولية حكومات المنطقة وحدها، وهو اعتقاد خاطئ؛ إذ إن تلك المسؤولية هي في الواقع، بالإضافة إلى كونها مسؤولية للحكومة، مسؤولية قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني بأكمله. وعلينا أن نسعى إلى توفير مقومات سوق ذات كفاءة للمعرفة، أي السوق التي توفر الحوافز نحو إنتاج المعرفة وتوزيعها على كل من يستطيع الاستفادة منها.

الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل

إن عدم التوافق بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل، ليس مشكلة دول مجلس التعاون فحسب، بل هو مشكلة مشتركة مع العديد من بلدان العالم حتى بعض المتقدم منها إلا أنها في دول مجلس التعاون ترتدي أهمية خاصة نظراً لتوسع المنظومة التعليمية في أعلى هرمها وزيادة نصيب الإناث فيها «ومعدل إسهامهن في سوق العمل ضعيف» ولهيكل الجامعة الذي يميل باتجاه الدراسات الإنسانية والتربية على الخصوص. أما عن التوافق الكمي فإن فتوة السكان وازدياد إسهام المرأة في التعليم

العالي، وبالتالي في سوق العمل وقصور الطلب الاقتصادي عن استيعاب تلك الأعداد المتزايدة تطرح احتمال بطالة المتعلمين الصريحة أو المقنعة واحتمال الإفراط في التعليم (Overeducation).

وخلال العقد المنصرم، استثمرت دول مجلس التعاون الخليجي كثيراً في مجال التعليم، لكن ذلك لم يجد نفعاً. فقد ازدادت معدلات البطالة والعطالة، بدرجات متفاوتة، في كافة بلدان المنطقة. علاوة على ذلك، فإن الخريجين يجدون صعوبات متزايدة في العثور على عمل ملائم.

وتدل الدراسات التي أعدتها (الإسكوا) على أن المشاريع المتعلقة بالتعليم تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- ❖ توسعة إمكان الوصول إلى التعليم.
- ❖ زيادة الالتحاق بالمدارس.
- ❖ الحد من معدلات التوقف عن الدراسة والرسوب.
- ❖ تحديث المناهج والكتب المدرسية.
- ❖ تعزيز مؤهلات المدرسين وتدريبهم.
- ❖ إدخال أنظمة معلومات الإدارة.
- ❖ تحسين عمليات التقييم.

غير أنه لم يتم التقييم الكافي لأثر هذه الاستراتيجيات المتعلقة بأهلية الخريجين للعمل، بل إن الأرقام المتعلقة بمنتصف التسعينات والخاصة بالمنطقة تظهر زيادة معدلات البطالة والعمالة الناقصة لدى القوى العاملة المتعلمة، كما تظهر ازدياد التباين الاجتماعي - الاقتصادي.

وتدل بعض الدراسات على أن نظام التعليم الرسمي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي فشل في الاستجابة لاحتياجات الجيل الراهن. وفي الواقع فإن قلة من الطلاب هم الذين تتاح لهم الفرص لاكتساب المهارات اللازمة لتأمين الحصول على عمل مجز ومناسب. لذا فقد وقعت أعداد متزايدة من الخريجين في الدائرة المفرغة للبطالة والفقر. وذلك بسبب أن السلطات التعليمية في بلدان دول مجلس التعاون لم تقم سوى بمحاولة يسيرة لإدخال إصلاحات على المناهج المدرسية يكون بإمكانها الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين، فقد ركزت الغالبية العظمى من الإصلاحات على زيادة حصص العلوم والرياضيات في المناهج، والقيام في الوقت نفسه بتقليص التأكيد على القضايا الاجتماعية للمجتمع المحلي والمهارات الحياتية. غير أنه يتعين على إصلاحات التعليم تشجيع الطلاب وتمكينهم من اكتساب المهارات التي تضمن العمالة في سياق العولمة.

ويتبين لنا أن ترابط الأنظمة التعليمية واحتياجات أسواق العمل لا يمكن حله بسهولة عبر شكل واحد من الإجراءات. ففي الواقع، يتعين على البلدان المعنية صياغة برامج التنمية البشرية وتنفيذ سياسات محلية تتعلق بسوق العمل تأخذ في الاعتبار أن الميزات التنافسية في أسواق العمل العالمية تعتمد على اكتساب المهارات. لذا لابد من إنشاء شكل من أشكال تقييم العملية المتعلقة بالتعليم والبرامج المتصلة بها ضمن إطار خصوصية برامج إدارة العمل للبلدان المعنية. والهدف النهائي هو تقليص البطالة والعمالة الناقصة، حيث إن الربط بين مخرجات نظم التعليم العالي وسوق العمل لا يعدو في الحقيقة كونه ربطاً آخر بين مخرجات كافة النظم التعليمية والتدريبية وسوق العمل قيد الاستقصاء. بهذا المعنى فإن الربط بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل يتم بحثه ضمن نسق تخطيط القوى العاملة والذي يعنى بصفة أساسية بتأمين التوازن المطلوب بين ما هو متاح من هذه المخرجات (من قوى عاملة) وبين احتياجات سوق العمل منها. وهناك دلائل - وخاصة في القطاع الخاص - في دول منطقة الخليج تشير إلى وجود خلل ما في العلاقة بين هذه المخرجات واحتياجات سوق العمل منها. ونورد فيما يلي بعض أوجه الخصوصية السائدة في هذه الدول في ما يتعلق بتوظيف هؤلاء الخريجين، وأثر ذلك في العلاقة بين مخرجات نظم التعليم العالي وسوق العمل.

خلال العقد المنصرم استثمرت دول المجلس كثيراً في مجال التعليم لكن من دون جدوى

وأبرز سمات هذه الخصوصية تشمل ما يلي:

- ❖ إن أغلب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ملتزمة سياسياً واجتماعياً بتوفير الفرص الوظيفية لكافة الخريجين الراغبين في العمل في أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع العام. وكما يرى بعض المتخصصين فإن من سلبيات هذه السياسات أنها تفرغ العلاقة بين مخرجات النظم التعليمية وسوق العمل.
- ❖ معرفة متطلبات القطاعين الحكومي والخاص من القوى العاملة والعمل على تلبية هذه المتطلبات.
- ❖ تتبع الخريجين في مواقع العمل لتقييم مستواهم والوقوف على مدى الحاجة إلى تطوير المناهج والمقررات الدراسية.
- ❖ النظر في إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية المماثلة في ما يتعلق بإيجاد التوازن المطلوب بين المستوى المهني/ المهاري لخريجي مؤسسات التعليم الجامعي والمستويات التي تتوقعها الجهات الموظفة - لاسيما القطاع الخاص - وذلك عن طريق:
- ❖ زيادة الجرعة التدريبية والتطبيقية أثناء سنوات الدراسة.
- ❖ استحداث برامج تدريبية توجيهية (Orientation Programmes)
- ❖ التفكير في استحداث نظام التعليم التعاوني (Co-Operative Education) في بعض التخصصات الملائمة، وهذا

جملة الضغوط الدولية وتغيرات المجتمع الدولي تعمل عكس محاولات دول المجلس على إحلال القوى المواطنة محل الوافدة

النظام معمول به في بعض جامعات دول المجلس مثل «جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية».

العولمة والمواءمة وتنمية الموارد البشرية

يمكن القول إن هناك بعدين رئيسيين للبيئة السليمة اللازمة لتنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية بشكل عام، والبرامج التعليمية والتدريبية بشكل خاص. أولهما البعد النوعي في التعليم، وهو البعد الذي يشمل كافة المدخلات والعمليات التعليمية - التعلمية، بما في ذلك المنهاج، والمعلم، والبناء المدرسي، والتقييم التربوي، وأساليب التدريس، والإدارة التربوية بمستوياتها المدرسية والوسطى والعليا. أما البعد الثاني فيعنى بالبعد المتعلق بالمواءمة والتوافق بين مخرجات نظم تنمية الموارد البشرية والحاجات التنموية ومتطلبات سوق العمل. وهكذا، فإن البعد الأول يتناول الكفاية الداخلية للنظام التعليمي، بينما يتناول البعد الثاني الكفاية الخارجية له. ومن المتوقع أن يصبح التركيز على عنصر المواءمة بين مخرجات نظم وبرامج تنمية الموارد البشرية بأنواعها ومراحلها المختلفة من ناحية، وبين متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل من ناحية ثانية، من النواتج الطبيعية لتأثيرات العولمة في هذه النظم والبرامج. كما يمكن القول إن مفهوم (التعليم للحياة) قد حل، أو سيحل، محل مفهومين آخرين مختلفين وتقليديين للتعليم: أولهما (التعليم للتعليم)، بمعنى أن التعليم هدف في حد ذاته، ويهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق التنمية الشخصية للمتعلم وتلبية احتياجاته وتطوير قدراته. وثانيهما (التعليم للعمل)، بمعنى أن مؤسسات علمية ومجموعات محلية من العلماء، تكون لها انعكاسات إيجابية في مجال إجراء نشاطات علمية مشتركة أو في مجال تنمية الموارد البشرية أو الاستثمارات.

ومن أجل تحقيق هذه المواءمة بين نظم التعليم واحتياجات سوق العمل في دول مجلس التعاون يقترح عبدالله مصلح، إعادة النظر في فلسفة التعليم العالي وأهدافه وما يرتبط به من سياسات وخطط وذلك وفقاً لما يلي:

❖ إيجاد صيغة عملية وواقعية بين (الطلب الاجتماعي) على التعليم الجامعي السائد و(الطلب الاقتصادي) عليه، وذلك في ضوء المتغيرات التي شهدتها البنى الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

❖ إعادة النظر في التطور الكمي للتعليم العالي لجهة الحصر على تنوع مساراته بحيث يكون أيضاً تلبية لحاجة الاقتصاد للقوى العاملة ذات التأهيل الفني والتقني.

❖ إعادة النظر في التطور الكيفي للتعليم العالي بغية إيجاد التوازن المطلوب (اقتصادياً) بين التخصصات النظرية والتطبيقية، وأن يؤخذ في الاعتبار إيجاد التوافق المنشود بين التوسع في البرامج والتخصصات الأكاديمية واحتياجات سوق العمل.

❖ إعادة النظر في سياسات قبول الطلاب بالجامعات السائدة حالياً بما يخدم المواءمة المطلوبة بين الخريجين وأسواق العمل، والعمل على توظيف نظام الإعانات المعمول به لخدمة أغراض هذه المواءمة المطلوبة.

وأخيراً وكما هو الأمر بالنسبة للاستثمارات التقليدية، مثل العقارات والصناعات الأساسية والسلع الاستهلاكية، فإن الاستثمار في رأس المال البشري له عوائد مضمونة طويلة الأجل، وقد فاق في أدائه بدرجة كبيرة كل أنواع الأصول الأخرى على المدى الطويل. وقد دلت دراسات أجراها الحائزان على جائزة نوبل (ميلتون فريدمان وسايمون كوزنتس) مثلاً على أن معدل عوائد الاستثمار في التعليم على مدى فترة خمسين عاماً يزيد على ١٢ في المائة. ويساعد هذا النوع من عائد الاستثمار المنطقة على استقطاب الحجم نفسه تقريباً من الاستثمارات في رأس المال البشري الذي استقطبته في ما يتعلق بمواردها البشرية. وسوف يسهم الاستثمار في رأس المال البشري العربي في تنمية كميات من رأس المال المستقر طويل الأجل، وفي الوقت نفسه يلبي الاحتياجات الاجتماعية.

وتحتاج المنطقة أيضاً إلى تخفيض اعتمادها على العمالة الماهرة الأجنبية. ولكي يتحقق ذلك فإنه يتعين عليها تطوير أنظمة تربوية تنافسية مع الغرب، وتوفير التدريب المناسب للسكان المحليين الذين يتزايدون بسرعة. ويتطلب مثل هذه الخطوات التعليمية واسعة النطاق استثمارات كبيرة في رأس المال الذي تكون عوائده اقتصادية واجتماعية على حد سواء ●

*باحثة أكاديمية

مخرجات التعليم وحاجة أسواق العمل الخليجية: الحلقة المفقودة

تحتاج أسواق العمل الخليجية -شأنها شأن معظم أسواق العالم- إلى عمالة مؤهلة وعمالة غير مؤهلة، وبحكم عدد كبير من العوامل منها اكتشاف النفط والانفجار السكاني وحركة البناء، فقد استعانت الأسواق الخليجية بأيدي عاملة وافدة لسد النقص الكبير في العمالة من أجل تنفيذ الخطط التنموية التي شملت مجالات الحياة كافة.

د. علي مهدي كاظم *

جاء التعليم في مقدمة أولويات النهضة في كافة دول الخليج، فخصصت له مبالغ ضخمة من ميزانياتها، وقامت بتقييم مساراته، بغية التركيز على نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، كما حرصت دول الخليج على مواكبة ما يجري في العالم من تطوير وتحديث وتنويع في التعليم، فكان الاهتمام بدراسة اللغة الإنكليزية في سن مبكرة من أعمار التلاميذ، وانتشار المدارس الدولية، وإدخال الحاسوب، واستخدام طرائق حديثة في التدريس، وغيرها كثير، مما يؤكد مرونة النظام التعليمي وقدرته على استيعاب كل جديد. واستطاع التعليم من خلال ذلك أن يحقق طفرة هائلة في التنمية التعليمية، حيث ازدادت مدخلاته ومخرجاته بصورة كبيرة.

وما إن أصبح تلاميذ الأمس خريجي المعاهد والجامعات اليوم، حتى بدأت مشكلة عدم حصول عدد كبير منهم على فرصة العمل لأسباب عديدة، لعل في مقدمتها عدم توافق التكوين العلمي والأكاديمي للخريج مع متطلبات المهنة، بمعنى آخر أن هؤلاء الخريجين من المعاهد والكليات لم يتم إعدادهم ليسدوا نقصاً في المجتمع، بل تم إعدادهم ليحصلوا على الشهادة فقط.

إن الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعرف بمفهوم الكفاءة الخارجية ومشكلة الكفاءة الخارجية لا تقتصر على بلد بعينه أو إقليم بحد ذاته، بل هي مشكلة أقرب إلى الظاهرة العالمية، تتفاوت في حدتها وأبعادها وفقاً لعدد كبير من العوامل منها: منظور القوة والضعف في الاقتصاد، ومستويات التعليم، ووتيرة النمو الاقتصادي، ودرجة تحقق أهداف التنمية وغيرها. وبما أن سوق العمل يتطور بصورة أسرع من تطور نظام التعليم فإن الكفاءة الخارجية لها بعد موضوعي، ويكاد يكون دور العوامل الذاتية دوراً محدوداً في الحفاظ على مسافة متحكم فيها بين سرعة تطور سوق العمل والمدخلات الجديدة في نظام التعليم، لأننا لا نستطيع أن نبني نظاماً تعليمياً منسقاً لشيء ما دون أن يكون السوق قد بين لنا الجدوى والأهمية التي ينطوي عليها والحاجة التي يمثلها.

ويتم قياس الكفاءة الخارجية من خلال مؤشرات عدة منها: رضا المجتمع عن مخرجات التعليم الجامعي، وتلبية التعليم لحاجة السوق وموافقة خطط التنمية، وقدرة المخرجات على المنافسة على المستوى العالمي في كل التخصصات وفاعليتها العالمية، وقدرة نظام التعليم على الوفاء بالأعداد التي يتطلبها المجتمع وخطط التنمية، ومدى تماشي المخرجات مع المعايير التي وضعها المجتمع ويتوقعها من تلك المخرجات.

وعلى صعيد الدراسات العلمية حول واقع مخرجات النظام التعليمي في دول الخليج، فهي بلا شك عديدة، ولكن ما أتيح للكاتب الاطلاع عليها خلال فترة إعداد هذا المقال هي ثلاث دراسات:

الدراسة الأولى أجراها حبيب الله التركستاني عام (٢٠٠٥) دراسة ميدانية حول أسباب ضعف الإقبال على مخرجات التعليم في القطاع الخاص السعودي؛ حيث قام بتوزيع استبانة على (٢٩١) فرداً من أعضاء هيئة التدريس ورجال الأعمال والممارسين للأعمال الحرة والموظفين، وبعد تحليل استجابات المبحوثين بالطرائق الإحصائية المناسبة، تم التوصل إلى وجود عشرة أسباب أدت إلى عدم قبول سوق العمل لمخرجات التعليم هي:

١- عدم توفر الخبرات العملية لدى الخريج الجامعي.

٢- عدم إجادة الخريج الجامعي للغة الإنكليزية.
٣- المناهج التعليمية في الكليات لم تتناسب مع احتياجات سوق العمل السعودي.
٤- الجامعات لا تقوم بتدريب الطلاب وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص.
٥- مكاتب العمل لم توضح طبيعة التعامل مع العمالة الداخلية.
٦- هناك تفاوت كبير بين الأجور الحالية للموظف والأجور التي يطلبها الموظف السعودي.
٧- الموظف السعودي مرتبط بالحياة الاجتماعية بصورة تؤثر في طبيعة العمل مقارنة بغيره من العاملين.
٨- الجامعات لا تزال منعزلة عن المجتمع بمناهجها ولا تتلاءم مع طبيعة العمل الخاص.
٩- الأجور التي يطلبها خريجو الجامعات غير مناسبة.
١٠- الخريج الجامعي لا يزال يفضل الأعمال الإدارية غير الميدانية.

وأشارت الدراسة الثانية إلى وجود قصور حقيقي في المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية، وذلك من خلال عدم توافق حاجات سوق العمل وبين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي، مما أخرج البطالة الصريحة أو المقنعة، خاصة في مجالات معينة كماً وكيفاً كما يحتاج إليها سوق العمل. فعلى سبيل المثال توصلت إحدى الدراسات إلى مجموعة من الحقائق السلبية التي تبين قصور الجامعات السعودية في إنتاج كفاءات من شأنها إثراء الاقتصاد السعودي، حيث أوضحت الدراسة أن مخرجات التعليم العالي تقود الطلاب نحو الوظائف الحكومية وذلك بنسبة ٩٣ في المائة من عينة الدراسة التي أجريت على ٢٥٦ طالباً من طلاب جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

أما الدراسة الثالثة، فقد توصلت إلى نتائج مماثلة، منها: يغلب على مخرجات التعليم العالي التخصصات النظرية والتربوية مع تدنٍ في مستوى الكفاءة، والقطاع الحكومي هو المستفيد من مخرجات التعليم العالي فلا يزال التعاون بين القطاعين العام والخاص ضعيفاً ودون المستوى، وعدم تماشي بعض التخصصات الجامعية مع التطورات الحديثة في المجالات العلمية والعلوم الإنسانية وخصوصاً تلك التي مضت فترة زمنية على إنشائها، وظهور مشكلة بطالة الخريجات وهي في تزايد مستمر وتستدعي حلولاً سريعة، وعدم التوازن في القبول بين المجالات التخصصية، فالكليات الأدبية ٦٦ في المائة والعلمية ١٠ في المائة والطبية ٢٤ في المائة. وتشير التقارير إلى أن الحاجة لمجال الطب وعلومه لا يمكن تغطيتها على مدى زمني طويل.

نتائج هذه الدراسات وغيرها تؤدي بنا إلى استنتاج منطقي مفاده أن مستوى الكفاءة الخارجية للتعليم في دول الخليج أقل مما هو عليه في العالم المتقدم. وعليه يمكن تقديم عدد من التوصيات بهدف رفع مستوى الكفاءة الخارجية للتعليم في دول الخليج، وتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات أسواق العمل الخليجية، وبالتالي إيجاد الحلقة المفقودة بينهما، والتوصيات هي:

١- التركيز على بناء القدرات الفردية للطالب، مثل: التركيز على تعليم الحاسب واللغة ومهارات الاتصال وغيرها من المهارات التي تسهل على الطالب القيام بالمهام المطلوبة في الوظيفة بيسر وسهولة.
٢- تشجيع الاستثمار في التعليم من خلال دعم القطاع الخاص وتقديم التسهيلات المادية والإدارية المناسبة من قبيل إعفائه من الضرائب وتوفير أراض وتقديم قروض ميسرة وغير ذلك.
٣- تطوير مناهج التعليم المدرسي والمهني وتحويلها إلى مناهج مواكبة لاتجاهات التطور الاقتصادي والمتطلبات التنموية.
٤- معرفة مؤشرات سوق العمل من خلال استطلاع رأي الجهات الحكومية والخاصة حول احتياجاتها من الدرجات الوظيفية، وتحديث هذه المعلومات بشكل دوري (كل سنة مثلاً).
٥- تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي في دول الخليج للتأكد من أن الأسس التي وضعت على أساسها الأهداف والاستراتيجيات والبرامج ما زالت تواكب متطلبات التنمية.
٦- دعم التخصصات الحديثة والتي تحقق التوافق بين التعليم العالي وحاجات أسواق العمل، وتبني نظام تقديم برامج تعليمية مشتركة مع الجامعات العالمية المتميزة من أجل منح درجات علمية مشتركة، وبما يكفل الجودة والتميز.
٧- المحاسبية والتقييم المستمر للأداء والبرامج والخطط والمناهج الدراسية من أجل رفع الإنتاجية على كافة المستويات.
٨- مراجعة برامج الجامعات والكليات ومناهجها وتحسينها وتطويرها لتصبح أكثر التصاقاً بحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع، ولتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية، وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج.
٩- مساهمة رجال الأعمال في تدعيم برامج التدريب للخريجين من الجامعات عن طريق التعاون مع الجامعات في التدريب والتأهيل أثناء الدراسة وبعدها ●

جـاء التعليـم في مقـدمة النهضـة في كافة دول الخليج فخصصت له مبالغ ضخمة من ميزانياتها

*أستاذ مشارك- كلية التربية - جامعة السلطان قابوس

رؤية تحليلية ونقدية لمخرجات التعليم وحاجة أسواق العمل الخليجية

الحقيقة التي لا مراء فيها، أن منظومة التعليم بكافة مراحله والتدريب، تتبوأ مكانة استراتيجية ومتزايدة الأهمية في عملية بناء وتنمية القوى البشرية الخليجية، التي تعتبر من أهم المقومات الأساسية، والتي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمود الفقري للتنمية البشرية وأساس التطور العلمي والتكنولوجي.

د. السيد عوض عثمان *

يأتي ذلك من منظور أن هذه المنظومة تمثل العنصر الحاكم في مسألة إعداد وتوفير القوى العاملة المؤهلة والمدربة، التي تقابل الاحتياجات الكمية والمتطلبات النوعية للتنمية، والتي لا يمكن تحقيق أهدافها إلا من خلال تدفق مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب المؤهلين بقدرات ومهارات فكرية متطورة، وطاقة إنتاجية عالية بالكم والكيف والتوقيت المناسب والمتوازن مع تلك المتطلبات التنموية المتجددة بفعل العلاقة التبادلية بين معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع المستوى التعليمي.

وعلى الرغم من النمو الكمي، الذي يلفت الانتباه في أعداد المؤسسات التعليمية الخليجية، وانخفاض معدلات الأمية، والطفرات الهائلة في نظم التعليم بكافة مستوياتها، وبروز الاستقطاب والإقبال الكبيرين على التعليم، وارتفاع مستوى القبول بالدراسة في مراحلها الأساسية، والتي وصلت إلى ما يفوق ٩٠ في المائة من إجمالي الأطفال في سن التعليم، والمبالغ الضخمة المنفقة على برامج التعليم والتدريب، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تعاني عدم التناسب بين أنواع المؤهلات التي يحملها المواطنون الباحثون عن العمل، وبين متطلبات سوق العمل والفرص المتاحة فيه، خاصة أن هذه الزيادة المطردة والإقبال الكبير على التعليم العام، لم يقابلهما تطور مماثل في مؤسسات ونظم التعليم العالي، حيث لم تتمكن مؤسساته من مواكبة تلبية احتياجات مخرجات التعليم العام من التأهيل الأكاديمي، مما أوجد فجوة بين الاحتياجات المتزايدة من التأهيل الأكاديمي، ومخرجات التعليم العام المتزايدة. وحسب مصادر منظمة العمل العربية عام ٢٠٠٦، فإن إجمالي العمالة الوطنية والأجنبية في دول المجلس، بلغت ١٤,٥ مليون عامل، تشكل العمالة الوافدة فيها ٧٠,٣ في المائة، وتتركز معظمها في القطاع الخاص. ومن ثم، تعتبر عدم المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل أبرز ملامح الخلل الهيكلي، الكمي والنوعي، في سوق العمل.

أولاً: خلل العلاقة بين مخرجات العملية التعليمية وحاجات سوق العمل الخليجي

مما لاشك فيه أن البلدان الخليجية تعاني اختلالات هيكلية في بنية احتياجات سوق العمل، نتيجة لاتساع الفجوة بين العرض والطلب،

ينبغي إحداث تغييرات جذرية في النظام التعليمي الخليجي وتطوير هياكله ومحتواه بما يواكب الحاجات والمتغيرات

دول الخليج تعاني اختلالات هيكلية في بنية احتياجات سوق العمل لاتساع الفجوة بين العرض والطلب

خاصة مع تزايد معدلات البطالة، الهم الأكبر في هذه البلدان، بين كل فئات المجتمع بشكل عام وفي صفوف خريجي الجامعات والكليات المتوسطة، حيث إن القوى العاملة الخليجية تنمو بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان، والمتولدة عن إخفاق النظام التعليمي وعدم مرونته وسرعة استجابته لاحتياجات الجهاز الإنتاجي، بالشكل الذي يعزز قدرته على مواجهة التغيرات المتلاحقة في سوق العمل، حيث الخلل في المستوى التعليمي، نتيجة لتركيز السياسة التعليمية على التعليم الكمي لا النوعي، فأصبح التعليم شكلاً بلا مضمون، والجودة شعاراً لا واقعاً، من حيث الندرة في بعض التخصصات، والكثرة في التخصصات الأدبية، وتركز العمالة الوطنية في القطاع الخدمي على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى. فعندما يحدث هذا الإخفاق في النظام التعليمي وقصوره في أداء هذه المهام بالشكل المطلوب، أو عندما يتخلف النظام الإنتاجي ذاته عن مواكبة التطورات في النظام التعليمي، ويفتقر إلى مرونة استيعاب مخرجات التعليم وسوق العمل، تكون النتيجة الطبيعية المترتبة على حدوث هذه المشكلة زيادة معدلات البطالة بين الخريجين، خاصة في ظل هيمنة القطاع الحكومي على أهم الأنشطة الاقتصادية، بما يتمتع به من العديد من المزايا، التي لا تتوافر في قطاعات العمل الأخرى، مما أدى إلى تضخم القطاع الحكومي من دون ضوابط، مع تباعد أدائه كثيراً عن معايير الكفاءة والجودة، مما ساعد على اتساع الفجوة الكمية والنوعية بين تدفق تيار مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب، وبين الاحتياجات المتجددة والمتطلبات الفعلية لخطط التنمية من مختلف التخصصات والمهن الوطنية، حيث التركيز في المهن الإدارية والكتابية، وندرة التواجد في المهن الحرفية والإنتاجية، ومنافسة المرأة للرجل في هذا الميدان. كما أن فرص العمل في القطاع العام تقتصر على الإحلال مكان العاملين المتقاعدين. وتشكل بطالة القوى العاملة الخليجية تحدياً للاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي، بالإضافة إلى ظاهرة اهتمام خريجي منظومة التعليم والتدريب بضمان التعيين فقط، دون الاهتمام بدورهم ومدى مساهمتهم في خدمة مسيرة التنمية الوطنية، في ظل انطلاق سياسات التوظيف الحالية من جانب العرض (مخرجات التعليم)، وإغفال، إلى حد ما، جانب الطلب، المتمثل في الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، بما ينجم عنه من عدم توفر تقديرات علمية للطلب على القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية.

ثانياً: سبل وآليات تصويب هذا الخلل

تبرز الضرورات الموضوعية، وبصورة أكثر إلحاحاً عن أي وقت مضى، لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم، وحاجة أسواق العمل الخليجية المتزايدة من الطلب على العمالة الوطنية، وتقليص الفجوة بين كفاءة الخريجين واحتياجات سوق العمل. وفي القلب منها أهمية إحداث تغييرات جذرية في النظام التعليمي بشكل عام وتطوير هياكله ومحتواه، وبصورة فعالة، وإعادة هيكلته، بشكل ديناميكي مرن، يواكب الحاجات والمتغيرات، كأحد أكبر التحديات الاستراتيجية الراهنة، وبما يتوافق مع التطوير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على

مستوى دول المجلس مجتمعة. ودلالة ذلك، أن آفاق تطور التعليم في هذه الدول مرهونة بمدى قدرة هذه النظم على التكيف مع احتياجات الاقتصاد الوطني من القوى العاملة المؤهلة خلال السنوات المقبلة، واختيار الاستراتيجيات المناسبة للوصول به إلى مستوى عال من التنظيم المرن والقابل لسرعة ومرونة التحديث والتطوير المستمرين، في ضوء حقيقة أن تحديث نظم التعليم بما يتوافق والمتغيرات الاقتصادية، ونوعية رأس المال البشري بهدف تأمين الكفاءات اللازمة من العناصر المتخصصة الفنية والإدارية، والقوى العاملة الماهرة وشبه الماهرة لقطاعات الاقتصاد المختلفة، وبالذات من حملة المؤهلات الجامعية والعليا، وزيادة معدل الكفاءة ونوعية المخرجات، يعتبر شرطاً ضرورياً لتكيف مؤسسات التعليم وانتقالها إلى تطور متوازن، مقرون برفض حركة التطور التقليدية، والتي أصبحت لا توفر الكوادر المطلوبة لسوق العمل سريعة التغير، وضرورة تطوير جودة التعليم، بما يمكّن الخريجين من مواكبة مستجدات العصر. وقد كان للخصائص الديموغرافية للسكان، التي مالت بالتدريج لصالح الفئة العمرية الشابة، أثر واضح في ضرورة تبني اتجاهات جديدة لتطوير نظم التعليم والتدريب، في كثير من دول مجلس التعاون، لاسيما أن أعداد هذه الفئة العمرية، شكلت أكثر من نصف عدد السكان في معظم هذه الدول. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تطوير نظم إدارة وإعداد الكوادر البشرية. كما تتجلى ضرورة إحداث التكامل في وظائف مؤسسات التعليم مع مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية في القطاعين العام والخاص، وجودة التعليم والتدريب المعرفي القائم على التكنولوجيا، وتوعية الخريجين، خاصة الجامعيين، بتغيير أسلوب ونمط رغباتهم في التوظيف ليتفاعلوا مع سوق العمل ومعطياته، التي توصف بالمرونة. ومما له صلة، ضرورة معالجة القصور في سياسات وبرامج التدريب المهني، وعشوائية التدريب، وعدم التنسيق بين تلك المراكز، وغياب توافر بنك للمعلومات عن سوق العمل واحتياجاته من المهن المختلفة، الأمر الذي أدى إلى الدفع بمخرجات ليس عليها طلب في السوق، وتدارس كيفية تطوير سياسة مجانية التعليم، التي أسهمت بوضعيتها الحالية، في خفض نوعية التعليم وزيادة أعداد الخريجين غير المؤهلين لمتطلبات أسواق العمل. وبالتالي، أهمية إعطاء المزيد من العناية لربط مسارات ومناهج النظام التعليمي، بدءاً من سنواته الأولى، بتنبؤات وتقديرات الطلب الكمي والنوعي لسوق العمل في مختلف أنشطة التنمية، وتغيير نمط نظام التعليم العام، وضرورة إدراج التعليم التقني والفني في بنيته الأساسية، وتفعيل المستوى العلمي لمدخلات التعليم الجامعي والتطبيقي والتدريبي، ومعالجة عزوف الطلاب عن الالتحاق بالتخصصات العلمية والفنية، وعدم تسربها بعد دخول سوق العمل لشغل الوظائف الإدارية والمكتبية، بما يكفل الإعداد السليم للكوادر الوطنية، ومعالجة الخلل الواضح في التكوين المهاري والمهني للعمالة الوطنية لغير صالح المهن الإنتاجية والفنية والحرفية، والتي تقف حائلاً دون حصول العمالة الوطنية على المزيد من فرص العمل، ومواكبتها للتطورات التكنولوجية والمواصفات المطلوبة في سوق العمل في القطاعين العام والخاص - الذي تتواجد فيه طلبات متزايدة على العمالة الماهرة والعمالة العادية - ومعالجة البطالة المقنعة في القطاع الحكومي، التي تمثل شريحة غير منتجة. كما تتبدى أهمية ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام لسياسات وبرامج التدريب النظامي والتحويلي باعتبارها الوسيلة الأكثر مرونة والأقرب زمنياً لتحقيق التوازن بين جانبي العرض والطلب للعمالة الوطنية على المدين المتوسط والقصير.

تتوجه العمالة الوطنية الخليجية إلى القطاع الخدمي على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى

وتتزايد أهمية هذه الضرورات مع توجه العديد من الدول الخليجية لتنفيذ برنامج الخصخصة، مما سيؤدي إلى انتقال ملكية العديد من المشاريع والمنشآت من القطاع العام، الذي يستوعب أعداداً كبيرة من المواطنين غير المؤهلين، مهنياً وسلوكياً، إلى الأعمال والوظائف، التي ستصبح تحت إدارة القطاع الخاص، الذي سيطبق بدوره معايير الاستثمار الصحيح على أسس التكلفة والمردود والإنتاجية والمنافسة. ولذلك تبرز ضرورة أن يواكب تنفيذ برنامج التخصيص، إعداد البرامج التدريبية المتقدمة لإعادة تأهيل هؤلاء العاملين، حتى يمكنهم الاحتفاظ بوظائفهم في ظل إدارة القطاع الخاص أو الالتحاق بوظائف أخرى يحتاجها سوق العمل بالفعل.

وفي التحليل الأخير، فإن معالجة الخلل الكمي والنوعي في سوق العمل، لا يمكن أن تتم بمعزل عن إصلاح بقية الاختلالات الهيكلية الأخرى سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية بالموازاة مع إجراء التغييرات الجذرية في نظم التعليم والتدريب الحالية من خلال التخطيط الذي يرتكز على أسس علمية وعملية واضحة ورؤية شمولية بعيدة المدى بمقدورها تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة، وتكفل حسن توزيعها على مجموعات المهن والتخصصات المختلفة، وتشجيعها على العمل المهني والإنتاجي، والتشجيع أيضاً على الانتقال من فروع المعرفة التقليدية إلى تلك المتعلقة بأسواق العمل، وتوفير الاحتياجات من القوى العاملة الوطنية من مخرجات التعليم، وضمان تدفقها إلى كافة القطاعات، وتحقيق النسب المستهدفة في إعادة هيكلة القوى العاملة بين المواطنين والوافدين ●

*خبير في الشؤون العربية

خبراء التعليم الأجانب في دول الخليج «أسئلة وملاحظات»

يحتل تطوير التعليم موقعاً مهماً في خطط التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كافة، وإن اختلفت المسارات والمعالجات والخطوات المتخذة في هذا المجال وفقاً لظروف كل دولة على حدة. وحضور الخبراء الأجانب في العملية التعليمية بمختلف مستوياتها أصبح ملحوظاً في عدد من هذه الدول.

أمل صقر *

يشغل خبير أسترالي في البحرين منصب المدير التنفيذي للمشروع الوطني لتطوير التعليم، وفي قطر يوجد عضوان أجنبيان من بين تسعة أعضاء في المجلس الأعلى للتعليم، وهما سويدية وأسترالي. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة هناك مدير أجنبي يشغل موقع مدير مكتب السياسة والتخطيط في وزارة التربية والتعليم الاتحادية، وهناك كذلك عشرات ممن يحملون لقب خبير في (مدارس الغد) إحدى تجارب تطوير التعليم في دولة الإمارات.

إن الدول الثلاث، قطر والإمارات والبحرين، هي الدول التي تشهد بقوة محاولات حثيثة ومشروعات طموحة من بين دول مجلس التعاون الست، فجهود التطوير في الدول الثلاث الباقية من دول المجلس تسير بوتيرة أبطأ بكثير. ويعني ذلك أن وجود الخبراء الأجانب أصبح مُسلَّماً به، ويمكن أن نتوقع أن الدول الثلاث الباقية، أو الكويت وسلطنة عمان على الأقل، سوف تسلك الطريق نفسه حين تبدأ مشروعاتها لتطوير التعليم.

وتطلُّع دول الخليج إلى تجارب التعليم الناجحة أمر منطقي، وجلُّ هذه التجارب أو كلها غربي، فالتعليم في الدول العربية من دون استثناء دخل في طور الأزمة التي لا يُتوقع معها أن يكون نموذجاً يُغري باستلهام أفكاره ومنطلقاته، ناهيك عن أن الإدراك الخليجي للمشكلات التعليمية الحالية في دول الخليج يعود بها في جزء كبير منها إلى (استيراد) أنظمة تعليمية عربية تحمل نقاط ضعف جوهرية، أو أنها استنفدت على الأقل أغراضها منذ وقت طويل، ولم تعد لديها إيجابيات تغري بالاستمرار فيها.

وأصبحت الروابط والصلات بين دول الخليج والغرب أوثق وأمتن مع ثورة الاتصالات الهائلة التي يشهدها العالم، ومع دخول دول الخليج الثلاث- قطر والبحرين والإمارات- في موقع القلب من الحراك الاقتصادي العالمي، واتساع دائرة الاحتكاك بالدول الغربية بين مواطني هذه الدول في رحلات السياحة والعلاج والدراسة والنشاط الاقتصادي المتنامي لقطاعات واسعة منهم، إلى جانب الاهتمام بدراسة اللغة الإنكليزية باعتبارها لغة للتواصل العالمي، والزيادة الكبيرة في أعداد المتعلمين والحاصلين على شهادات دراسية عليا، القادرين على الاتصال أكثر بالعالم والإحساس بحضوره القوي في حياتهم. إضافة إلى ذلك فإن الفوائض النفطية الكبيرة خلال السنوات الأخيرة توفر التمويل الكافي لمشروعات التطوير، باعتبارها استثماراً طويل الأمد في ظل تنامي دور المعرفة في توليد الثروة وضمان استدامة الرخاء.

إن مبادرات تطوير التعليم في البحرين، على سبيل المثال، نموذج للتطلع إلى التجارب الغربية. فالشركاء الذين وقع عليهم الاختيار- من خلال مناقصات دولية- لتنفيذ مبادرات التطوير، هم: المعهد الوطني للتعليم في سنغافورة للحصول على «تدريس ذي جودة عالية ومعلمين أفضل تأهيلاً وتدريباً»؛ ومؤسسة نورد أنجليا من بريطانيا لتأسيس هيئة ضمان الجودة وتقييم الممارسات التعليمية؛ ووزارة التعليم بولاية فيكتوريا في أستراليا لتطوير نظام التعليم الفني المهني؛ ومؤسسة بوليتكنيكس إنترناشيونال نيوزيلاند النيوزيلاندية لتأسيس كلية تقنية للتدريب الفني والتطبيقي؛ والهيئة الأسترالية

لجودة التعليم الجامعي لتأسيس وحدة مراجعة التعليم الجامعي. وتجربة البحرين في هذا الصدد نموذج لتجربتي قطر والإمارات، فهناك دور كبير فيها لمثل هذه المؤسسات التعليمية المرموقة والتي اشتهرت بأنها تقدم أفضل الممارسات التعليمية في العالم.

ومن المؤكد أن البحث عن (الأجود في العالم) بحثٌ محمودٌ في ذاته، لكن المشكلة المحتملة أو الكامنة فيه، هي هذا الخليط الكبير من التجارب التي يمثل كل منها قصة نجاح صُنعت في سياق بعينه. فحشد التجارب السنغافورية والأسترالية والكندية والنيوزيلاندية والأمريكية والبريطانية، أمر يزدحم به واقع دول صغيرة كالبحرين أو قطر أو الإمارات، إذ يضيق المناخ التعليمي بخليط التجارب التي تطوَّر كل منها في سياق بعينه. ومن الطبيعي أن تتمايز التجارب التعليمية في دول العالم المختلفة وتختلف وتتعارض أحياناً، مما يجعل كلاً منها يحمل وصفة نجاحاته الخاصة انطلاقاً من واقع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي. وزحام الأصوات هذا في تجربة تعليمية تتحسس خطواتها بالكاد، ولا تمتلك أسساً راسخة خاصة بها في ظل المراجعات الجذرية والنقد العنيف لإنجازاتها، يمكن أن يزيد الواقع التعليمي ارتباكاً.

حين يكون الخبير الأجنبي قادماً لمهمة محددة في نظام تعليمي يمتلك رؤية وتصوراً وقدراً من العافية، فإنه يكون عامل تطوير، إذ يتم تقييم مقترحاته ورؤاه والتعامل معها قبولاً ورفضاً من منطلق توافقها مع الرؤية التعليمية أو ابتعادها عنها. أما إذا كان خبراءٌ متباينو الخلفيات والثقافات يأتون لإنشاء نظام (من العدم)، أو ليضعوا الأسس الأولية، فإن عملهم أقرب إلى أن يصبح مثيراً لأسئلة كثيرة حول جدواه. ففي مثل هذه الحالة تكون لدينا رؤى متعارضة أو مختلفة منذ اللحظة الأولى، لا تتحرك منسجمة أو متوافقة بحكم أنها تبدأ متوازية لا مندمجة.

وما لم يُتح لخبراء التعليم الأجانب في دول الخليج العمل كفريق واحد يُعدُّ خطة متكاملة تسري فيها روح واحدة، وتبني خطواتها بعضها على بعض، وتقود كل منها إلى الأخرى، فإننا سنكون في النهاية أمام مجموعة من (المقالات) أو الدراسات المترجمة في علوم التربية والمناهج وطرائق التدريس لا ينتمي أيٌّ منها إلى الآخر. وبمراجعة قائمة المؤسسات المرموقة التي تُنفِّذ مشروعات التطوير في البحرين (وهي مجرد مثال) يكون السؤال التالي وارداً: هل توجد الجهة القادرة على قيادة وتنسيق عمل هذه المؤسسات وضبط إيقاعه؟ هل توجد الخبرات والكفاءات التربوية المحلية القادرة على الدخول في حوار علمي وتعديل المسارات البحثية لهذه المؤسسات وفقاً لمتطلبات الواقع التعليمي الخليجي؟ وهل تمتلك تلك الكوادر القدرة على الخروج من أسر الأسماء الرنانة للمؤسسات الأجنبية، وإنضاج تصورات نقدية ووضع معايير لما ستنجزه؟

ويتعلق بهذه الملاحظة ملاحظة أخرى، إذ يرصد المتتبع للقضية في الدول الثلاث إشارات إلى (استبعاد) لدور الخبير المواطن، وقد تساءل عضو سابق في المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات، ورئيس سابق للجنة شؤون التربية والتعليم قائلاً: هل يُعقل عدم وجود خبير وطني واحد بعد مرور ستة وثلاثين عاماً على قيام الدولة؟ وفي مايو ٢٠٠٧، أشار أعضاء في المجلس الوطني الاتحادي الحالي إلى أنه من الضروري عدم الاعتماد (كلية) على الخبراء الأجانب.

وفي السياق نفسه فإن كليات التربية في هذه الدول لا تجد لها مكاناً لائقاً في مخططات تطوير التعليم، وربما يعود ذلك إلى تحميلها جزءاً من المشكلة التعليمية الحالية، غير أن هذه النظرة تُغفل نقاطاً أساسية، أولها أن العملية التعليمية تتم في سياقات أوسع وأعقد من أن تكون كليات التربية هي صاحبة الدور الأهم في سوء أوضاعها. النقطة الثانية أن الاعتراف بوجود مشكلات في كليات التربية شيء وكفاءات وقدرات الأكاديميين والخبراء الوطنيين شيء آخر، فالجامعات الأجنبية تزدحم بخبراء عرب لم يكونوا ليحققوا الإنجازات التي حققوها في الخارج وهم يعملون في أوطانهم. بعبارة أخرى، فإن قدرات الأفراد يجب أن يجري تقييمها بمعزل عن أداء المؤسسات. النقطة الثالثة أن الخبرة نتاج لتراكم التجارب، ومن شأن استبعاد كليات التربية الوطنية أو تهميش دورها إهدار التجارب المتراكمة للكوادر المحلية، وحرمانها من الاحتكاك والتفاعل مع أفكار ومدارس واتجاهات تربوية جديدة يعبِّر عنها الخبراء الأجانب والمؤسسات التعليمية العالمية المرموقة.

قطر والإمارات والبحرين هي الدول التي تشهد بقوة محاولات حثيثة في مجال التعليم

إن هذا التهميش للكليات والمؤسسات التربوية المحلية يخلق مناخاً من العداء أو على الأقل عدم الارتياح، فيما تحتاج التجربة إلى حشد للتأييد الوطني، وإقناع قطاعات واسعة من الناس بأهميتها من أجل المستقبل. وعلى الرغم من أن ردود الفعل تبقى هادئة ومنضبطة في الدول الثلاث، فإن المناخ غير المُرحِّب يكون أقرب إلى وضع أي تعثر أو خلل أو تراجع محدود في مجريات عملية التطوير تحت مجهر النقد الحاد، والتشكيك في جهود التطوير ومشروعاته، بل التشكيك في جدوى فكرة التطوير من أساسها، وهو أخطر ما في الأمر.

ولا يستطيع الخبير الأجنبي، حتى في حال تميُّز قدراته العلمية والبحثية وخبراته التربوية، منذ اللحظة الأولى لوجوده في دولة خليجية أن يضع يده على المشكلات الحقيقية للتعليم. وبديهي أن هذا الخبير يحتاج إلى معايشة الواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي ومنظومة القيم التي تمثل إطاراً لا غنى عنه لتطوير التعليم، وهي

حضور الخبراء الأجانب في العملية التعليمية أصبح ملحوظاً في عدد من دول الخليج العربية

عملية تستلزم قضاء سنوات من الملاحظة والمراقبة، ومعايشة العملية التعليمية من مختلف جوانبها، ودراسة واقع الطلاب والمعلمين والمناهج والمنشآت التعليمية وطرائق التدريس، قبل إصدار الأحكام التي تقوم عليها مشروعات التطوير ومؤسساته. والسؤال المطروح هل سيتاح لهؤلاء الخبراء أن يقضوا في دول الخليج الوقت الكافي لفهم الفضاء الذي يتحركون فيه، أم أن طبيعة المهمة يمكن أن تقود إلى إعداد تصورات لم يكتمل نضجها؟

إن إصلاح التعليم عملية تتطلب وقتاً، وهي تتحرك ببطء، وليس من السهل الحكم على نتائجها قبل وقت طويل، وربما يثبت أن المشروعات التي تم تطبيقها فيها ما يحتاج إلى تعديل للمسار، حسب ما سيتمخض عنه التقييم من نتائج. وفي هذه الحالة فإن الجهة التي بدأت التطوير تكون الأقدر على تعديل المسار والاستفادة من الأخطاء السابقة وتجنبها، وتعزيز ما يظهر من جوانب إيجابية والبناء عليها. لذا فإن الشراكات مع المؤسسات التربوية الأجنبية والخبراء الأجانب ينبغي أن يكون فيها ما يضمن استدامتها واستمرارها فترة تكفي للحكم عليها. وهذه الحقيقة تمثل بدورها تحدِّياً آخر في الاستعانة بالخبراء الأجانب.

ويلاحظ المتابعون لسوق العمل في الدول الخليجية سرعة دوران العمالة فيها، وينطبق ذلك على الخبراء المرموقين في تخصصات مطلوبة عالمياً. ويعني ذلك أنه ليس هناك ما يضمن بقاء الخبراء الأجانب لمتابعة المشروعات والتجارب وقياس نتائجها وتعديل مساراتها. وتبقى العقود مع المؤسسات الدولية، حتى المرموقة منها، عرضة لاختلاف التفسيرات ووجهات النظر حول شؤون فنية أو مالية، وتشهد متغيرات مستمرة لا تجعل الرهان على استمرارها لفترة طويلة حكيماً. وترتبط التقلبات وتغييرات المناصب والمواقع في المؤسسات التربوية الخليجية عادة بإعادة النظر في التعاقدات والشركاء السابقين، واختيار شركاء جدد. ولكن العناصر السابقة كافة تحول دون توفير الوقت اللازم لإنضاج التجارب التعليمية الجديدة ودراسة مخرجاتها بما يضمن الاستفادة الحقيقية منها.

والضمانة الأكيدة لاحتواء هذه السلبيات الممكنة هي توافر العنصر الوطني الكفء، والقادر على أن يكون حلقة الربط والوصل حتى لو اختلفت المؤسسات وتغير الخبراء. وهذه الكوادر الوطنية ستكون مرآة حقيقية يستطيع الخبراء الأجانب فيها رؤية الأرض التي يتحركون فوقها، وإدراك خصوصياتها ومميزاتها وعيوبها، والاسترشاد بتجارب سابقة حققت قدراً من النجاح أو الفشل، كما أن تأهيل الكوادر التربوية الوطنية مهمة يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع الاستعانة بخبراء التعليم الأجانب، لأن وجود الخبير الوطني هو ما يضمن أن يكون جهد الخبير الأجنبي إضافة حقيقية وفي المكان الصحيح ●

*باحثة سياسية مصرية مقيمة في دولة الإمارات

تكنولوجيا التعليم الإلكتروني.. أساليب وأرقام

تعد الحاجات التربوية المتجددة واحدة من العمليات الداعمة للتعليم والتعلم في المؤسسات التربوية والتعليمية، لأن التخصص يأتي من خلال الحاجة، وخاصة في وقتنا الحالي، وأن الغد في أشد الحاجة إلى إبرازه في مختلف مجالات العلوم التطبيقية والنظرية إيماناً بمبدأ الاستفادة من تكنولوجيا التعليم تربوياً وتعليمياً عن قرب وعن بعد.

أ.د. زكريا يحيى لال *

عقد مؤتمر الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم في جامعة عين شمس بالقاهرة خلال الفترة من ٢٦ -٢٧ مارس ٢٠٠٨، وقد وجدت حصيلة كبيرة من الثقافات المبنية على إيجاد مخارج متنوعة للتعليم الإلكتروني، حيث اعتبر المجتمعون أن الاهتمام بهذا النوع من التعليم والتعلم الإلكتروني يعتبر تحدياً يواجه العالم العربي إذا لم تكفل له السياسات القائمة المكانة الملائمة، ليس تنظيراً على الورق، بل لابد أن يكون موجوداً في التعليم العام والتعليم الجامعي.

إن الحديث عن تكنولوجيا التعليم الإلكتروني يذكرني بالقفزات الهائلة التي تصل إليها المؤتمرات العلمية في أمريكا، وتديرها الجمعيات والاتحادات القائمة هناك لاسيما المختصة بالاتصال التربوي والتكنولوجيا، والحاسبات التربوية، والإشراف التربوي الإلكتروني، وأيضاً ما تقوم به جمعيات الخيال العلمي واتحادات التعليم الإلكتروني الحالية، وجمعيات الآفاق المستقبلية للتطوير الشامل للتعليم الإلكتروني في كل من أمريكا وبريطانيا وأستراليا ونيوزلندا واليابان. لقد عبّر روبرت كوكس أحد علماء التكنولوجيا ومبرزيها في جامعة بتسبرغ الأمريكية وهو في الوقت نفسه أستاذي في هذا العلم أثناء لقائنا الأخير في هاواي وقبلها في سياتل عن إدراك المجتمع العالمي لأبعاد التعليم الإلكتروني الرقمي، فأصبح كل شيء يدار عن بعد، وغدت الاتصالات عن بعد هي الميزة المكتسبة للتواصل من خلال الإنترنت.

وفيما بين عامي (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) حدثت انقلابات تكنولوجية واسعة ضمن مجال التعلم للدراسات العليا (الماجستير)، فأنت في أي مكان تستطيع التدريب على النوعية الجديدة من البرامج التلقائية المرتبطة بالدراسات الفاعلة، ومنها الإشراف التربوي الإلكتروني ذو الواجهتين الاتصاليتين، حيث تشاهد وتقرأ وتمارس وتسمع وتتحرك من أجل المشاركة في كل أبعاد الصورة الذاتية لك.

ورغم أن السياسات التربوية في العالم العربي الخاصة بتكنولوجيا التعليم الإلكتروني في أشد الحاجة إلى التطوير، فإنها لاتواكب مسيرة أمريكا وأوروبا رغم وجود الإمكانيات المادية العالية، وذلك لأن جزءاً كبيراً منها يهدر دون تحقيق الغرض لاستمرار الفساد الإداري الذي يتمثل في سوء التدبير الفعلي للصرف المالي، والاختلاسات المبطنة تدريجياً مما يفقد العمل أصالته واكتماله.

ففي بلادنا العربية هناك تحسن، لكنه بطيء للغاية، كما يحدث في مصر والمملكة العربية السعودية ثم في الأردن وبقية دول الخليج العربية، أما بقية الدول العربية مع وجود مظاهر أخرى للفساد فيها إلا أنها تعاني إمكانيات غير متكافئة، ومن دون توازن يساعدها على الوصول إلى أهدافها.

ومن المؤكد أن متطلبات التطوير التربوي وفقاً لتكنولوجيا التعلم الإلكتروني واقعة لا محال ولا مجال لتأخيرها. والتحديات التي أشرت إليها سابقاً بضرورة وجود المال لتدعيم العمل التنفيذي قد تقدم شيئاً وقد تؤخر أشياء، رغم أننا تعودنا على التحدث أكثر عن الاهتمام بالتنفيذ وآلياته، فهل تستطيع السياسات التعليمية في الوطن العربي أن تتغلب على بعض تلك التحديات لتخرجها إلى مواكبة التطور؟ وكيف يمكن إيجاد سياسات متغيرة وسط بنية غير

الاهتمام بالتعليم الإلكتروني يعتبر تحدياً يواجه العالم العربي إذا لم تكفل له السياسات القائمة المكانة الملائمة

قابلة للتغيير أساساً؟ وإلى متى يظل عامل الفساد بكل تفرعاته يتغلب على موضوع كهذا أو غيره؟

إن توفير البنى التحتية في التعليم العام، ثم في التعليم الجامعي هو الدعامة الأساسية لمواجهة التحدي في تغيير بعض السياسات التربوية نحو الأفضل، وهذه واحدة من التوصيات التي دائماً ما تشغلنا، ونظل نكررها على مدار عقود طويلة، ولا نعلم لماذا لا يأتي الحرص على آلية التنفيذ من القائمين على تقييم شؤون السياسة التربوية والتعليمية والتكنولوجية؟ رغم أن العديد من هؤلاء كانوا معنا في أكثر من لقاء ومؤتمر وندوة وكأن الأغلبية منهم تنسى ما ذكرته على المنصة، فالبعض منهم تعلم أنه من الفساد ألا يفسد ما تعلمه واستمر عليه فلا بنى أساسية ولا استجابة لمتطلبات التغير البيئي والحضاري والتكنولوجي، لذا سيظل الوضع هكذا مطالباً به حتى من الأجيال القادمة.

مصادر التعليم الإلكتروني

إن الثورة المعلوماتية لها ارتباط كبير بالتكنولوجيا، والعكس صحيح أيضاً، فطبيعة العمل والدراسة والتعلم تحتاج إلى معرفة ومهارة وخبرة والشبكة المعلوماتية تعد أحد مصادر التعلم الإلكتروني نتيجة للسرعة المذهلة في الكمية المتوافرة والمستقبلية، وقد أشار الدكتور محمد عبدالحميد رئيس الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم إلى ضرورة الاهتمام بهذا الجانب لتعزيز التعليم الإلكتروني، فالشبكة المعلوماتية بكل أبعادها كفيلة بالإفادة منها في التعلم، وبين أروقة الصفوف الدراسية، وهذا يتطلب تقديم برامج إلكترونية تعليمية وتدريبية لسائر المعلمين في حقل التعليم بكل تخصصاته وفئاته. وهذا أيضاً يعني التعرف إلى ضرورة التعليم الإلكتروني وأهميته وأنواعه وفوائده وكيف يمكن ربطه بالمستقبل مهارياً ولغوياً وتربوياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً.

إن مثل هذه العوامل السابقة هي ركيزة التطور لمصادر تقنيات التعليم الإلكتروني، وهي وثيقة الصلة بما بين الإشراف والطلبة، والوسائط التعليمية وكيفية تطبيقها لأنها تحتوي على المعارف والقيم والمبادئ والمعايير والتقييم الفعلي للخطوات التي يحتاجها المجتمع لتحقيق أهدافه. لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى ظهور أساليب حيوية وجديدة، منها انتشار التعليم عبر الشبكة الإلكترونية، ويزيد من هذه الفرص ما ذكره الدكتور محمد عطية أمين عام الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم والذي أشار إلى أنه بإمكان الإنسان أن يتعلم في مكانه من دون التحرك من هذا المكان، إلا أن الحركة المقصودة هنا تعني عدم السفر إلى أماكن بعيدة، إذ بإمكان الدارس أن يستخدم الكمبيوتر والتعليم الإلكتروني عبر الاستخدامات القائمة لاسلكياً.

تطبيق التعليم الإلكتروني في الجامعات

إن فلسفة التعليم الإلكتروني تجعله يتغلب على العديد من المشكلات منها الأعداد الكبيرة والتوسع في فرص القبول بالجامعات، وأيضاً تسهيل مهمة التأهيل والتدريب، ففي العالم العربي مئات الجامعات حالياً، فهناك في المملكة العربية السعودية أكثر من ثلاث

وعشرين جامعة منها أكثر من ثماني جامعات بدأت في تطبيق التعليم الإلكتروني في خط مواز للتعليم التقليدي، وفي مصر والأردن وسوريا والكويت والإمارات وسلطنة عمان بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى بدأت تتعرف إلى أهمية الانتقال إلى التعليم الإلكتروني عبر التعليم العام ثم الجامعات والكليات.

فجوة وتوظيف وتكنولوجيا

إن توظيف واستثمار تكنولوجيا الإنترنت في مجتمع ما، يعدان مؤشراً للاستعداد لهذا العمل، وهما يأتيان لتلبية الاحتياجات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، وعليه فقد وجد التعليم الجامعي كقوة أساسية لخدمة المجتمعات مما يستدعي من الأجهزة الفعلية حسن الاستخدام وتوظيف الإمكانيات رغم محدوديتها، ويذكر في هذا الصدد الدكتور عصام إدريس أن هذا سبب فجوة كبيرة بين الوجود التكنولوجي العربي ونظيره في الدول المتقدمة، أو بين من يملك ويوظف ويستثمر معطيات التكنولوجيا الرقمية، وهو ما يمكن أن يسبب الفجوة الرقمية في التعليم الجامعي، حيث إن الإشارة إلى التوظيف تقودنا إلى أن نخدم أبعاد تكنولوجيا التعليم الإلكتروني في تطوير وتحديث التعليم من حيث الإجراءات والإعداد للبرامج وجودتها، وبالتالي تنمية الاتصال وقوته ومهاراته لدى المعلمين.

السياسات التربوية في العالم العربي الخاصة بتكنولوجيا التعليم الإلكتروني بحاجة إلى تطوير

وأشار الدكتور محمد علي سفر من جامعة المنيا إلى أهمية هذا الجانب في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التوازن بين المستورد من الخارج إلى المستقبل أو المستفيد في الداخل ويقصد الدول العربية.

وفي هذا الصدد أجد من خلال التجربة الذاتية أن اكتساب الخبرة المباشرة في التعليم الإلكتروني أو عن طريق غير مباشر سوف يخفف من حدة الفجوة التي يركز عليها العديد من زملائنا، لكن يظل للتدريب والمهارة أهميتهما للوصول إلى تضييق الهوة، حيث إن استخدام تكنولوجيا التعليم يزيد من تحصيل الطلاب، وينمي اتجاهاتهم نحو التعلم، ويساعد المعلمين على تعزيز التعليم من حيث الفهم والإدراك والتفكير للاستفادة من مصادر التعلم الواسعة.

أساليب وقدرات تفاعلية

لقد ركز الحضور في مؤتمر تكنولوجيا التعليم الإلكتروني على أهمية تحديد المواصفات والإرشادات المعيارية لمصادر التعليم، ومنها البرامج الإلكترونية المباشرة باستخدام الأقراص المغنطة من مرئية وسمعية، (DVD, CD, MP3) بالإضافة إلى برامج الفيديو والتلفزيون والكمبيوتر والإنترنت.

وذكرت الدكتورة ماري لانكستر، أستاذ الاتصال التكنولوجي في جامعة ألاباما الأمريكية أن أساليب الانتقال المرئية والمسموعة تكنولوجياً ورقمياً تعد من أهم المتغيرات في بناء المتابعات المكونة للبرامج التعليمية لأنها تنمي القدرات المكانية والاتجاهات التفاعلية الطلابية.

وأشار إلى هذا الدكتور عبد اللطيف الجزار من كلية البنات بجامعة عين شمس مردداً بأن متغيرات تصميم البرامج وإنتاجها هي من متطلبات المرحلة المقبلة للتعليم الإلكتروني. ولا شك في أن المحرك لهذه المتغيرات هو الحراك الثقافي والحضاري الذي يقدم مفاهيم جديدة في المنحنى التربوي التكنولوجي مثل الوسائط المتفاعلة (Interactive multimedia) والنص الفعال (Hyper text)، والوسائل الفائقة (Hyper Authoring software system)، والمفردات المعلوماتية (Nodes)، والارتباطات (links)، وغيرها من الجمل الفاعلة عن طريق الكمبيوتر والشبكات التي تقدم التعليم وكيفية تنمية القدرات الذاتية.

إن النظم والبرامج ما هي إلا محطات تعليم تعبر عن طريق الرسوم والصور والنصوص والصوت وتصوير الواقع للمادة التعليمية إلكترونياً، حتى إن أهميتها بالنسبة للمستفيدين ضمن استراتيجية التعليم الإلكتروني وفق الإمكانيات الهائلة التكنولوجية.

وقد تحدث عبر الندوات الكبيرة للتعليم الإلكتروني الكثير من الباحثين الذين أكدوا على أهمية إيجاد الكفاءات المتطورة، وكذلك على أهمية وجود الأخصائي التكنولوجي الذي يمكن أن يساعد على تحقيق جزء من القدرات الطلابية الفاعلة لاستقبال التعليم الإلكتروني. وتظل قضية الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني قائمة، رغم الجدال الذي يحركها وسط تيارات مخالفة، وأخرى مؤيدة، في ظل مناقشات علمية فعلية قابلة لإحداث التغيير.

ومنها نشر المقررات الإلكترونية عبر الإنترنت كالدراسات العلمية البحثية، وكآليات التدريب التي بدأت عن طريق فيديو المؤتمرات (video conferencing)، أو شبكات الإنترنت في مختلف محطاتها ومواقعها. ورغم هذا الواقع يظل التفاوت قائماً، فالفجوة التكنولوجية لن تتسع سلبياً، لأن إجراءات التعلم ستظل مستمرة في نظري، طالما أن تكنولوجيا التعلم والعولمة لها دور في التجارب والأبحاث المحققة للأهداف المستقبلية ●

*أستاذ الاتصال التربوي وتكنولوجيا التعليم
- جامعة أم القرى - مكة المكرمة

الجامعات الخليجية الخاصة وديمقراطية التعليم

نشأت التربية، كما هو معروف، مع نشأة الإنسان ونمت وتطورت مع تطوره ونموه الثقافي والحضاري. ومنذ نشأة التربية وحتى الآن، يمكن القول وبصورة عامة، إن هدفها الرئيسي كان ولايزال وسيظل مساعدة الإنسان على التكيف السليم مع مجتمعه، وذلك من أجل حياة أكثر سعادة وأكثر استقراراً وأكثر عطاءً، وأكثر تحرراً من السيطرة والتسلط والخوف والقلق.

د. علي حسين الدوري *

لقد ترجم هذا الهدف الرئيسي- وهو تحقيق التكيف - بأشكال مختلفة تنسجم مع فلسفة المجتمع العامة، الذي يعيش فيه الإنسان، فجاء في ثلاثة أطر رئيسية متداخلة ومتكامله، الأول يتعلق بالإنسان من حيث إنه فرد بذاته، والثاني من حيث إنه عضو في المجتمع، والثالث من حيث إنه عامل يقوم بعمل منتج. ولكي نحقق تعليماً منتجاً يجب علينا أن نربط التربية بالديمقراطية ارتباطاً رصيناً وعميقاً ومتبادلاً، فالتربية أداة الديمقراطية في تطويرها وترسيخها من خلال تطوير معناها وتنمية مبادئها وتعميق أخلاقياتها والتدريب على ممارستها والتعريف بمؤسساتها. وبالمقابل فالديمقراطية هي أداة التربية في بناء المجتمع الديمقراطي، مجتمع الحرية والعدل والمساواة لتحقيق دولة التقدم والاستقرار ودولة النظام التعليمي الديمقراطي المنتج.

لذا تعد دراسة موضوع ديمقراطية التعليم من أشد المواضيع ضرورة وأكثرها إلحاحاً في يومنا هذا، لما تشهده الساحة التعليمية العربية بصورة عامة والخليجية بصورة خاصة من تغيرات عديدة منها: انتشار التعليم وتعدده واختلاف أساليبه، والازدياد الكبير في الطلب على التعليم الجامعي، كما تشير إليه الإحصائيات العربية والخليجية التي أكدت أن هناك زيادة ملحوظة في عدد الطلبة المتقدمين للدراسة الجامعية وعدم قدرة الجامعات الحكومية على استيعاب هذه الزيادة، مما حدا بأغلب الدول العربية والخليجية إلى السماح بفتح المجال للتعليم الخاص للإسهام في العملية التربوية، وضمن مواصفات تربوية مدروسة لتتناسب مع القوانين والنظم التعليمية المعمول بها.

ومعلوم أن المقصود بديمقراطية التعليم هو إعطاء الفرص لأصحابها المؤهلين لتحقيق المساواة والعدالة في الحصول على العلم والمعرفة في مختلف مستوياتها، ومشاركة كل من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في صنع القرار وما تتطلبه العملية التربوية من تغيرات لمواكبة حركة التطور والتقدم العلمي العالمي.

ومما يثير الدهشة هو أن العديد من هذه المؤسسات التربوية الخاصة، وتحديداً الجامعات التي تم إنشاؤها وتأسيسها من قبل أصحاب مؤهلات علمية عالية وخبرات أكاديمية تربوية طويلة اكتسبت خبرتها الحالية من خلال توليهم مناصب أكاديمية مرموقة، أنه ما إن أتيحت الفرصة لأصحاب هذه المؤسسات التربوية الحيوية والمهمة بإنشاء جامعاتهم للقيام بواجبهم التربوي الوطني الإنساني حتى تحولت فلسفة البعض منهم من فلسفة تربوية إلى فلسفة مادية، بعيدة كل البعد عن الجوانب الإنسانية والتربوية الأصيلة، متجاوزين الهدف الأساسي من العملية التربوية، الأمر الذي حول هذه المؤسسات التربوية إلى مؤسسات شبه تجارية، مما أدى إلى عزوف بعض الطلبة عن الانخراط بالعملية التنموية وتحقيق أماني المستقبل، وإرهاق أعضاء هيئة التدريس بساعات العمل الطويلة الخارجة على العرف التعليمي الجامعي والمحدد بساعات العمل لكل رتبة علمية، وبعدم الشعور بالاستقرار الوظيفي والذي لا شك أنه يؤثر نفسياً في عمل الأستاذ الجامعي وإنتاجيته.

بينما لا نجد هذه الظاهرة في المؤسسات التربوية والجامعات الرسمية الحكومية، التي لا تزال تمارس ديمقراطية التعليم (وبشكل واضح) مستفيدةً من حركة التطور في العملية التعليمية وما قدمه

يجب ألا تتحول الجامعات الخاصة إلى مؤسسات تجارية هدفها الأساسي الربح

خبراء التربية وعلم النفس والمناهج من نظريات تؤكد أهمية تهيئة المناخ الديمقراطي لكل عنصر من عناصر العملية التربوية، بالإضافة إلى التزام هذه الجامعات بالتعليمات واللوائح والقوانين والنظم المعمول بها، والتزامها أيضاً باختيار نخبة من أصحاب مؤهلات علمية عالية وخبرة أكاديمية تربوية طويلة تم اختيارهم ضمن معايير علمية دقيقة من قبل اللجنة المكلفة من الجامعة.

وهنا نجد أنفسنا أمام التساؤل المحوري التالي، وهو كيفية ممارسة ديمقراطية التعليم، أي كيف يكون التعليم ديمقراطياً في الجامعات الخليجية الخاصة، وخاصة في المرحلة الراهنة التي تميزت بانتشار العديد من الجامعات الخاصة نتيجة لتزايد الطلب على التعليم والحصول على المؤهلات العلمية، وكذلك ازدياد عدد العاملين في هذه المنطقة نتيجة للتحولات السريعة في البناء العام الاقتصادي والاجتماعي والتربوي الذي شهدته دول الخليج العربية في العقود الأخيرة من هذا القرن.

ولا بد أن تأخذ هذه الجامعات في الاعتبار المقومات التالية:

❖ الاهتمام بتحسين نوعية التعليم لتنمية الفرد.

❖ تطبيق ديمقراطية التعليم لتوعية طلابها.

❖ تزويد طلابها بالمعرفة والعلم والثقافة التي تنسجم مع أصالة الهوية الذاتية للأمة والمكانة الدولية التي نالتها دول مجلس التعاون الخليجي في أيامنا هذه.

❖ ممارسة حرية التفكير الناقد من أجل التطوير وتوجيه التعليم الجامعي لغرض التنمية الشاملة وتحقيق الأهداف التربوية النابعة من تراث الأمة العربية الإسلامية.

❖ التأكيد على زيادة فرص التعليم الجامعي وربطه باحتياجات التنمية الشاملة.

❖ ترسيخ الحرية الأكاديمية وتعزيز البحث العلمي وتطبيق نتائجه لخدمة مجتمعاتنا.

❖ أن تكون نموذجاً لممارسة ديمقراطية التعليم في بقية مؤسساتنا التربوية التي تعد الأساس في بناء الفرد وتحقيق التنمية الشاملة.

ومن هنا يكون الإشراف الأكاديمي على هذه المؤسسات التربوية الخاصة أصبح شيئاً ضرورياً وملحاً بل حتمياً حتى لا تتحول الجامعات الخاصة الحيوية والمهمة في بناء المجتمع والدولة إلى مؤسسات تجارية هدفها الأول الربح ولو على حساب الجوانب العلمية والأخلاقية.

ولذلك فإن الأمر يتطلب مراجعة محتوى التعليم في جامعاتنا الخاصة، حتى لا تفقد الغايات الأساسية التي أقيمت من أجلها، وذلك لتحقيق المصالح العامة لا المصالح الفردية أو الفئوية الخاصة، وتوجيه المتعلمين إلى تنظيم التفكير لديهم وإشعارهم بدورهم في بناء مجتمعاتهم وتطويرها نحو الأفضل والسير بها إلى معارج التقدم ●

*باحث أكاديمي

التعليم الفني والتقني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي

تهتم معظم دول العالم اليوم بالتعليم الفني والمهني بوصفه من أكثر أنواع التعليم أهمية في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية وأكثرها تأثيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأثبتت التجارب التنموية الناجحة على الصعيد العالمي أن الدول التي أولت اهتماماً متميزاً بالتعليم الفني والمهني استطاعت أن تحقق معدلات غير مسبوقة في النمو الاقتصادي، وخير مثال على ذلك تجربة كوريا الجنوبية والصين واليابان.

د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي *

يمثل التعليم الفني والمهني المصدر الرئيسي للقدرات والمهارات التي تتطلبها القطاعات المتخصصة في الاقتصاد الحديث وإحدى الركائز الرئيسية للتنمية، ويعد القناة التي يتم من خلالها تزويد الأنشطة المختلفة بما تحتاجه من الكوادر الفنية والتقنية المؤهلة والمدربة. ولذلك كلما كان التعليم مواكباً لحاجات المجتمع الفعلية، كانت القدرة على تحقيق التنمية متاحة.

لقد حقق التعليم الفني والتقني في دول مجلس التعاون الخليجي توسعاً مطرداً خلال عقدي السبعينات والثمانينات ومنتصف تسعينات القرن الماضي، حيث ارتفع عدد الطلاب، بنسبة ٥٩ في المائة خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٥). غير أن بيانات السنوات اللاحقة تشير إلى تراجع في معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي الفني في دول المجلس، حيث انخفض عدد طلاب المرحلة الثانوية في التعليم الفني والمهني بنسبة ٦,٧ في المائة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥)، حيث انخفض عدد الطلبة من ٤١١٢٨ طالباً عام ٢٠٠١ إلى ٢٩١٤٢ طالباً عام ٢٠٠٥ (والجدول رقم ٢ يوضح ذلك).

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) انخفاض عدد الملتحقين بالتعليم المهني والفني في كافة دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء سلطنة عُمان التي ارتفع فيها عدد طلاب المرحلة الثانوية في التعليم الفني والمهني من ١٦٣٣ طالباً في عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٩١ طالباً في عام ٢٠٠٥.

جدول رقم (١) طلاب التعليم العالي في التعليم الفني والمهني خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥)

الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
السعودية	٢٥٢٦٢	٣٣٨٤٤	٣٨٥٩٧	٤٥٢٩٨	٤٤٩٧٢
عُمان	٤٦٥٩	٤٩٣٠	٦٣٨١	٨٣١٦	٩٦١٥
الكويت	١٥٧٣٦	١٥٠٩٧	٢٥٦٩٥	٢٨٥٠٧	٣٠٣٧

المصدر: مجلس التعاون الخليجي - الأمانة العامة - النشرة الإحصائية - إدارة الإحصاء - ٢٠٠٧

جدول رقم (٢) طلاب المرحلة الثانوية في التعليم الفني والمهني خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥)

الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الإمارات	١٦٥٨	١٦٦٧	١٧٢٤	١٧٢٧	١٣٥٧
البحرين	١١٠٥٤	١٣١١٥	١٤٦١٥	٤٩٢٠	.....
السعودية	٢١١٩٩	٢٢٦٧٤	٢٣٠٣٢	٢٢٨٨٠	٢١٠٥٤
عُمان	١٦٣٣	١٨٤١	١٩٧٢	١٩٥١	٢٠٩١
قطر	٧٧٨	٧٧٥	٦٦٩	٥٩٣	٦٠٠
الكويت	٤٨٠٦	٢٨٧١	٣٩٠١	٣٤٤٠	٤٠٤٠
المجموع	٤١١٢٨	٤٢٩٤٣	٤٥٩١٣	٣٥٤١١	٢٩١٤٢

المصدر: مجلس التعاون الخليجي - الأمانة العامة - النشرة الإحصائية - إدارة الإحصاء -٢٠٠٧

وعلى العكس من التعليم الثانوي الفني شهد عدد طلاب التعليم العالي في التعليم الفني والمهني تزايداً في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والكويت (والجدول رقم ١ يوضح ذلك).

ويدل تدني معدلات القيد في التعليم الفني والمهني وارتفاع نسبة العمالة الوافدة في مجالات النشاط الفني والمهني على وجود صعوبات تواجه نظام التعليم الفني في دول مجلس التعاون الخليجي يرتبط بعضها بالكفاءة الداخلية للتعليم الفني، من حيث تطوير المناهج وتوفير المدخلات المادية والبشرية وتوسيع القدرة الاستيعابية، ومن ناحية أخرى ترتبط الصعوبات بعوامل اجتماعية وثقافية تجعل الطلاب يعزفون عن الالتحاق بالتعليم الفني والمهني.

وعلى الرغم من التطور الذي حصل في قطاع التربية والتعليم في كافة مراحله في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه لم يواكبه تطور مماثل في التعليم الفني والمهني وهذا يرجع إلى جملة من الأسباب يمكن إيجاز أهمها بالآتي:

❖ استمرار النظرة السلبية الموروثة تجاه العمل اليدوي والمهني مقارنة بالعمل المكتبي.

❖ عدم النظر إلى التعليم الفني والمهني كاستثمار مهم للموارد يعود بعائد اقتصادي مجز.

❖ التكاليف الباهظة للتعليم الفني والمهني مقارنة بالتعليم العام.

❖ قلة الأطر القيادية والتدريسية الوطنية المختصة في مجال التعليم الفني والمهني.

❖ اندماج إدارة التعليم الفني والمهني في بعض دول مجلس التعاون ضمن أجهزة التعليم وعدم مراعاة الخصوصية والمرونة التي يتطلبها لارتباطه المباشر بسوق العمل.

وأدت هذه الصورة غير المستقرة إلى عدم قدرة التعليم الفني والمهني على سد متطلبات سوق العمل من القدرات الفنية والمهنية التي سبب نقصها آثاراً سلبية في التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن إيجاز أهمها بالآتي:

١- الاعتماد على الكوادر الفنية والمهنية الأجنبية في تنفيذ المشاريع التنموية، الأمر الذي تترتب عليه تكاليف مالية ضخمة تدفع بالنقد الأجنبي.

٢- ضعف القاعدة التكنولوجية وعدم تراكم الخبرة الوطنية بالاستفادة من نقل التكنولوجيا وتوطينها وتطويرها وبناء القدرات التكنولوجية الذاتية.

٣- الإبقاء على الاقتصاد الاستهلاكي بدل التحول إلى الاقتصاد الإنتاجي الذي يعد أكثر استقراراً وأقل تعرضاً للأزمات الاقتصادية العالمية.

حقق التعليم الفني والتقني في دول مجلس التعاون توسعاً مطرداً خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي

وانطلاقاً مما تقدم فعلى دول مجلس التعاون الخليجي أن تسعى إلى زيادة المدارس المهنية والمعاهد الفنية بمختلف اختصاصاتها من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة لأسواق العمل الخليجية للعمالة الفنية والماهرة والتي تحتاجها لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في ظل الطفرة التنموية التي تشهدها هذه الدول بعد ارتفاع العوائد النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

ومن المؤكد أن الارتقاء بالتعليم المهني والفني في دول مجلس التعاون الخليجي وتعزيز دوره في سوق العمل، وتوجيهه نحو إيجاد فرص العمل المتنوعة تتطلب تبني سياسات واستراتيجيات تركز على ما يلي:

❖ معالجة المعوقات الاجتماعية التي تحول دون التحاق أبناء دول مجلس التعاون الخليجي بالتعليم المهني والفني وتبني سياسة إعلامية تثقيفية تستهدف رفع مكانة العمل المهني والفني وتحسين المكانة الاجتماعية لخريجي هذا النوع من التعليم ومنحهم الحوافز المادية والمعنوية الملائمة.

❖ إدخال التربية المهنية والتوجيه المهني في مختلف مراحل التعليم الابتدائي ورياض الأطفال والإعدادي والثانوي والعالي وما بعد العالي من تعليم نظامي وغير نظامي.

❖ العمل على التوافق بين التعليم العام والتعليم المهني والفني كوسيلة لتطوير التعليم على أساس مزج العلم والعمل والثقافة.

❖ تنويع مجالات التخصص في التعليم الفني والمهني وربطها بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات أسواق العمل الخليجية.

❖ تصميم مناهج التعليم الفني والمهني لتتناسب مع احتياجات العمل، ولإكساب الطلبة المهارات اللازمة لمزاولة المهن في الواقع مباشرة من خلال الارتباط بالعالم الحقيقي للعمل.

❖ الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في توثيق عملية الشراكة ما بين مؤسسات التعليم الفني والمهني وقطاعات الإنتاج في تطوير وتعزيز قدرات المواطن الخليجي على العمل في مختلف المجالات بما يتماشى مع حاجات سوق العمل.

❖ دعوة المتخصصين ومراكز الأبحاث والدراسات لرسم خريطة للبحوث العلمية في مجال التعليم الفني والمهني ليتفق مع احتياجات التنمية وخدمة متطلبات تطوير هذا التعليم على المستوى الوطني والخليجي.

❖ توفير فرص مشاركة المجتمع ككل من أجل تحمل مسؤوليات وأعباء التعليم: الدولة والمؤسسات الاجتماعية وقطاعات العمل ●

*خبير بالأمانة العامة لمجلس الوزراء - الدوحة

التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي في مسألة التعليم

المقصود بالتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التعليم، هو التعاون الفعال بين مؤسسات وهيئات التعليم المختلفة والفعاليات والبرامج والأنشطة التعليمية المشتركة بين دولتين أو أكثر. ويكون التعاون التعليمي في نطاقات عدة أهمها نطاق المرافق والبنية التحتية والنطاق التنظيمي والقانوني والنطاق الإداري ونطاق المناهج ونطاق الجودة.

محمد مسعد ياقوت *

يكون التعاون على مستوى البنية التحتية والمرافق من خلال تبادل الخبرات في مجال إنشاء الأبنية التعليمية، والتعرف إلى المواصفات والمعايير الدولية في مجال التجهيزات الفنية لهذه الأبنية.

وفي النطاق التنظيمي والقانوني، يتم التعاون التعليمي من خلال تبادل الخبرات في مجال التشريعات واللوائح والقرارات التنظيمية، بالإضافة إلى دراسة الأطر القانونية لكل نظام تعليمي وآليات تطبيقها.

وفي النطاق الإداري، يتم تبادل الخبرات حول أنجع الوسائل في استثمار القوى البشرية وتنميتها والموارد المالية وإنمائها.

وفي نطاق المناهج، يتم تبادل الخبرات في الاستخدام الأمثل للمناهج التربوية والبرامج المدرسية، والسبيل إلى تحقيق المرونة والواقعية في هذه المناهج والبرامج.

أما جودة التعليم، فالتنسيق فيها يعني تبادل الخبرات في كيفية تفعيل برامج إعداد وتدريب المشرفين والمعلمين والإداريين.

وتمتد رقعة التنسيق في مجالات تعليمية محددة ومهمة، منها: تطوير التخطيط التربوي، وتنمية التعاون فيه بين دول المجلس، بالإضافة إلى تنمية نظم المعلومات التربوية، وتبادل الخبرات في مجال الاختبارات، وأساليب التقويم ومقارنتها بغيرها في البلدان المتقدمة، وتطوير التعليم الثانوي، وصياغة الأهداف التعليمية وترجمتها إلى أهداف مهارية سلوكية، وتبادل الخبرات في التعليم اللامدرسي - وعلى رأسه تعليم الكبار / محو الأمية - ونظم التعليم المفتوح وكيفية تفعيله، والتقنيات التعليمية وسبل تفعيلها، وتطوير التربية الدينية، وتطوير مناهج اللغة العربية والتربية الوطنية، ورياض الأطفال، والإحصاء التربوي، والتنسيق في مجال ترجمة أحدث الكتب الداعمة للمناهج الدراسية.

والجدير بالذكر أن مجلس التعاون الخليجي، شرع في وقت مبكر بتأسيس لجنة تابعة للمجلس تعنى بالتعليم في الدول الأعضاء، وكانت الركيزة الأولى التي ارتكزت عليها مهام لجنة التعليم هي تحقيق التنسيق التعليمي بين المؤسسات التعليمية لدول المجلس، وتحقيق شراكة فعالة، وتبادل جاد في الخبرات، وتيسير الاتصال والتواصل بين المؤسسات التعليمية.

ونستطيع أن نستقرئ واقع التنسيق التعليمي في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال نتائج بعض التقارير الدولية التي فاجأت الأوساط التعليمية العربية عندما حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى في ترتيب دول (الإسكوا) كمجتمع معلوماتي ناضج لعام ٢٠٠٧، تلتها كل من قطر والبحرين والكويت، فيما سجلت الدول العربية غير الخليجية متوسطاً أقل من متوسط مجموع دول المجلس، الأمر الذي يشي بتقدم تعليمي ملحوظ وتنسيق تعليمي ملموس.

ولم يكن التنسيق التعليمي مهمة تنفرد بها لجنة التعليم التابعة لمجلس التعاون الخليجي، بل كان منوطاً ببعض الهيئات الأخرى التابعة للمجلس، كل حسب مجاله، ففي مجال الصحة - على سبيل المثال - نجد أن المجلس التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي، قد نصّ على «تنظيم تبادل الخبرات في مجالات التعليم والتدريب الصحي والسعي إلى تحقيق تطوير وتوحيد نظم التعليم في كليات الطب والعلوم الطبية والصيدلة والكليات والمعاهد الصحية بين دول المجلس».

وعلى صعيد وزارات التربية والتعليم في دول المجلس؛ فإنها أكثر تعاوناً من وزارات التعليم في الدول العربية الأخرى، ولقد كشف الدكتور سعيد المليص نائب وزير التربية والتعليم للبنين بالمملكة العربية السعودية عن وجود تنسيق بين وزارات التربية والتعليم في دول الخليج للاتفاق على محاور أساسية في تطوير بعض المناهج الدراسية. وقد أوصت الحكومات الخليجية بدعم تطوير التعليم والمناهج التربوية في دول الخليج وضرورة تعاون وزارات التعليم في ذلك، وكانت القمة الخليجية التي عقدت في دولة الكويت (٢٠٠٣) هي المنطلق لدعم الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم وتوحيد المناهج في دول مجلس التعاون الخليجي، مع مراعاة الإرث الثقافي لكل دولة وخصوصيتها.

وعلى صعيد مكتب التربية العربي لدول الخليج، فإن له جهداً ملموساً في مجال التنسيق التعليمي، فلقد تبنت الخطة الخمسية الأولى للمكتب أسلوب التخطيط والبرامج المستقبلية، مستخدماً في ذلك الدراسات الشاملة للتعرف إلى مشكلات التعليم في دول الخليج، والتوصل إلى حلول عملية مشتركة لمواجهة هذه المشكلات، مستعيناً - في مجال الدراسات - بمركز متخصص في التعليم الخليجي، وهو «المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج». ولقد تمكن المكتب - عبر خطته الخمسية - من غرس نواة التنسيق التعليمي بين دول المجلس، وأصبح المكتب حلقة وصل بين المؤسسات التعليمية الخليجية، وكان بحق أنموذجاً أشبه بمراكز التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي، وأجرى المكتب العديد من الفعاليات التعليمية المشتركة كان منها - حسب النتائج المعلنة على الموقع الرسمي لمكتب التربية العربي لدول الخليج على الإنترنت - عقد (٨) مؤتمرات عامة و(٢٨) زيارة ميدانية و(٢٩) ندوة واجتماعاً ولقاء و(٢٥) دورة تدريبية و(٤٥) بحثاً ودراسة شاركت فيها الدول الأعضاء كافة، بالإضافة إلى إصدارات المكتب التي بلغت (١٠٧) من الإصدارات، والمشاركة في (٢٠٨) من الأنشطة المتنوعة ما بين لقاء إقليمي ودولي ومؤتمر واجتماع لتحقيق التنسيق والتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة. وبذلك بلغت برامج الخطة على مدى سنواتها الخمس (٢٤٢) برنامجاً.

وتوزعت هذه الفعاليات والمناشط على كثير من المجالات التعليمية، كالتخطيط التربوي، والإحصاء التربوي، ونظم المعلومات، والتقويم، ورياض الأطفال، والتعليم الثانوي، والتعليم اللامدرسي.

ولقد أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في إبريل ٢٠٠٨، قراراً بإنشاء مجلس التنسيق والتكامل التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو مشروع يهدف إلى تنفيذ برامج العمل المشترك بين وزارة التربية والتعليم ومجالس وهيئات التعليم لتحسين المخرجات التربوية والتعليمية ورفع الكفاءات المهنية، بالإضافة إلى توحيد الخطط التربوية في كافة أنحاء دولة الإمارات، ودعم الشراكة مع القطاع الخاص وتوفير آلية لتفعيل مساهمته الاقتصادية والاجتماعية في التعليم الإماراتي.

إن أهمية إنشاء مثل هذه الهيئات التنسيقية في بقية دول الخليج لاينكرها ذو بَصرٍ. إذ إن مشروع مجلس التنسيق والتكامل التعليمي الإماراتي - وإن كانت بداية أنشطته محصورة داخل الحدود الجغرافية الإماراتية - لكنه يسهم في مسألة التنسيق التعليمي الخليجي بشكل عام، وييسر على الدول الأعضاء تحقيق الشراكة في مجال التعليم عبر مثل هذه القنوات.

وثمة مبادرات مستقلة من القطاع الخاص تطمح إلى المساهمة في تسهيل هذا التنسيق أو المشاركة فيه، فكانت شركة دبي للتعليم - وهي مؤسسة تابعة لمجموعة الإمارات للاستثمار والتنمية (إيميفست) - قد أعلنت عن توسعة نشاطاتها التعليمية في دول مجلس التعاون الخليجي، عبر تأسيس عدد من المؤسسات التعليمية في مختلف دول المجلس وغيرها من الدول العربية لتلبية احتياجات سوق العمل. وهذه الشبكة التعليمية الممتدة عبر دول المجلس، والرابطة بين العواصم، لجديرة بالإسهام في مجال التنسيق التعليمي وتبادل الخبرات التربوية بين دول المجلس.

حلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى في ترتيب دول «الإسكوا» كمجتمع معلوماتي ناضج لعام ٢٠٠٧

إن التنسيق التعليمي في دول المجلس بات ضرورة من ضرورات سوق العمل، فلا تزال الفجوة قائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ولا يزال معظم الخريجين في دول المجلس لا ينسجمون مع المعايير الدولية، فلم يرتشفوا من كأس الخبرة ثمالتها؛ ولا يزال شبابنا يظنون أن الوظيفةَ مكتبٌ فاره، ومركب فاخر، ومزاهر وعيدان، وكؤوس ودنان؛ الأمر الذي يتطلب إعادة (تحضين) هؤلاء الخريجين عبر دورات تدريبية لتأهيلهم لسوق العمل إدراياً ومهنياً سواء بسواء.

نحن في حاجة ملحة لتطوير المؤسسات التعليمية بشكل مستدام، ولن تتحقق استمرارية التطوير إلا في ظل تنسيق سهل وجاد ومرن وفعال، لا سيما أن دول الخليج شهدت خلال العقود الثلاثة الماضية حركة مطردة حية ونشطة - كماً ونوعاً - في النمو الصناعي والتقني، وترتب على ذلك استيراد أحدث منظومات العمل، وعلى أثر ذلك تم استيراد الأيدي العاملة والعقول العلمية الأجنبية التي تتفق ومستوى التقنية؛ فحدثت الفجوة بين مخرجات التعليم الخليجي ومتطلبات سوق العمل. فبات التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي في مسألة التعليم ضرورة حياتية وواجباً وطنياً ●

*باحث مصري متخصص في الشأن العلمي والتربوي

التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.. بين الواقع والطموح

أصدر البنك الدولي مطلع شهر فبراير الماضي تقريره السادس حول «التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» بعنوان «الطريق غير المسلوك، إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، حيث اختار التقرير ١٤ بلداً تمثل عينة التقرير، وهي بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية: الأردن، تونس، الكويت، لبنان، إيران، مصر، الجزائر، سوريا، المغرب، العراق، اليمن، جيبوتي والضفة الغربية وغزة. ووضع التقرير المملكة العربية السعودية في مرتبة متأخرة نوعاً ما، الأمر الذي أثار تساؤلات الأوساط التعليمية «العام والعالي والفني» في المملكة.

د. عبدالحفيظ محبوب *

رغم تأكيد بعض القراءات على أن التقرير خال من مواكبة المستجدات والتطورات التعليمية التي حصلت مؤخراً في السعودية. فإن الهدف من المقال ليس تأكيد التقرير أو البحث عن مبررات للدفاع عن التعليم، بل الوقوف على الواقع التعليمي الحقيقي في السعودية مع عرض العديد من الطموحات الفعلية التي تعيشها المملكة الآن في ظل متغيرات ومستجدات طرأت على المنطقة.

يشار إلى أن المملكة تخصص ربع ميزانيتها العامة سنوياً لدعم التعليم العام والعالي والفني (مائة مليار ريال)، فيما اعتمد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تخصيص ٩ مليارات ريال لتطوير التعليم العام ضمن (مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام)، ويسعى المشروع إلى إحداث نقلة نوعية في التعليم العام بكافة مراحله.

ويتكون مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم من أربعة برامج رئيسية تشمل تطوير المناهج التعليمية وإعادة تأهيل المعلمين والمعلمات، وتحسين البيئة التعليمية وبرنامج النشاط غير الصفي للطلاب والطالبات، الذين يتجاوز عددهم ٥ ملايين.

فالاختبارات والمسابقات كشفت عن واقع التعليم في السعودية فمثلاً عند مقارنة مستوى طلبة عدد من الدول حول العالم في مادة الرياضيات كانت النتيجة أن طلبة المملكة، قد حصلوا على المركز رقم ٤٣ من مجموع الدول البالغ عددها ٤٥ دولة.

وهذا الوضع المتردي لا ينطبق على المملكة فقط، بل على العالم الإسلامي برمته، فقد قدم برويز أميرالي أستاذ الفيزياء في جامعة كاديدي عظم الباكستانية في إسلام أباد ورقة بحث تحت عنوان «مؤشر البحث العلمي في الدول العربية والإسلامية» فوجد أن ٤٦ دولة مسلمة أسهمت فقط ١٧,١ في المائة من إنتاج العالم العلمي، بينما أسهمت الهند بـ ٦٦,١ في المائة من هذا الإنتاج، وإسبانيا بـ ٤٨,١ في المائة، كما وجد أن عشرين دولة عربية أسهمت بـ ٥٥,٠ في المائة من الإنتاج العالمي في العالم، بينما أسهمت (إسرائيل) وحدها بـ ٨٩,٠ في المائة. وقد أظهرت الجامعة الإسلامية في ماليزيا أن دول منظمة المؤتمر الإسلامي لديها ٥,٨ عالم ومهندس وتقني لكل ألف شخص مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٧,٤٠ عالم ومهندس وتقني لكل ألف شخص، ويرتفع هذا الرقم في منظمة الدول الاقتصادية الثماني إلى ٣,١٣٩ عالم ومهندس وتقني لكل ألف شخص.

كما أن الأموال التي تخصصها بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لتطوير العلوم والتكنولوجيا لا تكفي، حيث إن دول منظمة المؤتمر الإسلامي الـ ٥٧ تخصص وسطياً ٣,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للأبحاث والذي هو أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يصل إلى ٤,٢ في المائة مع أن بعض الدول مثل إيران وتركيا وماليزيا زادت من الأموال المخصصة للأبحاث العلمية والتكنولوجيا.

وتتنافس كل الدول في تطوير تعليمها والإنفاق على أبحاثها، فاليابان هذه الأيام تعاني أزمة ثقة بخصوص قدرتها على التنافس مع جارتيها الآسيويتين الصين والهند نتيجة لتزايد الاهتمام بنظام التعليم الهندي.

وتتحول آسيا على نحو سريع إلى محور عالمي جديد للأبحاث في

العلوم والتكنولوجيا متحدية هيمنة الولايات المتحدة وأوروبا، وتشير مؤسسة (ديموس) البريطانية إلى هيمنة آسيا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والأعمال والاختراعات في العقد المقبل، منوهة بأن الصين والهند وكوريا الجنوبية تبرز باعتبارها (مراكز استقطاب في مجال الاختراعات). وبالأرقام فإن الصين تجاوزت اليابان لتصبح المستثمر الثاني في العالم في مجال الأبحاث والتطوير بعد الولايات المتحدة، ووفقاً لأرقام تقرير (العلوم والتكنولوجيا والصناعة لعام ٢٠٠٦) أنفقت الصين ما يقرب من ١٣٦ مليار يورو على الأبحاث والتطوير في عام ٢٠٠٦ متفوقة على اليابان التي أنفقت ١٣٠ مليار يورو غير أن الولايات المتحدة ظلت على رأس قائمة الدول المنفقة في استثمار الأبحاث والتطوير، حيث أنفقت ما يقرب من ٣٣٠ مليار يورو وهو أعلى من إنفاق الاتحاد الأوروبي الذي يضم ١٥ دولة بينها فرنسا وألمانيا وبريطانيا التي أنفقت نحو ٢٣٠ مليار يورو.

الأموال التي تخصصها بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لتطوير العلوم غير كافية

وقد سجل الإنفاق على البحث والتطوير في الشركات الكبرى نمواً موازياً لنمو المبيعات في عام ٢٠٠٦ فقد ارتفع الإنفاق على البحث والتطوير من جانب الشركات العالمية الألف الأولى عن إنفاق عام ٢٠٠٦ بأربعين مليار دولار ليبلغ ٤٤٧ مليار دولار عام ٢٠٠٧. ومنذ بداية عام ٢٠٠٨ أعلنت المملكة العربية السعودية عن خطط متسارعة وجريئة من خلال شراكات فاعلة لتمكين القدرات الوطنية، تزامنت في إقامة ثلاث فعاليات: تولت الفعالية الأولى إقامة معرض ابتكار ٢٠٠٨، وتولت الفعالية الثانية إقامة منتدى رأس المال الجريء، وتولت الفعالية الثالثة إقامة ملتقى الصناعات المعرفية وأقيمت في مارس ٢٠٠٨.

وخلال ملتقى الصناعات المعرفية فاجأت الملتقى ورقة بحثية عن التعليم في المملكة أوضحت أن ٢٩ في المائة من الذكور ممن يمكنهم الالتحاق بالجامعات السعودية لا يتخرج منهم سوى نصفهم، أما النساء فيتقدم ٥٢ في المائة ممن هن في سن الجامعة للالتحاق بها وكذلك لايتخرج منهن سوى النصف.

كما أشارت دراسة أخرى إلى أن اختبارات أجريت للمتقدمين لشركة أرامكو التأهيلية في (الرياضيات واللغة الإنكليزية) من خريجي الثانوية في السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ أظهرت أن نحو ٢٧ في المائة من المتقدمين ليست لديهم معرفة بأساسيات اللغة الإنكليزية، أي كأنهم لم يدرسوا لغة لمدة ست سنوات على الأقل، بالإضافة إلى ذلك هناك ٤١ في المائة آخرون يعتبرون مبتدئين (أي نحو مستوى الثانية متوسط) ونحو ٧٠ في المائة ممن حصلوا على الأقل ٧٥ في المائة في المواد العلمية في الثالث الثانوي لا يمكنهم تجاوز الثانية متوسط في اللغة الإنكليزية. وإذا نظرنا إلى الرياضيات لدى العينة نفسها فالنتائج ليست أفضل من ذلك، فأكثر من ٣٧ في المائة ليس لديهم مستوى الأول متوسط من الرياضيات وما يقاربهم ٣٥ في المائة ليس لديهم من التحصيل مستوى ما يدرس في الثانية متوسط، أي أن ٧٥ في المائة من المتقدمين ليس لديهم مستوى المعلومات المتطلب عن الثانية متوسط في الرياضيات.

وانعكس هذا على إجمالي القوى العاملة الوطنية في السوق السعودي والتي تمثل ١٨ في المائة من إجمالي القوى العاملة إلا أن ٨٣ في المائة منهم يعملون في مجال الإدارة ما يعني أن المتخصصين الآخرين مثل الأطباء والمهندسين والعلماء والمحامين يشكلون فقط نسبة ١٧ في المائة من المحترفين، بينما دولة كالنرويج وهي أيضاً دولة نفطية ترتفع النسبة إلى ٦٠٪ من المحترفين، ويمثل المتخصصون في غير مجال الإدارة في سنغافورة ٤٦ في المائة، وفي بريطانيا ٤٥ في المائة، وفي ماليزيا ٣٨ في المائة. أي أن المملكة هي الأقل وبفارق كبير في التخصصات الاحترافية غير الإدارية ضمن الدول التي شملتها الدراسة.

وإذا نظرنا للمهندسين في المملكة في سنة ٢٠٠٥ بالنسبة لعدد السكان فإنهم يمثلون أقل من ٥,٠ في المائة أي ٦,٤ لكل ألف نسمة وهي (أقل من المتوسط العالمي ٧,٤٠ لكل ألف) ونسبة السعوديين منهم ٢٥ في المائة فقط.

وتعتبر هذه المؤشرات خطيرة وتشكل عوائق أمام استثمار فوائض البترول التي ارتفعت ستة أضعاف عما كانت عليه سنة ٢٠٠٢ ما يجعل آسيا تستمر كمحور ومركز استقطاب رغم أننا نمتلك إمكانيات تفوق إمكانات آسيا.

وبالفعل قبل نهاية عام ٢٠٠٧ أدركت المملكة خطورة الوضع والمرحلة هي ودول الخليج في اعتمادها المفرط على إيرادات البترول الناضب خاصة وأنها استوعبت الدرس عندما انخفضت أسعار النفط إلى أقل من عشرة دولارات وبدأت تعاني شح الوظائف وارتفاع نسب البطالة خصوصاً مع زيادة النمو السكاني وارتفاع أعداد المتخرجين وبمؤهلات لا تتناسب مع حاجة سوق العمل.

واتخذت المملكة خطوات تتخطى الحواجز وتتحدى الواقع وفي كل اتجاه، فرفعت عدد الجامعات السعودية من ثماني جامعات إلى عشرين جامعة فضلاً عن دعم الجامعات والكليات الأهلية والتي يصل عددها إلى ثلاث جامعات و١٧ كلية أهلية، وعلى المستوى الطبي والعلمي ارتفع عدد كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة والعلوم التطبيقية والتمريض من ١٦ كلية قبل ثلاثة أعوام إلى ٤٩ كلية، وارتفع عدد كليات الهندسة والعلوم والحاسب الآلي من ١٦ كلية إلى ٥٥ كلية، كما ارتفع عدد كليات المجتمع من ٤ كليات إلى ٢٧ كلية، وارتفع عدد المستشفيات الجامعية من ٣ مستشفيات إلى ١٢ مستشفى.

كما تم ابتعاث أكثر من ١٨ ألف طالب وطالبة خلال الثلاثة أعوام الماضية وذلك ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للابتعاث الخارجي للحصول على درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في التخصصات التي تحتاجها خطط التنمية،

بالإضافة إلى دعم الابتعاث الداخلي لدعم المؤسسات التعليمية الأهلية بعد تطبيقها المعايير الأكاديمية العالمية، إذ تم تخصيص عشرة آلاف منحة خلال خمس سنوات بواقع ألفي منحة سنوياً.

ولم تكتف الدولة بذلك بل لجأت إلى تحالفات عالمية مع جامعات سعودية مثل توقيع جامعة الملك سعود عشر اتفاقيات مع علماء (نوبل) في ٢٠٠٧/١٠/٢٨، وقاد ١٧ تحالفاً قامت به جامعة الملك سعود إلى العالمية وذلك بإبرامها مع شركات وجامعات ومراكز بحث وعلماء بارزين لتتبوأ المملكة مكانة عالية في توليد المعرفة وإنتاجها وتصديرها لتعزيز الاقتصاد الوطني المبني على المعرفة لضمان التنمية المستدامة.

أي أن المملكة بدأت بدعم الأبحاث العلمية سواء في الجامعات أو في المراكز البحثية والإنفاق على التعليم لدفع عجلة التقدم والنمو الاقتصادي للسعودية. وأصبح الاهتمام بالعقول من خلال تعليمها منذ الصغر يعد أداة معرفية باستطاعة السعودية أن تستخدمها لتحويلها إلى ثراء كبير، حيث تتحمل الجامعات تلك المسؤولية بإعداد الخطط التربوية والإشراف عليها ومتابعتها.

كما انطلقت جامعة الملك عبدالله من فلسفة تجعل من هويتها الجديدة مكوناً رئيسياً لصناعة التغيير في أطر البحث العلمي داخل المنظومة التعليمية المحلية والإقليمية والعالمية والتي ينظر إليها على نطاق واسع بأنها ستضع البلاد على أعتاب اقتصاد المعرفة، والجامعة تزاوج ما بين البحث العلمي وحاجات التنمية الصناعية والاقتصادية في البلاد، وتعطي مفهوماً متطوراً لفتح الآفاق بحرية علمية وبحثية لجميع العلماء من مختلف دول العالم لكي يكونوا خلايا الفكر والعمل الأكاديمي المتفوق والخلاق ولتصبح (حاضنة) للبحث العلمي وأيضاً حاضنة للمؤسسات البحثية والصناعية حتى تستفيد من أبحاث العلماء في تحويلها إلى منتج صناعي واقتصادي يضخ مزيداً من الازدهار لعجلة التنمية ورفاه المواطن.

وتحتضن جامعة الملك عبدالله نخبة من الباحثين من مختلف أنحاء العالم، حيث ينتظم تحت سقفها عند اكتمال مرافقها ٦٠٠ باحث وعضو هيئة تدريس وهي جامعة ذات استقلالية، حيث تم إنشاء (وقف دائم) يدار لصالحها وهي الأولى في صعيد التعليم العالي السعودي، وستختار ٢٥٠ طالباً وطالبة على مستوى العالم بهدف منح درجة الماجستير والدكتوراه، وستضم الجامعة أربعة مراكز بحوث علمية متخصصة وتهتم بدراسة الاحتياجات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتطوير الصناعات المستقبلية.

أثمرت هذه الجهود عن حصول جامعة الملك سعود على المركز الأول عربياً وعلى مستوى الدول الإسلامية والشرق أوسطية، وأصبحت من الـ ٥٠٠ الكبار على مستوى العالم وفق التصنيف العالمي الإسباني (ويبومتركس) يوليو ٢٠٠٨.

ولم تتفوق أمريكا وتحتل المركز الأول في الاقتصاد عالمياً إلا نتيجة اهتمامها بالتعليم والإنفاق على البحث والتطوير ولذلك نجد التنافس على أشده بين الجامعات الأمريكية للاصطفاف في المراكز الأولى، وفي هذا العام توجت جامعة هارفارد بوصفها أفضل جامعة أمريكية هذا العام وحلت وحدها ولأول مرة منذ ١٢ عاماً في المرتبة الأولى في القائمة السنوية لأفضل الجامعات الأمريكية التي تعدها مجلة (يو إس نيوز آند وورلد ريبورت)، وتعتبر الجامعة إحدى أقدم الجامعات الأمريكية وأغناها وأكثرها صرامة في انتقاء طلابها وأزيحت جامعة برنستون التي ظلت تحتل المرتبة الأولى وحدها أو مع جامعة أخرى على مدى ٨سنوات نحو المرتبة الثانية، واختيرت جامعة هارفارد في المركز الأول لعدد من العوامل منها هيبة الأساتذة وطرق اختيار الطلاب ومقدار مساهمات الخريجين بالإضافة إلى العوامل التدريسية. وتقدمت الجامعة على بريستون في صنف واحد من العوامل على الأقل وهو متوسط عدد الطلاب في الصف الجامعي، أي أن التنافس بين الجامعات الأمريكية على أشده نتيجة لتقارب معايير التفوق بينها.

التقرير خلى من مواكبة المستجدات والتطورات التعليمية التي حصلت مؤخراً في السعودية

لقد استطاعت أمريكا ومعها الدول المتقدمة الأخرى الانتقال إلى مرحلة ما بعد الصناعة لأن الثورة التكنولوجية الجديدة حلت محل الأيدي العاملة البشرية، وتحولت الصناعات الغربية من صناعات تعتمد على العمالة المكثفة (Labour- intensive) إلى صناعات تعتمد على المعرفة المكثفة (Knowledge - intensive) وهو ما يسمى الاقتصاد الخدمي الحديث، وأصبح بقاء الشركات في السوق الآن يعتمد على تغيير تركيزها في العمل لينصب في مجال الخدمات بسبب تغير الأسواق الدائم.

ومن المتوقع أن تدخل تقنيات جديدة إلى عالم المستهلكين، وتحاول السيطرة عليه مثل تقنيات النانو (Nano) والواقع الافتراضي (Virtual realty) وحتى الرجال الآليين (Ropotics) والتي من المتوقع أن تقوم بتغيير الطريقة التي يعيش فيها الإنسان بشكل يومي، والأجهزة التي تعتمد عليها في كافة المهام، ومن الواضح أننا نشهد في هذه الفترة نقلة كبيرة في عالم التقنيات، وهذا ما يحاول أن يصل إليه تعليمنا العالي على كافة المستويات ليس في الجامعات فقط، بل أيضاً في المراكز الأخرى كمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية التي تقود فرقاً من ٤٢ جهة حكومية لتنفيذ الخطط الوطنية والتي بدورها تمثل توجهات الدولة الاستراتيجية الأساسية المستقبلية والتي تضمن تواصل واستمرارية الجهد التنموي لتطوير أنشطة العلوم والتقنية والابتكار ●

*باحث سعودي متخصص في الشؤون الخليجية

مقال araa@araa.ae

المدارس المستقلة في قطر: تجربة تعليمية متميزة وقفزة تاريخية

إن كل تطوير في العملية التعليمية منذ بداياتها من شأنه أن يضاعف مخرجات هذا التعليم ليس في المراحل الأولى أو التي تتبعها فقط، ولكن ينعكس ذلك على المجتمع بأكمله، فالتلميذ الذي يتلقى منهجاً مطوراً وفي مدرسة اكتملت فيها عناصر العملية التعليمية قاطبة سيكون قادراً على ارتياد ميادين علمية متقدمة، ويصبح مواطناً منتجاً ومسؤولاً بمستوى عال من المؤهلات الأكاديمية تجعله ناجحاً وقادراً على التصرف في الواقع العملي والمساهمة في نمو المجتمع.

د. موزة عبدالله المالكي *

إن فكرة إنشاء المدارس المستقلة في دولة قطر بالفعل هي خطوة متميزة وقفزة تاريخية لتطوير التعليم، وخاصة أن الهدف منها هو تبني فلسفات تعليمية تشجع على الإبداع والابتكار وجعل حب العلم والتعلم الذاتي والمستمر والقدرة على البحث الدائب مدى الحياة شوقاً للطالب، وكم كان يفتقد طلابنا هذا الحب للعلم والمعرفة.

إن دولة قطر طبقت هذه التجربة التربوية والتعليمية الجديدة والجريئة المتمثلة في المدارس المستقلة، والتي بدأت في العام الأكاديمي (٢٠٠٤/٢٠٠٥) بافتتاح ١٢ مدرسة مستقلة، وأعقبها افتتاح ٢١ مدرسة مستقلة أخرى في العام الأكاديمي (٢٠٠٥/٢٠٠٦)، ثم ١٣ في عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧) ثم ١٨ مدرسة أضيفت إلى المدارس المستقلة في عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨)، وفي هذا العام (٢٠٠٨/٢٠٠٩) افتتحت ١٥ مدرسة أبوابها، ليصبح مجموع المدارس المستقلة في قطر ما يقارب الثمانين مدرسة.

وتتبع المدارس المستقلة للمجلس الأعلى للتعليم الذي أنشئ بمرسوم بقانون رقم ٣٧ لعام ٢٠٠٢ بصفته السلطة العليا المسؤولة عن رسم السياسة التعليمية في الدولة وعن خطة تطوير التعليم والإشراف على تنفيذها.

ويعتبر المسؤولون في المجلس الأعلى للتعليم الذين يتولون الإشراف والمتابعة لهذه التجربة التعليمية الرائدة والجديدة أن المدارس المستقلة مدارس ممولة من قبل الحكومة، لكن لها الحرية في القيام برسالتها وأهدافها التربوية الخاصة بها، في حين أن على صاحب الترخيص لكل مدرسة مستقلة أن يلتزم بمعايير بعض المناهج الموضوعة من قبل هيئة التعليم في بعض المواد مثل اللغتين العربية والإنكليزية والرياضيات والعلوم، مؤكدين أن نظام التعليم في هذه المدارس ملتزم بتطبيق القيم الدينية والتقاليد الاجتماعية للمجتمع القطري.

وتلتزم المدارس المستقلة إلى جانب تدريس المواد الأربع الرئيسية بتدريس المواد الأخرى المعهودة مثل التربية الإسلامية والحاسب الآلي إلى جانب المواد التي تتماشى مع فلسفة كل مدرسة.

والشيء الذي يدفع إلى الإعجاب حقيقة أن مناهج هذه المدارس تعمل على تشجيع الابتكار وتحسين أداء الطالب من خلال استقلالية المدارس، فلكل مدرسة مستقلة الحرية التامة في اختيار خطتها التعليمية الخاصة بها والتي أثبتت بالفعل من التجربة والنتائج التي حققتها أن أغلب القائمين على هذه المدارس استطاعوا تحقيق الفلسفة التي هدفت إليها فكرة إنشاء هذه المدارس، وكذلك فإن لأصحاب التراخيص الحرية التامة في تعيين وتشكيل هيكل المدرسة الإداري والتدريسي إلا أن المدرسة يجب أن تلتزم بالضوابط الأكاديمية والآليات المالية والإدارية المنصوص عليها في الاتفاقيات المبرمة مع هيئة التعليم.

كما يحرص المجلس الأعلى للتعليم على إعداد تقييم سنوي لأداء الطلاب لمعرفة مدى تطبيق المدارس لمعايير المناهج المعتمدة دولياً ولضمان تحقيق المسؤولية والمحاسبة في كل مدرسة، حيث إن أصحاب التراخيص ملزمون برفع تقارير مالية دورية والالتزام بالتدقيق المالي السنوي من قبل مدققين مستقلين.

وتنصب اهتمامات هذه المدارس على قدرات الطلاب في التفكير النقدي واتخاذ القرار وحل المشكلات والعمل الجماعي والإبداع في التعليم والقدرة على استخدام الوسائل التكنولوجية والتواصل الفعال، ولا تقف العملية التعليمية عند حد التلقين والحفظ، حيث يبحث الطلاب ويجربون ويكتشفون ويبدعون في فصول دراسية مبهجة. وبذلك يصبح التعليم متعة من خلال مناهج حديثة تحث على البحث والحوار والعمل والإبداع.

وهناك الكثير من الخطط التعليمية الحديثة التي تطبق في المدارس المستقلة والسياسات السلوكية التي تستخدم مع التلاميذ والطرق التحفيزية لتشجيعهم على اتباع قوانين المدرسة داخل الصف وخارجه والطرق المختلفة لرفع كفاءة الكادر التدريسي والتطبيق داخل الفصل لتعديل السلوكيات والبرامج الخاصة برعاية الموهوبين والمتفوقين في المدرسة وكيفية التعامل مع الطلاب ذوي صعوبات التعلم، حيث إن أغلب المدارس المستقلة اتبعت سياسة المدمج، وكذلك برامج العمل التطوعي في المدارس من قبل أولياء الأمور نجحت نجاحاً واضحاً في أغلب المدارس، حيث يتم اعتماد أصحاب التراخيص للمدارس المستقلة ممن لديهم رؤى وفلسفات تربوية تشجع أولياء الأمور على المشاركة في العملية التعليمية وعلى الإبداع والتنوع وتوفير بدائل تربوية لأولياء الأمور لتلبي تطلعاتهم في تقديم تعليم يتناسب مع احتياجات ورغبات أبنائهم، وتتماشى مع أهداف تطوير التعليم العام.

فكرة إنشاء المدارس المستقلة في قطر خطوة متميزة وقفزة تاريخية لتطوير التعليم

وتتبنى مبادرة دولة قطر لتطوير التعليم مفهوماً حديثاً للمناهج يختلف عن المفهوم التقليدي المرتبط بالكتاب الموحد، حيث وضعت هيئة التعليم إطاراً للمعارف والمهارات المطلوب تحقيقها في المدارس المستقلة تتمثل فيما يعرف بمعايير المناهج وبذلك توفر كافة المدارس المستقلة القدر المشترك المطلوب للمستوى الدراسي الواحد بهدف تيسير عملية انتقال الطلاب بين المدارس المستقلة، كما أن صاحب الترخيص هو المسؤول عن محتويات المصادر المستخدمة في مدرسته بما يتفق مع معايير المناهج وخطته التربوية والمنظومة القيمية للمجتمع القطري وتوجهات الدولة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وحول ما يطرح بشأن الكتاب المدرسي في المدارس فيجب التأكيد على أن الكتاب مصدر مهم جداً للتعلم، لكنه ليس الوحيد، حيث أكدت المصادر المسؤولة في المجلس الأعلى للتعليم أن الكتب المدرسية هي مصادر للتعليم والتعلم، لكنها لم تعد المصدر الوحيد، كما كانت في المدارس الحكومية في السابق، فهناك الـ(C.D) ومواقع على شبكة الإنترنت، وبحث الطالب بنفسه عن مصدر للمعلومة من شتى الوسائل التعليمية المتوفرة، وللمدرسة حرية اختيار مصادر التعلم بما يتفق مع طلابها وخطتها التعليمية التي يشارك الطالب بنفسه في أغلب الأحيان في وضعها مادامت هذه المصادر تحقق القدر المطلوب من المعارف والمهارات بما يتيح للمدارس حرية الإبداع في التعليم بدلاً من الالتزام بكتاب واحد لا يمكن تطويره.

أما بشأن عملية التعيين ومنح الرواتب فإنه يتم تحديد الراتب لكل درجة وفقاً لما هو وارد في جدول الدرجات والرواتب الموجود بلائحة المدرسة المستقلة والمعتمد من الهيئة، ويجوز تعديل الجدول بقرار من صاحب الترخيص بعد أخذ موافقة الهيئة كتابياً على ذلك، ويتولى مدير المدرسة وصاحب الترخيص وفقاً لأحكام وتصنيف وترتيب الوظائف المعتمد من الهيئة وضع القواعد والمعايير التي تطبق في عملية اختيار الموظفين وذلك لضمان تعيين ذوي الكفاءة والقدرة على القيام بمهام الوظيفة مع مراعاة ملاءمة التخصص مع الوظيفة التي يتم التعيين عليها، وتقترح المدرسة المستقلة هيكلاً تنظيمياً وجدولاً للوظائف لاعتماده من الهيئة مع مراعاة أن يشتمل الهيكل التنظيمي على بطاقة وصف تفصيلي لكل وظيفة ودرجتها وحدود المسؤوليات والاشتراطات الواجب توافرها في شاغليها.

وفي الحقيقة فإن التجربة لا تزال تعتبر جديدة، لكن هناك العديد من المؤسسات المعروفة عالمياً التي تشرف على سير العملية لمعرفة مدى تقدمها وعلى تقييم هذه التجربة الرائدة، فقد أشاد بها في لقاء في جريدة (الراية) البروفيسور كارل ريتشارد نيو مدير معهد راند- قطر للسياسات عندما تحدث عن مشروع مشترك بين المعهد والمجلس الأعلى للتعليم لتقييم مشروع المدارس المستقلة، ومراقبة عملية سير هذا المشروع ومعرفة نقاط القوة والضعف بهدف دعم المجلس الأعلى للتعليم ومساعدته على تقييم هذا المشروع. وقال إنه بطلب من المجلس الأعلى للتعليم يراقب معهد راند كيف يسير مشروع المدارس المستقلة ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه، ويعمل المعهد على مساعدة المجلس الأعلى للتعليم في ذلك.

ويعتمد المعهد على دراسات وأبحاث ومعلومات متعددة منها ما يزوده بها المجلس الأعلى للتعليم نفسه أو من خلال الاطلاع على تحصيل الطلاب في الامتحانات، والقيام بزيارات إلى المدارس وأيضاً إجراء دراسات ومسوح مختلفة.

كما أشاد خبراء دوليون في مادة الرياضيات بتجربة المدارس المستقلة ووصفوها بأنها تجربة رائدة وجريئة.. جاء ذلك في إعلان هيئة التعليم عن تشكيل لجنة على مستوى رفيع لتقييم مستوى تدريس مادة الرياضيات في المدارس المستقلة، وقالت صباح الهيدوس مديرة هيئة التعليم إن هذه اللجنة تضم نخبة من خبراء الرياضيات في العالم، ويناط بها تقييم واقع تدريس مادة الرياضيات في المدارس المستقلة، حسب معايير المناهج الوطنية القطرية، وتقدم استشاراتها ونصائحها

من أجل تحسين مستوى أداء المتعلمين وتحصيلهم العلمي في مادة الرياضيات. جاء ذلك خلال مؤتمر دولي ضم العديد من الخبراء الدوليين في عام ٢٠٠٨م. وصرحت صباح الهيدوس بأن اللجنة تقوم بإجراء دراسات مختلفة بشأن الواقع الراهن لتدريس مادة الرياضيات في المدارس مع الأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة في تعلم الطلاب وأدائهم في مادة الرياضيات.

وقد أشاد الخبراء المشاركون في اللجنة بتجربة المدارس المستقلة ووصفوها بأنها رائدة وجيدة، وأن محاولة هيئة التعليم لتقييم عملها في مجال تدريس مادة الرياضيات تعد خطوة على طريق النجاح، وأشارت البروفيسورة كاثرين ميرسيث إلى أن هناك خمسة محاور للنهوض بتدريس مادة الرياضيات هي الالتزام التام من المعلمين بتقديم الاستراتيجيات للتنوع في التدريس والعمل على حضور ورش التطوير المهني، وأن تكون لديهم مصادر فعالة ومناسبة وكتب دراسية وتكنولوجية، وأن تكون لديهم أيضاً أهداف تعلم واضحة لكل الفنون الدراسية، مطالبة بضرورة التركيز على المعلم وتحسين استراتيجيات التدريس، وأن تتم الاستعانة بالحصول على المعلمين المؤهلين.

وأعتقد أن هذه التجربة لا تقل إن لم تكن في بعض المدارس أفضل من الكثير من المدارس التي تطبق النظم المبتكرة في التدريس والتي تدعو إلى الإبداع والتفكير الحر والقدرة على مواجهة الحياة وتنمية شخصية الطالب، وكما قرأت في لقاء على الانترنت عن زيارة لإحدى مديرات المدارس المستقلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أشاد الدكتور كين جونز رئيس جامعة (LCU) الأمريكية في تكساس بتبني الشيخة موزة بنت ناصر المسند لمبادرة تطوير التعليم في دولة قطر، وقال د. جونز إن المبادرة تعد الطلاب للتسلح بالعلم الخلاق الذي يشجع على الابتكار، جاء ذلك أثناء زيارة قامت بها منى حسن الأنصاري صاحبة ترخيص ومديرة مدرسة أم القرى النموذجية للبنين المستقلة إلى أمريكا العام الدراسي الماضي.

وقامت مديرة (أم القرى) بعرض نظام المدارس المستقلة في قطر خلال زيارتها لبعض المدارس والجامعات الأمريكية، حيث بدأت زيارتها بمقابلة رئيس التعليم الابتدائي دارلي فلاشي وتناقشت معه حول عملية التعليم في قطر وعرضت عليه تجربة المدارس المستقلة وكيفية تطبيق الاستقلالية في المدارس والمواد التي يتم تدريسها وبرنامج تبادل الخبرات والثقافات مع المدارس والدول الأخرى، واتفقت معه على تبادل الزيارات بين التلاميذ وبعضهم حتى تعم الاستفادة بالإضافة إلى تبادل الزيارات بين المدرسين.

كما التقت المديرة منى الأنصاري مع الدكتور نت كوبر نائب رئيس جامعة (LCU) وناقشت معه المحتوى الذي تقدمه المدارس المستقلة من فكر جديد للتعليم في دولة قطر وبعض الخطط التعليمية التي تتبعها المدارس المستقلة، وتم عرض بعض البرامج التي تطرحها الجامعة لتدريب المدرسين والمدرسات.

وعرض الدكتور كوبر برنامجاً شهيراً في هذا الصدد يسمى برنامج (تكوين الشخصية) Character Counts وهو برنامج خاص بالمدرسات في المدارس المستقلة، كما قامت منى الأنصاري بحضور بعض الحصص الدراسية الخاصة بهذا البرنامج للوقوف على كيفية تطبيقه على الطلاب عملياً.

وفي البداية كانت هناك مخاوف من قبل بعض أولياء الأمور بخصوص بعض الأمور المتعلقة بالمدارس المستقلة مثل المناهج التي ستدرسها والهيئة التدريسية، والهم الأكبر الذي كان يشغل الطلاب وأولياء الأمور كان الشهادات الممنوحة من قبل المدارس المستقلة وهل ستكون معتمدة ومعترفاً بها من قبل الدولة؟ وهل ستقوم إدارة الامتحانات بإعادة تقييم أو معادلة تلك الشهادات؟ كل ذلك خصصت له حلقات عدة من برنامج يومي لي على قناة المجتمع الفضائية وأجاب طلاب المدارس المستقلة عن هذه الأسئلة والتساؤلات. وتم التأكيد على أن شهادات المدارس المستقلة صادرة عن مدارس حكومية، تدعمها هيئة التعليم وتشرف عليها لذلك فهي في حكم الشهادات الصادرة عن مدارس التربية والتعليم لأن الدولة تعتمدها وتعترف بها. ونظراً لأن قواعد البيانات مشتركة بين هيئة التعليم والوزارة فإن الجهة المخولة بالتصديق على الشهادات الصادرة عن المدارس المستقلة هي إدارة الامتحانات في وزارة التربية والتعليم وذلك في إطار التنسيق المتبادل بين الوزارة وهيئة التعليم في هذه المرحلة الانتقالية، وإن كانت إدارة الامتحانات لا تقوم بإعادة تقييم أو معادلة شهادات المدارس المستقلة، أما بخصوص الاعتراف خارج دولة قطر بالشهادات الصادرة عن المدارس المستقلة فهذه الشهادات لها مصداقية الشهادات نفسها الممنوحة من مدارس الوزارة ويسري عليها الأحكام نفسها وهي خاضعة لإشراف هيئة التعليم ولنظام التقييم الذي تقوم به هيئة التقييم.

طبقت قطر هذه التجربة التربوية والتعليمية الجديدة والجريئة في العام الأكاديمي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥

وعند استضافتي عدداً من الطلاب والطالبات في البرنامج بعد نتيجة الثانوية العامة للمدارس الحكومية والمدارس المستقلة كانت هناك آراء لطلاب المدارس المستقلة وأيضاً هناك بعض الآراء قرأتها في لقاءات في بعض الصحف عن آرائهم وآرائهن في المدارس المستقلة.

حيث قالت إحدى الطالبات إنها كانت مترددة في بداية الأمر في الالتحاق بإحدى المدارس المستقلة، لأن التجربة كانت بالنسبة لها جديدة، وكانت هناك أمور غامضة نظراً لحداثة التجربة عليها، وكانت تراودها بعض الهواجس بخصوص توثيق شهادتها الثانوية وهل ستقبل

بها الجامعات سواء داخل قطر أو خارجها؟ إلا أن تلك الهواجس زالت بمجرد أن بدأت في الدراسة بأسلوب جديد وممتع، وتأكدت من أن شهادتها الثانوية مقبولة وسيتم الاعتراف بها لدى كافة الجامعات.

وقد سيطرت مشاعر القلق على أغلب الطالبات عند بداية التحاقهن بالمدرسة المستقلة، نظراً لأن غالبية المواد الدراسية تدرس باللغة الإنكليزية، وأكدت إحدى الطالبات أن ذلك الخوف قد زال بعد فترة قصيرة من بداية الدراسة، فالمواد الدراسية تتناسب مع كافة المستويات العقلية للطالبة، وأن التدريس باللغة الإنكليزية وجدته أفضل كثيراً بالنسبة لها لأنه يؤسس لمستقبل متين يعتمد بشكل كبير على استخدام اللغات الأجنبية.

وأكدت طالبة أخرى أن المدرسة المستقلة توفر لطالباتها مواد اختيارية شيقة تعمل على تنشيط العقل وعلى التفكير المستقل، فهناك مواد خاصة تشارك فيها الطالبة بوضع المنهج مع المدرسة.

وأشارت إحدى الطالبات إلى أن الدراسة في المدارس المستقلة ذهبت بهن خارج نطاق المدرسة، حيث أتاحت لهن المشاركة في فعاليات مراكز ومؤتمرات عدة، وهو ما منح الطالبات المزيد من الثقة بالنفس والمشاركة في فعاليات المجتمع.

وفي السياق نفسه أكدت طالبة أخرى في اللقاء أن المدرسة تحفّز الطالبة على القراءة والاطلاع والتفكير الخلاق، أما المدارس الحكومية فهي لا تساعد الطالبة على تحديد ميولها واكتشافها، ولا تعينها على معرفة ما تريد، لأنها تنتهج أسلوباً أكاديمياً بحتاً خالياً من الإبداع والابتكار، وتعتقد أغلب الطالبات أن مدارس قطر لو أصبحت كلها مستقلة فإنها ستؤسس لمستقبل باهر مليء بالإبداع والتفكير السليم النامي لدى الطلاب والطالبات.

وهناك طالبة أخرى أيضاً كانت سعيدة من خلال هذه التجربة الثرية التي كما عبرت عنها بأنه أصبحت لديها القدرة على التحاور مع الأشخاص من حولها، وتمكنت من التعرف إلى ميولها، وأتاحت لها المدرسة مواد اختيارية أسهمت في تنمية مواهبها، فعلى سبيل المثال هناك مواد ودورات أقامتها المدرسة في مجال تصميم الأزياء، والتربية الفنية، إلى جانب دورات في فن التجميل، وكل تلك المواد كانت لها درجات تضاف إلى مجموع الطالبة في شهادتها.

وعبرت طالبة أيضاً عن إعجابها بكل طرق التعامل في مدرستها حتى في أسلوب عقابها، فلا يوجد الضرب أو الأساليب القاسية المعروفة التي تعودن عليها، لكن أسلوب العقاب تربوي جداً، وعندما سألتها كيف أجابت مثلاً إذا لم تقم الطالبة بأداء واجبها فإن المدرسة تمنحها فرصة أخرى، وإذا كررت الطالبة الأمر فيمكن أن تحرمها من وقت الفرصة لتؤدي خلاله الواجب الذي تخلفت عنه، وهذا في الحقيقة أسلوب تربوي لا يسيء أبداً إلى نفسية الطالبة بل يدفعها إلى التفوق والاجتهاد.

وأهم عامل من العوامل التي ذكرت والتي أدت إلى شعور الطلاب والطالبات بالراحة والقدرة على الاستيعاب والفهم أنه في المدارس الحكومية قد يتجاوز عدد الطلاب ٤٥ طالباً في الفصل الواحد، أما في المدارس المستقلة فلا يتعدى ٢٥ طالباً في الصف، وهذا يتيح حصول الطالب على فائدة أكبر، ويساعد المعلم على التركيز مع طلابه أثناء شرح الدرس.

وقد أثيرت نقطة مهمة من قبل الكثير من الطلاب والطالبات أثناء اللقاءات في البرنامج أيضاً هي عدم تركيز مناهج المدارس المستقلة على أسلوب التلقين، حيث زادت قدرة التحصيل الدراسي لدى الطلاب والطالبات بعدما تحرروا من أسلوب الحفظ البحت، وأصبحت الأساليب الأخرى في التعليم هي الأهم في العملية التعليمية.

أشاد خبراء دوليون في مادة الرياضيات بتجربة المدارس المستقلة ووصفوها بأنها تجربة رائدة

ومن المؤكد أن تجربة المدارس المستقلة لم تأخذ حقها بعد، فهي تحتاج إلى المزيد من الوقت والتوعية والمثابرة، حيث إن فترة المدارس المستقلة تعد فترة انتقالية ما بين التعليم الحكومي والتعليم المنشود الذي نأمل ونتطلع إليه. وذلك رغم اتفاق البعض على فكرتها أو اختلافهم عليها، فإنها في النهاية عمل بشري ولابد أن تكون هناك أخطاء ناتجة عن كونها اجتهادات. ولاشك في أن القائمين على شؤونها أناس مخلصون لهذا الوطن ولأبنائه والأهم هو أن تكون هذه المدارس قادرة دائماً على إيجاد وابتكار حلول دائمة للمشكلات التي يمكن أن تنشأ خلال الممارسة، حيث إنه ليس من الإنصاف الحكم على أي تجربة في ظرف سنة أو سنتين أو حتى خمس سنوات، فالتجارب التي تنجح من المحاولات الأولى هي تجارب مشكوك في أمرها وحتى تنجح أي تجربة لابد لها من أن تمر بمراحل لتنضج وتصل إلى مرحلة النجاح فكيف إذا كانت هذه التجربة تعتمد على تنمية ثروة بشرية وعقلية وإنسانية؟ إن تجربة المدارس المستقلة خطوة للأمام، ولكن يجب ألا تكون مجرد تجربة، حيث إنها (إن شاء الله) ستكون جزءاً من استراتيجية تنهض بالتعليم العام في قطر من الألف إلى الياء. والذي يسعدنا في قطر أن يكون هناك من يسعى إلى التطوير والتغيير الذي يضفي على الحياة الكثير.

ولذلك فإني أتقدم مخلصة بتحية كل جهد بذل من أجل إخراج مشروع المدارس المستقلة، وأتمنى أن تتواصل هذه التجربة وتنتج ثماراً يانعة وتعمم في كل مدارسنا حتى يكون نظامنا التعليمي قدوة لنظم تعليمية أخرى ●

*أستاذ مساعد - قسم العلوم النفسية
كلية التربية - جامعة قطر

تعليم المرأة في الخليج: الوضع الراهن وآفاق المستقبل

حتى وقت قريب كان تعليم الإناث في العالم العربي عموماً والخليجي على وجه الخصوص، تعتريه بعض العقبات ترتبط في معظمها بالعادات والتقاليد الشرقية التي تحاول حصر المرأة في مجالات بعينها باعتبار أن طباعها لا تتناسب سوى مع تلك المجالات، مما استدعى من القائمين على العملية التعليمية في دول الخليج إعادة النظر في مسألة تعليم الإناث وتهيئة المجتمع للنظر إليهن على أنهن يمثلن نصفه، وأن تعليمهن لا يقل أهمية عن تعليم الرجال، وأن أي تقصير في ذلك الأمر ستكون له نتائج سلبية على حاضر ومستقبل تلك المجتمعات.

هبة محمد عبدالعزيز *

ظهر ذلك جلياً في التقارير الحكومية والدولية التي أشارت إلى التقدم في هذا المجال ومنها التقرير الصادر عن الحكومة الإماراتية، الذي أوضح أن نصيب المرأة في التعليم وصل إلى مستوياته المستهدفة، بل تجاوزت الرجل في بعض الأحيان، حيث وصلت نسبة الإناث مقارنة بالذكور في الحلقة الأولى من التعليم إلى حوالي ٩٤,٨ في عام ٢٠٠٥.

ولفت التقرير إلى أنه رغم تراجع نسبة الإناث إلى الذكور في المرحلة الثانية من التعليم بنسبة ٠,٨٨ في المائة سنوياً من حوالي ١٠٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٩٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلا أنها بقيت حول مستوياتها المطلوبة، فيما وصلت نسبة الإناث إلى الذكور في المرحلة الثانوية حوالي ١٠٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥ في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الإناث في التعليم الجامعي بشكل لم يتحقق في أية دولة من دول العالم لتصل بين عامي (١٩٩٠ - ٢٠٠٥) إلى ضعف عدد الذكور بسبب تشجيع الدولة والأسر على تعليم الفتيات واكتفاء نسبة كبيرة من الذكور بالتعليم المدرسي وبما يؤهلهم للدخول المبكر في سوق العمل.

وأشار التقرير إلى أنه رغم التحسن الذي طرأ على تعليم المرأة إلا أن الأمر لا يزال يتطلب المزيد من الجهد لتشجيع المرأة على الانخراط في سوق العمل وبشكل يعكس التطور الذي شهدته المرأة في مجالات التعليم.

بل إن إحصائيات الأمم المتحدة تشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي من بين أكثر دول العالم تطوراً في مجال تعليم المرأة التي استطاعت أن تنطلق من الحياة المحافظة، حيث كانت الصعاب هي الطابع العام للحياة لتحقق ازدهاراً عظيماً بكل ما تعنيه هذه الكلمة عبر التعليم الذي وفرته حكومة رشيدة كان من بين أولوياتها دائماً معالجة

المرأة البحرينية كانت سباقة في الحصول على حقها في التعليم حيث أنشئت أول مدرسة للبنات في عام ١٩٢٨م

قضايا النساء لتصبح دولة الإمارات في أعلى قائمة الدول العربية من ناحية التنمية.

مشاركة فاعلة

أما المرأة البحرينية فقد كانت مثل نظيرتها الإماراتية سباقة في الحصول على حقها في التعليم، حيث أنشئت أول مدرسة للبنات في عام ١٩٢٨م، ومع تطور التعليم وانتشاره برز دور المرأة بشكل واضح في الحركة الوطنية في الخمسينات في المظاهرات التي دعت إليها هيئة الاتحاد الوطني (تم حلها في عام ١٩٥٦م)، ولم يكن للحركة النسائية وقتها مطلبها الخاص، وإنما كان مطلب وجود مجلس تشريعي منتخب مطلباً لجميع الفئات.

كما شاركت المرأة البحرينية في اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني تمهيداً لعودة الحياة البرلمانية في البحرين في نوفمبر من عام ٢٠٠٠م، والتي شكلت من ٤٦ عضواً، كان للمرأة دورها البارز في هذه اللجنة، حيث شاركت ست نساء يمثلن قطاعات مختلفة اقتصادية واجتماعية وصحية وقانونية وإعلامية في إعداد مسودة ميثاق العمل الوطني، وتم طرح الميثاق في ١٤ فبراير ٢٠٠١م للتصويت وجاءت نتيجة الاستفتاء الشعبي ٩٨,٤ في المائة، حيث شكلت النساء ٤٩ في المائة من الكتلة الانتخابية تراوحت أعمارهن ما بين ٢١ عاماً فما فوق ستين عاماً، وعكست هذه المشاركة أهمية الدور الذي تلعبه وستلعبه المرأة البحرينية في المرحلة المقبلة من تاريخ الحياة السياسية في البحرين.

وضع متذبذب

في المملكة العربية السعودية تأخر تعليم البنات نسبياً لأنَّ المواطنين استنكروه خوفاً من الآثار الاجتماعية السيئة والتي أحدثها التعليم المختلط أو الفاقد لأسباب الحشمة في كثير من البلدان، مما اضطر الدولة إلى التدرج في تعميمه، ولم تتمكن من جعله مقبولاً لدى الناس، حتى جعلته تابعاً للمؤسسة الدينية، بل في البدء كان المفتي العام هو المشرف على تعليم البنات، ممَّا جعل الناس يطمئنون إليه ويلحقون بناتهم به، واستمرت المملكة تتدرج بتعليم البنات حتى أصبح مماثلاً من حيث المناهج والنظم والمنشآت لتعليم البنين، وأخيراً تم دمج تعليم البنات مع تعليم البنين، وأصبحت وزارة التربية والتعليم مسؤولة عنهما معاً.

أما قبل وجود التعليم الرسمي للبنات، فكان هناك نوعان من المؤسسات التعليمية غير الرسمية:

١- الكتاتيب: وهي مؤسسات علمية بدائية، تقوم فيها سيدة بفتح بيتها لاستقبال الطالبات، وتعليمهن القرآن الكريم وبعض علوم الدين ومبادئ القراءة والكتابة. وكان ذلك إما تطوعاً منها أو مقابل أجر شهري. وقد انتشرت الكتاتيب في معظم مناطق المملكة، وخاصة في منطقة نجد والحجاز والمنطقة الشرقية.

٢- المدارس الأهلية: هذه المدارس كان معظمها كتاتيب تطورت نتيجة لإقبال الأهالي عليها لتصبح مدارس شبه منظمة، وأخرى مدارس أهلية منظمة سارت وفق تنظيم مدارس البنين وتدرس مناهجها. وقد برز عدد كبير منها، وكان له دور كبير في تعليم الفتيات في ذلك الوقت.

وكانت أول فرصة أتيحت للفتاة السعودية للالتحاق بالتعليم العالي في داخل المملكة؛ تلك التي وفرتها جامعة الرياض (جامعة الملك سعود حالياً) التي أنشئت عام ١٩٥٧م، حيث سمحت للفتاة بالانتساب للجامعة من خلال كلية الآداب والعلوم الإدارية. وفي عام ١٩٧٤م افتتحت كلية التربية للبنات في جدة، ثم تمَّ افتتاح كلية التربية للبنات في مكة المكرمة، وتم كذلك افتتاح كلية التربية للبنات في الدمام، كما تمَّ افتتاح كليات للتربية في المدينة المنورة والقصيم وأبها، ثم تتابع افتتاح العديد من الكليات الخاصة بالطالبات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات، وأيضاً تمَّ افتتاح العديد من أقسام الطالبات في العديد من جامعات البنين التابعة لوزارة التعليم العالي. كما استفاد عدد كبير من الطالبات من برامج الابتعاث للدراسات الجامعية والعليا لمختلف دول العالم، وخاصة أوروبا وأمريكا الشمالية.

نصيب المرأة في التعليم بالإمارات وصل إلى مستوياته المستهدفة بل تجاوزت الرجل أحياناً

لكن رغم ذلك لا يزال تعليم المرأة محصوراً في قطاعي الصحة والتعليم، ليس لموانع اجتماعية فقط، بل أيضاً لغياب تخصصات جامعية، مثل الهندسة والسياسة والإعلام وغيرها.

نصف المجتمع

أما التجربة العُمانية في مجال تعليم المرأة فتعتبر تجربة رائدة، إذ انطلقت تلك التجربة من منطلق الإيمان الكامل بضرورة تفعيل نصف المجتمع، والدفع بتعليمها في كافة التخصصات والمستويات، بداية من المرحلة الأولى، أي رياض الأطفال، إلى أعلى المراحل الجامعية وما بعد الجامعية، إيماناً بأن التعليم هو مسلك الدول في بناء حضاراتها، واللبنة الأولى في بناء قيم ومبادئ المجتمعات المادية والمعنوية، والذي من خلاله تتحقق قفزات المجتمعات العلمية والسياسية والاقتصادية، وهو ما تيقظت إليه السلطنة عندما أخذت ترسم السطور الأولى

تشير الأمم المتحدة إلى أن الإمارات من بين أكثر دول العالم تطوراً في مجال تعليم المرأة

لنهضة التنمية، إذ أولت اهتماماً خاصاً بالتعليم لمختلف المراحل العمرية، لا فرق آنذاك بين الذكور والإناث، والدليل على ذلك النظام الأساسي للسلطنة أي الدستور، فعندما جاء عكس مدى الاهتمام بالتعليم سواء للمرأة أو الرجل، فقد حرص المشرع العماني على أن يكون الدستور أكثر إنصافاً لحق المرأة في التعليم من خلال المادة (١٣) التي منحت الحق في التعليم للجميع، ونصت على أن «التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة وتسعى إلى نشره وتعميمه، وأن هذا الحق مضمون للجنسين».

ونتيجة لذلك الجهد وصلت النسبة العامة لتعليم الإناث في السنوات الأخيرة إلى ما يقرب من ٦٧,٢ في المائة تقريباً، حسب تقديرات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، كما بلغت نسبة الإناث في مجال التعليم العالي عام ٢٠٠٣م، لاسيما في كليات التربية ٦١ في المائة، والشريعة والقانون ٢٦ في المائة، وفي جامعة السلطان قابوس بلغت نسبة الإناث ٥٥ في المائة من الدارسين المسجلين لشهادة الدبلوم، ونسبة ٥٠ في المائة من الدارسين المسجلين للشهادة الجامعية، ونسبة ٣٥ في المائة من الدارسين للشهادة العامة. والواضح أن هذه النسب تقترب إلى حد كبير من الوزن السكاني للمرأة العمانية، الأمر الذي يؤكد أن تعليم المرأة هو أحد المداخل الرئيسية التي تستند إليها السلطنة في تحقيق مساواة المرأة بالرجل.

ونخلص من ذلك إلى أنه على الرغم من حدوث تطور في الوضع التعليمي للمرأة في بعض المجتمعات الخليجية، إلا أننا ما زلنا في حاجة لضمان تكافؤ الفرص في التعليم بكافة أنواعه ومراحله، وردم الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مجال التعليم، بالإضافة إلى رفع معدلات الالتحاق عند الإناث بالتعليم الأساسي والعام. والعمل على الحد من تسرب الفتيات من التعليم الأساسي، والوقوف على مشكلات تعليم الإناث، خاصة في الدول التي تعاني من ذلك. كما يتعين العمل على توعية الأسرة بأهمية تعليم الإناث، وضرورته في الزمن الحاضر، وتغيير المناهج بما يتلاءم والتطورات الجديدة، على نحو لا يخل بالعادات والقيم الخليجية.

ومن الضروري، أيضاً، إعادة النظر في أساليب التدريس والنظم التعليمية والتقليدية، وإيجاد بيئة مدرسية مشجعة وجاذبة للطلاب والطالبات، مع التأكيد على أهمية ربط احتياجات الإناث بالاحتياجات التنموية، وجعل مخرجات التعليم تعكس الاحتياجات الآنية، والدفع باتجاه تشجيع الإناث على ارتياد مدارس التعليم الفني والمهني، وتمكينهن من المهارات والمعارف التكنولوجية ●

*باحثة متخصصة في الشؤون الخليجية

مقـــــال

نحـــو عـــلاقـــات تركية - خليجية استراتيجية

استغلت دول مجلس التعاون الخليجي الصعود التركي الإقليمي الواضح المعالم، وسجلت في ٢٠٠٨/٩/٣ حدثاً تاريخياً تمثل في توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب التركي تمهد لعلاقات استراتيجية خليجية-تركية على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الأمنية والعسكرية، وذلك أثناء اجتماع وزراء خارجية الدول المعنية بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية.

علي حسين باكير *

يمكننا استشعار مدى أهمية هذه الاتفاقية لكونها تعد أول اتفاقية يعقدها مجلس التعاون الخليجي بهذا الشكل منفرداً مع دولة أخرى بعينها، فهو لم يسبق له أن فعل ذلك حتى تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، ولا شك في أن لهذا المعطى دلالاته كما سيظهر لاحقاً، خاصة أنها تأتي في ظل الظروف الحرجة التي تشهدها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن الطرفين ألمحا إلى أن هذه الاتفاقية ليست موجهة ضد أحد معين، إلا أننا نلاحظ أنها جاءت إثر تصاعد حدة المناوشات الإيرانية-الخليجية نتيجة لإصرار إيران على احتلال الجزر الثلاث الإماراتية، ورفضها كل مبادرات الحل السلمية التي تم طرحها من قبل العرب في هذا الشأن.

صعود تركيا الجيو-استراتيجي إقليمياً

على الصعيد السياسي، وفي الوقت الذي تتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو-استراتيجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي إثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني (الطالباني)، تظهر تركيا كلاعب أساسي ورئيسي يمتلك خطوط الاتصال والتواصل مع جميع الفاعلين المؤثرين بحيث تطمح إلى أن ترسخ مكانتها المميزة في المنطقة استناداً إلى ثقلها الذاتي من جهة وإلى حاجة الآخرين إلى التواصل وإيجاد الحلول والمخرجات في ظل الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تعصف بالمنطقة ككل من جهة أخرى.

أما على الصعيد الاقتصادي، فكثير منا لا يعلم أن الاقتصاد التركي وبعد أن شارف على الانهيار في التسعينات أصبح في السنوات القليلة الماضية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الاقتصاد الأكبر إسلامياً، محتلاً المركز الـ ١٥ عالمياً، علماً أن تركيا دولة غير منتجة للنفط، بل يشكل الأخير عبئاً كبيراً عليها لا سيما في ظل الارتفاع الهائل لأسعاره، حيث يبلغ حجم وارداتها النفطية حوالي ٢٠ مليار دولار مما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام ٢٠٠٦.

أظهر الاقتصاد التركي أن الاعتماد على العلم والعمل، أي المعرفة والتصنيع، قادر على تحقيق المعجزات. فرغم الأزمات الشديدة التي شهدها هذا الاقتصاد والتي كانت تهدد بانهياره، استطاع الخروج من محنته بل وتحقيق أرقام قياسية في كافة المجالات معتمداً على عدد من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي جعلته يتفوق على كل الاقتصادات الإسلامية الريعية بمعظمها، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأرقام الرسمية ٦٦٣ مليار دولار أو ما يوازي ٨٨٧ مليار دولار إذا ما قيس بالنسبة للقوة الشرائية، وتبلغ الصادرات التركية التي يغلب عليها الطابع الصناعي وحدها حوالي ١٠٧ مليارات دولار فيما يبلغ معدل دخل الفرد السنوي ما بين ٩ - ١٠ آلاف دولار، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن عدد سكان تركيا يتجاوز الـ «٧٠ مليوناً».

التعاون التركي- الخليجي سياسياً

من الملاحظ في هذا الإطار أن فرص التعاون السياسي الثنائي غير محدودة بالنسبة للجانبين، خاصة في ظل شبكة العلاقات التي تمتلكها تركيا والتي تصلها مع جميع الفاعلين الدوليين من دون استثناء، لكن يبقى الأهم في الموضوع السياسي يتبلور حول نقطتين:

١- تحقيق توازن إقليمي مع إيران: فموقع تركيا وحجمها وعدد سكانها وقوتها العسكرية مشابه جداً لما تمتلكه إيران، مما يؤهلها لأن تلعب على الصعيد السياسي دوراً مهماً في تحقيق توازن جيو-استراتيجي معها خاصة أنها بدأت تثير المشكلات للدول العربية منذ سقوط العراق، وذلك على مستويات عدة منها الإصرار على احتلال أراض عربية، ومنها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وإثارة الفتن والنعرات الطائفية، وتقسيم المجتمعات العربية واختراقها مالياً وثقافياً، بالإضافة إلى التهديد الذي يمثله البرنامج النووي الإيراني على الخليج العربي إن كان من الناحية البيئية أو من ناحية السلامة أو من ناحية الإخلال بالتوازن العسكري في المنطقة وإمكانية اندلاع حرب إقليمية جديدة بين إيران وأمريكا أو إيران وإسرائيل تكون الدول العربية ساحة لها.

أمام هذه التحديات الجسام، سيكون من الطبيعي لدول المجلس أن تفتح بوابة التواصل الاستراتيجي مع تركيا التي تشهد منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة صعوداً جيو-سياسياً منسجماً مع طبيعة المنطقة وإرثها التاريخي وبعيداً عن الحساسيات، في الوقت الذي لاتفرض فيه تركيا نفسها بالقوة على المنطقة، وتقدم في الوقت نفسه نموذجاً مغايراً عن النموذج الصدامي، الانتهازي الابتزازي الذي تقدمه إيران، متفاعلة مع المحيط العربي (سواء في الخليج العربي أو الشام) ومبتعدة عما من شأنه أن يثير الحساسيات، كأن تقدم نفسها ممثلاً مذهبياً أو عنصراً متفوقاً تاريخياً أو قومياً أو عبر فرض نفسها كقائد ميداني.

ولقد سبق أن مهدت لكل ذلك بإبداء حسن النية من خلال إنهاء كافة المشكلات الحدودية الكبرى التي كانت عالقة بينها وبين العرب خاصة سوريا والعراق، ومن ثم عرضت رؤيتها الإقليمية واستعدادها للانفتاح على الجميع وتقديم المساعدة الممكنة عبر زيارات مكوكية ثنائية شملت الجانبين العربي (مصر، سوريا، العراق، الأردن، السعودية، قطر، والبحرين) والتركي. لذلك يمكن الاعتماد على تركيا التي كانت تاريخياً حامية لتخوم البلاد الإسلامية، وبالتالي يمكنها أن تعيد تقديم نفسها هذه المرة من باب الاعتدال الإسلامي الذي يقي من شر النفوذ الإيراني.

مؤشرات الاقتصاد التركي ٢٠٠٧

الناتج المحلي الإجمالي	٦٦٣ مليار دولار
الناتج المحلي الإجمالي (PPP)	٨٨٧ مليار دولار
الصادرات	١١٠ مليارات دولار
الواردات	١٧٠ مليار دولار
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٢٢ مليار دولار
نسبة التضخم	٨,٤ في المائة
القوة المدنية العاملة	٢٢ مليون نسمة
عدد مستخدمي الإنترنت	٣٦ مليوناً
عدد مستخدمي الهاتف الخليوي	٦٣ مليوناً

المصدر: اللجنة التركية للعلاقات الاقتصادية الخارجية - رئاسة الوزراء

٢- حل المشكلات والأزمات الإقليمية: يمكن لدول المجلس الاعتماد على تركيا في هذا السياق، خاصة أن صعودها إقليمياً لم يأت نتيجة صفقات أو مساومات أو ابتزاز، كما لم يأت على حساب أحد، وهي وإن كانت قادرة على استغلال حاجة أمريكا وحلف شمال الأطلسي إليها خاصة سابقاً أثناء حرب أفغانستان والعراق، أو لاحقاً، إلا أنها لم تفعل، على عكس اللاعب الإيراني الذي من المؤكد أنه سيسعى إلى عقد صفقة على حساب هذه الدول في حال تم تأمين مصالحه الخاصة مع أمريكا أو إسرائيل.

ومن هذا المنطلق، فإن علاقات تركيا مع جميع الفاعلين المحليين، الإقليميين والعالميين، سيكون مفيداً جداً لدول المجلس، وقد شهدنا وما زلنا نشهد تفاعلات هذا الدور في أكثر من بلد سواء عبر الوساطة التي تقوم بها في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، أو عبر الوساطة التي سبق واقترحتها بشأن لبنان أو تلك المتعلقة بالشأن الفلسطيني أو حتى بخصوص الأزمة النووية الإيرانية.

التعاون التركي- الخليجي اقتصادياً

وفي هذا الإطار يبدو أن فرص تعزيز التعاون الاقتصادي كبيرة على أكثر من صعيد:

١- على الصعيد الاستثماري: بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا للعام ٢٠٠٧ حوالي ٢٢ مليار دولار بعدما صعدت بشكل دراماتيكي بعد استلام حزب العدالة والتنمية الحكم وذلك

من ١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٥، تبعه ارتفاع عدد الشركات الأجنبية المشاركة من ٥٤٠٠ شركة عام ٢٠٠٢ إلى ١٨٣٠٠ عام ٢٠٠٧، وهو ما يشير إلى أن تركيا أصبحت تشكل أرضاً خصبة للاستثمار، ومهيأة لجذب أعلى قدر ممكن منها، وعلى دول المجلس الاستفادة من هذه البيئة الاستثمارية وضخ أموالهم وفائض عائداتهم النفطية وتوجيهها إليها، لاسيما أن حجم الاستثمارات العربية والخليجية في تركيا يعد متواضعاً قياساً بحجم الاستثمارات الأجنبية فيها من جهة وقياساً أيضاً بالعوائد النفطية التي تتدفق إلى دول المجلس واستثمارات الخليج في الخارج من جهة أخرى. ولذلك يمكن لتركيا أن تكون منفذاً آمناً لاستثمارات العوائد النفطية.

٢- على الصعيد التجاري: بلغ حجم التجارة الخارجية التركية عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٨٠ مليار دولار بواقع ١١٠ مليارات دولار صادرات و ١٧٠ مليار دولار واردات، مما يعني أنها تعد لاعباً أساسياً في التجارة العالمية مع سعيها لأن يبلغ حجم التجارة الخارجية لها نصف تريليون دولار في عام ٢٠٢٣م، وهي أرقام ضخمة جدا إذا ما قورنت بحصة دول مجلس التعاون فيها والبالغة أقل من ٢,٧ في المائة من حجمها، ما يعني بطبيعة الحال ضرورة رفع نسبة التبادل التجاري بين الطرفين وإزالة كل العوائق التي من شأنها أن تحد من ارتفاع حجمها مستقبلاً.

٣- على الصعيد الصناعي: تعد تركيا ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم وسادس أكبر منتج للأسمنت وسادس أكبر منتج للألبسة الجاهزة، وتشكل صادراتها الصناعية نحو ٨٩ في المائة من مجمل الصادرات، فيما يساهم القطاع الصناعي فيها بنحو ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويشمل صناعات مثل الأسمنت والصلب والحديد والبتروكيماويات وصناعات أخرى تضم الإلكترونيات والأسلحة والسيارات وغيرها. ومعلوم كم هي حاجة دول مجلس التعاون الخليجي الشديدة إلى مواد البناء التي تنتجها تركيا بمختلف أنواعها، خاصة في ظل الطفرة العمرانية التي تشهدها منطقة الخليج مما يمكن أن يشكل مصدراً مهماً للتعاون بين الطرفين، كما يمكن لهذه الدول الاستعانة بخبرة متعهدي الإنشاءات الأتراك ذوي السمعة العالمية بعد إتمامهم أكثر من ٣ آلاف مشروع بمستويات عالمية في أكثر من ٧٠ دولة، وخاصة أن هناك ٢٢ شركة تعهدات في صدارة لائحة المتعهدين العالميين، حيث تحتل تركيا المرتبة الثالثة أيضاً في ترتيب القائمة بعد كل من الولايات المتحدة والصين.

٤- على الصعيد السياحي: تحتل تركيا موقعاً ضمن قائمة أفضل عشر وجهات سياحية في العالم، ويفوق الطلب على السياحة التركية أكثر من مستوى الطلب عليه في السياحة العالمية. فقد شهد عدد السياح القادمين إلى تركيا خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٥) زيادة بمعدل ١٧,٥ ضعف والدخل السياحي بمعدل ٥,٥ ضعف. ويلعب القطاع السياحي دوراً مهماً في الاقتصاد التركي، حيث حقق هذا القطاع دخلاً في عام ٢٠٠٦ بلغت قيمته عشرين مليار دولار أنفقها نحو ٢١ مليون سائح (٥ في المائة منهم عرب)، مع وجود خطط لرفع عدد السياح إلى ثلاثين مليوناً عام ٢٠١٠ مع تحقيق دخل سياحي بمقدار ٣٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٠. ولا شك في أن الاتفاق مع دول الخليج سيجعل من تركيا بوابة سياحية مفضلة لديهم تجمع آسيا بأوروبا عبر اسطنبول.

وقّعت دول مجلس التعاون مذكرة تفاهم مع تركيا تمهيداً لعلاقات استراتيجية على كافة الصعد

٥- على الصعيد الزراعي: يعد الاكتفاء الغذائي لتركيا من بين الأعلى عالمياً، ويعمل حوالي نصف القوى العاملة فيها بالقطاع الزراعي، وتمتلك كل المقومات الزراعية والمائية اللازمة لتكون قادرة على توفير الغذاء ليس منطقة الخليج فحسب وإنما للشرق الأوسط بأكمله، مما يشكل فرصة مناسبة لدول المجلس التي تعاني فجوة غذائية بلغت قيمتها عام ٢٠٠٦ حوالي ١٢,٢ مليار دولار، والتي لا تزال تبحث عن أماكن لتوفير غذائها منه عبر الاستيراد مباشرة أو عبر الزراعة فيها وحصد المزروعات.

ولذلك يمكن لدول مجلس التعاون الاستفادة من الخطة التي أعلنتها تركيا بعنوان «مركز الإنتاج الزراعي وسلة الغذاء في الشرق الأوسط»، والتي تتطلب استثمارات تبلغ ١٢ مليار دولار على مدى أربع سنوات تسعى عبرها إلى تحويل منطقة جنوب شرق الأناضول إلى مركز لإنتاج وتوزيع المحاصيل الزراعية والغذاء على كافة بلدان المنطقة، وذلك عبر ريّ نحو ملياري هكتار من الأ ٔ راضي القابلة للزراعة وتطوير الصناعات الغذائية فيها.

التعاون التركي-الخليجي عسكرياً

سيكون من المفيد جداً فتح باب التعاون بين الطرفين في المجال العسكري، حيث إن لدى تركيا صناعتها الدفاعية الخاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، بعيداً عن تحكم الدول التي تفرض قيوداً على صادراتها العسكرية والتكنولوجية، وهي تسعى أيضاً إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة تسلح مشتركة وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، الأمر الذي يسمح بانتقال التكنولوجيا العالية إليها، والذي يمكّن دول الخليج في مرحلة من

المراحل من الاستفادة من التجربة التركية الصاعدة في هذا المجال.

وعلى الصعيد النووي، فإن تركيا متقدمة بأشواط في هذا المجال، وتتجه حالياً لتنفيذ مشاريع إقامة المفاعلات النووية لأغراض الطاقة السلمية بعد أن كانت قد أنجزت منذ زمن بعيد كافة الدراسات المتعلقة بها، واختارت مدينة (سينوب) على البحر الأسود موقعاً لإقامة أول مفاعلاتها النووية من بين ثلاثة مفاعلات نووية تسعى إلى إقامتها. ولذلك باستطاعة دول المجلس التي تشهد طلباً متصاعداً على الطاقة الكهربائية الاعتماد على التجربة التركية في هذا المجال، وإطلاق المشاريع النووية السلمية لتأمين احتياجات المنطقة من الطاقة الكهربائية خاصة أنها قد بدأت بالفعل الشروع بأولى الخطوات المطلوبة.

مشاريع استراتيجية تركية-خليجية

في خطط الأجندات المشتركة بين الطرفين، مشروعان من أهم المشاريع الإقليمية الاستراتيجية على الإطلاق، وإذا ما تم تنفيذ هذين المشروعين وترجمتهما عملياً على أرض الواقع، فمن المؤكد أن العلاقات الثنائية ستكتسب طابع الديمومة على كافة المستويات بحيث يصبح الربط عضوياً، ويؤسس لتشكيل نواة اقتصادية وسياسية إقليمية ذات طابع ومستوى دولي.

١- مشروع سكة حديد تربط الخليج العربي بتركيا: وهو مشروع يعيد إلى الأذهان مشروع سكة الحجاز الذي حققه السلطان عبدالحميد الثاني كأضخم مشروع إقليمي في ذلك العصر. وقد طرح المشروع الجديد ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في زيارته الأخيرة إلى تركيا في أغسطس الماضي بعد قرن كامل بالتمام والكمال على تسيير أول قطار على خط سكة حديد الحجاز، مما قد يشكل في حال إنجازه المنطلق الرئيسي لبنة أساسية متطورة للتبادل التجاري خاصة مع ارتفاع تكلفة الوقود للنقل بوسائل النقل التقليدية الحالية والتي تعد باهظة في الوقت الحاضر، والأهم من ذلك أنه سيشكل مرتكزاً للتكامل الاقتصادي والسياسي والتفاعل الحضاري على كافة المستويات بين العرب وتركيا، خاصة أن المشروع قد يمر بالعراق ليصل إلى الخليج أو عبر سوريا والأردن لتحقيق الهدف نفسه، كما أنه سيربط الخليج بأوروبا عبر تركيا بحيث يكون قادراً على نقل المواطن الخليجي من بلده إلى باريس في غضون ساعات. ويبدو أن كل الظروف مهيأة لإتمام مثل هذا المشروع الحلم وإعادته من التاريخ إلى الواقع اليوم في ظل وجود أسس تنفيذية للمشروع تتمثل في وضع الأطر التمويلية اللازمة والتي كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد وضعتها أثناء توقيع اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة حرة مع تركيا في مايو الماضي، ويجري العمل على متابعتها العام المقبل.

٢- مشروع النفط مقابل المياه: دول الخليج العربية غنية بالنفط إلى أقصى الحدود لكنها فقيرة بالموارد المائية، فيما تعد تركيا فقيرة بالنفط إلى أبعد الحدود غنية بالموارد المائية. هذه المعطيات مصحوبة بواقع استيراد تركيا لأكثر من ٩٥ في المائة من حاجاتها النفطية من الخارج والمقدرة بنحو ٢٠ مليار دولار، في الوقت الذي تمثل مياه البحر المحلاة أكثر من ٧٥ في المائة من المياه المستخدمة في دول الخليج العربية بكمية تصل إلى ١,٨٥ مليار متر مكعب، أي حوالي ٩٠ في المائة من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من المياه المحلاة، تجعل التكامل النفطي-المائي بينهما أمراً حيوياً ليس على صعيد الفوائد الاقتصادية التي سيجنيها الطرفان فحسب، ولا على صعيد تعزيز العلاقات السياسية أيضاً فقط، وإنما على صعيد حماية وتعزيز مفهوم الأمن القومي عند الطرفين الذي يندرج تحته الأمن المائي الخليجي وأمن الطاقة التركي.

الاقتصاد التركي أصبح في السنوات الأخيرة الاقتصاد الأكبر إسلامياً محتلاً المركز الـ «١٥» عالمياً

ويمكن من خلال هذا المشروع أن تستفيد دول المجلس من مخطط مشروع (أنابيب السلام) التركي المؤلف من خطين يفترض أن يتجه أحدهما إلى منطقة الخليج العربي، وآخر إلى الساحل الشرقي للبحر الأحمر، موازياً سلسلة جبال عسير في المملكة، ويقدم المشروع في خطيه لدول المجلس ما مجموعه أربعة ملايين متر مكعب من المياه يومياً يقدم منها الخط الغربي مليوناً ونصف المليون متر مكعب لمدن غرب المملكة، ويقوم الخط الشرقي بتوزيع مليونين ونصف المليون متر مكعب على المناطق المتاخمة لشاطئ الخليج العربي في السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان.

باختصار، تعد تركيا رقماً صعباً وفاعلاً في المنطقة، وسيكون من الإنصاف القول إن الاتفاقية التي عقدتها دول المجلس مع تركيا هي الخطوة الأهم لها منذ عقود، وقد أحسن مجلس التعاون الخليجي الخيار هذه المرة بعقد اتفاقية على هذا المستوى العالي بحيث تمهد لعلاقات استراتيجية طويلة المدى على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية ●

*باحث متخصص في العلاقات الدولية

الديمقراطية التي تصبو إليها شعوب الخليج

تعتبر قضية الديمقراطية في الخليج من القضايا الشاملة التي تتعاظم الحاجة إليها على المستويين الرسمي والشعبي. ولئن كانت الديمقراطية متوفرة في حدها الأدنى، فإنها مع ذلك مطلوبة من قبل الأفراد والجماهير والتيارات. إنها مطلوبة لأنها تشكل حاجة ماسة لأولئك المتضررين من غيابها أو نقصانها. فالديمقراطية أضحت مرادفاً لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

جواد عبدالوهاب *

نقول ذلك ونحن نعرف أن طبيعة الحاجة للديمقراطية متفاوتة، وإن كانت متفاقمة. إنها متفاوتة بين الطبقات والتيارات والأفراد. والتفاوت مرده إلى الغاية المتوخاة منها. فإذا كان المواطن العادي يريدها مصدراً وضمانة لحقوقه المدنية وحرياته الأساسية، فإن الأمر يختلف على مستوى الطبقات والتيارات، حيث تصبح الديمقراطية مرتبطة بالمرحلة التاريخية الراهنة وبالمصالح الوطنية والطبقية ومتطلباتها. وبصورة عامة يمكننا القول إن الديمقراطية المطلوبة تتوقف على طبيعة الطبقة الحاكمة، والفئات الشعبية المتضررة من غيابها أو نقصانها. ذلك أن لكل طبقة أو فئة مفاهيمها ومؤسساتها وأدواتها التي تساعدها على تحقيق أغراضها. ومع ذلك فإن الديمقراطية باتت مطلباً طاغياً، وهماً مشتركاً لدى معظم الطبقات والتيارات، وتتمحور في حدها الأدنى حول اعتبار الإنسان قيمة في ذاته، وحقه - فرداً أو جماعة - في التعبير عن رأيه والمشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق تقدمه وسعادته ونهضة وطنه ورقيه.

إشكالية الجذور والمظاهر

ثمة إشكالية ديمقراطية تاريخية يقتضي الإحاطة بها كشرط لمحاولة رسم ملامح الصيغة الديمقراطية الأفضل للمجتمع الخليجي في المرحلة التاريخية الراهنة، وهي صيغة ستبقى بالضرورة محكومة بالتفاوت السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين السلطات من جهة، والقوى والتيارات السياسية من جهة أخرى.

ولعله من المفيد أن نتذكر أن الديمقراطية التي عرفناها هي الديمقراطية الغربية، التي في مضمونها ومظاهرها هي ديمقراطية الطبقة البرجوازية التي تمكنت بفضل امتداد سيطرتها الاستعمارية إلى أقطار عديدة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية من أن توظف الفائض الاقتصادي المتحصل من نهبها للمستعمرات في تحقيق تراكم رأسمالي داخل مجتمعاتها من جهة، وتوسيع قاعدة المنتفعين من هذا الفائض من جهة أخرى. لقد ساعدها هذا الفائض على تطوير تجربتها الديمقراطية بشكل مكنها من إعطاء الطبقات العمالية والشعبية الأخرى مشاركة أوسع في إدارة الدولة وحصة أكبر في خدماتها ومنافعها، الأمر الذي أدى بدوره إلى تدعيم النظام السياسي واستقرار الطبقة البرجوازية في قيادته ونجاحه، بصورة عامة، في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

لقد تأثر دعاة الديمقراطية في شتى أقطار الوطن العربي بالأفكار الليبرالية السائدة آنذاك في أوروبا، أي بديمقراطية الطبقة البرجوازية دونما تنبه كاف إلى اختلاف الخصوصية التاريخية للمجتمعات الأوروبية عن السياقين التاريخي والاجتماعي للأقطار العربية الناهضة للتحرر والاستقلال. ففي حين أخذ الصراع من أجل الديمقراطية في أوروبا شكل صراع بين طبقات اجتماعية مختلفة، وأدى إلى سيطرة الطبقة البرجوازية، نجد أن الصراع من أجل الديمقراطية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية ارتبط تاريخياً بالصراع الوطني ضد الاستعمار، أي من أجل إجلاء القوات الأجنبية وانتزاع سلطة إصدار القرار من السلطات الأجنبية.

غير أن هذه الإشكالية لم تتوقف في الشكل والمضمون عند حدود

انتزاع الاستقلال الوطني، بل أخذت أبعاداً إضافية بسبب قصور السلطة الحاكمة، بعد نيل الاستقلال السياسي، عن مواجهة (تحدي التخلف) الذي كان سائداً. أي قصور السلطة عن إعطاء مضمون اجتماعي للديمقراطية. وهكذا تراجعت النضالات الديمقراطية السياسية في الخليج أمام تصاعد النضالات المطلبية والاجتماعية. بعبارة أخرى، لم تعد معظم الطبقات الشعبية والتنظيمات السياسية المعبّرة عنها لتثير مسألة الديمقراطية السياسية بمفهومها الغربي بعد الانغماس في نضال متصاعد في مواجهة مسألة التنمية، بل أصبح يشدد على مشاركة أوسع للجماهير في تقرير أهداف التنمية وصنعها حتى لو تم ذلك خارج الأطر الشكلية أو المؤسسية للديمقراطية الغربية.

الديمقراطية في مبادئها الأساسية

ثمة معان عديدة للديمقراطية، فهي في التعريف الكلاسيكي حكم الشعب بواسطة الشعب. وهي في المفهوم الماركسي نظام سلطة الطبقة السائدة. وهي في التعريف المعاصر تمليك السلطة للشعب ومباشرته إياها من خلال مؤسسات التعبير والتقرير والرقابة والمحاسبة. وأبرز هذه المؤسسات كلها الأحزاب السياسية. غير أننا ومن منطلق الواقع الذي نحياه في الخليج نستطيع أن نصف الديمقراطية بأنها نظام المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الآيلة إلى كفالة أمن المواطنين وسعادتهم ورقيهم الحضاري.

ولئن اختلفت الديمقراطية في معناها ومؤسساتها بين طبقة وأخرى أو بين نظام وآخر أو حتى بين أمة وأخرى، فإن لها مبادئ أساسية هي بمثابة حد أدنى لأية ممارسة ديمقراطية جادة:

أول هذه المبادئ: الإيمان والالتزام بأن الإنسان قيمة في ذاته، وأن إنسانيته هي منتهى كل سياسة وحماية وترقية وتنمية. فالمفاهيم والمؤسسات تبارك أو تلعن بقدر ما تسهم في إغناء النفس الإنسانية وإفقارها، في إطلاق طاقاتها أو حبس إمكانياتها، في ترقيتها وإنمائها وحثها على الخلق والإبداع أو في كبتها وقمعها وسوقها إلى التقليد والاجترار. الديمقراطية ليست إطاراً لكم بشري، بل لنوعية إنسانية نامية مشعة. والإنسان الفرد هو أساس الديمقراطية، وسيلتها وغايتها في آن معاً.

ثاني هذه المبادئ: حرية التعبير، فالحرية قيمة أساسية وشرط لاكتمال إنسانية الإنسان، وهي بالتالي وسيلة مشاركة الإنسان - فرداً أوجماعة - في هموم الآخرين واهتمامهم، وهي سبيل التفاهم على الغايات والوسائل التي تحقق السعادة.

ثالث هذه المبادئ: القبول بالتنوع والتعدد. التنوع في إطار الوحدة، أو الوحدة التي تشتمل بالضرورة على التنوع. والتعدد ينبع من ممارسة الحرية، ذلك أن قيام الأفراد بممارسة حرياتهم يفضي إلى ظهور آراء مختلفة باختلاف ظروف هؤلاء الأفراد وحاجاتهم، فإذا كان منتظراً مني بحكم احترامي لإنسانية الآخر أن أحترم حريته، فلا مناص من قبولي بنتائج ممارسته حريته، وبالتالي قبول تعدد الآراء الناجم عن ممارسة الآخرين لحرياتهم.

رابع هذه المبادئ: حكم الأغلبية. فلا يعقل أن ينبثق نظام من إرادة أناس أحرار، وأن يكون مع ذلك وقفاً على قلة قليلة أو في مصلحتها. وقد يثور جدل حول مضمون هذا المبدأ: هل هو حق الأغلبية بأن تحكم نتيجة لتصويت أو استفتاء، أو يكتفي بأن يكون الحكم متوجهاً إلى مصالح الأغلبية، مراعياً لها، مستلهماً أفكارها وأهدافها. لكن يبقى ضرورياً أن يحكم أهل السلطة في إطار من التوافق الشعبي العام، الظاهر والمحسوس، سواء تجلى بطريق انتخاب أو استفتاء، أو تكرس بالموافقة والرضا على الممارسة والإنجاز.

العدل الاجتماعي والتنمية الشاملة يأتيان في مقدمة المهام السياسية في المرحلة التاريخية الراهنة

خامس هذه المبادئ: ضمان التصحيح والارتقاء. ذلك أن الكون قائم على التنوع، والحركة والتغيير، أي جدلية التناقض المستمر. فالجمود حالة منافية لطبيعة الكون المؤسس على هذه الجدلية. وإذا كان الأمر كذلك فلا سبيل إلى أن يتجمد المجتمع في حدود شروط معينة حتى لو كان ذلك بقرار من الأغلبية. من هنا تأتي ضرورة التصحيح والارتقاء. إنها فعل مصالحة مع القانون الطبيعي الذي يمشي عليه الكون والمجتمع وهو قانون التناقض والتغيير.

إذا كانت هذه هي المبادئ الخمسة التي يجب أن تنطوي عليها أية ممارسة ديمقراطية جادة، فأين نحن منها في الخليج؟ وأي صيغة ديمقراطية يتطلبها ويستحقها ويحتملها المجتمع الخليجي في ظرفه التاريخي الراهن؟

أية ديمقراطية للمجتمع الخليجي؟

رغم أن المجتمع الخليجي كان مكوناً من شعوب متقاربة تاريخاً ولغة وثقافة وجغرافيا، وتسعى القوى الحية فيه من أجل الوحدة والتوحد، إلا أن تلك القوى والتيارات تنطوي على تفاوت فيما بينها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحركية. من هنا يصعب في الواقع الحديث عن صيغة ديمقراطية واحدة للمجتمع الخليجي.

ما سنقوم به إذن، هو رسم ملامح مشروع صيغة مبدئية للديمقراطية التي يتطلبها المجتمع الخليجي بكل فئاته وتياراته وأطيافه السياسية والاجتماعية في هذه المرحلة التاريخية. والصيغة هذه إذ تتضمن مبادئ وتصورات عامة فإنها تبقى قابلة للتعديل والتطوير في

ضوء الظروف الموضوعية التي تمر بها بلدان الخليج، وخصائص العمل الوطني. ولعله من المفيد أن نبدأ برسم لوحة لهموم بلدان الخليج والتي من ضمنها:

الهموم والمشكلات الوطنية

تتصدر هموم ومشكلات البلدان الخليجية مشكلتان رئيسيتان هما البطالة المتفاقمة، والعمالة الأجنبية الوافدة غير الكفؤة وغير المدربة، وتحتل مشكلة التخلف الاقتصادي - الاجتماعي المرتبة الثانية في قائمة الهموم الوطنية، كما تحتل مشكلة التفاوت الطبقي والمعاناة الاقتصادية للمواطنين المرتبة الثالثة في قائمة الهموم والمشكلات الوطنية.

أما مشكلة عدم الممارسة الديمقراطية ومشكلات التعبير الفكري والسياسي فهي على حدتها تأتي في المرتبة الرابعة في قائمة الهموم، وهناك هوة واسعة بين الأغنياء والفقراء، ولا تزال الروابط الطائفية والإثنية والقبلية والعائلية أقوى من غيرها في شد أفراد الجماعات إلى بعضها بعضاً.

فماذا عسانا نستنتج من هذه الوقائع والبيانات والمؤشرات؟ بل كيف نفيد منها في وضع مبادئ الصيغة الديمقراطية المناسبة لمجتمع يرزح في كل تلك المشكلات والهموم؟

ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة إذا قررنا أن الهموم الرئيسية للمواطن الخليجي لا تزال تدور حول أحد تعبيرات المسألة الوطنية في الأساس، فمصدر الإحباط الأكبر لهذا المواطن حين ينظر إلى محيطه الوطني يتمحور حول تعثر الحلول وبقاء الهموم والمشكلات تراوح في مكانها، وكذلك لعلنا لا نتجاوز الحقيقة أيضاً حين نستنتج أن مشكلتي التخلف الاقتصادي والتفاوت الطبقي (بما في ذلك المعاناة الاقتصادية) تحتلان مباشرة المرتبة الأولى في هموم المواطن الخليجي، الأمر الذي يعني أن هذين الاستنتاجين يقودان إلى التقرير بأن العدل الاجتماعي والتنمية الشاملة يأتيان في مقدم المهمات السياسية في المرحلة التاريخية الراهنة. من هنا فإن أية صيغة عملية للديمقراطية يجب أن تأخذ في الاعتبار أولوية هاتين المهمتين وموقعهما المركزي في العمل السياسي الوطني. وفي ضوء ما تقدم، يمكن اقتراح المبادئ والتصورات الآتية للصيغة الديمقراطية للمجتمع الخليجي:

أولاً: الإنسان قيمة في ذاته، واحترام إنسانيته وإغناؤها وتمكينها من الإبداع معيار أساسي للحكم على صلاح المؤسسات أو فسادها.

ثانياً: حرية التعبير شرط لاكتمال إنسانية الإنسان ومعيار أساسي في المشاركة الديمقراطية.

ثالثاً: حرية التعبير، والتنوع في نسيج المجتمع، يقودان إلى الإقرار بتعددية الآراء وبالتالي تعددية التنظيمات الحزبية.

رابعاً: الحكم مسؤولية قيادية تمارس في صالح الأغلبية وفي إطار من التوافق الشعبي العام حول أهداف المرحلة التاريخية الراهنة وسبل تحقيقها.

خامساً: تصحيح مسارات الحكم من خلال ضمان حرية التعبير والنقد والمعارضة والاستفتاءات الدورية في القضايا المصيرية والمهمة، وإتاحة الفرصة للمشاركة في القرارات السياسية في إطار التوافق الشعبي العام.

سادساً: يتمحور البرنامج السياسي للحكومة حول المهمات المرحلية الرئيسية وفي طليعتها التحرر السياسي بانتزاع سلطة إصدار القرار الوطني المستقل، والسيطرة على الموارد الوطنية، وانتهاج سياسة عاملة في اتجاه توحيد سياسي وطني، ووضع وتنفيذ خطة متكاملة للتنمية الشاملة وإعادة توزيع الثروة الوطنية على نحو يحقق هدفي زيادة الدخل الوطني وتحقيق العدل الاجتماعي في آن معاً، ووضع وتنفيذ استراتيجية ثورة ثقافية وطنية هدفها تحرير الإنسان - فرداً أوجماعة - وإنماء إنسانيته وإطلاق مواهبه للخلق والإبداع في إطار توازن متطور بين قيم التراث الإسلامي الحية ونماذج الحداثة الداهمة.

الصراع من أجل الديمقراطية في مجتمعاتنا العربية ارتبط تاريخياً بالصراع ضد الاستعمار

سابعاً: صياغة أيديولوجية تعبر عن مطامح المشروع الوطني الحضاري تخدم أهدافه، وترمي بالتالي إلى نسج طريقة في الحياة، تستلهم وتراعي خصوصية المواطن الخليجي الإسلامية والحضارية وتعبر عنها.

ثامناً: ضمان تطبيق البرنامج المرحلي عن طريق إطلاق حرية النقد والمعارضة وعقد المؤتمرات الوطنية الدورية وإجراء الاستفتاءات الشعبية في المسائل المصيرية والمهمة.

تاسعاً: التوجه نحو إقامة انتخابات حرة لبرلمانات تضمن تدرج السلطة من المركز إلى القاعدة، وعلى نحو يضمن مشاركة أوسع للمواطنين في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، ورقابة أفعل من المجالس المنتخبة على الكوادر الإدارية المعينة من جهة أخرى.

عاشراً: اعتبار مواجهة الظلم والاستغلال وكل صنوف التمييز والعنصرية والقهر جزءاً لا يتجزأ من العمل الوطني المسؤول.

هذه الصيغة المقترحة ما هي إلا مبادئ وقواعد عامة للديمقراطية التي يتطلبها ويستحقها مجتمع مثل المجتمع الخليجي، وهي خاضعة بالطبع للتعديل والتطوير في ضوء الظروف الخاصة التي يمر بها الخليج اليوم ●

*كاتب وصحفي بحريني

نفط العرب.. والهجوم على المملكة العربية السعودية

تعرف السياسة الدولية على طول الزمان وعرضه بأنها شبكة متداخلة من الخيوط وطرق ومسالك متقاطعة من الخطوط، وربما يعلم الناظر من أين تبدأ ولكن لا يمكنه أن يدرك إلى أين تقود ومن ثم تنتهي لا سيما في أوقات الأزمة. والشاهد أن أزمة ارتفاع أسعار النفط مؤخراً فجّرت براكين من الغضب المتراكم لدواع أمنية منها ما هو اقتصادي يتعلق بأسعار النفط ذاتها ومنها ما هو سياسي يرتبط بفكرة الهيمنة الأمريكية على العالم، وبين هذه وتلك بدا وكأن على العرب والمسلمين عامة وعلى دول الخليج العربية ومنها المملكة العربية السعودية كالسويداء من القلب خاصة، دفع ثمن خاص لأزمة لا ناقة لهم فيها ولا جمل وإنما ترتبط بسياسات اقتصادية دولية.

إميل أمين *

لكن هناك من وجد في الأمر فرصة ومدعاة للهجوم على العرب ونفطهم ووصل الأمر إلى التهديد سواء في ما يخص العلاقات السياسية الاستراتيجية أو الصفقات التسليحية ناهيك عن التهديد الأحدث بتدمير (أوبك) ذاتها.

والمؤكد أن القضية أوسع وأعرض من أن نحيط بها في مقال، إذ هي في حاجة إلى أوراق بحثية مستفيضة غير أنها في كل الأحوال محاولة لإلقاء قبس من الضوء في ما يختص بفيض من الصراعات غير المحدودة أو المسبوقة.. ماذا عن ذلك؟

السعودية في مواجهة عاصفة أمريكية

فجأة ومع ارتفاع أسعار النفط في العالم بأكمله كثف عدد من الديمقراطيين في مجلس الشيوخ هجماتهم على الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وهددوا بتعطيل مبيعات أسلحة بمليارات الدولارات لأعضاء مثل المملكة العربية السعودية إذا لم تتخذ هذه الدول إجراء لخفض أسعار النفط.

وفي هذا الصدد كان بيان للمشرعين من أعضاء الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ وفي مقدمتهم (تشارلز شومر) من نيويورك و(بايرن دورجان) من ولاية شمال داكوتا يطالبون البيت الأبيض باستخدام نفوذه لإقناع أعضاء أوبك بزيادة إنتاجهم أو المخاطرة بأن يعطل الكونغرس صفقات سلاح ضخمة للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودول أخرى في المنطقة المنتجة للنفط، وفي مؤتمر صحفي لهم، كان شومر يصرح للصحفيين بالقول: يجب أن يدرك السعوديون أن هذا شارع له اتجاهان: عندهم الأسلحة.. وقواتنا توفر لهم الحماية.. وعندئذ يردون لنا الخير بالشر عندما يتعلق الأمر بالنفط.

أما المشهد الثاني في سلسلة الهجمات التي تتعرض لها المملكة على نحو خاص فقد جاء من خلال تصريح وكيل وزارة الخزانة الأمريكية ستيورات ليفي في جلسة اجتماع للجنة المالية لمجلس الشيوخ الأمريكي نهار الثلاثاء الأول من إبريل المنصرم، وأشار فيه إلى أن المملكة العربية السعودية قصرت في اتخاذ الخطوات الكافية لاستئصال تدفق الأموال إلى المنظمات الإرهابية أو في منع مواطنيها الأغنياء من تمويل التطرف من خلال المساهمات الخيرية.

وفي اتهام يناهي ويجافي الكثير من الحقائق التي مضت في طرقها المملكة لمحاربة الإرهاب كان ستيورات يضيف «أن السعودية تعتبر اليوم البلد الذي يقدم المزيد من الأموال إلى المنظمات الإرهابية أكثر من أي بلد في العالم لا سيما في ما يخص المجموعات الإرهابية السنية وإلى طالبان».

مشهد ثالث يوضح أن الأمر منهجي وليس عشوائياً، إذ قدمت النائبة الأمريكية (سو مريك) التي تمثل الحزب الجمهوري عن ولاية كارولينا الشمالية خطة للكونغرس من عشر نقاط لمحاسبة المملكة بسبب مناهجها التعليمية ومعاداتها للسامية والتحريض ضد إسرائيل، وتستهدف الخطة ضمن أهداف أخرى مطالبة مكتب

محاسبة الحكومة وهو هيئة رقابية تابعة للكونغرس بأن يقوم بالتحقيق والتأكد من استثمارات صناديق الثروة في الولايات المتحدة التي تستثمر الدول العربية عائدات النفط فيها.

فيما التهديد الأحدث كان من نصيب السيناتورة هيلاري كلينتون المرشحة للرئاسة الأمريكية والتي صرحت بنواياها في تدمير منظمة (أوبك) حال فوزها برئاسة أمريكا، إذ لم يعد ممكناً على حد قولها السماح ببقاء هذه المنظمة كاحتكار يجتمع أعضاؤه مرة كل شهرين ليقدروا كم من النفط سينتجون وكم من الأموال سيتقاضون مقابله.

والشاهد أن الحديث يطول وقائمة الاتهامات المزيفة تمتد اليوم إلى تساؤل جد خطير عما يدعيه البعض من طموحات السعودية النووية التي تقلق واشنطن ولهذا لم يكن غريباً أو مثيراً إعادة الحديث عن طرح قانون محاسبة السعودية في الكونغرس مؤخراً والتهديد بفرض عقوبات جسيمة عليها. والمقطوع به أن كل اتهام سابق مردود عليه غير أن الجزئية التي نركز عليها في هذا المقام: هل العرب مسؤولون عن زيادة أسعار النفط مما يطلق ضدهم هذه الحملة المسعورة؟ وتالياً من يقف وراء استهداف المملكة العربية السعودية متخفياً وراء ستار أسعار النفط؟

غير أن واقع الحال ربما يقتضي منا الإجابة قبل ذلك عن تساؤل أهم: هل أضحى نفط العرب أداة للهجوم ومدعاة لمواصلة إيجاد مبررات وأعذار للتيارات اليمينية الأمريكية للمضي قدماً في برامجها الإمبريالية تجاه الشرق الأوسط والخليج العربي؟

عوائد النفط وربط مزيف مع الديمقراطية

في أواخر فبراير من عام ٢٠٠٦ كان الرئيس بوش يؤكد أنه ينبغي على الولايات المتحدة لتعزيز أمنها القومي والاقتصادي أن تقلل اعتمادها على النفط الذي يستورد معظمه من مصادر غير جديرة بالثقة في الخارج بحسب النص. ورغم أنه لم يشر في ذلك مباشرة إلى تلك الدول إلا أنه وبعد مرور أيام قليلة على حديثه الأول كرر ثانية رغبة إدارته في خفض تبعية بلاده النفطية للشرق الأوسط بنسبة ٧٥ في المائة حتى عام ٢٠٢٥م.

وفي أعقاب موقف بوش كانت الهجمات تصب على العرب والمسلمين وعلى نفطهم، فنرى الكاتب الأمريكي توماس فريدمان (عراب العولمة الحديثة) يعبر وبجلاء عن التفكير المضاد عبر مقال بعنوان «نقمة النفط وأحلام نشر الديمقراطية» يقول فيه على صفحات الـ(نيويورك تايمز) إنه كلما انخفضت أسعار النفط أرغمت الدول النفطية على تبني سياسات أكثر شفافية وأكثر حساسية تجاه انتقادات المعارضة وصوتها وكلما زاد تفاعلها وانفتاحها على العالم الخارجي، ازداد اهتمامها ببناء المؤسسات والهياكل القانونية والتعليمية.

ويرى أنصار هذا التيار أن هناك ضرراً كبيراً يمكن أن تلحقه الزيادة المفرطة في الموارد الاقتصادية على الإصلاح السياسي والاقتصادي في أي بلد ما، وهذه الوفرة المفرطة يطلق عليها (نقمة الموارد) وما إن تكون هذه النقمة خاصة بموارد النفط حتى تتضخم إلى أضعاف أضعافها، وعلى الرغم من العلم المسبق بتعدد العوامل المحددة لسياسات بلد ما فإن تلك الوفرة كما يذهب عدد وافر من محللي شؤون الطاقة والأمن في واشنطن تؤثر سلباً في تفاعل دولة ما مع بقية أرجاء العالم.

كما أن الرؤية السائدة اليوم في واشنطن تؤكد أن هناك تشابكاً بين خطوط عوائد النفط وإشكالية الإرهاب حول العالم، وفي هذا الإطار يقول ريتشارد آلان مستشار الأمن القومي الأسبق للرئيس ريجان إن الصلة السياسية وأموال النفط معروفة وتم التدليل على وجودها منذ وقت طويل فعندما تقترن الأموال المحصلة من بيع المصادر الطبيعية بالسلطة السياسية ذات النوايا السيئة فإن ذلك يكون له تأثير في علاقات أمريكا ومصالحها في العالم.

تعرضت السعودية على وجه خاص لسلسلة من الهجمات من بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي

ومما لاشك فيه أن هذه الرؤية مغلوطة إلى أبعد حد ولاتخدم سوى أيديولوجية التيارات اليمينية، غير أنها ومن أسف شديد باتت تمثل الفلسفة التي تحكم التفكير في قضية الطاقة وعلاقتها بالسياسية الخارجية، ومن هنا العودة إلى حديث العلاقة بين العرب وأسعار النفط والمسؤولية المتبادلة بين الطرفين.

العرب غير مسؤولين عن زيادة الأسعار

ونبقى في مواجهة هذا التساؤل الجوهري هل العرب مسؤولون عن تلك الزيادة التي جرت لأسعار النفط وبشكل غير مسبوق لا سيما العام الماضي؟ الأمر يقتضي منا الرجوع إلى حالة الأسعار المتذبذبة منذ بدايات عام ٢٠٠٧ فقد هبطت أسعار النفط إلى ما دون الخمسين دولاراً للبرميل في بدايات شتاء عام ٢٠٠٧ ومع نهاية صيف ٢٠٠٧ كانت أسعار النفط تشهد ارتفاعاً قياسياً وصل في النصف الثاني من شهر أكتوبر إلى ما يزيد على تسعين دولاراً للبرميل وها هو بحلول صيف ٢٠٠٨ يكاد يقترب من ١٣٠ دولاراً للبرميل، ولا يستبعد محللون اقتصاديون أن يصل البرميل إلى ٢٠٠ دولار في فترة ليست بعيدة، هذا من دون الحديث عن حرب جديدة في الشرق الأوسط.

والتساؤل المطروح ماذا يكون الحال عند اندلاع حرب مع إيران على سبيل المثال؟ نحيل الإجابة هنا إلى الدراسة الأمريكية الأكاديمية التي صدرت مؤخراً في واشنطن عن (مركز مراقبة الطاقة) الذي

أشار إلى أن الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدّرة للطاقة أوبك لا يصلها إلا حوالي ٣٥ في المائة في أحسن الحالات من السعر النهائي للنفط في الدول المستوردة لها، أما الباقي فهو ضرائب حكومية ومكاسب تجنيها مصانع التكرير في دول الغرب غالباً وشركات النقل وتجار الجملة والتجزئة، أي أن معظم الزيادة في سعر البنزين مثلاً تذهب لغير الدول المنتجة للنفط. والمؤكد إحصائياً أن دول الأوبك تقف على ٧٥ في المائة من احتياطي النفط العالمي المعروف، ولكنها تنتج فقط ٤٠ في المائة من النفط العالمي، أي أنها تنتج أقل من طاقتها القصوى، وتنتج الباقي دول نفطية غير أعضاء في أوبك مثل الولايات المتحدة نفسها وكندا والنرويج وبريطانيا والمكسيك والصين وروسيا وكازاخستان مع العلم أن تكلفة الإنتاج لديها أعلى منها لدى دول أوبك.

وفي كل الأحوال فإن هناك عدة مشاهد موضوعية تقود وتؤكد أن ارتفاع الأسعار ليس إنكار جميل من العرب يتوجب التهديد بتدمير (أوبك). وفي مقدمة تلك الأسباب يأتي تراجع سعر الدولار على المستوى العالمي أمام عملات رئيسية أخرى مما ساعد على تعزيز عمليات الشراء في مختلف السلع الأولية، وقد نال ضعف العملة الأمريكية من القدرة الشرائية لإيرادات أوبك وزاد القدرة الشرائية لبعض المستهلكين الذين تسعّر وارداتهم بعملات أخرى غير الدولار. وقد ألمح وزراء النفط في أوبك إلى أنه رغم ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات اسمية قياسية إلا أن التضخم والدولار خففا من تأثير ذلك.

الرؤية السائدة في واشنطن أن هناك تشابكاً بين خطوط عوائد النفط وإشكالية الإرهاب

ومن الأسباب كذلك أنه منذ خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة في منتصف أغسطس الماضي وقيام بنوك مركزية بضخ مليارات الدولارات في الأسواق المالية لتخفيف أزمة الائتمان، صعدت أسعار النفط والذهب، وفي هذه الأثناء كانت تدفقات الاستثمارات تزدهر من صناديق معاشات التقاعد والتحوط على السلع الأولية ومن بينها النفط وكذلك المضاربات. لكن هل من أسباب أخرى تبعد شبهة تآمر العرب والمسلمين ودول الخليج على الغرب؟

نعم، فهناك الطلب المتزايد على النفط، ففي حين كانت الارتفاعات السابقة في الأسعار تنتج عن اضطرابات في الإمدادات فإن الطلب من دول مثل الصين والولايات المتحدة يبقى المحرك الرئيسي للزيادات الراهنة. كما أن انخفاض إمدادات النفط الخام لنيجيريا ثامن أكبر بلد مصدّر للنفط في العالم منذ فبراير ٢٠٠٦ بسبب هجمات متشددين على صناعة النفط في البلاد قد أوقف إنتاج ما نحوه ٥٤٧ ألف برميل يومياً من إنتاج نيجيريا بسبب الهجمات وعمليات التخريب والنتيجة المترتبة على ذلك معروفة مسبقاً. والمقطوع به أن الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى نحو خاص إدارة بوش، مسؤولة عن هذا الارتفاع لاسيما في ما يتعلق بمحوري العراق وإيران... وماذا عن ذلك؟

منذ الغزو الأمريكي للعراق وصناعة النفط هناك تشهد تدهوراً ملحوظاً وانخفاضاً كبيراً في إنتاج العراق، من جراء أعمال المقاومة التي تجزم بأنها لن تدع الاحتلال الأمريكي يهنأ بنفط البلاد، تلك الثروة التي كانت وراء الغزو، ومهما تتخفى وراء أقنعة مثل أسلحة الدمار الشامل وغيرها.

وبحسب المراقبين للأوضاع المضطربة في العراق فإنه ليس مرجحاً أن تستقيم الأمور النفطية مما سيؤثر في الارتفاع المتزايد للأسعار.

أما المحور الثاني، أي إيران، ففيه يشعر مستهلكو النفط بالقلق بشأن تعطل إمدادات النفط من إيران رابع أكبر مصدر له في العالم والمنخرطة بصراع مع الغراب بسبب برنامجها النووي.

وبديهي أنه كلما ازدادت حالة التوتر والتهديدات باشتعال حرب جديدة أو توجيه ضربة عسكرية لإيران شهدت الأسعار ارتفاعاً بسبب زيادة الطلب خوفاً من أن يحدث نقص في الأسواق إذا عطلت إيران إمدادات النفط للعالم الخارجي عبر مضيق هرمز.

وللمرة الثانية نؤكد أن كل ما تقدم ليس إلا غيضاً من فيض، وأن كل جزئية في حاجة إلى مزيد من الشرح الوافي والتحليل الشافي، غير أن ما تقدم يقودنا إلى إشكالية التهديد بوقف صفقات التسلح لدول الخليج وهنا تتبدى الأيادي الخفية التي تهيج الإدارة الأمريكية ضد دول الخليج والسعودية على نحو خاص فماذا عن ذلك؟

صفقات الأسلحة.. من يحتاج الآخر أكثر؟

عودة من جديد إلى التهديد الذي أطلقه أعضاء مجلس الشيوخ في بيانهم وفيه ربط بين مبيعات الأسلحة إلى دول الخليج وأسعار النفط المرتفعة، وهنا يحلو لنا أن نطرح تساؤلاً بديهياً قبل أن ننحو جهة الآراء الأمريكية في هذا الشأن، والتساؤل هو من يحتاج الآخر أكثر؟ هل الولايات المتحدة التي تعاني عجزاً اقتصادياً غير مسبوق؟ أم دول الخليج التي تتوافر لها أسواق مختلفة لشراء السلاح شرقاً وغرباً والمتمتعة بوفرة مالية من جراء العوائد النفطية؟

الإجابة من دون تطويل ممل ولا اختصار مخل هي أن عجلة المصانع العسكرية الأمريكية هي الأكثر حاجة إلى المليارات العائدة من نفط العرب لتدوير الاقتصاد الأمريكي حتى لو كان المقابل الذي ستحصل عليه دول الخليج هو صفقات أسلحة لن تستخدم لا داخلياً ولاخارجياً وكثيراً ما كانت صفقات تحت الضغط الأمريكي وكشرط

للدخول في حروب عسكرية كما جرى في حرب العراق الأولى والثانية على التوالي؟

والتساؤلات فلسفياً كثيراً ما تكون أهم من الأجوبة، ولذلك نتركها مفتوحة ليستنتج القارئ بنفسه ماذا هناك من إجابة ولنعد سوياً إلى الداخل الأمريكي وشهادات غير مجروحة في هذا السياق.

يقول سكوت ستانزل المتحدث باسم البيت الأبيض إن خطة المشرعين هي «تصرف خاطئ عندما يتعلق الأمر بأمننا الوطني وطاقتنا» ويضيف أن مبيعات الأسلحة لحلفائنا تتم لأنها في مصلحة أمننا القومي وليس لأنها ورقة مساومة.

أما جاك لافت المدير المشارك لمعهد تحليل الأمن العالمي فيرى أن الولايات المتحدة تحتاج إلى نفط أوبك أكثر من حاجة أعضاء المنظمة للأسلحة الأمريكية، ويضيف أن هذه الأسلحة بالنسبة للسعوديين سلع رفاهية، أما النفط بالنسبة للأمريكيين فهو مسألة بقاء وطني.

ونبقى مع تحذير فرانك فيراسترو الخبير في مجال الطاقة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الدولية والذي حذر من أن ربط أسعار النفط بمبيعات الأسلحة قد يدفع دولاً منتجة للنفط في الشرق الأوسط لعقد اتفاقيات أسلحة مقابل النفط مع دول مثل روسيا والصين، الأمر الذي يضر بالمصالح الأمنية الأمريكية. والشاهد أن هناك أطرافاً لا تغيب عن الناظر للمشهد لا يهمها الأمن القومي الأمريكي بقدر ما يهمها خدمة أغراضها هذه هي التي تقف وبحق وراء ذلك الهجوم الذي تتعرض له المنطقة.. ماذا يعني ذلك؟

إسرائيل وعرقلة صفقات سلاح العرب

مع تكشف فضيحة التجسس الإسرائيلية الأخيرة على الولايات المتحدة الأمريكية والتي اتهم فيها الإسرائيلي الأمريكي كاديش بن عامي بسرقة أسرار عسكرية أمريكية ونقلها لإسرائيل كانت أبعاد إسرائيلية تجسسية جديدة على أمريكا تتكشف للملأ ومنها ما أشار إليه المحقق السابق في البحرية الأمريكية رون تاوليف عن بعض الجوانب الإضافية في قضية الجاسوس الإسرائيلي ومنها أن مهمة كاديش كانت تتركز على محاولة سرقة وثائق تتعلق بأسلحة أرسلت إلى المملكة العربية السعودية في الثمانينات من القرن الماضي ولا سيما طائرات (F ١٥) التي زودت آنذاك بأنظمة تسلح متطورة بالقياس إلى الطائرات المقاتلة في العالم في ذلك الوقت.

هذا الخبر يقودنا إلى حالة من الرفض المطلق التي سادت في أوساط إسرائيل غداة الإعلان عن الصفقة التسليحية الأمريكية لدول الخليج العام الماضي، فقد كتبت صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية، مشيرة إلى أن اعتراضات إسرائيل على الصفقة أدت إلى تأجيلها بسبب القول إنها ستخل بالميزان العسكري بين العرب وإسرائيل.

من الرياض إلى واشنطن.. علاقات استراتيجية

وتبقى قبل الانصراف هذه الجزئية الحيوية والتي نظلمها كثيراً إذا حاولنا اختزالها في سطور قليلة، بمعنى لا شك في أن العلاقات السعودية-الأمريكية هي علاقات استراتيجية من زمان، وأن المحاولات الفردية وحتى شبه الجماعية لا يمكن أن تؤثر فيها ذلك لأنها - بحسب تعبير الدكتورة راشيل برونسون - علاقات أثقل من النفط (Thicker than oil) وبهذا تتجاوز النفط إلى توازنات استراتيجية إقليمية ودولية تتسق ومصالح الأمن القومي الأمريكي عبر نصف القرن المنصرم وتمتد إلى عقود طويلة. ولعل هذا المنطلق هو الذي دعا جريج بريدي المحلل السياسي لدى مؤسسة (أوراسيا جروب) للقول إنه من المرجح أن يستخدم البيت الأبيض حق الاعتراض على الجهود التي تربط بين مبيعات الأسلحة إلى الشرق الأوسط بأسعار النفط.

> أزمة ارتفاع أسعار النفط فجّرت براكين الغضب لدواع أمنية ومنها ما هو اقتصادي وما هو سياسي

إن الناظر لمشهد العلاقات الأمريكية-السعودية بعين حيادية يدرك أنها قائمة على مسارات ثابتة لم ولن تتمكن (الفئة الضالة) على الجانبين من التأثير فيها لا سيما أنها حزمة أخلاقية تسمو فوق الخلافات والصراعات النسبية، حزمة عمادها الاحترام المتبادل والتعاون المشترك والتفاهم الصادق من أجل مصلحة البلدين، هذه المصلحة التي تلقي بعيداً عنها النسق البراغماتي الأحادي للبلدين فقط لتهتم كذلك بمصالح المنطقة العربية والعالم بأسره. والحاصل أن صحوة صحية، إن جاز التعبير، تعيشها العلاقات السعودية-الأمريكية منذ زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى الولايات المتحدة في إبريل ٢٠٠٥، تلك الزيارة التي نتج عنها المزيد من التعاون والتنسيق والذي امتد بنجاح حتى زيارة نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني الأخيرة والتقدير الطيب الذي لاقاه في المملكة. ولعل تصريحات وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عن الأطر والركائز التي تقوم عليها العلاقات السعودية-الأمريكية تؤكد أن تلك المحاولات التآمرية لا شك في أنها ستفشل في مواجهة الخطوط والخيوط الأساسية الممتدة من الرياض إلى واشنطن والتي عمادها الحرب على الإرهاب والنفط والتجارة واستقرار الشرق الأوسط والتعاون العسكري والعلاقات الشخصية العريقة بين الشعبين ●

*كاتب مصري متخصص في الشأن الأمريكي

قناة «عمران» مقترح مشروع لقناة مائية خليجية ذات أهمية جيو-استراتيجية

في الرابع من أغسطس ٢٠٠٨، عقد القائد العام لقوات الحرس الإيراني محمد علي جعفري مؤتمراً صحفياً للكشف عن قيام قواته باختبار سلاح إيراني، إذ قال «بموجب هذا السلاح فإن أي قطعة بحرية للعدو تتواجد على بعد أكثر من ٣٠٠ كم من حدود إيران المائية سوف تكون في مرمى نيراننا». وأنه نظراً للظروف الطبيعية وطول سواحل إيران المحيطة بمضيق هرمز والمرتفعات الموجودة ومعداتها الدفاعية فإن إغلاق المضيق ولفترة غير محددة لم يعد أمراً عسيراً عليها.

د. خضر عباس عطوان * - د.عامر هاشم عواد**

بعيداً عن الاستغراق في مناقشة صدق نوايا إيران في إغلاق المضيق أو تأكيد سيادتها عليه، ونظراً لطبيعة العلاقات غير المستقرة في المنطقة، والثقة المهزوزة باحتمالات مراعاة إيران لمصالح الخليجيين العرب، فإن الحاجة اليوم تطرح ضرورة التفكير في البدائل. بمعنى السؤال عن خيارات استمرار تدفق الإمدادات النفطية، وهي صلب موارد الدول الخليجية، واستمرار وصول السلع في ظرف تصاعد التوتر وعدم الاستقرار في الإقليم وصولاً إلى حرب ممكنة بين القوى الفاعلة «الولايات المتحدة وإيران»؟

لنبدأ بالسؤال، هل وجود ممر رابط بين الخليج العربي وخليج عُمان أمر حيوي؟ وما العيب في استمرار اعتماد الخليجيين العرب على مضيق هرمز؟ وهل يتوقع أن تكون العقبات والتكاليف مرتفعة خلال المستقبل القريب أو المتوسط؟ وما هي خياراتهم في نقل تجارتهم وبضائعهم عبر بدائل بعيدة عن مضيق هرمز؟

أولاً: أفكار أولية في البعدين السياسي والاقتصادي لوجود ممر بين الخليجين

إن تصاعد أهمية التنافس حول منطقة الخليج العربية يوجب التفكير في البدائل الاستراتيجية للقوى التي يمكن أن تكون فاعلة فيه، ويمكن لدول الخليج العربية التعامل معها، توقعاً لأي طارئ وتأكيداً على استمرارية تدفق المصادر الهيدروكربونية إلى السوق العالمية، وإيصال السلع للمنطقة، تجنباً لأية صدمات سعرية محتملة، ومما يؤكد الكلام أن المملكة العربية السعودية توسعت بعلاقاتها لتشمل الصين وروسيا والهند. إلا أنه في الواقع، القوى المنافسة للولايات المتحدة لم تستطع، وهي غير راغبة في القيام بأدوار سياسية في منطقة الخليج تكون بديلة أو منافسة لأدوار الولايات المتحدة، وتشير التوقعات إلى أن اتجاهها نحو المنطقة متصاعد، إلا أنه سيبقى مرتهناً باعتبارات قبول الحماية الأمريكية طالما أنها لا تستطيع تحمل التكاليف السياسية للانتقال إلى أداء أدوار عسكرية في الأقاليم المختلفة ومن ضمنها إقليم الخليج العربي. وتدرك دول الخليج العربية أن ذلك الوضع قد يستمر لفترة المستقبل المتوسط أي حتى عام ٢٠٢٠م. وبالتالي نقطة التركيز هي علاقات وتفاعلات الولايات المتحدة في الإقليم. لكن عيب وجود الولايات المتحدة أنه يتركز على مصالحها وليس على مصالح نظم أو شعوب المنطقة.

القوى المنافسة للولايات المتحدة لم تقم بأدوار سياسية في منطقة الخليج تكون بديلة عن أدوار الولايات المتحدة

واستدراكاً لأي خيار غير ملائم لمصالحها، ورغبة في توفير ضاغط كاف على إرادة صناع القرار في المنطقة، أنجزت الولايات المتحدة النشر المسبق لقواعد وأسطول وتجهيزات وشبكة مرافق عسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى وجودها في العراق وأفغانستان وتركيا ودول آسيا الوسطى.

في المقابل، تصاعد إدراك الدول الخليجية لضاغط التحول في أدوار إيران وأطماعها، وتأثيرات ذلك المحتملة في مستوى ونوعية الحياة التي استطاعت بناءها خلال العقدين الأخيرين، وذلك في الوقت الذي لم تقم فيه الولايات المتحدة بواجباتها ضد إيران، كما ينبغي. فتخوف الخليجيين من الخطر الإيراني له مبرراته، إذ إن التدخلات الإيرانية في العراق والبحرين حاضرة، فضلاً عن استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث. على أن هناك وجهاً آخر للمسألة لابد من النظر إليه ويتمثل في حقيقة أن الولايات المتحدة لا يمكن بحال من الأحوال أن تستغني عن الإزعاج الإيراني، مما يجعل دول الخليج تحاول جاهدة أن تتعامل مع المعضلة الإيرانية من خلال قنواتها الخاصة من دون تدخل أمريكي مشكوك في نواياه. وكما علمتنا تجارب السياسة الأمريكية أن المصلحة تقتضي بقاء إيران دولة مشاغبة تعطي للحماية الأمريكية مبرراتها في المنطقة.

إن الأزمة اليوم في منطقة الخليج، والمتفاقمة بين الولايات المتحدة وإيران، تتركز بشكل ظاهر حول ملف الأسلحة النووية، لكنها في الوقت ذاته ترتبط بالمتغيرات والتطورات على مستوى البيئة الإقليمية. ومن المهم حشد الجهود الإقليمية من أجل نزع فتيل الأزمة. فمن المؤكد أن دول الخليج العربية هي أول من ستتأثر بشكل مباشر في حال حدوث مواجهة أمريكية - إيرانية. ومن المؤكد أن إدراك الأخطار التي قد تنجم عن تلك المواجهة يجب أن يسفر عن جهود ومشاورات دبلوماسية خليجية. بمعنى، أن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ خطوات في ما يخص جوانب الدخول في مفاوضات مباشرة مع إيران، بالإضافة إلى التركيز على التعاون الإقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي. كما أنه وإذا استدعت الضرورة فإنه لا بد كذلك من استدعاء دعم وجهود أطراف أخرى كما هي الحال بالنسبة للقاءات (١+٣+٦). ومن أجل زيادة فرص إنجاح الجهود الدبلوماسية، فإنه من الضروري لدول مجلس التعاون الخليجي أن تنظر إلى إيران كجزء لا يتجزأ ضمن أي منظومة أمنية في منطقة الخليج تتشكل في المستقبل. وهذا ما يقودنا إلى مسألة ثانية، ألا وهي التساؤل هل إن دول الخليج العربية تعي وتتوقع، خلال المستقبل القريب، وجود استمرارية أم انقطاع في تفكير الإيرانيين وسياساتهم من حيث توجهاتها العامة؟ طالما أن هذه السياسة هي أحد أسباب التوتر وعدم الاستقرار الإقليميين. فالسياسة بصفة عامة لها وجهان: المصالح والمشروع. والمصالح ليس فيها ضير للاتفاق أو الاختلاف، لكن في المناطق الجغرافية المتماسة، وفي ظرف اختلال علاقات القوى، وأيضاً اختلال العلاقات التاريخية وغياب الثقة فإن وقع المشروع مسألة صعبة القبول والتوفيق. ويعلمنا درس التاريخ والجغرافيا أنه ليس المهم أن يعقد الخليجيون العرب اتفاقيات مع إيران بقدر ما أن تتخلى الأنظمة السياسية المتتابعة في إيران عن طموحات السيطرة الإمبراطورية، لا نقول التخلي عن المصالح ولكن التخلي عن الأحلام الإمبراطورية، وإذا لم تستطع الأنظمة السياسية المتعاقبة في إيران أن تفصل بين المصلحة والأحلام الإمبراطورية فلا يمكن أبداً الوثوق بالاتفاقيات مع إيران. إن التاريخ الماضي في القدم، والقريب والحاضر ومؤشرات المستقبل، لا تجعلنا نثق بإيران. فالواقع أنه لا يمكن تهجين توجهات إيران حول الخليج لأنها تتعلق بفلسفة وفكرة الحقيقة التاريخية-الفلسفية في النظر إلى ثلاثية: الكون، الطبيعة والوجود، وأخيراً إلى القومية والفرد الفارسيين والعلاقات مع الآخر غير الفارسي، التي صاغتها في مشروعها القومي. وهذه الفلسفة لايمكن أن تتوافق مع المنظومة الخليجية العربية. وعلى دول الخليج العربية تذكر أن التاريخ يبقى مدرسة للعرب، ويشير إلى دوام علاقات الصراع بين العرب والفرس بسبب قيام مشاريع الدولة الفارسية المستمر في التوسع على حساب العرب، فالدولة الفارسية لا تزال جاهدة في إيجاد توابع لها وأذرع نفوذ عبر استراتيجية إيرانية لمشروع أكبر هو بناء قوة إقليمية قائدة تدور حولها توابعها.

أهمية المضيق تكمن في أهمية ونوعية التجارة المارة من خلاله والدول المطلة عليه

وهناك عوامل عدة تعطي لمنطقة الخليج أهمية دولية- إقليمية، ومنها قيمة السلع الهيدروكربونية المتدفقة منه إلى بقية دول العالم، والتي يتوقع تصاعد قيمتها خلال المستقبل المتوسط، بحكم تصاعد حاجة القوى الصناعية لهذه الموارد واستمرار نضوبها عالمياً. يضاف إلى ذلك حجم التجارة التي تسببها تدفقات عوائد تصدير تلك الموارد، وأهمها السلع الكمالية والأساسية والأسلحة. وبيت القصيد هو الممرات المائية التي يجري فيها النقل والتداول، وهو هنا مضيق هرمز ذو الـ ٣٠ كيلومتراً عرضاً. والذي يقع بين أراضي دولتي إيران وسلطنة عمان، ويربط بين خليج عُمان والخليج العربي، وهو غير خاضع لسيادة أي من الدولتين نظراً لكونه يربط بين بحرين، أي جواز مرور الملاحة الدولية من دون الحاجة لاستحصال إجازة مرور مسبقة من الدولتين الساحليتين. وتكمن أهمية المضيق في أهمية ونوعية التجارة المارة من خلاله، ونوعية الدول المطلة عليه. فهو يمثل

ممراً تجارياً لسبع دول، لكنه يمثل الممر البحري الوحيد لتجارة: العراق والكويت والبحرين وقطر. وتشترك الدول المتشاطئة على الخليج العربي بكونها من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم.

لقد تناقلت وسائل الإعلام العالمية في يوليو وأغسطس الماضيين الأنباء عن وضع إيران خطة تستهدف الاستيلاء على مضيق هرمز وإغلاقه في أقصر وقت ممكن إذا ما نشبت حرب بينها وبين الولايات المتحدة، معتمدة على امتلاكها شواطئ وجزراً في طول الخليج العربي، وفي أوقات الضرورة قد تستخدمها للأغراض العسكرية في اعتراض السفن الحربية والتجارية وناقلات النفط ومنعها من المرور عبر مضيق هرمز، أو عبر زرع الألغام البحرية على جنبات المضيق. كما أن المتتبع لتصريحات الساسة الإيرانيين يلمس وجود نوايا إيرانية للسيطرة العسكرية على المضيق، عكستها تصريحات مسؤولين عدة، ومنها مثلاً تهديد المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي، نهاية ٢٠٠٦، بأن إيران ستغلق منافذ تصدير النفط المصدّر من الخليج إلى الأسواق العالمية في حال تعرض بلاده إلى ما سماها خطوة خاطئة من قبل الولايات المتحدة. وفي الاتجاه ذاته كرر علي خامنئي في نهاية فبراير ٢٠٠٧ تهديده في حال الاعتداء على إيران. وهنا تطرح تساؤلات مثل هل يمكن للدول الخليجية تحويل طريق نقل بضائعها ونقل صادراتها من خلاله من دون أن يؤثر أي إجراء إيراني محتمل أو متوقع أو ممكن فيها؟ وإذ كان للسعودية وعُمان والإمارات خياراتها البديلة، فإن بقية الدول العربية تعاني، وهي تتلمس البدائل. والمطروح منذ ثمانينات القرن الماضي هو توفير حماية أساطيل القوى الكبرى، وهذا خيار مكلف سياسياً واقتصادياً، رغم أهميته. والثاني نقل إمدادات الموارد الهيدروكربونية بأنابيب إلى البحر الأحمر عبر السعودية، وإلى البحر المتوسط عبر السعودية والأردن وسوريا، أو إلى بحر العرب عبر عُمان.

وطالما أن عدم الاستقرار متوقع خلال الـ ١٠ - ١٥ عاماً المقبلة، ولتقليل التكاليف التي يجري تحملها خليجياً، إذن هل هناك بدائل سياسية واقتصادية لتجاوز خيارات الأعوام المقبلة؟ بمعنى هل هناك بدائل تعطي انسيابية لدول الخليج العربية في ضمان تمتعها بالقيمة الاقتصادية والاستراتيجية لمواردها، وعدم وقوعها تحت ضاغط خيارات سياسية، ومن ضمنها إيران وسياساتها وتوجهاتها، أو ما تفرضه البيئة الدولية والإقليمية من صراعات قد تغلق أهم المنافذ التي تعول عليها تلك الدول من دون إرادة لها في تلك التوجهات أو الصراعات؟

وضعت إيران خطة تستهدف الاستيلاء على مضيق هرمز وإغلاقه إذا ما نشبت حرب مع أمريكا

ثانياً: الإطار العام للمشروع: الخيارات المتاحة أمام الدول الخليجية

الواقع أن القراءات الاستراتيجية تتطلب التفكير في البدائل، ولكي تتجاوز دول الخليج العربية الواقع السلبي للجوار الإيراني أو للعلاقات الدولية وصراعاتها الإقليمية في منطقة حوض الخليج وتفرعاتها، عليها تأمين تدفق مواردها ووصول السلع إليها بشكل آمن. وهذا لن يتحقق لها إلا عبر إنشاء قناة موازية لقناة مضيق هرمز، بمعنى (التجميد النسبي) لأهمية مضيق هرمز طالما أن الجيرة الإيرانية هي دائمة. والمشروع الإيراني يتصل بفكرة قومية، تاريخية، فلسفية شبه دائمة من الصعب تواؤمها مع إرادة الخليجيين العرب ومصالحهم.

ومن خلال النظر إلى الخريطة الجغرافية فإنه لدينا ثلاثة خيارات، لكل منها تكاليف ومزايا قابلة للدراسة، هي:

١- إنشاء قناة تربط بين الخليج العربي من جهة منطقة جبل علي (الإمارات)، وخليج عُمان من جهة الفجيرة (الإمارات).

٢- إنشاء قناة تربط بين الخليج العربي من جهة منطقة جبل علي (الإمارات)، وخليج عُمان من جهة منطقة صحار (عُمان).

٣- إنشاء قناة تربط بين الخليج العربي من جهة منطقة الطف (الإمارات)، وخليج عُمان من جهة مسقط (عُمان).

وإذا أتينا للخيار الأول سنلاحظ أنه سيخترق منطقة شبه صحراوية ارتفاع الأرض فيها بين ٥٠٠ - ١٠٠٠م، والمسافة بين النقطتين ١٤٠ - ١٥٠ كم. وتبعد أقرب نقطة للساحل الإيراني عن نقطة بداية القناة من جهة الخليج العربي نحو ١٦٠ كم، وعن النقطة من جهة ساحل عُمان ١٣٠ كم. وهذا الخيار سهل نسبياً، ويتطلب استثمارات محدودة نسبياً، سواء إماراتية صرفة أو إماراتية - عربية - أجنبية. والإمكانيات التكنولوجية متاحة لإنجازه بفترة تتراوح بين ١ - ٢ سنة.

مزايا هذا الخيار:

❖ سيعود بالفائدة على دولة الإمارات، لأن القناة لن ينتهي دورها بانتهاء الأهمية النسبية للموارد الهيدروكربونية المصدرة من منطقة الخليج، حيث ستبقى أهمية القناة الاقتصادية لما بعدها لدول الحوض العربية.

❖ ستصاب إيران بخيبة أمل جراء وجود منفذ آخر لنقل البضائع.

❖ لن تعارضه السعودية أو العراق، فهو لن يمس مصالحهما، فخيار قناة مضيق هرمز متاح لمن يريد أو يضمن بقاء علاقاته

مستقرة أو تحالفية مع إيران، وللمملكة العربية السعودية منافذ البحر الأحمر، بمعنى أنها ليست مرغمة على استخدام حوض الخليج كضرورة حياة أو موت.

❖ هو خيار اقتصادي حيث يتطلب إرادة الإمارات فحسب.

❖ والأهم أنه خلال الأعوام المقبلة سيسهل مرور إمدادات النفط العالمية دون تقلبات سياسية حادة؛ بالطبع ما عدا تلك المتعلقة باحتمالات اندلاع مواجهة بين إيران وأحد الفواعل في منطقة الخليج، أو حدوث اضطرابات عنيفة تهز إحدى الدول المطلة على الخليج، بمعنى أن احتمالات التوقف ستكون جزئية للدول المعنية وليس لحوض الخليج ككل.

أما العقبات أمام هذا الخيار فهي:

❖ ستتصاعد احتمالات المنافسة وأحياناً الصراع الإيراني-الإماراتي بشكل خاص على حساب الصراع الإيراني - الخليجي.

❖ ستبدي عُمان منافسة، وربما ممانعة نسبية لعرقلة هذا المشروع لكونه سيؤثر في مكانتها في قمة مضيق هرمز.

أما الخيار الثاني، فسنلاحظ أنه سيخترق منطقة شبه صحراوية أيضاً، ارتفاع الأرض فيها بين ٥٠٠ - ٢٠٠٠ متر، والمسافة بين النقطتين ١٩٥ - ٢٠٠ كم. وتبعد أقرب نقطة للساحل الإيراني عن نقطة بداية القناة من جهة الخليج العربي نحو ١٦٠ كم، وعن النقطة من جهة ساحل عمان ١٧٠ كم. وهذا الخيار سهل نسبياً أيضاً، لكنه يتطلب قراراً سياسياً إماراتياً-عمانياً، ويتطلب استثمارات محدودة نسبياً، سواء إماراتية-عمانية صرفة أو خليجية - عربية - أجنبية. والإمكانيات التكنولوجية متاحة لإنجازه أيضاً بفترة تتراوح بين ١ - ٢ سنة.

مزايا هذا الخيار:

❖ سيعود بالفائدة على الإمارات وعُمان، لأن القناة لن ينتهي دورها بانتهاء الأهمية النسبية للموارد الهيدروكربونية المصدرة من منطقة الخليج، حيث ستبقى أهمية القناة الاقتصادية لما بعدها لدول الحوض العربية.

❖ ستشعر عُمان بأن التحويل الذي جرى لن يضر مصالحها ودورها الإقليمي.

❖ سيصعب على إيران اتخاذ موقف معارض لدولتي الإمارات وعُمان في آن واحد.

أما عقبات وتكاليف الخوض في هذا الخيار فهي:

❖ إن أي مسعى إيراني لإغلاق الحوض سيشرك دول الخليج ضدها، كون المنع أو الإغلاق سيكون ضد إرادة دولتين خليجيتين، وأيضاً ضد مصالح الآخرين.

❖ لا تزال المسافة بين الساحل الإيراني ومداخل القناة في هذا الخيار غير آمنة نسبياً، وإن كانت مداخل القناة لا تقع ضمن المياه الدولية إنما ضمن المياه الإماراتية والعمانية الداخلية.

أما الخيار الثالث، فسنلاحظ أنه سيخترق منطقة صحراوية وهضاباً، ارتفاع الأرض فيها بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ متر، والمسافة بين النقطتين هي نحو ٤٥٥ كم. وتبعد أقرب نقطة للساحل الإيراني عن نقطة بداية القناة من جهة الخليج العربي نحو ٢٧٠ كم، وعن النقطة من جهة ساحل عمان نحو ٢٣٠ كم. وهو خيار سياسي مغر، وخيار اقتصادي مكلف نسبياً، حيث سيكون على بعد آمن نسبياً عن حدود سواحل إيران. ويتطلب من إيران لاختراق وتعطيل الملاحة عبره اختراقاً واسعاً للمياه الدولية ولسواحل الإمارات وسواحل عمان. وهذا يعطي حججاً قوية للدولتين في حفظ مصالحهما ويمكّن القوى الحليفة من التدخل في وقت مبكر لحماية حق المرور في القناة. ويتطلب هذا الخيار أيضاً استثمارات أكبر مما في الخيارين السابقين نسبياً، نظراً لطول المسافة وطبيعة الأرض التي سيجري فيها شق القناة؛ والتي يقدر استمرار العمل فيها بين ٢ - ٣ سنوات. ويفضل في هذا المشروع ومع تكاليف السياسية والاقتصادية إشراك منظومة مستثمرين محليين وإقليميين وعالميين يجري اختيارهم بعناية ليكونوا درعاً واقية أمام أي محاولة لزعزعة الاستقرار الإقليمي في القناة أو حولها.

تخوف الخليجيين من الخطر الإيراني له مبرراته لتدخلاتها في العراق واحتلال الجزر الإماراتية

ولا ننسى بالطبع، أن مشروعاً بهذا الحجم يتوقع أن يواجه بسلبيات، والمتوقع منها هو موقف الولايات المتحدة: وله صورتان: الأولى متعلقة بصميم مصالحها واستراتيجيتها في المنطقة على مدى المستقبل المتوسط. هل ستوافق الولايات المتحدة على المشروع الولايات المتحدة ما لم تكن هناك تهديدات لمصالحها، وتأكدت أن النفط سيأتي من دون عوائق إذن ما فائدة استمرار وجودها؟ ذلك سيضرب مصالح المؤسسة الصناعية العسكرية وإذا عارضت، فهل سيكون للإمارات و/ أو عُمان القرار المستقل للبدء بالمشروع ؟

والصورة الثانية، متعلقة باحتمالات المساومة بين الطرفين الأمريكي والإيراني وما ستقدمه الولايات المتحدة لإيران مقابل تخليها عن برنامجها النووي، ومقابل تعهدها بعدم عرقلة نجاح مشروع الولايات المتحدة في العراق. فالمشروع له أهمية سياسية بعيدة المدى قبل أن تكون اقتصادية فهو سيكون سلاحاً للضغط على إيران يسهم في إضعاف هيمنتها التي تقاتل لاستمرارها على منطقة الخليج، وليس بعيداً أن تتفق مع الولايات المتحدة على تقاسم الأدوار في المنطقة.

من أهم البدائل إنشاء قناة موازية لقناة مضيق هرمز

ثالثاً: كيفية تنفيذ المشروع

وللشروع بتنفيذ مثل هذا الخيار يتطلب الآتي:

١- الإعلان السياسي عن اتخاذ قرار بحفر قناة استراتيجية بين الخليج العربي وخليج عُمان، بديلة عن مضيق هرمز. وجعل ذلك هدفاً استراتيجياً على مدى سنتين من اتخاذ القرار.

٢- تضمين القرار الخطوات اللازمة لتنفيذ المشروع، وهي: تحرك داخلي، وتحرك إقليمي، وتحرك على صعيد القوى الكبرى، من أجل إقناع صناع القرار والقوى ذات الثقل السياسي والاقتصادي بأهمية اعتماد بدائل لمضيق هرمز.

٣- من الضروري إنشاء هيئة للقناة مسؤولة عن دراسة الخيارات التي ستسلكها، وتقدير حجم التكاليف المتوقعة، وحجم الاستثمار، وحجم المشاركة الحكومية للأطراف المعنية، وللشركات المحلية والإقليمية والعالمية، والجداول الزمنية النهائية والتأسيس لشركة إماراتية خالصة، أو إماراتية - عُمانية، أو خليجية، أو دولية، توزع عليها الأسهم والأرباح. وكلما زاد المستثمرون أوجدنا شبكة مصالح مهتمة بحماية ونجاح المشروع.

٤- يوضع برنامج أمده الأقصى ثلاث سنوات لإنجاز العمل بالمشروع.

٥- إجراءات وتكاليف ومزايا إنجاز هذا المشروع. ويمكن تقديرها بالآتي:

أ- إيقاع ضرر سياسي بالغ بطموحات إيران المعادية للخليجيين العرب، ويعطيهم فرصة واسعة للتحكم بقراراتهم وعدم الانجراف وراء طموحات أو مهاترات إيران الجانبية.

ب- إذا ما قدرنا أن تكلفة إنشاء القناة تقدر بين ٤ - ٦ مليارات دولار (كافتراض)، وأن عدد السفن التي ستستفيد من إنشائها بنحو ٥٠ سفينة يومياً، وأنها قادرة على تحقيق إيرادات مالية بين ٧٥٠ مليوناً ومليار دولار سنوياً، فإن الأموال التي ستصرف ستتم تغطيتها خلال فترة تقع بين ٥ - ٨ سنوات، هذا إذا لم نستثن ميزتين أخريين ألا وهما تقليل قدرات إيران في الضغط على شريان حياة الدول الخليجية، وجعل الإمارات مركزاً تجارياً إقليمياً، ويمكن التوسع في أعمال القناة داخل الصحراء لإقامة منطقة سياحية أو أحواض اقتصادية لتربية الأسماك.

ج- النظرة الأولى للرقم أعلاه تعطي انطباعاً أن التكلفة مرتفعة، لكن كم هي التكاليف السياسية لبقاء إيران عنصراً مهدداً لاستقرار المنطقة وللقرار السياسي الخليجي من خلال استهداف إيران وضغوطها السياسية المتكررة في / أو بالقرب من مضيق هرمز وسواحل الخليج العربي أو أعماقه؟

د- لغرض تقليل التكاليف يمكن إحالة تصميم القناة وإنجازها إلى شركات مختصة عبر مناقصات وتحت إشراف حكومي.

هـ- تكون الدول والشركات بعدها مسؤولة عن اختيار أي الطرق ستسلك في الممرات البحرية.

هذه قراءات أولية، والتنفيذ لن يكون صعباً أبداً، من الناحية التكنولوجية، ولكن وهنا المسألة لب الموضوع هل القرار السياسي قادر على التفكير المستقل، بمعنى التركيز على مصالح الخليجيين العرب قبل غيرهم؟

لذا، فإننا نرى أن الخيار الثالث الذي طرحناه أفضل الخيارات حتى لو كان مكلفاً اقتصادياً، إذ على دول الخليج أن تعي حقيقة مهمة مفادها أن إيران إذا لم تدمر بضربة عسكرية فإنها ستكون القوة الأبرز في المنطقة والتي لا يمكن أبداً أن نثق بنواياها، إذ إن تاريخها مع الدول العربية يخيم عليه السواد. وهذه القوة لن ترضى إلا بفرض (الأتاوات) على دول الخليج وهي حقيقة مرّة علينا أن نعيها جيداً. ولذلك سيمثل هذا المشروع ضربة للمصالح الإيرانية مرتين: الأولى سيقلل من تحكمها في الممر المائي الأهم في المنطقة. والثانية سيعطي لمن يواجهها هامشاً واسعاً من المناورة في أية مفاوضات قادمة حول ترتيب الأوضاع في المنطقة.

وإذا لم تقم الإمارات /عُمان بتنفيذ المشروع فعلى المملكة العربية السعودية بالذات التدخل لإتمامه إذا ما سمحت المسوحات الجغرافية بذلك، ولتكن القوة التي تعطي الخيارات والبدائل لأشقائها، لأن المعركة المقبلة حول القوة الأبرز ستكون بين السعودية وإيران، ولن تقلل من ذلك الأجواء شبه الجيدة التي تبرز في سماء العلاقة بين البلدين بين حين وآخر ●

*باحث في مركز الدراسات القانونية والسياسية - جامعة النهرين
** باحث في الشؤون الدولية والاستراتيجية - مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد

«تنظيم القاعدة» في السعودية..إلى أين؟

«القاعدة تعرضت لهزيمة كبيرة في العراق والمملكة العربية السعودية، وأصبحت بصورة عامة في موقع الدفاع بما في ذلك على الحدود الأفغانية - الباكستانية». هذا ما خلص إليه تقييم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه) في شهر مايو الماضي الذي أكد أن استراتيجية (القاعدة) في السعودية تعرضت لهزيمة شبه تامة.

عطا السيد فتوح *

توجد مؤشرات قوية إلى أن تنظيم القاعدة تعرض لانتكاسة قوية وفشل في تحقيق طموحاته وأهدافه في المملكة العربية السعودية التي شهدت موجة من الاعتداءات الدامية والاشتباكات بين قوات الأمن وعناصر تنتمي إلى تنظيم القاعدة بدأت في مايو ٢٠٠٣ بسلسلة من التفجيرات استهدفت مجمعات سكنية للأجانب في الرياض وأسفرت عن سقوط ٣٤ قتيلاً بينهم ٧ أمريكيين وإصابة ١٩٤ آخرين في هجمات شبهها بعض المراقبين بهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي نوفمبر من العام نفسه تعرضت المدينة نفسها لانفجار ضخم في أحد المجمعات السكنية أسفر عن مقتل ١٨ شخصاً. وتصاعدت هذه الموجة خلال عام ٢٠٠٤، الأمر الذي أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠ من المدنيين ورجال الشرطة والغربيين، فقد تعرضت الرياض لهجوم في إبريل ٢٠٠٤ استهدف مبنى الإدارة العامة للمرور، وشهدت مدينة ينبع هجوماً إرهابياً في الأول من مايو ٢٠٠٤ أسفر عن مقتل أمريكيين وبريطانيين وأحد أفراد الحرس الوطني. واستمرت هذه الموجة إلى أن وقعت آخر العمليات الإرهابية في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ في مدينة أبقيق، وتم خلالها قتل ٤ فرنسيين في أول هجوم مباشر على هدف نفطي سعودي.

وأبدت أجهزة الأمن السعودية سرعة كبيرة في التعامل مع تنظيم القاعدة، وتمكنت من القضاء على قيادات التنظيم من الصف الأول ممن يتمتعون بخبرة عالية في القتال نظراً لمشاركتهم في جبهات قتال عدة مثل أفغانستان والبوسنة والجزائر والصومال، ومن أمثال هؤلاء (خالد الحجي) اليمني الذي قتل في مهمة خاصة قامت بها أجهزة الأمن السعودية في ٢٠٠٣/٣/١٦، ويوسف العييري الذي قتل في يونيو٢٠٠٣، أثناء متابعته أمام أحد الحواجز الأمنية، وعبدالعزيز المقرن الذي قتل في ٢٠٠٤/٦/١٨، الأمر الذي أدى إلى إضعاف التنظيم، ومن مؤشرات هذا الضعف تحوله من استهداف أماكن إقامة الأجانب والقواعد العسكرية الأمريكية والمؤسسات الدبلوماسية والسياسية ذات القيمة الاستراتيجية إلى الأهداف السهلة ذات الطبيعة المدنية والتي يصعب توفير الإمكانيات الكافية لحمايتها بشكل فعّال لكثرة عددها وانتشارها الجغرافي كالمقرات السكنية أو استهداف الأفراد سواء قتلاً أو خطفاً، وفي هذا الإطار تأتي حوادث مثل مقتل ألماني في الرياض أو اختطاف الأمريكي بول جونسون ونحره خلال عام ٢٠٠٤.

كما استطاعت السلطات السعودية القضاء على أعداد كبيرة من أتباع التنظيم والمتعاطفين معه في مختلف مناطق المملكة أو القبض عليهم وإحباط العديد من العمليات قبل تنفيذها فضلاً عن مداهمة مواقع كثيرة ضبطت فيها كميات كبيرة من الأسلحة المختلفة ومواد التفجير، فقد أعلنت وزارة الداخلية السعودية في ٢٠٠٨/٦/٢٥ أن الأجهزة الأمنية قامت منذ مطلع العام بتنفيذ العديد من العمليات الأمنية التي استهدفت أتباع تنظيم القاعدة في مناطق مختلفة من المملكة أدت إلى القبض على ما مجموعه ٧٠١ من جنسيات مختلفة كانوا يعملون من خلال التخطيط والتجنيد والتجهيز على إعادة إحياء الأنشطة الإجرامية.

وأعلنت وزارة الداخلية السعودية في مطلع مارس ٢٠٠٨م عن إلقاء القبض على ٢٨ عضواً من تنظيم القاعدة كانوا يتواصلون مع قيادات القاعدة في الخارج، ولا سيما مع الرجل الثاني في التنظيم أيمن الظواهري لإعادة بناء خلاياه في المملكة. وأعلنت السلطات السعودية أيضاً في نهاية نوفمبر ٢٠٠٧ أنه تم إلقاء القبض على

تحديث أجهزة الأمن ونشر قوائم المطلوبين والعفو الملكي عن بعضهم من ركائز الاستراتيجية السعودية لمواجهة القاعدة

٦خلايا مكونة من ٢٠٨ أشخاص كانت إحداها تخطط للهجوم على منشأة نفطية.

وفي ٢٠٠٧/٦/٥ أعلنت وزارة الداخلية السعودية أن الأجهزة الأمنية اعتقلت مواطنين سعوديين، وآخر مقيماً، من القياديين المشرفين على ما يصدر عن «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب» من مجلات وبيانات وحوارات متبادلة على الإنترنت تدعو إلى الفكر التكفيري وتسعى إلى التجنيد. ومن بين هؤلاء (أبو أسيد الفلوجي) أداة الربط بين المنتمين لتنظيم القاعدة والمتعاطفين معه خارج وداخل الوطن، حيث يقوم بتداول بياناتهم وربطهم بأطراف خارجية، والتهيئة للعمليات الإرهابية والتحريض على المشاركة فيها، والاتصال بأطراف متعددة وبطريقة مباشرة للمساعدة على التمويل والتنفيذ داخل أرض الوطن.

وفي إبريل ٢٠٠٧ أعلنت السلطات اعتقال ١٧٢ شخصاً متهمين بالارتباط بتنظيم القاعدة، بعضهم كان يخطط لمهاجمة قواعد عسكرية ومنشآت نفطية.

وقد أكدت رسالة لزعيم القاعدة أسامة بن لادن في مايو الماضي تلك النجاحات حيث دعا أتباعه في السعودية إلى مغادرة البلاد إلى اليمن حتى لا يقتلوا أو يعتقلوا من قبل أجهزة الأمن، وذلك بعد أن تأكد للتنظيم وقياداته أن أجهزة الأمن السعودية استطاعت السيطرة عليه وشل قدرته على الحركة.

وفي مواجهتها ضد تنظيم القاعدة، اعتمدت المملكة العربية السعودية استراتيجية متكاملة تقوم على ركائز عدة من أبرزها:

١- تحديث أجهزة الأمن وتزويدها بأحدث التقنيات اللازمة، والعمل على رفع الروح المعنوية لرجال الأمن فضلاً عن الدعم المالي المتمثل في رفع مرتباتهم ومكافآتهم.

٢- نشر قوائم بأسماء المطلوبين من تنظيم القاعدة في وسائل الإعلام المختلفة بصفة دورية، مع قيام أجهزة الأمن بتتبع هذه العناصر.

٣- العفو الملكي الذي وفر فرصة للمتورطين في العمليات الإرهابية للتراجع وتسليم أنفسهم، وتجاوب مع هذا العفو الكثير من العناصر التي انخرطت في العنف والإرهاب، وحرص التلفزيون السعودي على بث حلقات خاصة مع العائدين إلى الصواب.

٤- الحرص على اكتساب ثقة المواطن وتعاونه مع أجهزة الأمن وتقديم المكافآت للمواطنين المتعاونين مع الجهات الأمنية مما ساهم في إحباط عمليات إرهابية.

٥- تجفيف المنابع المالية لعمليات الإرهاب ومحاربة المخدرات وغسل الأموال باعتبارهما أهم مصادر تمويل الإرهاب، فقد أقر مجلس الوزراء السعودي في عام ٢٠٠٣ مشروعاً جديداً لنظام مكافحة غسل الأموال، وإنشاء وحدة للتحريات المالية لتلقي البلاغات وتحليلها وإعداد التقارير عن المعاملات المشبوهة والتحقيق والحجز على الأموال والممتلكات المرتبطة بغسل الأموال. كما صدرت تحذيرات عدة عن مفتي عام السعودية الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، من مغبة تقديم التبرعات الخيرية إلى «جهات مشبوهة ممن يستغلونها في أشياء تجلب الضرر على الإسلام والمسلمين».

٦- المراجعات الفكرية لكثير من المشايخ المؤثرين، مما أدى إلى تراجع الكثير منهم عن فتاويهم التي استند إليها عناصر القاعدة في القيام بتلك الأعمال الإرهابية.

٧- إعادة تأهيل عناصر التنظيم الذين يتم اعتقالهم بهدف تحويلهم إلى مواطنين صالحين (برنامج المناصحة) الذي يقوم عليه مجموعة من رجال الدين والعلماء والمتخصصين في علم النفس.

ينبغي الاستمرار في عمليات الإصلاح السياسي المتدرج بما يتفق وظروف المجتمع السعودي

٨- مراقبة استخدام الإنترنت واستهداف عناصر التنظيم الذين يتواصلون عن طريق شبكة الإنترنت سواء فيما بينهم داخل المملكة أو مع قيادات التنظيم في الخارج، وتوعية المواطن وتحذيره من رسائل قيادات التنظيم في الخارج.

٩- وضع ضوابط للحد من حمل السلاح المرخص داخل حدود الحرمين الشريفين وكذلك على بعد ٥٠٠ متر من المناطق البترولية والعسكرية، بالإضافة إلى منع استخدام السلاح في الاحتفالات والتجمعات العامة.

١٠- حماية الحدود مع الدول المجاورة بما يحول دون تسرب أي تنظيمات أو جماعات إرهابية داخل أراضيها، وفي هذا السياق اتخذت المملكة إجراءات وقائية عدة مثل تشديد الإجراءات الأمنية والرقابية على المواقع الحدودية، وتطبيق أحدث تقنيات بيانات (البصمة الحيوية) للتعرف إلى هويات المسافرين في المطارات والموانئ البحرية والمعابر الحدودية. ومشروع إحكام السيطرة على الحدود من المتسللين من العراق والكويت والأردن (الحزام الإسفلتي) وهو طريق معبد يطوق الحدود البرية للبلاد بمسافة تتجاوز ٥٢٠٠ كيلو متر وبعرض ١٠ أمتار بما يضمن ضبط الحدود مع اليمن وعدم تنقل الأسلحة والمتفجرات المهربة وأيضاً ضبط الحدود مع العراق وعدم إعطاء الفرصة للمتسللين.

١١- المشاركة في المؤتمرات الدولية، حيث استضافت الرياض في عام ٢٠٠٥ المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي شاركت فيه ٥٧ دولة ومنظمة، وذلك للاطلاع والاستفادة من مختلف تجارب الدول التي نجحت في مكافحة الإرهاب.

ورغم أن المملكة العربية السعودية استطاعت تحقيق معظم أهدافها في حملتها ضد تنظيم القاعدة، إلا أن المواجهة لا تزال قائمة

أبدت أجهزة الأمن السعودية سرعة في التعامل مع (القاعدة) وتمكنت من القضاء على الكثير من قادتها

ومن المتوقع استمرارها في ظل العوامل التالية:

أ- إن تنظيم القاعدة مشروع طويل الأمد في ظل تحوله من تنظيم مركزي إلى فكرة وأيديولوجيا تجد من يروج لها ومن يعتنقها ويتعاطف معها.

ب- البيئة غير المستقرة في الخليج من حيث استمرار تدهور الوضع الأمني في العراق واستمرار بقاء القوات الأمريكية في بعض دول الخليج.

ج- سهولة التنقل بين دول الجزيرة العربية مما يساهم في تزايد عمليات تهريب الأسلحة والمتفجرات، كما يساعد على هروب عناصر هذه التنظيمات إلى أماكن غير معلومة، خاصة أن بعض هذه الدول ذات طبيعة جبلية أو صحراوية. فالأسلحة التي استخدمت في تنفيذ تفجيرات الرياض الثلاثة مثلاً تم تهريبها إلى الأراضي السعودية عبر الحدود العراقية، كما نجحت أجهزة الأمن الكويتية في شهر إبريل ٢٠٠٤ في تفكيك شبكة لتهريب السلاح من العراق إلى السعودية عبر الكويت.

د- إن القادة الجدد أو الصف الثاني في تنظيم القاعدة غير معروفين لأجهزة الأمن، بل ربما يعيشون بين المواطنين من دون أن يشعر بهم أحد، فالسعودي عبدالرحمن مصلح الحربي الذي أعلن عن اعتقاله في العراق وشارك في الاعتداء على مصفاة أبقيق كان من غير المطلوبين للأجهزة الأمنية السعودية.

ولذلك فإن الحاجة ملحة لاستمرار التأهب والحذر وتفعيل الاستراتيجية السعودية من أجل استئصال ظاهرة الإرهاب والقضاء على تنظيم القاعدة والفكر المتطرف وذلك من خلال:

١- إنشاء أجهزة أمنية متخصصة لمكافحة الإرهاب وإعادة تأهيل وتدريب وتحديث القوة الأمنية باستمرار من حيث التكوين والمفاهيم والتسليح والفكر بما يساعد على بناء الثقة بين المواطن والأجهزة الأمنية.

٢- تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب على المستوى الخليجي والإقليمي والدولي وتبادل الخبرات بين هذه الأجهزة لوقف محاولات التسلل والتهريب، خاصة أن ظاهرة الإرهاب تتجاوز حدود كل دولة، وتتطلب التعاون الدولي.

٣- إعادة تأهيل الاقتصاد بما يضمن تحقيق مستوى متقدم من النمو والرفاهية التي تعود على كافة أفراد المجتمع للقضاء على أهم مبررات الاتجاه نحو العنف.

٤- الاستمرار في عمليات الإصلاح السياسي المتدرج بما يتفق وظروف المجتمع السعودي.

٥- تنمية الوازع الديني وتحصين المجتمع ضد الفكر المتطرف وتوعية المواطنين بما يؤدي إلى تعاون أفراد المجتمع مع الأجهزة الأمنية في مواجهة الإرهاب، ويقوم بهذا الدور كافة مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية ووسائل الإعلام ●

*باحث متخصص في الشؤون الخليجية

تفاعل الأحداث في كركوك.. بين مطرقة المصالح الإقليمية وسندان الاستحقاقات الداخلية

تعد قضية مدينة كركوك من القضايا الشائكة في حقبة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لاعتبارات اقتصادية وسياسية وإثنية مختلفة لا مجال لذكرها الآن، إذ يتشعب الحديث عنها طويلاً، ويضيق به المقام والمجال معاً.

رائد فوزي أحمود *

لقد شهدت كركوك سلسلة من الاضطرابات المختلفة في الآونة الأخيرة مما مهد الطريق لموجة من العنف قد تشهدها المدينة سريعاً بعد هدوء نسبي شهدته والمناطق الشمالية من العراق. وأسباب ذلك عديدة من أبرزها تزايد وجود عناصر تنظيم القاعدة في المدينة مع زيادة الضغط على التنظيم في مناطق وجوده في وسط العراق وشماله، مما أنتج حالة من نزوح بعض عناصر التنظيم وقيادته إلى المدينة للاستفادة من الهدوء وملاحقة الحكومة والجيش العراقي لهم، والاستفادة من الحواضن الاجتماعية (العشائر العراقية السنية مثل عشائر العبيد) التي فقدوها نتيجة لتداعيات تجربة الصحوات. وقد أسعفت الظروف التنظيم بعد أن شعرت العشائر السنية بأنها مستهدفة نتيجة العملية السياسية وما أفرزته نتائج الحملة العسكرية للمالكي (أم الربيعين) على مدينة الموصل التي قوّت من الوجود المسلح للأكراد في هذه المدينة.

وكان للإدارة الأمريكية الدور الأكبر في الهدوء الذي شهدته المدينة في السنوات الماضية نتيجة لمحاولات الإدارة الحثيثة لإقناع كل من الأكراد والعرب بالتعايش برهة من الوقت وجد فيها مختلف الأطراف مصالح مشتركة في إبقاء الوضع في كركوك بعيداً عن التفجر ريثما تنضج الظروف لمناقشتها؛ فقد عاد الأكراد بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين إلى كركوك التي يطلقون عليها (قدس الأكراد)، مطالبين بضمها إلى كردستان هي وحقولها النفطية مستفيدين من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية (المادة ٥٨) والدستور العراقي الذي أقر ضرورة تطبيع الأوضاع في المدينة للإسراع في عودة الأكراد إلى مدنهم، وإعادة الأكراد إلى أعمالهم في الشركات النفطية وهي الدائرة الوحيدة التي لم يسيطر الأكراد عليها منذ سقوط الرئيس صدام حسين، فيما هرب المرحلون (العرب) الساكنون في كركوك من منازلهم، واختار البعض الآخر مع التركمان مقاتلة الوجود الكردي مما هدد الاستقرار الأمني في المدينة، مما دفع القوات الأمريكية التي خشيت وقوع مصادمات أهلية فأقنعت العرب بالبقاء وأقنعت أيضاً الأكراد بالانتظار إلى حين توفر الحل القانوني للمشكلة.

ولذلك ومع اقتراب المشروع الأمريكي المعدّ للعراق من نهايته والمتمثل في انتخابات مجالس الأقاليم، التي تعد تتويجاً لنظام الفيدرالية، وتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق متباينة سكانياً وإثنياً وطائفياً، واقتراب نهاية التفويض الممنوح للقوات الأمريكية والمتعددة الجنسية للانسحاب من العراق، وزيادة الحديث حول انسحاب أمريكي وشيك منه، في ظل وجود تشريعات قانونية منحت الأكراد مزيداً من الحقوق فاقت حتى مستحقاتهم الحقيقية إلا أنها لم تطبق؛ إذ خشي الأكراد من تداعيات هذا الانسحاب في ظل انسحاب الأمم المتحدة لتبني فكرة تقسيم كركوك مما دفع الأكراد أكثر باتجاه تصعيد الأزمة في كركوك مهددين الاستقرار الذي نعمت بها المدينة.

وفي الثاني والعشرين من شهر يوليو الماضي، وافق مجلس النواب على قانون انتخابات مجالس المحافظات والذي اقترح تأجيل الانتخابات في كركوك إلى أجل غير مسمى وإقرار إدارة مشتركة متساوية بين مكوناتها (العرب والتركمان والأكراد) واستقدام قوة أمنية من جنوب العراق ووسطه لحماية المحافظة؛ إذ جاءت (المادة٢٤) من قانون مجالس المحافظات والمتعلقة بمحافظة كركوك على أن تؤجل انتخابات مجلس المحافظة إلى حين إنهاء مهام اللجنة المشكلة على أن تصدر قرارات المجلس خلال تلك الفترة بالتوافق بين

العرب والأكراد والتركمان، وأن يتم تقسيم السلطة في المدينة بينهم بالتساوي بنسبة ٣٢ في المائة و٤ في المائة تترك للمسيحيين، وأن يعهد بالملف الأمني إلى وحدات عسكرية مستقدمة من الجنوب والوسط بدلاً من الوحدات العسكرية العاملة حالياً. كما نصت على تحديد التجاوزات على الأملاك العامة والخاصة والسكنية ضمن المحافظة بعد ٩ إبريل ٢٠٠٣، وهو ما دفع إلى نقضه من رئاسة الجمهورية بعد يوم واحد من إقراره، في جلسة أثارت الكثير من الجدل بين الكتل النيابية بسبب اعتمادها التصويت العلني والسري لبعض فقرات القانون وخصوصاً (المادة ٢٤) المتعلقة بكركوك، مما أدى إلى انسحاب كتلة التحالف الكردستاني من الجلسة احتجاجاً على طريقة التصويت. ويعلل التحالف الكردستاني سبب الانسحاب بأن طريقة التصويت على مواد القانون جاءت بصورة فردية، كل مادة على حدة، وبصورة علنية كما يجري عليه الوضع في التصويت داخل البرلمان بحسب النظام الداخلي. لكن التصويت على (المادة ٢٤) من القانون جاء بصورة مغايرة، إذ جرى التصويت على القانون بصورة سرية وهو ما أثار استياء الأكراد تحديداً مما دفعهم للانسحاب. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس المجلس كان ينوي جعل التصويت على (المادة ٢٤) سرياً بهدف إبعاد تأثير رؤساء الكتل البرلمانية في الأعضاء فيما لو جرى التصويت بصورة علنية مما سيضع العضو في دائرة الضغوط.

عاد الأكراد بعد سقوط النظام العراقي السابق إلى كركوك مطالبين بضمها إلى كردستان

ولم يكتف الأكراد بنقض القانون من خلال رئيس الجمهورية؛ إذ لجأت الكتلة الكردية في مجلس محافظة كركوك، حيث يتمتع الأكراد بأغلبية ونفوذ كبيرين، إلى الإعلان عن الخروج من المأزق الحالي بضم كركوك إلى مناطق كردستان أي الاحتكام إلى الشارع، مما فاقم من حدة التوتر في الشارع، وخرجت على أثرها المظاهرات وازدادت عمليات العنف والاغتيال المتبادلة بين المكونات الإثنية في المدينة.

وقد تفجر الوضع في كركوك في ٢٨ يوليو الماضي وقامت على أثره الجبهة الكردية بإيعاز من الأحزاب الكردية الرئيسية بعدد من الخروقات الأمنية طالت العرب والتركمان مما أسفر عن حرق المقر الرئيسي للجبهة التركمانية في المدينة.

حقيقة المخاوف الكردية

لعل أكثر ما أرق الأكراد من قانون الانتخابات هو تلك النقطة المتعلقة باستقدام قوة مسلحة من وسط العراق وجنوبه لحفظ الأمن في المدينة، أي إيجاد قوة مسلحة في مناطق الشمال مما يعد تهديداً للوجود المسلح أو للسيطرة الكردية المسلحة على عموم شمال العراق. وهو ما دفع بحسب بعض المصادر إلى تحرك قوة كردية بحجم لواءين من قوات البشمركة الكردية المخصصة لحماية السليمانية إلى المناطق المحاذية لحدود هاتين المحافظتين مع محافظة كركوك بشكل يغلق الطريق على المناطق العربية في بيجي أو المناطق التركمانية في داقوق أو تازة للتحرك إلى داخل مدينة كركوك. وأضافت المصادر أن عناصر هذين اللواءين التي انضمت بموجب اتفاق بين الحكومة الكردية والحكومة المركزية في بغداد إلى قطعات الجيش العراقي في وقت سابق نصبت دوريات كردية ترفع علم الإقليم الكردي في هذه المناطق بشكل أثار مشاعر الاستياء بين المواطنين. لكن سرعان ما نفت قيادة (البشمركة) هذه التحركات، في حين أكدت بعض المصادر في كركوك قيام الإدارة الكردية باستقدام مزيد من عناصر البشمركة الكردية من أربيل والسليمانية بزي مدني ودفعهم إلى المدينة.

وكشفت مصادر برلمانية مطلعة أن موضوع الضمانات لا يجمع أقطاب الاختلاف حول كركوك كون التحالف الكردستاني يطالب بضمانات تؤكد كردستانية كركوك، فيما يدعو التركمان والعرب إلى تغيير الوجود العسكري داخل كركوك باستقدام قوات عراقية من الوسط والجنوب، وإبعاد قوات البشمركة التي توصف من قبل البعض بأنها ليست قوات حكومية تتبع سلطة حكومة بغداد المركزية بالقدر الذي لاتزال تنفذ فيه إرادة الحكومة الكردية في المناطق المتنازع عليها.

وحاولت الأمم المتحدة عبر ممثلها استيفان دي ميستورا والسفير الأمريكي في العراق رايان كروكر إسعاف الوضع بتقريب وجهات النظر المتباينة، أي الإبقاء على نص المادة بإضافة مقترح يقضي بتثبيت (المادة ١٤٠) من الدستور، وخصوصاً تلك المتعلقة بتطبيع الأوضاع في كركوك والمناطق المتنازع عليها، وأن يتم تنفيذها كما هي بحيث تجرى الانتخابات في كركوك كما في المحافظات الأخرى. وتشير المصادر إلى قبول الأكراد بهذه الصيغة، ويقع على الجانبين العربي والتركماني تقديم مقترحات مماثلة لتقريب وجهات النظر؛ ويختلف هؤلاء على (المادة ١٤٠) الخاصة بتطبيع الأوضاع؛ بحيث تم بموجبها انتهاك الطبيعة الديموغرافية للمدينة لصالح الأكراد؛ بحيث يعتقد التركمان أن التغييرات التي جرت بعد عام ٢٠٠٣ ستعطي للأكراد الأفضلية في أي تصويت يخص مستقبل المدينة مما دفعهم إلى تقديم مقترح يقضي بجعل كركوك منطقة مستقلة بذاتها تدار بصورة مشتركة وهو ما يرفضه الأكراد.

دور الأمم المتحدة في التوفيق بين مختلف القوى

لقد سعت الأمم المتحدة إلى التوفيق بين الأطراف لإجازة قانون المحافظات والأقضية في البرلمان حتى يتم إجراء الانتخابات في موعدها الذي اتفقت عليه الأطراف العراقية وهو بداية أكتوبر ٢٠٠٨. ونظراً للاختلافات الكبيرة التي ظهرت بين الأطراف سعت الأمم المتحدة إلى

تقديم مقترحاتها المتعلقة بموضوع كركوك تحديداً، حيث إنه في البداية قدمت مقترحاً لتأجيل الانتخابات في كركوك نظراً لعدم إمكانية تطبيق (المادة ١٤٠) من الدستور وذلك لمدة ستة أشهر، خصوصاً مع انتهاء المدة المحددة من قبل الدستور بموجب (المادة ١٤٠) والتي انتهت في ٢٠٠٧/١٢/٣١؛ وحينما انتهت المدة في يونيو الماضي قدمت الأمم المتحدة عبر دي ميستورا مقترحاً يتضمن إجراء الانتخابات في أكتوبر ٢٠٠٨ بحيث تقسم المحافظة إلى أربع مناطق انتخابية وليس منطقة انتخابية، كما يحبذ الأكراد مطالبين بتطبيق (المادة ١٤٠) من الدستور وإجراء استفتاء على مصير المدينة. لكن سرعان ما تصاعد التوتر في المدينة وقوبلت مقترحات ذي مستوراً بالرفض. وللتوفيق بين الأطراف اقترحت الأمم المتحدة (المادة ٢٤) من قانون انتخابات مجالس المحافظات الذي قدم للبرلمان وتمت الموافقة عليه، لكن تم رفضه في مجلس الرئاسة بعد يوم واحد من التصويت في البرلمان، وجاءت (المادة ٢٤) لتنص على تأجيل الانتخابات المحافظة مدة ستة أشهر، مع ضرورة أن تكون القرارات في مجلس محافظة كركوك خلال مدة التأجيل بالتوافق بين المكونات الثلاثة الرئيسية (عرب - كرد - تركمان)، على أن يتم تقاسم السلطة بينهم بنسبة ٣٢ في المائة لكل مكون، فيما تعطى نسبة ٤ في المائة للمسيحيين، فضلاً عن نقل الملف الأمني في المدينة إلى وحدات عسكرية مستقدمة من جنوب ووسط العراق بدلاً من الوحدات العسكرية العاملة حالياً. لكن الكتلة الكردية رفضت هذه المقترحات مطالبة بإدراج (المادة ١٤٠) من الدستور ضمن البند ٢٤ المتعلق بإجراء الانتخابات في كركوك، وتم رفض هذا المقترح من قبل بعض القوى على اعتبار أن هذه المادة تتضمن إجراء انتخابات وليست التصويت على مصير المدينة.

ومع نهاية الدورة التشريعية العادية للبرلمان لم يتم الاتفاق على التصويت على قانون المحافظات نظراً لعدم التوافق على نص (المادة٢٤) المتعلقة بكركوك؛ وقدمت الأمم المتحدة قبل يوم من فض الدورة العادية للبرلمان مقترحاً جديداً قد توافق عليه القوى، مما يستدعي إجراء جلسة استثنائية للبرلمان خلال فترة إجازة البرلمان؛ بحيث يعطي النظام الداخلي للبرلمان لرئيسه الدعوة إلى جلسة استثنائية ولمرة واحدة.

وتشير المصادر إلى أن الأمم المتحدة ومن أجل إحداث التوافق على المادة ٢٤ اقترحت النص التالي: تأجيل الانتخابات في مدينة كركوك لمدة أقصاها نهاية العام ٢٠٠٩، واستمرار المناقشات في البرلمان العراقي لصياغة قانون ينظم الانتخابات في كركوك، على ألا تتجاوز نهاية العام الحالي، فضلاً عن استمرار مجلس محافظة كركوك الحالي بأداء مهامه كاملة، إلى حين تنظيم الانتخابات في المدينة، ومراجعة السجلات فيها لمعرفة التجاوزات الديموغرافية التي حصلت، قبل وبعد عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة احترام كافة المواد الدستورية المتعلقة بمدينة كركوك، ومن ضمنها (المادة ١٤٠).

نتائج ما بعد تأجيل قانون انتخابات كركوك

أفرزت نتائج التصويت على قانون انتخابات المحافظات والفشل الذي منيت فيه خصوصاً للتصويت على المادة المتعلقة بانتخابات كركوك، عدداً من التبعات ووضعت القوى العراقية أمام حقيقة المصالح المتضاربة بينها؛ فإذا كانت قد اتفقت في السابق هذه القوى ودخلت في تحالفات تضمن مصالح خاصة لهذا التنظيم أو ذاك التحالف، فقد أثبت التصويت على مصير الانتخابات في كركوك عقم كل التسويات التي حاول البعض فرضها على الأرض مما يستدعي إعادة النظر في المواقف المختلفة تجاه هذه المدينة على وجه الخصوص وتجاه مختلف القضايا الأخرى على وجه العموم، حيث إن لقضية كركوك ذيولاً مختلفة يجدر الانتباه إليها ملياً، فهي قضية تتقاطع فيها المصالح الداخلية مع الامتدادات الإقليمية، غير متناسين الأطماع الدولية، لكن سنركز حديثنا هنا على الجانبين الداخلي والإقليمي لما لهما من تأثير مباشر وواضح.

كركوك ستبقى بمثابة برميل بارود قابل للانفجار في ظل استمرار الهجرة الكردية إلى المدينة

داخلياً: برز على الساحة العراقية مشهد جديد يجدر بالقوى العراقية التي ارتبط مصيرها أو نظرتها لشكل العراق الانتباه إليه ملياً؛ فالاتفاقيات الرباعية والثلاثية وصولاً إلى الاتفاق السداسي لم تفلح في رأب الصدع بينهم. فكركوك أثبتت عقم هذه التحالفات؛ فقد ظهر مشهد حاول الأكراد ملياً إبعاده عن المشهد العراقي المتمثل في اتفاق العرب الشيعة والسنة على قضية واحدة، مما يعد تهديداً للمطالب الكردية على المدى المنظور، وفشل سياسة احتواء الأطراف التي انتهجها الجانب الكردي في التعامل مع القوى العراقية؛ فلم يعد الضرب على وتر الخوف من الحرب الطائفية أو عودة حكم البعث بما تحمل هذه الكلمة من معنى يمتد إلى عودة السنة للحكم على حساب الشيعة بحيث يدفع الأخير باتجاه التحالف مع الأكراد، لم يعد أمراً تخشى منه هذه الطائفة استجابة لرغبات الأغلبية ناهيك عن تشرذم الشيعة إلى أكثر من فصيل متحارب.

لقد طالب الجانب الكردي عبر قيادته بحقوق أكثر من استحقاقهم الوطني في ظل وجود نظرة لدى مختلف شرائح المجتمع العراقي أن الرابح الأوحد من العملية السياسية أو من الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق هم الأكراد، واتضح لدى البعض أن التشريعات والقوانين التي صدرت ورسمت العملية السياسية إنما جاء القسم الأكبر منها استجابة لرغبة القوى الكردية، بدءاً من قانون إدارة الدولة العراقية (على سبيل المثال المادة ٥٨) مروراً بالتشريعات المائة الصادرة

عن قوة الائتلاف وصولاً إلى الدستور الدائم (المادة ١٤٠ من الدستور) وأن الفيتو الممنوح في قانون إدارة الدولة أو في الدستور خصوصاً والمتعلق بنقض الدستور إنما منح في الحقيقة إلى الأكراد.

كل ذلك أفرز حالة واسعة من الاستياء لدى شرائح كبيرة من المجتمع العراقي بقومياته المختلفة ضد الأكراد؛ وتشير بعض المصادر إلى حالة من الاحتقان ضد الأكراد في بعض مناطق العراق وتحديداً في بغداد التي يقطنها بحدود ستمائة ألف كردي مما يعيد الحديث أكثر عن نشوب حرب أهلية. حيث سبق وأشرنا في دراسات سابقة إلى تنامي ظاهرة العداء في صفوف قسم كبير من المجتمع العراقي ضد الأكراد محذرين من نقطة اللاعودة في العلاقات العربية (العراقية) مع الأكراد.

ويعبر الشيخ سليمان بيك رئيس عشيرة البيات التركمانية في كركوك عن هذه النقطة (انظر مقال كركوك برميل البارود متى ينفجر والمنشور ضمن إصدارات المعهد العربي) بالقول إن كركوك تسكنها ثلاث قوميات رئيسية وهي العرب والأكراد والتركمان وطالما تعايشوا في ود وسلام في الماضي، لذا لا يمكن تغليب قومية على أخرى، فيجب أن تكون كركوك مدينة عراقية مفتوحة للجميع، وأن ما تسعى إليه الأحزاب الكردية في سياسة (تكريد) المنطقة هو أشبه بإشعال الفتيل لبرميل البارود الذي نجلس عليه جميعاً. ويدعو الشيخ سليمان بيك الحكومة العراقية إلى عدم الوقوف ساكنة أمام الدعوات الكردية خوفاً من الائتلاف الهش الذي تشكله، ويقول «إن قضية كركوك هي قضية وطنية تهم كافة أبناء الشعب العراقي، ويجب ألا تشغلنا المصالح الآنية عن القضايا الوطنية الكبرى» وأضاف «ألم يكتف الأكراد بما حصلوا عليه الآن من فيدرالية والمشاركة في السلطة المركزية بسبع حقائب وزارية مهمة وبمنصبي نائبي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، بينما التركمان مهمشون في هذه التركيبة!» إن كركوك ستبقى بمثابة (برميل بارود) قابل للانفجار في أية لحظة في ظل تدفق استمرار الهجرة الكردية إلى المدينة، ما لم تتحرك الحكومة العراقية والفعاليات والأحزاب السياسية العراقية لكبح جماح الدعوات الكردية التي تصاعدت بعد ما لمست سكوناً وصمتاً يثيران الدهشة من قبل الجهات الرسمية والقوى الفاعلة العراقية الأخرى التي وقفت متفرجة على ما يجري في كركوك من سياسة تكريد منظمة لتغيير الهوية الديموغرافية للمدينة باستثناء بعض الدعوات المهمة والخجولة لبعض الشخصيات السياسية حول وحدة مدينة كركوك والشراكة القومية فيها.

والنقطة الأخرى التي برزت من نتائج التصويت على قانون الانتخابات على المشهد السياسي العراقي، بروز مشكلة الحدود بين المحافظات العراقية؛ حيث أخذت بعض المحافظات تتذرع بالمادة ١٤٠ للمطالبة بأقضية وقرى استقطعت من المحافظة وتم دمجها بمحافظة أخرى، فهذه المادة لا تتعلق بكركوك والمناطق المتنازع عليها بين الأكراد والعرب، بل انسحب الأمر إلى محافظات أخرى مما يهدد النسيج الداخلي للمجتمعات العراقية ويفاقم من حدة التوتر؛ فقد أثيرت منذ أيام قليلة قضية الحدود بين محافظتي كربلاء والأنبار حول ناحية النحيب المتنازع عليها، والعائدة الآن إلى ناحية الرطبة التابعة لمحافظة الأنبار، ويرى مجلس بلدي كربلاء أن حل هذه المسألة يقع ضمن مهام اللجنة البرلمانية الدستورية المكلفة بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور، التي لا تخص كركوك وحدها، بل تخص كافة المناطق المتنازع عليها إدارياً. ويرفض مجلس بلدي الأنبار هذه التهم ويرى أن هذه النواحي تتبع ناحية الرطبة. وكذلك الحال بين مدينتي المثنى والناصرية والخلاف الذي نشأ موخراً بينهما على ناحية (بصية) التابعة الآن لحكومة المثنى. ناهيك عن أن مطالب الأكراد لاتتوقف على مدينة كركوك بل تمتد إلى تلعفر والمنطقة الشمالية من الموصل، وخانقين ومندلي في ديالا.

«شهر العسل» بين أنقرة والأكراد الذي فرضته ظروف المنطقة أوشك على النهاية بسبب قضية كركوك

إقليمياً: يبدو أن «شهر العسل» بين أنقرة والأكراد الذي فرضته ظروف المنطقة بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والذي أخذ مدى بعيداً في التنسيق الأمني والعسكري وصل إلى حد المشاركة في العمليات العسكرية التركية لمطاردة حزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق، أوشك على النهاية على خلفية قضية كركوك، فقد أعرب الرئيس التركي عبدالله غول في أكثر من مناسبة عن أن بلاده مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى للتدخل من أجل حماية التركمان في كركوك أو تغيير هوية المدينة! ومثلما هدد الأتراك بوقف تعاونهم العسكري مع الولايات المتحدة خلال أحداث مدينة تلعفر التي تسكنها جالية تركمانية كبيرة والتي اندلعت في عام ٢٠٠٥، أكد كافة السياسيين الأتراك على اختلاف انتماءاتهم السياسية أن كركوك تأتي في مقدمة اهتمامات تركيا، وأنها خط أحمر لا يمكن تجاوزه.

وهكذا، فإن حل مشكلة كركوك لا يمكن أن يأتي من خلال صيغة توافقية بين مختلف المكونات السياسية في البلاد فقط -كما أشار مجلس الرئاسة في نقضه للقانون- بل بضرورة الأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الإقليمية، مما يجعل من مشكلة كركوك عصية على الحل في ظل تصارع داخلي تتجه فيه القوى العراقية نحو الاستعانة بأطراف إقليمية ودولية ●

*باحث ونائب المدير العام - المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية - عمان-الأردن

السياسة الأمريكية في العراق
أخطاء أم تخبط مقصود؟

من المستبعد جداً أن تكون الولايات المتحدة غزت العراق في الربع الأول من عام ٢٠٠٣ من دون أن تكون لها أجندة خاصة مرسومة لفترة الاحتلال وما بعدها، ذلك أن إصرارها على الغزو كان واضحاً منذ مدة ليست بالقصيرة. وفي اعتقادنا تعود تلك الفترة إلى بداية تسعينات القرن الماضي، وبعض من المهتمين بالشأن العراقي يعيدونها إلى فترة سابقة على ذلك. وعموماً فإن تحديد ذلك يفيدنا في معرفة النوايا التي سبقت الفعل، التخطيط / الغزو، ونرى في تخبط السياسة الأمريكية في العراق أنه جاء بعد الفعل وليس قبله، لاسيما ما حصل على الأرض بعد الفعل.

د. خيري عبدالرزاق جاسم *

يمكن تحديد أبرز ملامح ذلك التخبط الأمريكي بالآتي:

١- تزامنت مع الفعل الأمريكي ولادة معارضة ومقاومة للغزو منذ الأيام الأولى، ربما لم تكن بالحسبان - في حين أن تاريخ الشعوب يؤكد حقيقة المقاومة كرد فعل طبيعي للاحتلال - وأدت إلى إرباك الحسابات الأمريكية التي كانت ترى في الغزو أنه مرحب به عراقياً.

٢- لم يكن احتلال الأرض باستخدام القوة المفرطة متناغماً ومتسقاً مع الأهداف - المبررات - التي سيقت عند الاحتلال: الديمقراطية، حقوق الإنسان...إلخ.

٣- عدم الدراية بحقيقة وطبيعة المجتمع العراقي، فالافتراضات الرئيسية والتقارير التي بنيت عليها الخطط الأمريكية لم تكن تعكس طبيعة المجتمع العراقي ومكوناته الرئيسية.

٤- أدت السياسة الأمريكية التي أكدت على القوة كسبيل رئيسي في تفكيك الدولة العراقية إلى انقسام حاد في المجتمع العراقي مؤيد/ معارض.

٥- لم تف الإدارة الأمريكية بكل ما أعلنته عند الغزو، الأمر الذي ولّد تساؤلات ومقارنات بين حقبتي ما قبل الغزو وما بعده، مما زاد من الهوة بين الوجود الأمريكي ومقاوميه.

وعلى الرغم من أن التخبط الذي تولد على الأرض عند الغزو أثر بشكل كبير في الأهداف الاستراتيجية الأمريكية المراد تحقيقها في العراق إلا أنه في الوقت نفسه زاد من حدة التناقضات داخل مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية «البنتاغون، وزارة الخارجية الأمريكية، وكالة المخابرات الأمريكية..».

فتكاليف الحرب وأعباؤها والضحايا التي تكبدتها الولايات المتحدة، أعادت إلى الأذهان الاحتلال البريطاني للعراق في العقد الثاني من القرن العشرين، وكيف أدى الصراع بين المؤيدين للاحتلال المباشر للعراق ومؤيدي الاحتلال غير المباشر داخل الإدارة البريطانية إلى ترجيح كفة دعاة الاحتلال غير المباشر بسبب تكاليف وأعباء الحرب والمقاومة التي قادها الشعب العراقي، ويبدو أن التكاليف والأعباء العسكرية والمقاومة العراقية هي نفسها التي أدت إلى تخبط السياسة الأمريكية في العراق. ويبدو أن عدم إفصاح الولايات المتحدة عن حقيقة الأهداف المتوخاة من وراء احتلال العراق، هذا فضلاً عن عدم الإعلان عن استراتيجيتها الحقيقية جعل المتابع للشأن العراقي يشعر بمرارة الفعل الأمريكي، وعدم وضوح الرؤيا إزاء تداعيات تلك الاستراتيجية. فكثير منا سمع بتعبير «استراتيجية جديدة في العراق»، وفي الوقت نفسه يزداد الفعل الأمريكي في العراق إبهاماً وعدم وضوح. وهذا ما يجعلنا نؤكد أمرين هما: إما أن الولايات المتحدة تتخبط في العراق ولم تجد بعد مرور خمسة أعوام من الاحتلال مخرجاً لتخبطها، أو إنها تدرك ما تفعل في العراق وما يبدو تخبطاً هو تخبط عن قصد بغية عدم الإفصاح عن النوايا الحقيقية وراء الاحتلال. وكلا الأمرين يؤكدان حقيقة أن الولايات المتحدة لم تنجز الأهداف بدليل استمرار إصرارها على البقاء في العراق على الرغم من الأصوات الداعية إلى الانسحاب في الولايات المتحدة نفسها، الأمر الذي يدفعنا إلى التأكيد على أن كل ما تفعله الولايات المتحدة في العراق يدخل في باب

صارت أزمة بناء الدولة العراقية سياسياً من أخطر الأزمات التي يعيشها العراقيون

التكتيك وليس الاستراتيجية، لأن الأول متغير والأخير يتسم بنوع من الثبات.

مؤشرات التخبط الأمريكي في العراق

كثيرة هي المؤشرات التي تسجل على الولايات المتحدة منذ غزوها للعراق، إذ بعد مرور خمسة أعوام على الغزو تظهر أمامنا مؤشرات يمكن البدء بها من دون القدرة على الانتهاء. فبدءاً من إيجاد دولة ديمقراطية مروراً باحترام حقوق الإنسان وانتهائها بـ... كلها مؤشرات إلى التخبط، ولا تزال التقارير الصادرة عن البيت الأبيض تعج بالمتناقضات غير مفهومة الفحوى، وفي الوقت نفسه الإصرار على الاستمرار في مشروع يفتقد الملامح، وباختصار يتسم بالغموض. ولعل من أبرز هذه المؤشرات ما يلي:

❖ على الصعيد الأمريكي، تزخر الساحة السياسية الأمريكية بالكثير من المتناقضات مما يسمونها (الحرب في العراق) وهذه المتناقضات ولدت منذ التهيئة والإعداد للحرب، فمسوغاتها مثار جدل كبير ولاسيما مزاعم امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل التي أكد الأمريكيون أنفسهم أنها عارية عن الصحة. ثم أن اعتبار العراق دولة تهدد أمن الولايات المتحدة هي الأخرى فندت، فأي أسلحة دمار وأي تهديد؟ باختصار هو البدء بالفعل دون وجود سياسة واضحة لما بعده.

❖ على الصعيد العراقي، برأينا أن المؤشرات المتوافرة أكبر بكثير مما هو موجود في الولايات المتحدة باعتبار أنه الساحة التي يمكن تشخيص تلك المؤشرات بصورة أوضح فيها كما يلي:

١- تحطيم بنية الدولة العراقية السياسية، (تفكيك من دون تركيب)، أي أن تحطيم بنية الدولة لم ترافقه أي جدية في إعادة البناء، وصارت أزمة بناء الدولة العراقية سياسياً من أخطر الأزمات التي يعيشها العراقيون، بكل ما يعنيه المصطلح من معنى.

٢- تزايد مطرد في عدد القوات الأمريكية، مقابل ازدياد تدهور الوضع الأمني. فبعد مرور خمسة أعوام على الاحتلال، مثل سفير الولايات المتحدة لدى العراق رايان كروكر وقائد قوات الائتلاف في العراق الجنرال ديفيد باتريوس أمام مجلسي الشيوخ والنواب، حيث أدليا بشهادات يومي ٨ و٩ إبريل الماضي قالا فيها «إنه تم على أثر البدء بتطبيق استراتيجية الطفرة في العراق في عام ٢٠٠٧ تحقيق تقدم هش وقابل للزوال».

٣- تفكيك النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي، فبمرور سنوات من عدم الوضوح والجدية في دعم استقرار العراق وإعادة بنائه، أثيرت مسألة تفكيك النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي كبديل أو مسوغ لاستمرار الوجود الأمريكي في العراق، ففي السنة الأولى للاحتلال برزت مكونات العرب والأكراد، ثم الشيعة والسنة. وتفاقم التمزيق من خلال جعل الغلبة لهذا الطرف أو ذاك ضد الطرف الآخر، الأمر الذي ولّد حالة من التمايز في تركيبة المجتمع العراقي.

٤- تدمير البنى التحتية للدولة العراقية من دون أي إعمار يذكر فيها، فكل ما طرح بعد مرور خمس سنوات لم يعدو أن يكون سوى

مشروعات مكتوبة من دون أن تدخل حيز التنفيذ بدعوى فقدان الأمان.

٥- تأرجح أمريكا بين سحب قواتها وإبقائها في العراق، وصار من غير المفهوم إلى متى ستبقى القوات؟ فالتناقضات المصاحبة لتصريحات المسؤولين الأمريكيين تؤكد عدم الوضوح، فلا تزال تلك التصريحات المتناقضة مستمرة، ففي المؤتمر الصحفي المطول الذي عقده كروكر وباتريوس في العاصمة واشنطن في إبريل الماضي أكدا «أن هناك عناصر سياسية وأمنية ذات دلالة يجب أخذها في الاعتبار كي تقرر الحكومة الأمريكية سرعة الانسحاب وعدد القوات التي ستسحب من العراق».

وفي اليوم نفسه أعلن بوش «أنه سيوافق على توصيات كروكر وباتريوس» مشيراً إلى أن قوة ذات حجم لا بأس به ستبقى في العراق حتى بعد أن يتسلم رئيس أمريكي جديد مقاليد الحكم في يناير المقبل.

ولم يبدل الرئيس بوش نهجه حيال وضع القوات في العراق منذ العمليات العسكرية الأولى في عام ٢٠٠٣، وهو يقيم قراراته على توصيات قادته العسكريين ومسؤوليه المدنيين في العراق ممن يتخذون قراراتهم تبعاً للظروف هناك.

التداعيات

أولاً: على العراق دولة وشعباً لأن الاحتلال وتداعياته وقعا أولاً وقبل كل شيء على العراق، ولأن القضية تتعلق بمصير شعب ومستقبل دولة. وتداعيات السياسة الأمريكية وتخبطها المقصود إزاء العراق امتد إلى كل مفاصل الحياة فيه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. فبعد مرور خمس سنوات لم تبذل جهداً يذكر في ترقية الحياة السياسية على الرغم من المزاعم التي تؤكد فيها على ترقيتها ودعمها، وكذلك الشعارات التي رفعت في الانتقال إلى الديمقراطية لم تكن إلا مجرد شعارات، إذ ظلت لغة السلاح لها الغلبة في مجمل العملية السياسية. وينطبق ما تم ذكره على الجانب الاقتصادي الذي لا يزال يتأرجح تحت ضغط الاحتلال ووطأته فلا مؤشرات تذكر ولا انتقال بين من يؤكد جدية الولايات المتحدة في دعم تطور اقتصادي يرقى وحجم الفعل الأمريكي، وكل ما نسمعه بعد مرور سنوات سوى انتقال إلى اقتصاد السوق بدلاً من انتقال تدريجي ينسجم وطبيعة الواقع الاقتصادي العراقي. أما اجتماعياً، فالاحتلال حطّم النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي، فضلاً عن إذكاء عناصر الفرقة في مجتمع متنوع تعايشت مكوناته على مدى قرون بنوع من الانسجام.

ثانياً: على الإقليم عربياً وأجنبياً، امتدت تداعيات الاحتلال الأمريكي إلى الإقليم من زاوية جوهرية وهي «اختلال التوازن الإقليمي» الذي لم تتحدد معالمه بعد، لمن ولصالح من؟ فالفوضى طالت الجميع والجميع يتخبط في سياسته ومواقفه إزاء ما يجري في العراق. فإقليم العراق العربي يتحسب من تفوق إيران، والأخيرة تتحسب من وجود أمريكي يقض مضجعها في عقر دارها، وتركيا تراقب بحذر مصحوب باستعداد عسكري ما ستؤول إليه أوضاع شمال العراق، وإسرائيل ترى في نفسها الرابح الأكبر من اختلال التوازن وضعف العرب على أساس أن ذلك الاختلال سيعود عليها بالفائدة قبولاً واعترافاً من العرب. وعليه فإن تداعيات الاحتلال إقليمياً تكمن في إصابة الإقليم بأكمله بالتخبط، ويبدو لنا أن ما نتج من تخبط بدراية أمريكية مسبقة، استناداً إلى أن مجريات ذلك التخبط ستصب بالمحصلة في تحقيق الأهداف الأمريكية، هو أن وضعاً عراقياً مستقراً وإقليماً هادئاً يحد من الحركة الأمريكية لمرحلة ما بعد احتلال العراق وخلاله، انطلاقاً من افتراض أن العراق ليس الغاية النهائية للفعل الأمريكي، وربما يمكن القول البداية والمنطلق لما بعده.

الولايات المتحدة حصلت من غزو العراق على الكثير من الأهداف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

ثالثاً: دولياً، كثيرة هي التداعيات التي أفرزتها الحرب الأمريكية على العراق، بدءاً من تهميش دور المنظمة الدولية مروراً بانتهاك ما اصطلح على تسميته (الشرعية الدولية) وصولاً إلى تقويض دور القوى الدولية من أداء أي دور يذكر في تحديد مستقبل العراق. وإذا انطلقنا من الهدف الاستراتيجي الذي لا يشمل العراق فحسب وإنما العالم بأكمله وفحواه «الإبقاء على التفرد الأمريكي في العالم وعدم السماح لأي قوة بأن تكون نداً للولايات المتحدة» فإن متطلبات تحقيق ذلك تستلزم تحقيق أمرين هما الهيمنة على الثروات والمواقع الاستراتيجية الرئيسية في العالم، وهذان الأمران يفسران جوهر الحركة الأمريكية في العالم اليوم. إن السعي باتجاه تحقيق ذلك يتطلب استبعاد أي منافسة جدية من أية دولة من دول العالم، وهذا جوهر السلوك السياسي الخارجي الأمريكي اليوم مضافة إليه الهيمنة على المنظمة الدولية والمؤسسات المالية الدولية. ومن ذلك يمكن الاستنتاج بأن الولايات المتحدة حصلت من الحرب على العراق على الكثير من الأهداف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة دولياً، من حيث إخضاع وتقويض ومهاجمة كل المنافسين المحتملين وغيرهم. فدرس العراق بالنسبة لأمريكا صار بمثابة درس عالمي تحاول من خلاله التلويح للجميع بإمكانية استخدام القوة من دون الحاجة إلى أي طرف كان. وأخيراً ألا يفسر لنا ذلك أن التخبط في السياسة الأمريكية مقصود وأن التقييمات اللامتناهية من الأمريكيين للأوضاع في العراق هي تقييمات مقصودة؟ ●

*مدير مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد

البرنامج النووي الإيراني.. بين الخيارين السلمي والعسكري

بإعلانها عن نجاحها في إنتاج اليورانيوم المخصب صناعياً، تكون الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد فجرت المفاجأة التي وعدت بها، وأسهمت في الوقت نفسه في نقل الأزمة حول ملفها النووي إلى مرحلة جديدة وربما أكثر تصعيداً. وبقدر ما عزز هذا الإعلان من مزاعم الدول التي تؤكد أن طهران تسعى إلى امتلاك القنبلة النووية، بقدر ما وضع الدول التي كانت تميل إلى، بل وتراهن على الحل الدبلوماسي، في موضع حرج.

د. ستار جبار الدليمي *

أرادت إيران من جانبها أن تضع كلاً من الأعداء والأصدقاء أمام الأمر الواقع، لا سيما بعد تزايد الضغوط الدولية عليها وبالذات عقب نقل ملفها النووي إلى أروقة مجلس الأمن الدولي الذي بدوره وضع طهران أمام مهلة زمنية ضيقة لوقف نشاطاتها النووية، كما يأتي هذا الإعلان الإيراني بهذا الشكل الاستعراضي كاستمرار لما يمكن تسميته بـ«سياسة إيرانية جديدة» تتمثل في اللجوء إلى استعراض للعضلات، ولعل المناورات العسكرية الأخيرة قرب مضيق هرمز والإعلان عن تطوير أسلحة تقليدية حديثة يصبان في هذا الاتجاه.

ولا بد من الإشارة إلى أن الطاقة النووية تكنولوجيا قديمة باهظة التكلفة وعتيقة الطراز. وهي، أي الطاقة النووية، بكل بساطة لن تحل مشكلة المخاطر المنبثقة من تراجع مخزون النفط، كما لن تحول دون تعرض المنطقة لأخطار مستقبلية. فالخطر الفعلي بالنسبة إلى الشرق الأوسط يتمثل في التكنولوجيا النووية نفسها.

أضف إلى ذلك أن استخدام الطاقة النووية كأداة للمساومات السياسية يُعتبر تصرفاً خطيراً للغاية. فحيثما اعتُمد هذا السلوك، استُتبع بالنزاعات وانعدام الثقة وسوء التفاهم. وعندما يتم تفعيل هذا السلوك يصبح خطر النشاط الإشعاعي المخيّم في الأجواء دائماً.

أولاً- القدرات النووية السلمية

إن مفهوم القدرات النووية هو في الأساس مفهوم سلمي، ارتبطت بداياته الأولى باكتشاف ظاهرة النشاط الإشعاعي لبعض المواد الموجودة في الطبيعة كاليورانيوم في نهاية القرن التاسع عشر، وما أدت إليه بعد ذلك من اكتشاف البنية الذرية ثم اكتشاف الانشطار النووي، الذي نتجت عنه طاقة هائلة هي الطاقة النووية، فطن واحد من اليورانيوم يمكنه توليد طاقة كهربائية أكبر من تلك التي يولدها استخدام مئات الآلاف من براميل النفط، لكن المشكلة التي أدت إلى إثارة القلق وحددت مسار الاهتمام بالطاقة النووية فيما بعد، هي أن أول استخدام لطاقة الانشطار النووي كان عسكرياً، عبر إنتاج تلك القنابل

هناك علاقة مباشرة بين انتشار التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وانتشار الأسلحة النووية

النووية التي أسقطت على اليابان عام ١٩٤٥ في مدينة هيروشيما في ٦ أغسطس وبلغت قوة القنبلة الانفجارية ١٢ كيلو طن، وعلى مدينة ناغازاكي في ٩ أغسطس في ثاني استخدام فعلي للقنبلة النووية، وبلغت قوتها الانفجارية ٢٢ كيلو طن، وعلى الرغم من أن الاستخدامات السلمية لهذه الطاقة تطورت بعد ذلك على نطاق واسع في اتجاهات سلمية عدة، منها تطوير المفاعلات البحثية ومفاعلات إنتاج الكهرباء، وإنتاج النظائر المشعة وتوسيع رقعة استخدامها في البحوث والتطوير والأغراض الطبية والزراعية والصناعية، إلا أن الأبعاد العسكرية ظلت مسيطرة على الأذهان.

لقد سيطر تيار عام على الفكر الاستراتيجي والسياسات العملية، يؤكد أنه لا توجد طاقة نووية للاستخدامات السلمية وطاقة نووية للاستخدامات العسكرية، وإنما طاقة نووية واحدة، ولم يكن هناك فعلياً ما يثبت ذلك لعقود عدة، فالأسلحة النووية، التي أنتجتها القوى الخمس الرئيسية في العالم، تمت صناعتها من خلال برامج عسكرية تمت إقامتها لهذا الغرض، وليس من خلال برامج نووية مدنية تم تحويلها باتجاه الاستخدامات العسكرية.

يصعب على المراقب للبرنامج النووي الإيراني الجزم بالمسار الذي يسير عليه حالياً

وظلت كل النسب الخاصة بمقارنة عدد الدول التي تمتلك قدرات نووية متطورة بعدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية تشير إلى عدم وجود علاقة بالضرورة بين امتلاك برامج نووية مدنية وخيارات نووية عسكرية، بل إن معظم الدول التي امتلكت أسلحة نووية في الفترات التالية، مثل إسرائيل وباكستان، لم تكن تمتلك برامج مدنية ذات قيمة، لكن المشكلة أن نشاطات بعض القادمين الجدد الذين حاولوا دخول النادي النووي بعد ذلك أفرزت تلك المنطقة الرمادية التي اتسعت مع الوقت.

وفي مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يوجد نوعان أساسيان من مفاعلات الطاقة النووية، الأول لإجراء الأبحاث وإنتاج النظائر المشعة للأغراض الطبية والزراعية والصناعية والآخر لإنتاج الطاقة الكهربائية أو تحلية المياه.

وبعد كل ما تقدم نجد أن هناك أكثر من ٤٤٠ مفاعلاً نووياً سلمياً على مستوى العالم و٣٠ مفاعلاً آخر قيد الإنشاء، فالطاقة النووية تزود دول العالم بأكثر من ١٦ في المائة من الطاقة الكهربائية، فهي تلبي ما يقرب من ٣٥ في المائة من احتياجات دول الاتحاد الأوروبي . وتحصل فرنسا وحدها على ٧٧ في المائة من طاقتها الكهربائية من المفاعلات النووية، ومثلها ليتوانيا. أما اليابان فتحصل على ٣٠ في المائة من احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة النووية، بينما تعتمد بلجيكا وبلغاريا والمجر وسلوفاكيا وكوريا الجنوبية والسويد وسويسرا وسلوفينيا وأوكرانيا على الطاقة النووية في سد ثلث احتياجاتها من الطاقة على الأقل. وعلى العكس من أستراليا التي تمتاز بوفرة مصادرها من الفحم الحجري فهي لاتمتلك محطات نووية لتوليد الطاقة، وإنما لديها محطة أبحاث فقط.

ثانياً- الطاقة النووية العسكرية

أدت الأسلحة النووية التي استخدمت في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بروز أهمية السلاح النووي كأداة لحسم الحروب المهمة، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، وجدت الولايات المتحدة وبريطانيا- وهما الدولتان اللتان طورتا وأنتجتا واستخدمتا الأسلحة النووية الأولى- نفسيهما في موقف حرج. فقد كان هناك اتجاه لمحاولة الاستئثار بالأسرار النووية بشكل عام، والعسكرية منها بشكل خاص، وثار جدل كبير بين الحلفاء المنتصرين حول كيفية السيطرة على تلك القوة التدميرية الهائلة.

وكانت هناك قناعة تامة في ذلك الوقت بوجود علاقة وثيقة بين الاستخدامات العسكرية والتطبيقات المدنية للطاقة النووية. فقد صدر في نوفمبر ١٩٤٥ إعلان ثلاثي من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا يفيد بأن الاستخدام العسكري للطاقة النووية يعتمد بدرجة كبيرة على الأساليب والعمليات نفسها التي يمكن أن تكون مطلوبة بما يسمى «التطبيقات الصناعية» أي في المجال المدني السلمي. كما أعلنت تلك الدول أنه يجب عدم إتاحة المعلومات المتعلقة بالاستخدامات الصناعية للطاقة النووية للدول المختلفة قبل وضع وتطبيق إجراءات احترازية فعالة ومعقولة. وهكذا، ظهر أول خطر على نشر المعلومات المتعلقة بالطاقة النووية إلى أن تنشأ أسس متينة للرقابة الدولية على الأنشطة النووية وذلك حتى يمكن السيطرة على محاولات التسليح النووي.

إن القضية الجوهرية التي ارتبطت بالقدرات النووية، والتي كثيراً ما كانت محل جدال لم تكن تتعلق بمفهوم القدرات النووية بأبعادها المدنية التكنولوجية المتصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وإنما بالعلاقة بين امتلاك القدرات وامتلاك الأسلحة، أي الأبعاد الاستراتيجية لحيازة القدرات النووية، وتصاعدت أهميتها عندما بدأ النظام الدولي يتجه إلى إعداد مواثيق للسيطرة على انتشار الأسلحة النووية في منتصف الستينات، وعندما بدأت عملية الانتشار ذاتها تتجاوز الدول الكبرى إلى القوى الإقليمية، مثل إسرائيل والبرازيل والأرجنتين والهند

وباكستان وجنوب إفريقيا، قبل أن تبدأ الأزمات الحادة في الظهور أوائل التسعينات، مرتبطة بحالتي العراق وكوريا الشمالية. ووصلت المشكلة إلى قمتها في بداية القرن الجديد بتفجر مشكلتين إضافيتين تتعلقان بليبيا وإيران، إذ ألقت تلك الأزمات، التي توازت مع تصدع نظام منع الانتشار النووي، بعدد من الاختراقات التي شكلت مضمون إشكالية العلاقة بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للطاقة النووية.

ونظرياً، يمثل مفهوم (القدرات النووية) أهم المفاتيح المتعلقة بالإجابة عن السؤال المثار، فالدولة التي تمتلك المعرفة النووية الأساسية والكوادر العلمية ومراكز البحوث والتطبيق، بالإضافة إلى مفاعلات أبحاث أو قوى تعمل في إطار برنامج نووي، لكن المشكلة أنه على الرغم من أن القدرة النووية تقع ضمن عناصر القدرة التكنولوجية والاقتصادية للدولة بصفة عامة، إلا أنها وعند حد معين من تطورها، يمكن أن تمثل قاعدة لبناء قوة عسكرية نووية، وفي ظل وجود ما اصطلح على تسميته (المواد والمعدات الحساسة) أو ذات الاستخدام المزدوج المدني-العسكري، والتكنولوجيا المتصلة بها، والتي توجد قوائم تفصيلية لا نهاية لها تحددها وتفرض قيوداً على الاتجار فيها، وبالتالي يتم النظر للقدرة النووية على أنها أحد العناصر المحتملة للقوة العسكرية، ولو على مستوى أنها تتيح للدولة خياراً عسكرياً نووياً.

تتسم الأعمال الأكاديمية الإيرانية التي تعبر عن منطلقات إيران في المجال النووي بالندرة

وفي هذا الإطار، توجد مقولتان رئيسيتان تحكمان العلاقة بين امتلاك وانتشار القدرات النووية، والاتجاه نحو امتلاك الأسلحة النووية، هما:

١- إن هناك علاقة مباشرة بين انتشار التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وانتشار الأسلحة النووية، فهناك ارتباط واضح بين المشاريع النووية السلمية والبرامج النووية العسكرية، إذ يعتمد الجانبان تقريباً على المنشآت والتكنولوجيا والمواد نفسها، وبناء على هذه المقولة، ترددت كثيراً العبارة التي تشير إلى أن هناك طاقة نووية واحدة.

٢- لا توجد علاقة مباشرة بين امتلاك القدرات وانتشار الأسلحة النووية، وعلى الرغم من أن انتشار القدرات يسهل بالفعل انتشار الأسلحة، ومن المحتمل أن يعجل أو يسرع وتيرة الإنتاج أو يتيح ذلك، إلا أن العلاقة ليست (أوتوماتيكية)، فهنالك عوامل وسيطة تحكم العلاقة بين انتشار القدرات وانتشار الأسلحة، تمارس تأثيرها على القرارات الخاصة بالاتجاه نحو إنتاج الأسلحة أو الامتناع عن إنتاجها.

ويثير البرنامج النووي الإيراني جدلاً حاداً حول طبيعة الدوافع التي تحركه، فالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومجموعة من الدول الغربية تتهم إيران بأنها تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، فيما دأب المسؤولون الإيرانيون على تأكيد أن البرنامج الإيراني يندرج فقط في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وربما يصعب على المراقب للبرنامج النووي الإيراني الجزم بالمسار الذي يسير عليه حالياً، وهل تخطى حدود الاستخدام السلمي للطاقة النووية أو في سبيله إلى ذلك، كما تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية، أم أنه لا يزال محصوراً داخل هذا النطاق كما تؤكد غريمتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

فعلى كثرة الدلائل التي تثير علامات من الشك على أن إيران ترمي من وراء برنامجها النووي أكثر من مجرد إنتاج الطاقة النووية للاستخدامات الصناعية والتنموية في البلاد، تتراكم الشواهد على أن طهران تحاول امتلاك أسرار الصناعة النووية السلمية داخل الإطار القانوني والشرعي الذي تسمح به معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ومما يزيد الأمر غموضاً أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي الهيئة الدولية المنوط بها الإشراف والرقابة على استخدامات الدول الأعضاء بها للطاقة النووية، «لم تدن إيران ولم تبرئ ساحتها في الوقت نفسه» في ما يتعلق بمسألة الأهداف العسكرية لبرنامجها النووي.

ولكن إذا كان يصعب القطع بالأهداف العسكرية التي يخفيها البرنامج النووي الإيراني، فمن المرجح غالباً، أن النظام الإيراني يريد من برنامجه ما هو أكثر من الطاقة الكهربائية، فالاهتمام المكثف بهذا البرنامج يزيد كثيراً في رأي مراقبين عما تقتضيه الاستخدامات السلمية. فيما يؤكد مراقبون وأكاديميون أن إيران تسعى فعلياً إلى امتلاك السلاح النووي أو على الأقل التقنية اللازمة لإنتاجه، فقد انضمت إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ٢ فبراير ١٩٧٠ ووقعت على اتفاقية ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٥ مايو ١٩٧٥، «اتفاقية الضمانات تلزم الدولة بالإعلان عن منشآتها النووية وتلزم الوكالة بمساعدة الدولة في الحصول على التقنية النووية والتحقق من استخدامها للأغراض السلمية».

وبدأ برنامج إيران النووي بمساعدة الولايات المتحدة. وكانت أولى خطواته إنشاء محطة نووية بحثية لإنتاج الطاقة الكهربائية. وبعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ توقف هذا البرنامج. وفي عام ١٩٨٤ بدأت إيران برنامجاً نووياً موسعاً ركّز على دورة الوقود النووي وبضمنه تخصيب اليورانيوم وإنتاج وفصل البلوتونيوم.

وكان الهدف المعلن لهذا البرنامج هو استخدام المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية. وشهد هذا البرنامج انطلاقته الحقيقية بعد نهاية الحرب العراقية-الإيرانية، خاصة وأنها تزامنت مع تفكك الاتحاد السوفييتي ورواج التجارة السرية للمواد النووية بالإضافة إلى استفادة إيران من التقنية النووية الباكستانية ومن مصادر أخرى.

وتتسم الأعمال الأكاديمية الإيرانية التي تعبر عن منطلقات إيران في المجال النووي بالندرة الشديدة، وتؤكد الأعمال القليلة في هذا الشأن أن إيران لا تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، ولا تهتم هذه الأعمال بطرح موقف متماسك بشأن الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، بقدر ما تهتم بنفي وتفنيد الحجج الغربية بشأن المسعى الإيراني لامتلاك الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يؤكد أحد الأكاديميين الإيرانيين أنه على الرغم من أن هناك قوة في المنطقة (إسرائيل) تمتلك بالفعل أسلحة نووية، إلى جانب الهند وباكستان، وفي ظل ظروف كالتي تمر بها المنطقة فلا بد من أن يكون هناك في إيران من يفكر في أن الطريق النووي يمثل السبيل الأسهل والأكيد نحو الأمن المطلق، إلا أن هناك عدداً من الأسباب التي تجعل الخيار النووي خياراً غير عقلاني بالنسبة لإيران لأسباب عديدة تتعلق بالصعوبات الفنية والاقتصادية ومشكلات نقل التكنولوجيا النووية والضغوط الدولية.

من غير المنطقي استبعاد احتمال وجود أهداف عسكرية وأمنية دافعة للبرنامج النووي الإيراني

وانطلاقاً من تقييم اتجاه السياسة الإيرانية وأنماط السلوك وأهداف النظام الحالي، يبدو من غير المنطقي استبعاد احتمال وجود أهداف عسكرية وأمنية دافعة للبرنامج النووي الإيراني، بل ربما كانت الأهداف العسكرية هي الأكثر أهمية لهذا البرنامج. فمن المؤكد أن العوامل الأكثر خطورة وأهمية المحركة للتفكير السياسي والاستراتيجي الإيراني في الفترة الراهنة تتمثل في الدروس المستفادة من الحرب العراقية- الإيرانية، والتهديدات الأمريكية-الإسرائيلية لإيران، وتجربة احتلال العراق ٢٠٠٣، ويذهب بعض الباحثين المختصين في الشؤون الإيرانية إلى أن السلوك الإيراني في المجال النووي يمثل نتاجاً للدروس التي استخلصتها إيران من الحرب مع العراق، حيث تعرضت إيران في تلك الحرب لقصف كيميائي عراقي، كما عانت وقتذاك من العزلة الإقليمية والدولية، وخضعت لحظر دولي حاد في مجال مبيعات السلاح. وبالتالي فإن إيران استخلصت من تلك الحرب دروساً متعددة تمثلت في أنه لا بد من أن تستعد لأية مفاجآت تكنولوجية، مما دعا المسؤولين الإيرانيين إلى توقع إمكانية التعرض إلى ما هو أسوأ من القصف الكيميائي والبيولوجي في المستقبل، أضف إلى ذلك، أن إيران استنتجت أنها يجب ألا تعتمد كثيراً على القيود الذاتية التي قد يفرضها المنافسون المستقبليون على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية، كما يجب على إيران ألا تعتمد على مساعدة المنظمات الدولية، مما يعني أن دروس هذه الحرب شكلت أساساً للتفكير الاستراتيجي الإيراني في عقدي الثمانينات والتسعينات وفي الفترة التالية برز العديد من التهديدات الفعلية والمحتملة التي تستشعرها إيران من جانب كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في المستقبل، ورغم اختلاف هذه التهديدات فإنه من الممكن استنتاج أن إيران وجدت أن السير على طريق إنتاج الأسلحة النووية يمكن أن يوفر لها ضماناً ضد أي تهديدات في المستقبل. ومن ناحية أخرى يشير بعض الباحثين في الشؤون الأمنية الإيرانية إلى أنه على الرغم من إيران لم تتخذ بعد قراراً حاسماً بشأن الأسلحة النووية، وأيضاً رغم أن قرار طهران في هذا المجال يمكن التراجع عنه، إلا أن اتجاه القيادة الإيرانية نحو الخيار النووي ربما كان ناجماً عن العزلة الإقليمية والدولية التي تعاني منها إيران، بالإضافة إلى أن التفكير السياسي الإيراني القائم على المؤامرة والوقوع ضحية للمؤامرة الخارجية ربما يمثل القوة المحركة وراء محاولتها المفترضة للحصول على الأسلحة النووية.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن إيران قد تسعى إلى امتلاك السلاح النووي سواء لأسباب سياسية عامة أو رداً على تهديدات محددة، ورغم أن القدرات النووية الحالية لإيران لا تزال في مرحلة بدائية وأولية، إلا أن الأهداف والنوايا الإيرانية تدرج البعد العسكري كمحرك بالغ الأهمية في البرنامج النووي. والخلاصة من ذلك، أن الجهود الإيرانية في المجال النووي تبدو مدفوعة برؤية إيران للعالم وإدراكها لدورها وقيمها ومصالحها والدروس المستمدة من تاريخها، بالإضافة إلى إدراكها لطبيعة التهديدات الفعلية والمحتملة التي ستجابهها في الفترتين الحالية والمستقبلية، إلا أنه يظل من الضروري التأكيد على أنه ليست هناك دوافع آجلة أو ملحة تحرك الجهود الإيرانية في المجال النووي، فإيران لا تواجه تهديداً لوجودها، وإنما تسعى أساساً إلى التحسب لتهديدات محتملة في ظل التحرش الأمريكي والإسرائيلي المتزايد بها، ولاسيما أن إسرائيل بدورها بدأت عقب حرب الخليج الثانية في ١٩٩١ تضع إيران في المرتبة الأولى كمصدر تهديد بعد أن تلاشى الخطر العراقي ●

*أستاذ مساعد مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد

النفوذ الإيراني وتحولاته

في المرحلة الراهنة وما سبقها، كان ثمة تخوف مطرد من اتساع النفوذ الإيراني في المنطقة العربية مستنداً في ذلك إلى أسباب وجذور تاريخية. وسرعان ما تعالت الأصوات هنا وهنالك منددة بما سمته تارة «الخطر أو المحور أو الامتداد الإيراني»، أو ما أطلق عليه البعض «الهلال الشيعي» تارة أخرى، والذي يتخذ من العراق قاعدة ومنطلقاً له ثم يعرج على كل من سوريا ولبنان ولا يتوقف أو ينتهي بطبيعة الحال عند مصر وإنما يتجاوزها إلى السودان وربما إلى دول المغرب العربي.

د. محمد حلمي عبدالوهاب *

تساءل البعض إثر الحديث عن تكتل سني في مواجهة الامتداد الشيعي عما إذا كانت طبول الحرب الباردة قد دقت ما بين العرب وإيران أم لا؟ خاصة بعد تنامي التعاطف الشعبي مع (حزب الله) إبان انتصاره التاريخي على إسرائيل في حرب يوليو ٢٠٠٦.

إن التساؤل الذي يفرض نفسه وبقوة، إنما يتعلق بكيفية تعاطي الأنظمة العربية مع الخطر الإيراني، وما إذا كانت هناك ازدواجية في المعايير المتبعة في التعامل معه مقارنة بالمشاريع الأمريكية التي ظهرت تحت مسميات من مثل (الشرق الأوسط الكبير) وما يتبعه من حديث عن (الفوضى الخلاقة) وغيرها من الدعوات ذات الإطار السياسي - التبشيري الصادرة عن البيت الأبيض.

كيف يمكن إذن أن نحدد بداية مرجعية هذا التخوف العربي المتنامي من اتساع النفوذ الإيراني في المنطقة؟ وهل يرجع ذلك إلى تعامل إيران، كمشروع سياسي إقليمي، يتعاطى مع العراق كمجال حيوي وامتداد جغرافي له؟ أم أن الأسباب في الأساس محض تاريخية ترجع إلى تمسك إيران بفارسيتها إزاء العروبة وقوميتها؟ بداية، ثمة من يؤكد أن الدول العربية كانت دائماً وفق نظرية سائدة لدى النخب السياسية والبيروقراطيات الحاكمة وقادة الرأي العام، تنظر إلى دول الجوار، ذات المرجعيات الحضارية المختلفة، كتركيا وإثيوبيا وإيران، على أنها يمكن أن تمثل إما عدواً محتملاً أو حليفاً استراتيجياً متوقعاً. إذ لا تكف تلك الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية أو محاولة السيطرة كلية على أطراف المنطقة العربية بأسرها. لكن يبدو أن مثل هذه النخب السياسية لم تحمل نفسها، ولو لمرة واحدة، مسؤولية قطع الصلة مع هذه الدولة أو تلك، وكيف أنها سمحت لإسرائيل، على سبيل المثال، بالنفوذ وإقامة علاقات ذات أبعاد استراتيجية مع إثيوبيا مهدِدة بذلك أمن مصر في الصميم، وخاصة في ما يتعلق بمسألة المياه الإقليمية.

وحتى مع الإقرار بحدوث شيء من المرونة في التعامل مع هذه الأطراف، إلا أن الأمر يكاد يختلف جذرياً في ما يتعلق بالمسألة الإيرانية. إذ بات مؤكداً لدى مثل هذه النخب أن إيران تحمل أفكاراً تعتقد أنها يجب أن تصل إلى مسامع العالم العربي، وتؤثر في قراراته وتصيغ إدراكاته حول المستقبل والمصير المشترك للأمة الإسلامية ورؤية العالم من منظور مختلف والتعامل مع القوى الكبرى وفق منطق جديد يستند إلى القوة لا الإذعان والثورة لا الخضوع. ورغم تراجع هذا التوجه (فكرة تصدير الثورة الإيرانية) في عهد الرئيس خاتمي، الذي كان مقتنعاً بعدم

على العرب أن يتأكدوا بأنفسهم من طبيعة التوجهات الإيرانية وليس وفقاً لمعطيات السياسة الأمريكية

جدواه في التعامل مع العالمين العربي والعالمي على حد سواء، إلا أنه عاد للظهور من جديد مع وصول أحمدي نجاد إلى الحكم سنة ٢٠٠٥.

وقد قام خاتمي بالفعل بالعديد من المبادرات، وخاصة مع دول الجوار، لإيجاد مزيد من الثقة ومد جسور التعامل ما بين العالمين العربي والفارسي، وذلك بهدف تحسين صورة إيران في المخيال السياسي العالمي عامة. ويمكن القول إنه نجح، إلى حد كبير، على الصعيد الداخلي، في إنهاء ما يمكن تسميته بموجة (عسكرة المجتمع الإيراني)، أي إبقاءه دائماً في حالة من (التعبئة العامة) وترقب حرب مستقبلية مع عدو موجود بالفعل أو محتمل. لكن، وفي المقابل، لم تحظ مبادراته بردود أفعال مماثلة من الجانب العربي كان من الممكن، لو قدرَ لها أن توجد، أن توسع من شأن القواسم المشتركة بين العالمين على المستوى الإقليمي.

واللافت للنظر في هذا السياق، أن ثمة تقارباً إيرانياً - أردنياً كان قد أوشك أن يصل إلى درجة التحالف بينهما في عهد ولي العهد السابق الأمير الحسن بن طلال. وقد عبر هذا التقارب عن نفسه في صورة تبادل بعثات علمية وسياحية بين كلا البلدين وإقامة معارض ومؤتمرات صناعية مشتركة ودعوة مفكرين إيرانيين لحضور مؤتمرات ثقافية أردنية، وبخاصة تلك التي كان يعقدها (المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية)، والذي كان يترأسه الأمير الحسن بنفسه، كما تزايد الاهتمام المشترك بإشكالية التقريب بين المذاهب الإسلامية، أي بين السنة والشيعة على وجه الخصوص وغيرها من المسائل العلمية.

وحاول البعض التشكيك في هذا التقارب واتهام الجانب الأردني بأنه كان مدفوعاً برغبة أمريكية لاستطلاع نيات الجانب الإيراني والوقوف على مشروعاته التوسعية في المنطقة العربية، غير أن المبادرة الأردنية كانت تعكس في المقام الأول وجهة نظر الأمير الحسن، وقناعته الشخصية بأن إيران لديها من الإرث الحضاري المشترك الشيء الكثير ما يمكن من إقامة تحالف استراتيجي أو محور سياسي إقليمي مشترك معها.

وفي كل الأحوال، يرى البعض أن الخطر الإيراني لم يكن يوماً من الأيام وليد اللحظة الراهنة، كما أنه ليس رهناً كذلك بطموحات القائمين على الثورة الإسلامية فقط، وإنما هو متجذر تاريخياً في البنية الإيرانية ذاتها، وبما يتجاوز قيام الثورة الإسلامية بكثير. فقد كان شاه إيران، محمد رضا بهلوي، يتصرف كشرطي في منطقة الخليج ويهدد دول الجوار، كما أن إيران ظلت محتفظة على الدوام بفارسيتها، وهو ما تبرهن عليه قناعات تطفو إلى السطح من مثل تسمية الخليج العربي بـ «الخليج الفارسي»، وهي وإن كانت مسألة شكلية إلا أنها ذات دلالات سياسية. ومع تولي أحمدي نجاد حكم بلاده عادت إلى الظهور ثانية مسألة (تصدير الثورة الإسلامية)، لأن نجاد من الأمينين على خط الخميني، لذلك ثارت المخاوف مرة أخرى إزاء هذا التوجه، خاصة أنه هذه المرة يبدو شديد التعقيد، ويعتمد أكثر من آلية معلنة وغير معلنة للوصول إلى أهدافه.

لكن إذا كان من حق العرب أن يتخوفوا من هذا الامتداد الإيراني إلا أن ذلك لا يبرر على الإطلاق كل هذا الذهاب العربي باتجاه المعسكر الأمريكي لسبب بسيط، هو أن العرب لن ينجحوا في مواجهة المحور الإيراني بكونهم أدوات في يد المحور الأمريكي، خاصة أن بعض الدول العربية، كسوريا، وبعض القوى الفاعلة في العملية السياسية داخل بلادها كـ «حزب الله» في لبنان وحركة الحوثي في اليمن، لها علاقات قوية مع إيران، أي أنها تستند داخل الدول العربية ذاتها إلى قوى مؤثرة يمكنها توجيهها لخدمة أغراضها وإحداث نوع من الحراك السياسي يصب في الأساس لمصلحتها ويضر بمصالح هذه الدول وقد يؤثر سلباً أو إيجاباً في المنطقة العربية كلها بضمان توجهات الدول والقوى التابعة لها سياسياً على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

يرى البعض أن الخطر الإيراني ليس وليد اللحظة لكنه متجذر تاريخياً في البنية الإيرانية ذاتها

وفي سياق مشابه، لا تزال إيران تتعاطى مع العراق كمجال حيوي لها وبعد استراتيجي متمم لكيانها وبوابة دخول للنفوذ إلى عمق المنطقة العربية ونقطة انطلاق أيضاً لما يسمى الهلال الشيعي. ووفقاً لذلك، يؤكد البعض أن إيران، وليس إسرائيل، كانت السبب الرئيسي في (غواية) الولايات المتحدة الأمريكية وإقناعها بضرورة التخلص من نظام صدام حسين بزعم امتلاكه أسلحة دمار شامل، وذلك بتمريرها معلومات مغلوطة حول قدرات النظام العراقي السابق النووية إلى معارضين عراقيين وذلك لتحقيق هدفين مهمين:

الأول: جر الولايات المتحدة إلى المستنقع العراقي، ومن ثم يتسنى لإيران متابعة برنامجها النووي الذي ترغب في تحويل الأنظار عنه، ولاقتناعها كذلك بأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تحارب على جبهتين معاً.

الثاني: الخلاص من نظام صدام الذي يهدد كل دول الجوار وعلى رأسها إيران التي كلفها الكثير في حرب الثماني سنوات.

وبغض النظر عن صحة أو خطأ مثل هذا التحليل، إلا أنه مما لاشك فيه أن ثمة تواطؤاً أمريكياً - إيرانياً في الوقت الحاضر في العراق، بل إن النفوذ الإيراني فيه يفوق النفوذ الأمريكي ذاته.

وحتى داخل أفغانستان، فإن أغلب عقود إعادة إعمارها كانت من نصيب شركات إيرانية.

وفي المحصلة، يتساءل البعض حول الاستراتيجية الناجعة للتعامل مع النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، فيما يشكك آخرون في أن تكون لإيران أهداف توسعية، وأن مقولة الخطر الإيراني أمريكية الصنع تعادل الخطر الإسلامي، وأن المحافظين الجدد دأبوا على خلق عدو ما لتبرير سياستهم الخارجية، خاصة أنهم ضللوا العالم أجمع من قبل بالحديث عن الخطر النووي العراقي، وأن استراتيجية (خلق العدو) التي يتبعونها تحقق مطامع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط من جهة، وتحافظ على بقاء إسرائيل في قلب المنطقة من جهة ثانية. لذا فعلى العرب ألا ينخدعوا بتلك الدعاوى، وأن يتأكدوا هذه المرة بأنفسهم من طبيعة التوجهات الإيرانية وما إذا كانت تشكل تهديداً بالفعل أم لا؟ وليس وفقاً لمعطيات الإدارة الأمريكية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فمن حق إيران وكل دولة ترى في نفسها القدرة على أن تلعب دوراً بارزاً في العملية السياسية أن تعمل من أجل ذلك، وعلينا ألا نقع في شباك الخطاب الأمريكي ذي الطبيعة المزدوجة والذي يحِل لنفسه ما يحرمه على الآخرين.

ومع ذلك، يبدو أن أغلب الأنظمة العربية ماضية في التعامل مع التوجه الإيراني بنفس المنطق المغلوط الذي تعاملت به، ولا تزال، مع الأزمة العراقية. أي أنها ستتعاطى مع الإحداثيات الأمريكية بتفاعل دون التحقق من صدقها أو عدمه، وهو ما يبرهن عليه استبعاد سوريا من المعادلة العربية السياسية المتوازنة إلى حد ما والتي كان ينهض بها الثلاثي: مصر والسعودية وسوريا، واستبدالها بالأردن، ما يعد خطوة أولى في سياق (الحرب الباردة) بين العرب وإيران، على الرغم من فشل الأردن في ملء الفراغ الذي أحدثه الخروج السوري، ما يؤكد ضرورة الحفاظ على هذا الثلاثي بغض النظر عن طابعه السياسي.

ووفقاً لمن يتحدثون عن الخطر الإيراني، فإن إيران لا تهدد فقط مصالح أو أمن الدول بالمعنى المتعارف عليه، وإنما تهدد (كيان) هذه الدول. إذ تحاول إيران جاهدة الالتفاف حول المنطقة العربية وتطويقها بزيادة حدة الصراع الطائفي في العراق، وبدعمها حزب الله في لبنان، وبتدخلها في القضية الفلسطينية مؤكدة على وحدة المصير المشترك، وأن إسرائيل عدوها الأول والأخير، وبسعيها لامتلاك أسلحة نووية لأغراض غير سلمية، وباندفاعها في تدعيم علاقاتها الاستراتيجية مع بعض الدول العربية كسوريا، وبدعمها لحركات ثورية داخلية في بعض الدول العربية كاليمن، إضافة إلى تصاعد الاتجاه الشيعي بصورة لافتة للنظر، وكاريزمية القيادة ممثلة في كل من حسن نصرالله وأحمدي نجاد، الذي يتحدث بفخر مثير للانتباه عن القوة الإيرانية العظمى وقدرة بلاده على ردع من يهددها وإلحاق الهزيمة، ليس بإسرائيل فقط، وإنما بالولايات المتحدة الأمريكية نفسها إذا ما فكرت في استخدام القوة ضد تطلعات إيران النووية.

ويبدو أن ثمة تكتلات عربية قد شكلت بالفعل لمواجهة الخطر الإيراني، وأن النخب السياسية على قناعة بالغة بضرورة احتوائه وتقليم أظفاره، ولو على الأقل مرحلياً. فليس من مصلحة الدول العربية الدخول في صراع مكشوف مع إيران حتى لو لم تقبل خيارها الحالي والمستقبلي. كما أن من الاستحالة بمكان أن تتراجع إيران عن طموحاتها المعلنة والخفية معاً، خاصة في ما يتعلق بسعيها لامتلاك الطاقة النووية. لذا أعتقد أن الدول العربية ستعمل مستقبلاً على اعتماد آلية الصراع غير المباشر مع طهران باستخدام الحملات الدعائية المناهضة لتطلعاتها وعقد مزيد من التحالفات السياسية المناوئة لحلفائها والحروب بالوكالة وما إلى ذلك من آليات الحرب الباردة.

مبادرات الرئيس الإيراني السابق خاتمي لم تحظ بردود أفعال مماثلة من الجانب العربي

ولكن يبقى التساؤل الأكبر: لماذا لا يجرب العرب الخيارَ الإيراني هذه المرة؟ قد يبدو التساؤل مشروعاً، ولكن بدل أن يتخندق العرب بين محورين: أمريكي وإيراني، لماذا لا يمتلكون خيارهم الخاص بهم؟ ولماذا لايلجأون إلى إقامة تحالفات داخلية وعلاقات شراكة فيما بينهم، بدل أن يبقوا دائماً وأبداً بين المطرقة والسندان؟ ولماذا أيضاً لايترجمون مشاريع الوحدة العربية على مختلف مستوياتها العسكرية والسياسية والتنموية، ليس بدافع الحد من خطر داهم فقط، وإنما تطبيقاً لرغبة شعبية ورسمية معاً؟

وختاماً يمكن القول إن لا سبيل لخيار عربي صميم ما لم يتحقق مشروع الوحدة العربية، أي ما لم تكن ثمة نية لقيام اتحاد عربي مشترك يتعدى الوعود والتصريحات والمجاملات واللغة الدبلوماسية الزائفة، وينفذ إلى صميم الإرادة المجتمعية على المستويين الرسمي والشعبي، وما لم يتجاوز العرب البروتوكولات الشكلية إلى إقامة سوق عربية مشتركة على المستوى الاقتصادي، واتفاقية دفاع مشترك على الصعيد الأمني، بدلاً من بقائنا بمثابة (حقل تجارب) لمحاور وخيارات أمريكية أو إيرانية لا تخلو من تحقيق مطامع ومصالح وأهداف شخصية لن تتحقق إلا على حساب استقلالنا ومستقبلنا العربي المشترك ●

*مدير تحرير مجلة «رواق عربي»

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تعزيز التعاون
بين الاتحاد الأوروبي وإيطاليا ودول المجلس
الأبعاد السياسية والاقتصادية والطاقة

يسلط هذا الكتاب الضوء على الفرص الجيدة التي تلوح في الأفق لتنفيذ جدول الأعمال الطموح الذي يصبو إلى توطيد العلاقات الحالية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، كما يتناول بالرصد والتحليل جملة من المجالات مثل تعزيز أواصر التعاون في تطوير احتياطي النفط الاستراتيجي، وتحسين أنظمة التعليم في دول المجلس من خلال الاستعانة بالتجارب الأوروبية، وسبل الإفادة من الاستثمارات الخليجية والخبرة الأوروبية في تطوير النظم الاقتصادية في دول البحر المتوسط المجاورة.

مجموعة الثماني الكبار والعالم

تحظى اجتماعات ما يسمى «مجموعة الثماني» باهتمام عالمي واسع نظراً لأن أعضاءها أقوى وأغنى دول العالم، وأكثرها تطوراً. وقد أسست هذه المجموعة عام ١٩٦٢م، وعرفت، في البدء، بمجموعة الـ«١٠». وكان الهدف من قيامها اقتصادياً - مالياً بحتاً. إذ إنها اختصت بالتعامل مع المسائل المتعلقة بالنظام النقدي الدولي وعمليات التمويل والإقراض، وليس لها تنظيم قائم على شاكلة المنظمات الدولية الأخرى. فالتعامل فيما بين أعضائها يتم بأساليب الاتصال الدبلوماسية التقليدية في العلاقات الدولية، رغم أنها تحسب «أكاديمياً» كتنظيم إقليمي.

أ. د. صدقة فاضل *

تعقد مجموعة الثماني اجتماعاتها على مستويات عدة. وابتداء من عام ١٩٧٥م أخذت تعقد اجتماعات سنوية على مستوى رؤساء الدول والحكومات الأعضاء (مؤتمرات القمة). وتشارك في اجتماعاتها دول وهيئات أخرى مدعوة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الكبرى في العالم، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي.

وقد انسحب منها نصف الأعضاء المؤسسين، وبقي الأعضاء الخمسة (الكبار)، وهم: أمريكا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا واليابان، فأصبحت تعرف بمجموعة الخمس. وفي عام ١٩٧٥م أضيفت إلى عضويتها كل من كندا وإيطاليا، فأصبحت تعرف بمجموعة السبع. وابتداء من عام ١٩٩٦م بدأت المجموعة تدعو روسيا إلى بعض اجتماعاتها. ثم أصبحت الأخيرة عضواً، ابتداء من اجتماع قمة المجموعة، الذي عقد في (دينفر) بولاية كولورادو عام ١٩٩٧م، فهي الآن «مجموعة الثماني».

ويشاع أن هناك خمس دول مرشحة لأن تنال لاحقاً عضوية هذه المجموعة، وهي: الصين، البرازيل، الهند، المكسيك، جنوب إفريقيا وغيرها. ولعل أهم ما يجمع بين هذه الدول أو معظمها أنها:

- تميل نحو (المذهب الفردي) وبخاصة في بعديه الاقتصادي (الرأسمالية) والسياسي (الليبرالية).
- أكثر دول العالم تصنيعاً وتفوقاً تقنياً.
- أغنى دول العالم من حيث الموارد البشرية، والدخل القومي، والدخل الفردي المتاح، إلخ.
- ارتباط ست منها - باستثناء روسيا واليابان - بمعاهدات سياسية واقتصادية وعسكرية مهمة (حلف الناتو). كما أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا هي أهم أعضاء الاتحاد الأوروبي.

إن أبرز اهتمامات هذه المجموعة (شبه المتجانسة) اقتصادية بالدرجة الأولى، كما ذكرنا. فأساس وجودها، وهدفها الأول كان - ولا يزال - حل المشكلات الناجمة عن التمويل الدولي، وتلك التي يتعرض لها النظام النقدي الدولي. وأبرز ما يندرج ضمن جدول أعمال قمتها السنوية ذو طابع اقتصادي ومالي. لكن هذه المجموعة ؟ وبحكم طبيعة أعضائها ومكانتهم الدولية، وباعتبار

أبرز اهتمامات مجموعة الثماني اقتصادية بالدرجة الأولى

مجموعة الثماني عبارة عن منظمة دولية حكومية متخصصة

استحالة الفصل بين الاقتصاد والسياسة - بدأت تهتم بأبرز القضايا المحلية والإقليمية والعالمية ذات الطابع السياسي، وتضع سياسات مشتركة تجاه كل مسألة تظهر خطوطها العامة في (البيان الختامي) المشترك، الذي يصدر عقب انتهاء كل اجتماع قمة.

وقد انفض الاجتماع السنوي الأخير لرؤساء الدول الأعضاء، الذي عقد في مدينة (تويوكو) بجزيرة (هوكايدو) باليابان (٧ -٨ يوليو ٢٠٠٨م)، ومن أهم ما جاء في بيانه الختامي:

❖ الإعراب عن القلق من الزيادة الحادة في أسعار النفط والغذاء، باعتبار أن ذلك يمثل «تحدياً خطيراً لاستقرار النمو في مختلف أنحاء العالم، وله تداعيات خطيرة على البشر» والدعوة إلى زيادة الإنتاج من النفط.

❖ الاتفاق على العمل على خفض الانبعاثات الحرارية الغازية في العالم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠٥٠م. واعتبر أنصار البيئة أن ذلك لا يزال دون المطلوب بكثير.

❖ وعد بمضاعفة مساعدات المجموعة لإفريقيا لمساعدتها على مكافحة الفقر والأمراض.

❖ التصميم على مكافحة الإرهاب.

❖ التعبير عن رغبة المجموعة في حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس الدولتين.

❖ العمل على استعادة السلام والاستقرار في العراق.

❖ دعوة إيران وكوريا الشمالية أيضاً إلى التخلي عن طموحاتهما النووية.

❖ الدعوة إلى فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على زيمبابوي بسبب «عدم نزاهة انتخابات الرئاسة الأخيرة».

ومن ذلك يتبين بعض أبرز ملامح السياسة الدولية الراهنة على المستويين الإقليمي والعالمي التي سيفرضها هؤلاء، بشكل أو آخر والتي ستكون لها من دون شك تأثيرات واضحة على السياسات المحلية للدول الأقل قوة، التي قد يكون عليها أن تتكيف مع هذه السياسات باستخدام الوسائل التي تعظم الإيجابيات، وتقلل السلبيات، لأقصى حد ممكن بالنسبة لها.

ومعروف أنه، وبالتزامن مع هذا المؤتمر، عقدت قمة مماثلة هي قمة (مجموعة الثماني النامية) وهي عبارة عن تنظيم لثماني دول إسلامية كبرى نامية، لها اهتمامات اقتصادية مشابهة، وتعتقد أن التعاون فيما بينها يمكن أن يخدم هذه الاهتمامات. وبعد ذلك بأيام، عقدت قمة (الاتحاد من أجل المتوسط). وهكذا، عشرات التكتلات الإقليمية، التي تحاول جني ثمار التعاون البيني، وحل المشكلات الإقليمية والعالمية الكبرى. ومع ذلك تظل هذه المشكلات قائمة، بل ويستمر أغلبها في التفاقم.

إن التحليل المنطقي لسياسات هذه المجموعة (الأهداف + الوسائل) يشير إلى أن هذه المجموعة(المكونة من الدولة العظمى الوحيدة الآن، وسبع دول كبرى) تحاول جهدها (احتكار) قمة العالم الاقتصادية - السياسية، ولا تفكر بجدية في تغيير العالم نحو الأفضل، رغم قدرتها على فعل ذلك، أو المساعدة على إدخال إصلاحات حقيقية في البناء السياسي الكوني. ومن حق أية دولة - في واقع العلاقات الدولية - أن تفعل ما تستطيع فعله، مما يسمح به العرف الدولي، ولكن من حق الآخرين أيضاً أن يبدوا رأيهم في أفعالها، وأن تكون لهم ردود أفعال تحمي مصالحهم هم أيضاً، خاصة عندما تتقاطع تلك المصالح مع مصالحهم. فالدفاع عن النفس حق مشروع، في كل الأعراف والقوانين. ويبدو أن الاقتراح الذي أثير مؤخراً، والداعي إلى توسيع عضوية المجموعة لتشمل خمس دول أخرى جديدة (من ضمنها المملكة العربية السعودية) ربما يغير إن تم تبنيه من توجهات المجموعة الحالية، ويجعل سياساتها أكثر تمثيلاً وإنصافاً، وحرصاً على المصلحة العامة العليا لكل العالم.

هناك اقتراح بتوسيع عضوية المجموعة لتضم خمس دول أخرى منها السعودية

إن دول المجموعة هي الآن - مع الصين - أكثر دول العالم تأثيراً ونفوذاً. أما العضوية فيها فهي مقفلة، فلا تتاح العضوية إلا لمن يفرض نفسه فرضاً عليها لينال (شرف) الشراكة التي كثيراً ما تحسب نوعاً من (الوجاهة) الدولية، أكثر منها عضوية مصالح مشتركة. بل حتى داخل هذه المجموعة نفسها هناك اختلاف وتناقض بل وتنافس على زعامة المجموعة، ومن ثم العالم. وحالياً، حسمت القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية مسألة الزعامة هذه باعتبار أمريكا القطب الوحيد (الأقوى) الموجود الآن على الساحة الدولية. ولذلك، كان من المتوقع أن نجد الصبغة الأمريكية واضحة وجلية في معظم سياسات (مخرجات) هذه المجموعة. وذلك مما يجعل الأخيرة - كبقية المنظمات والتكتلات الدولية الكبرى في عالم اليوم - تحت الوصاية السياسية الأمريكية غير المباشرة.

لهذا يجب توقع ألا تصلح هذه المجموعة بوضعها الراهن الكون، وتحل أخطر مشكلاته ولو بما يحقق الحد الأدنى من العدالة الدولية والإنسانية، ولا أن تعمل شيئاً يذكر لصالح العالم وخاصة الفقراء فيه، إذا تعارض ذلك مع مصالح القوى الجشعة المتنفذة فيها والمتجسدة في جماعات (مصالح) خاصة معروفة. فهذه المجموعة يبدو أنها تنظر إلى العالم الآن من منظار إمبريالي بدليل أنها تناقش أبرز قضايا العالم ومشكلاته وكأنها وصي عليه ومن دون

الرجوع إلى المعنيين مباشرة بهذه القضايا والمشكلات. وينطبق هذا الاستعلاء على معظم القضايا التي تناقشها عادة مؤتمرات قمة هذه المجموعة.

وبتحليل سريع لبياناتها الختامية، الصادرة في العقد الأخير بشكل خاص، تتضح الهيمنة الأمريكية على سياسات هذه المجموعة وتوجهاتها. فما تعتبره أمريكا حقاً، كثيراً ما يكون على السبع الأخرى أن تعتبره كذلك. وما تعتبره باطلاً، غالباً ما تعتبره كل المجموعة باطلاً. ومع ذلك، فإن لبقية الأعضاء تأثيراً لا بأس به في سياسات هذه المجموعة. وكثيراً ما تتمكن المعارضة، داخل هذه المجموعة، من فرض رأيها، خاصة إذا كان يحظى بتأييد الغالبية.

ونضرب مثالاً على ذلك مسألة تغير المناخ والاحتباس الحراري. فقد أجمعت (المجموعة) في قمتها الأخيرة على وجوب العمل بجدية أكبر لوقف ارتفاع درجة حرارة الأرض، الناجم عن زيادة النشاط التصنيعي البشري والذي تنتج عنه زيادة الغازات المتسببة في حصول الاحتباس الحراري، وتصاعد سخونة هذا الكوكب، الأمر الذي ينذر بكوارث بيئية لا تبقي ولاتذر.

ولكن الوفد الأمريكي كان دائماً ما يضغط على البقية لتخفيف نص بند مكافحة ارتفاع درجة حرارة الأرض (الاحتباس الحراري)، لأن الخضوع لضوابط خفض انبعاث الكربون قد يضر بالاقتصاد الأمريكي، بسبب تحمل تكلفة حمائية إضافية. ولهذا، لم توقع الولايات المتحدة اتفاقية (كيوتو) بهذا الشأن كما فعل البقية، وتعرقل نتيجة لذلك هذا الإجراء البيئي الإيجابي والضروري رغم أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون كانت متحمسة له. ولكن، اضطر الوفد الأمريكي، في اجتماع اليابان الأخير، تحت ضغوط من اليابان وبقية الأعضاء، للتخلي عن معارضته وقبل الالتزام بهدف طويل الأمد لحماية مناخ الأرض عبر خفض انبعاث غاز الكربون.

كما استطاع بعض الأعضاء إقناع الوفد الأمريكي بمضاعفة مساعدة المجموعة لإفريقيا، والتأكيد على حل الصراع العربي - الإسرائيلي على أساس مبدأ الدولتين، لكن بعض هذه الإجراءات قد لا تجد طريقها نحو التنفيذ، لتصبح مجرد (بروباغندا) إعلامية، يروجها أقوياء العالم للظهور بمظهر المهتم بحل مشكلات البشر الرئيسة، في الوقت الذي يعملون فيه بالفعل على تشديد قبضتهم على اقتصادات ومقدرات هذا العالم.

إن الحديث عن سياسات هذه المجموعة ذو شجون بالفعل، وهو يجر إلى التطرق لمواضيع شتى في العلاقات الدولية الحالية. إذ يمكن اعتبار هذا الحديث مدخلاً لمحاولة فهم كثير من القضايا السياسية الإقليمية والعالمية الراهنة. ومن تلك القضايا مسألتا (الإقليمية) و(العالمية)، ومسائل الاستعمار والتنمية.. إلخ.

إن المنظمة الدولية هي تنظيم دائم بين أكثر من دولتين يهدف إلى دعم التعاون فيما بين أطرافه، في مجالات محددة، وتنقسم المنظمات الدولية (ثاني أهم أطراف العلاقات الدولية بعد الدول) إلى قسمين رئيسيين: منظمات دولية حكومية، وأخرى غير حكومية. وقد بلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية أكثر من ستة آلاف منظمة، بينما يزيد عدد المنظمات الدولية الحكومية على خمسمائة منظمة. والمنظمات الحكومية تنقسم هي الأخرى إلى قسمين رئيسيين: منظمات إقليمية، ومنظمات عالمية. والأخيرة تنقسم إلى منظمات عالمية شاملة، وأخرى متخصصة في مجالات محددة. أما المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية فتنقسم إلى منظمات شاملة في كل المجالات وأخرى متخصصة في مجالات محددة، وثالثة أمنية (أحلاف عسكرية). ومجموعة الثماني هي الآن عبارة عن منظمة دولية حكومية متخصصة.

المطلوب من هذه الكيانات أن تراعي في سياساتها المبادئ والقيم الإنسانية والدولية الخيرة

إن من المؤسف حقاً أن تتحول هيمنة أغلب القوى الكبرى، سواء تجسدت في هيئة منظمات دولية أو غيرها، سلباً على العالم بسبب سياسات سيئة تدفع إليها بعض جماعات المصالح الخاصة في هذه الدول، وتنفذ باسم هذه القوى. إن من نكد الدنيا أن تسخر تلك الجماعات سيطرتها على صناعة القرار في دولها لتحقيق أهداف لها أبعاد سلبية خطيرة على كل العالم، بما فيه هذه القوى، في المدى الطويل. فهذه الجماعات (الداخلية) تدفع إلى ممارسة الإمبريالية، والتحالف مع الحركات والفئات العنصرية والفاشية ضاربة بكل القيم الإنسانية - والغربية - النبيلة عرض الحائط.

ويلاحظ أن هذه القوى (الكبرى) تتحدث عن حلول لكثير من مشكلات العالم، لكنها قل ما تنفذ ما تتحدث عنه، وما تعتبره من خططها ، بالإضافة إلى انفراد هذه القوى بصياغة ما تعتبره حلولاً ناجحة لمشكلات هذا العالم، ومن دون مشاركة حقيقية من قبل المعنيين المباشرين بهذه القضايا والمشكلات. وغالباً ما تكون المحصلة هي استفادة هذه القوى من دون تقديم أية فوائد تذكر للعالم، ومن دون تقديم خدمة حقيقية لقضية السلام والأمن الدوليين، الأمر الذي يكرس انفراد قلة قليلة بالهيمنة على العالم، والتحكم في إمكانياته. ولعل مما يقلل من هذه السلبيات هو تبني المقترح المتضمن توسيع عضوية هذه المجموعة على النحو الذي سوف نوضحه أدناه.

لقد أخذ بعض حلفاء هذه الدول يصرحون بأن العالم الآن تديره قوى لا يتوقع في ظل هيمنتها وسياساتها السلبية نشر

الديمقراطية الحقيقية ومبادئ الحرية والعدالة والمساواة. ولاينتظر، في ظل رعونتها وأنانيتها المفرطة، التخفيف من حدة ثالوث (الفقر - الجهل - المرض) عالمياً أو حتى إقليمياً. ولن يحظر التسلح وتوقف الحروب والمؤامرات، ولن ينحسر الظلم والطغيان من أرجاء هذا الكون. وستبقى الأمم المتحدة، كما هي، أداة طيعة لتحقيق بعض أهداف الأقوياء ومنبراً متواضعاً فقط لمن لا منبر له.

ويمكن (لولا ضيق الحيز المتاح) إيراد أمثلة عدة على ما يشوب كثير من سياسات هذه المجموعة من سلبيات في الوقت الحاضر من أبرزها ازدواجية المعايير والاستغلال.. إلخ، بالإضافة إلى موقف هذه الدول من قضية الاحتباس الحراري. ومن هذه الأمثلة موقف هذه الدول من مسألة الانتخابات الرئاسية الأخيرة - التي يعتقد أنها زورت - في زيمبابوي، وما إلى ذلك. إن تحليل موقف هذه الدول الثماني من زيمبابوي وما شابه موضوعها يكشف طبيعة سياسات هذه المجموعة تجاه العالم النامي، بصفة خاصة، وما يشوب مواقفها من تناقضات ونقائص.

المنظمة الدولية تنظيم دائم بين أكثر من دولتين لدعم التعاون بين أطرافه في مجالات محددة

وتجدر هنا الإشارة إلى التوتر شبه الدائم في العلاقات الأمريكية - الروسية، وما يعتري هذه العلاقات من خلافات حادة منها نصب الدرع الصاروخية الأمريكية في أوروبا الشرقية، قضية كوسوفو، العلاقات الروسية - الجيورجية.. إلخ. وهذه الخلافات قد تسفر عن انسحاب روسيا من هذه المجموعة، ومن ثم التقليل أكثر من مدى عالمية هذا التنظيم.

ولن يتغير العالم نحو الأفضل إلا إذا تغيرت طبيعة أهداف سياسات الدول الأقوى إيجاباً أو ظهر قطب أو أقطاب أخرى تسعى بالفعل، ورغبة في السلام الشامل، إلى فرض حد أدنى من العدالة الدولية والإنسانية في هذا العالم المضطرب عبر وسائل ناجعة، منها على سبيل المثال وليس الحصر إجراء إصلاح حقيقي في منظمة الأمم المتحدة يكون هدفه الأكبر خير ورفاه البشرية، كل البشرية، لا إذلالها وتدميرها وتسلط وتسيد فئات قليلة ومحدودة على إمكانيات ومقدرات معظم الكرة الأرضية.

صحيح أن الدول والمنظمات ليست جمعيات خيرية، ولا ينبغي أن تكون كذلك. ولهذا، يصبح أهم المطلوب من هذه الكيانات هو فقط أن تراعي في سلوكياتها وسياساتها المبادئ والقيم الإنسانية والدولية الخيرة، لا أن تضرب بها عرض الحائط خاصة عندما تكون في مراكز قيادية. فالخير هو من يفيد ويستفيد.

إن (الإقليمية) التي تجسدها مجموعة الثماني، وما شابهها، ما هي - كما سبق وذكرنا - إلا واحد من عشرات التنظيمات (المنظمات الإقليمية) في عالم اليوم. وهناك عشرات المنظمات الإقليمية الفاعلة والصورية. ورأينا أنه وبالتزامن تقريباً مع انعقاد قمة (مجموعة الثماني) عقدت قمم أخرى عدة مشابهة، أهمها قمة مجموعة الثماني النامية (الإسلامية)، والقمة الإفريقية، وقمة «الاتحاد من أجل المتوسط».

إن (الإقليمية) الدولية هي تحرك سياسي مشروع يجيزه ميثاق الأمم المتحدة، إن لم تكن ذات أهداف عدوانية. فمن حق الدول، التي ترتبط فيما بينها بمصالح مشتركة ملموسة، أن تتعاون وتتكتل بهدف تحقيق هذه المصالح. ولكن غياب الفاعلية، وعدم التمسك بالقيم الإنسانية والدولية النبيلة، والمقدرة عالمياً، من العالمية (التنظيم العالمي) كما تتجسد في الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة لها سيصعبان، إن لم يعيقا عملية استتباب الأمن والسلم الدوليين الحقيقيين وعلى كل المستويات ومن كل الأطراف، بما فيها المحلية والإقليمية، وغالباً ما سيجعلان من تحقق حد أدنى من الرفاه للبشرية عامة حلماً بعيد المنال.

ويعتقد أن توسيع عضوية هذه المجموعة سيؤدي إلى تلافي بعض أو معظم ما لديها من سلبيات. ولذلك، ترتفع دعوات كثيرة إلى توسيع هذه العضوية. ومؤخراً دعا ما يعرف بـ «مجلس التفاهم العالمي»، وهو مجلس يتكون من رؤساء دول ورؤساء وزارات سابقين، إلى ضرورة ضم خمس دول جديدة إلى عضوية مجموعة الثماني أو (مجموعة الكبار)، وتضمن الترشيح الدول التالية: المملكة العربية السعودية، الصين، الهند، البرازيل، ودولة إفريقية تمثل القارة الإفريقية. وذلك كي يمكن القول إن هذه المجموعة تمثل أهم دول العالم.

وصرح انغفار كارلسون، رئيس وزراء السويد السابق وأحد أبرز أعضاء مجلس التفاهم العالمي، بأن الوقت قد حان لتضم هذه المجموعة قوى اقتصادية وسياسية جديدة تعكس تمثيلاً صحيحاً للعالم، ورحبت الأوساط السياسية العالمية والعربية والإسلامية بهذا المقترح، وبخاصة الجزء المتعلق بضم المملكة العربية السعودية لما تمثله من ثقل اقتصادي وسياسي إقليمي مرموق بفضل إمكانياتها ومواردها الضخمة وسياساتها البناءة كدولة محبة للسلام، وتعمل جهدها لاستتباب الأمن والسلم الدوليين، ولما لها أيضاً من مكانة روحية كبرى في العالم الإسلامي ●

*أستاذ العلوم السياسية - عضو مجلس الشورى - المملكة العربية السعودية

المرأة الخليجية .. صراع الأيديولوجيا والتحرّر

حين نتكلم عن وضع المرأة الخليجية وواقعها المعاش، تتبادر إلى الأذهان أسئلة حول واقع المرأة الخليجية اليوم في ظل تبوئها مراكز صنع القرار ومنافستها للرجل، هل استطاعت أن تحصل على كامل الحقوق التي نادت بها الحركات النسائية في خمسينات أو ستينات القرن الماضي، أم أنها لم تحصل على كامل الحقوق بعد؟ وهل تمكنت المرأة من كسر حاجز العادات والتقاليد والتخلص من السيطرة «الأبوية» في مجتمعها الذكوري؟ وهل أصبحت حرة طليقة تغرد خارج سرب الرجل، أم أنها لا تزال تعيش حالة من الشتات الفكري بين تيارين متضادين «مع أو ضد» ولا يزال الفكر الذكوري مسيطراً عليها حتى النخاع؟

عائشة الصديقي *

ما يهمنا من خلال طرح تلك الأسئلة التي قد تكون مثار جدل بين التيارين المتضادين، هو تحليل الواقع المعاش للمرأة الخليجية، والبحث عن أسباب تشرذمها في مجتمعها وما تعانيه من اضطهاد في بعض المجتمعات وحصولها على حقوقها الكاملة في مجتمعات أخرى.

إن المرأة تعيش في صراع دائم، وفي دائرة مفرغة تبحث فيها عن ذاتها، فهي بين مجتمعها الذي تعيش فيه ضمن إطار العادات والتقاليد والدين، وبين إطار الحرية التي تحاول أن تسبح فيها ضد التيار، فهي بين العائلة والمجتمع، وتجد المرأة نفسها حائرة بين الاثنين، ضمن العادات والتقاليد والدين، إلى جانب المؤثرات الخارجية (المجتمع) الذي يحيط بها، وبالتالي فإن شخصية المرأة تتشكل ضمن سياق العائلة والمجتمع، فقد تكون العائلة منفتحة والمجتمع منغلقاً، وقد يكون العكس، وقد تكون العائلة والمجتمع في بوتقة واحدة إما الانغلاق أو الانفتاح، والمرأة فلك يدور فيهما، أي أنها تكون قالباً ضمن قالبين اثنين منصهرين أو ضمن قالب آخر، وقد تخرج من القالب امرأة بقالب غير مسبوق تتمرد على قيم المجتمع، وتفرق بين العادات والدين، فهي لن تخرج عن إطار دينها، وإنما الخروج من بوتقة المجتمع البالي بأفكار ومعتقدات لم تعرفها الأديان السماوية، أو أن تنسلخ عن هويتها وثقافتها لتبحث لها عن هوية أخرى بعيدة كل البعد عن المجتمع الذي تعيش فيه.

وحين نبحث عن جذور المشكلة التي أطّرت المرأة ضمن نطاق ضيق، فإن ذلك يعزى إلى قصر الفهم في الدين، واختلاطه بالموروث الشعبي، وسيطرة المجتمع الذكوري على واقع المرأة، وبالتالي أدى ذلك إلى تنحيتها عن بناء المجتمع، وحصرها في أدوار معينة، واضطهاد الرجل للمرأة وتعنيفها ومعاملتها كجارية، أفرز على المدى البعيد نشوء الحركات النسائية الشعبية التي نشطت لتناضل من أجل حرية المرأة وتطالب بالحقوق المسلوبة، وتندد بالنظام الأبوي الجائر وبسلطة المجتمع الذكوري، الذي حرم المرأة من أبسط حقوقها سواء في التعليم أو العمل أو غيره، ذلك النظام

المرأة الخليجية حصلت على حقها السياسي في معظم دول المجلس

النظام العشائري يؤثر بشكل كبير في واقع المرأة الخليجية

الذي تتجرع مرارته اليوم نساء قابعات لا يعلمن بأبسط الحقوق غير أنهن زوجات وأمهات، ولا تزال تلك الموروثات التي أثرت في المجتمعات تؤثر جيلاً بعد جيل، ولا يزال الخلط بين العادات والدين، الذي تمخض عن مخرجات مجتمعية متعصبة إما لمذهب أو لعشيرة أو لقيم لا تمت إلى الدين بأية صلة.

ومن هنا يبرز لنا تصاعد تيارات فكرية رسمت واقع المرأة اليوم، بدءاً بالحركات النسائية الشعبية التي قادها الفكر الاشتراكي، والتي بدأت تنسج خيوط إنشاء جمعيات تطوعية نسائية تفعّل دور المرأة بإشراكها في صناعة المجتمع، وبث أهمية دورها كشريك أساسي في الدفع بعجلة التنمية، وما تلك الحركات النسائية التي ظهرت في الخليج، وتحديداً في الكويت والبحرين، إلا امتداد للحركة النسائية العربية التي انطلقت من مصر على يد هدى شعراوي، وظهور رموز نسائية كأمينة السعيد وغيرها ممن ساهمن في بلورة الحركات النسائية العربية في كافة الدول العربية.

وعلى صعيد آخر تنامى نفوذ التيارات الإسلامية (السلف والإخوان)، وسيطرته على المجتمعات الخليجية، ورسمه لواقع المرأة الخليجية، فقد اعتمد التيار الإسلامي كذلك على إنشاء الجمعيات الخيرية وأيضاً إنشاء لجان نسائية، تديرها داعيات، ديدنهن في ذلك القرآن والسنة، وذلك لدحض الشبهات حول عدم إنصاف الإسلام للمرأة، وكسر شوكة التيار الاشتراكي.

ومع سقوط الشيوعية (اللينينية)، وسيطرة (الليبرالية) العالمية، بدأت منطقة الخليج تشهد حركات إصلاح سياسية، وتوقع على اتفاقيات دولية، تنص بشكل صريح على مساواة الرجل والمرأة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتنشط الحركات النسوية من جديد، وتطالب بإعطاء المرأة حق الترشيح في الانتخابات البلدية والنيابية، ليبرز التيار الإسلامي، ويعارض إعطاء المرأة حقها السياسي، وتصادم الإسلاميون مع الحركات النسائية، التي تحمل في نظرهم أجندة غربية هدفها تحرير المرأة لتدور المرأة الخليجية في حلقة مفرغة.

وإذا كانت المرأة الخليجية قد حصلت على حقها السياسي في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي، كالبحرين والإمارات والكويت وقطر وعُمان باستثناء السعودية، إلا أن الفكر الذكوري المسيطر على العقول لا يزال يرفض فكرة وجود المرأة في المجالس النيابية إلى جانب الرجل، ولا يزال أيضاً يلصق مبرراته باسم الدين، متناسياً تاريخاً صنعته النساء.

وهذا ما يجرنا إلى سبب آخر وهو سيطرة النظام العشائري، هذه المنظومة التي تساهم بشكل كبير في قلب الموازين السياسية، وتؤثر في واقع المرأة، تحت مظلة العادات والتقاليد، حيث إن النظام الأبوي والعادات والتقاليد والموروث الشعبي والنظام العشائري تؤثر بشكل كبير في واقع المرأة وتتحكم في وضعها، إلى جانب الأيديولوجيا التي هي العامل الرئيسي والمؤثر في أي مجتمع، فالأيديولوجيا المذهبية تحرك شارعاً بأكمله في البحرين على سبيل المثال لاالحصر، وتؤثر في وضع المرأة «التي تحصر نفسها ضمن القالب المذهبي المتعصب الذي من الصعب بمكان أن تنفك منه»، وتكاد تكون قادرة على قلب الموازين السياسية بتجنيد المرأة والوقوف ضد حقوقها بحجة أنه (الدين والمذهب)، حتى لا يمكن لها أن تنبس ببنت شفه للمطالبة بحقوقها.

أضف إلى ذلك أن الأنظمة المجتمعية سواء أكانت «العائلة أو المجتمع والظروف المحيطة به والعوامل المؤثرة فيه»، خلقت نوعاً من الانفصام في شخصية المرأة العربية، ما حدا بها أن تخرج من بوتقة النظام الحاكم الأبوي إلى عالم الحرية بحثاً عن حقوقها الضائعة، وتقف حائرة على قارعة الطريق لتنتشلها الأيادي الغربية وتربت على كتفها، وتملي عليها بحسب وصف الإسلاميين الأجندة الداعية إلى التحرر، وترسيخ فكرة المساواة المطلقة بين المرأة والرجل، لتدور رحى الحرب الطاحنة بين الشرق والغرب، ومحورها (المرأة)، وتدور الدائرة بين الشرق والشرق نفسه بحثاً عن هوية اسمها (امرأة) في زمن صعب على الاتجاهين المتضادين تحديد شكلها وملامحها.

هل استطاعت المرأة الخليجية أن تحصل على الحقوق التي نادت بها الحركات النسائية في القرن الماضي؟

إن الإشكالية المجتمعية قائمة ومن الصعب تغيير تلك الأفكار النمطية في جيل أصبحت تلك القيم والموروثات مسلماً بها، ولا يمكن تغييرها حتى لو تغير المجتمع، ولا يمكن أن ننسف نظاماً بأكمله قائماً على هذه الخلفيات الثقافية والدينية والسياسية ولا يمكن إزالته إلا تدريجياً عن طريق التوعية المجتمعية وفهم الدين الإسلامي بالشكل الصحيح، إذ إننا بحاجة إلى صياغة خطاب معاصر يحاكي المجتمع وتغييراته، وبحاجة أيضاً إلى تجديد الخطاب الإسلامي بأسلوب عصري بعيد عن التطرف والتعصب المذهبي، وعلى الحركات النسائية والتيارات على اختلاف مشاربها أن تتحد في صياغة خطاب نسائي خليجي موحد، يخاطب المرأة على اختلاف مستوياتها الفكرية والثقافية، والمساهمة في خلق امرأة من منظور عربي لا غربي، وأخيراً أن نقتحم سياج المنظومات البالية بأسلوب حضاري بعيد عن الغوغاء في الطرح ●

*صحافية بحرينية

مستقبل الشباب العربي: رؤية سوسيولوجية في مجتمع الخليج

ترتكز الرؤية المستقبلية نحو الشباب على محورين هما مستقبل الشباب في المجتمع، ومستقبل المجتمع على يد الشباب. إذ يأخذ المحور الأول بعد المسؤولية المجتمعية نحو الشباب، بينما يأخذ الثاني بعد المسؤولية الشبابية تجاه المجتمع. وعند تقاطع هذين البعدين تتضح الرؤية المستقبلية للشباب كفاعل للتنمية وصانع للمستقبل ومكون لمقومات حياة المجتمع.

د. فيصل محمود غرايبه *

تتضح الرؤية المستقبلية للشباب كمفعول لأجله من مختلف قطاعات المجتمع وفعالياته مثلما تتضح جهود المجتمع التي ينبغي بذلها والخطط الوطنية التي يتحتم وضعها من أجل أن يشكل الشباب مستقبل المجتمع وحدوده الحضارية ومقوماته الثقافية. هذا التقاطع المنوه عنه بين بعدي الشباب والمجتمع هو الذي يعكس مطالب الشباب من المجتمع واستعداد المجتمع لتحقيق هذه المطالب وإجراءاته وخطواته لتلبية هذه المطالب. فالعلاقة بين الشباب والمجتمع تفاعلية تبادلية تحركها المبادرة من قبل أحد الطرفين تجاه الطرف الآخر، والمنبعثة من إيمان كل منهما بأنه يؤدي استحقاقاً للآخر وفقاً لقاعدة نيل الحقوق مقابل أداء الواجبات.

الموقع الاجتماعي للشباب

هذه القاعدة التي تنادي بنقل الموقع الاجتماعي للشباب من بين الأغلبية الصامتة إلى القوة الطليعية الفاعلة.. عندما يتيح المجتمع لهذه القوة الفتية أن تشارك في طرح الآراء وصياغة الأفكار التي تعبر عن التصور المبدئي لمستقبل المجتمع ثقافياً وسياسياً واجتماعياً، وتترجم هذا التصور إلى خطط وبرامج قابلة للتطبيق، ومن ثم تتشارك هذه القوة الفتية الطليعية التي يمثلها الشباب في نقلها عن طريق التنفيذ والتطبيق إلى واقع اجتماعي معاش.

وإذا ما طبقت هذه القاعدة التي تحقق مشاركة الشباب في إنجاز التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية، فإنها توصل المجتمع بنقلة نوعية إلى وضعية متقدمة من مصفوفة ثقافية متطورة من الأفكار والعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية تستبدل التقليدي والموهوم والمنقطع بتقاليد متجددة وقناعات واقعية وصلات وثيقة، تقوم على التفاهم والتعاون وتواصل يقوم على الصراحة والوضوح وبإدراك موضوعي للحقائق والإمكانيات والممكنات، كما أن هذه القاعدة توفر للشباب الفرص المتكافئة والعادلة، للاطلاع من أجل بناء معرفة واعية تلاحق المتجدد والمتطور من اكتشافات العلم، وما انتهت إليه الجهود الحثيثة من أجل الوصول إلى الحقيقة في كل ما من شأنه الرقي بمستوى الحياة وتنمية قدرات الإنسان ليحقق قدراً من السعادة. مثلما أن هذه القاعدة توفر للشباب فرص التفاعل مع الأحداث على المستويات المحلية والوطنية والعالمية في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تفاعلاً فكرياً وجدانياً عملياً، بصيغة المشاركة التي تستبعد ظروف النقد السلبي أو الانسحاب الاختياري أو الإقصاء الجبري.

وتتعدى هذه القاعدة حدود الاطلاع وتنمية القدرات إلى تهيئة الشباب لدخول سوق العمل وفقاً لمتطلبات الإنتاج والتسويق، بحيث توفر هذه القاعدة فرصاً تعليمية تدريبية في التخصصات المطلوبة، والتي تقتضيها مستلزمات الحياة وطبيعة الاحتياجات

دول مجلس التعاون وضعت استراتيجيات وطنية للشباب تتضمن رؤاها لوضع أفضل

الفردية والمجتمعية، وبما يدفع عن المجتمع شبح البطالة وضائقة الفقر، ويجنب الشباب مشاعر العداء والسلبية، والتي كان من المقرر والأحرى أن يحتفظ بها المجتمع، ويستفيد منها في مختلف حقول المعرفة والخدمة والإنتاج والتنمية.

وتستكمل هذه القاعدة أطرها في خلق الجيل الوفي للأجيال التي سبقته وسلمته مقدرات الحياة الحاضرة، ليمضي بها حتى يصل إلى ذلك اليوم الذي يسلم فيه مقدرات حياته المستقبلية للجيل اللاحق، وقد تراكمت في هذه المقدرات خبرات جيل كامل ومنجزاته المضاعفة، ولتكون المعين لهذه الأجيال الصاعدة على مجابهة متطلبات جديدة مضاعفة واحتياجات متجددة متضخمة، كانت قد هيأتها معطيات الحياة المتطورة، والتي قامت على الانفتاح العالمي، والذي فتح الأبواب ويسرّ الاطلاع وأزال الحواجز بين الثقافات، لتتشارك في تحديد رؤية مستقبلية لعالم الغد وبناء قدراته وإمكانياته بشرياً ومادياً وفي مختلف الأبعاد والصعد.

الالتقاء بالمستقبل

لقد أدركت مجتمعات الخليج خاصة، والمجتمعات العربية عامة، ضرورة تحضير نفسها لحتمية الالتقاء بالمستقبل لقاء يتناسب مع طبيعة هذا المستقبل وتتوفر فيه شروط نجاح هذا الالتقاء، من حيث تهيئة البنى الاجتماعية ونظمها ووظائف هذه النظم، ومن حيث تهيئة الإنسان العربي للتجاوب والتفاعل والتكيف مع التغييرات الاجتماعية والثقافية، التي لابد أن تحدث ولا فكاك من السعي لإدراكها لا تجاهلها، وضبطها لا إهمالها، حتى تيسر للشباب التفاعل معها والتجاوب مع تبعاتها وتداعياتها.

إن ثمة تباشير لهذه التهيئة اللازمة في دول مجلس التعاون التي وضعت استراتيجيات وطنية للشباب تتضمن رؤاها للوضع الأفضل للشباب في دائرة التفاعل والترابط بين شرائح المجتمع، وترسم معالم تطلعاتها لصيرورة الشباب كصمام أمان لمستقبل المجتمع موفور الجانب متماسك البناء مرصوص البنيان، وقد قامت هذه الاستراتيجيات على دراسات لأهم القضايا التي تشغل الشباب ويعنى بها المجتمع في ما يخص الشباب وهي: والتعليم والتدريب، العمل، المشاركة، البيئة، الترويح، الحقوق المدنية والمواطنة، الثقافة والإعلام، والصحة، ودعمت هذه الدراسات بحملات الاستماع التي استهدفت الشباب في المدارس والجامعات والمواقع الإنتاجية والباحثة عن عمل والمتقدمين والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والمنحرفين والمتدربين من المدارس. كما شارك فيها ممثلو الوزارات والمؤسسات الحكومية والمجالس البرلمانية والبلدية والنقابية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني كالأندية والجمعيات والاتحادات والروابط الاجتماعية والثقافية والفنية والعلمية والرياضية والدينية. وكانت المواطنة كمفهوم وممارسة من أبرز ما ركزت عليه الدراسات الخاصة بالاستراتيجيات التي وضعت من

أجل مستقبل الشباب. والتي خلصت إلى أن أولويات الشباب في هذا الموضوع هي:

- تطبيقات المواطنة والحقوق والواجبات.
- تطبيقات الولاء والانتماء.
- حقوق وواجبات المواطنة للشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تثقيف الشباب بحقوق الإنسان والتركيز على الشابات.
- الحقوق المدنية للشباب:
  - ❖ حق تكوين الآراء والتعبير عن تلك الآراء بحرية.
  - ❖ حرية طلب المعلومات والوصول إليها.
  - ❖ حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة.
- مشاركة الشباب في صياغة القرار في المؤسسات الوطنية وبناء على ذلك وضعت الأهداف الإجرائية للاستراتيجية الوطنية للشباب على أساس تنشئة جيل من الشباب يعتز بولائه وانتمائه لوطنه يدرك حقوقه وواجباته ومسؤولياته.

الرؤية الوطنية للشباب

ساعدت التقارير القطرية للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ على انبثاق الرؤية الوطنية نحو مستقبل الشباب في المجتمع ومستقبل المجتمع على يد الشباب والتي بادرت إليها الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي في دول مجلس التعاون وسائر الدول العربية، وتمحورت على الشباب كقوة فاعلة ومستهدفة في عمليات التنمية المختلفة، وقد طبقت مؤشرات دليل التنمية البشرية، التي كانت قد عكست بعض هموم الشباب، والتي أتت الخطوات الاستراتيجية لتحليلها والتخفيف منها عدداً وحجماً، إن لم يكن مساعدة الشباب على التخلص منها، وتهيئة المجتمع للتجاوب مع الشباب في جهده إزاء التخلص من همومه أو التخفيف منها إلى أقصى الحدود. لقد عبر الشباب كما يفهم من هذه التقارير عن التناقض الحاصل ما بين تصورهم لأدوارهم في المجتمع وتصور المجتمع لمطالب الشباب فيه.

ومثلما أن هناك مجموعة من حالات التفاوت بين مجموع الشباب في فرص التعليم، وخاصة في ما يتعلق بالقبول في الجامعات، وفي فرص العمل، والفرص ما بين الذكور والإناث، والمشاركة السياسية، وحتى في فرص المشاركة في أنشطة الهيئات التطوعية وسائر منظمات المجتمع المدني، حيث إن أشكالاً من العدوى الاجتماعية لا تزال تنتقل عبر الأجيال، وتؤثر في استمرار حالات التفاوت بين الشباب ذكوراً وإناثاً، مدنيين وقرويين، من سكان العاصمة أو من خارجها، من موسرين ومعسرين، هذه الأشكال من العدوى التي تظهر في مختلف إفرازات ثقافة الانتفاع والمصلحة الذاتية الضيقة.

ولذلك شكلت واجبات الشباب وحقوقهم محوراً بارزاً في ملف الاستراتيجية الوطنية للشباب في دول مجلس التعاون، نادت فيه بحق الشباب بالتمتع بشبابهم وحمايتهم من الاستغلال والإساءة والعنف، وحفظ كرامتهم والتعامل معهم على أساس القيم الإيجابية في الأسرة والمجتمع، وإفساح المجال أمامهم للإسهام في وضع السياسات الخاصة بتنمية الشباب والخطط والبرامج المبنية على أساس هذه السياسات، وكذلك الإسهام في عمليات التنمية محلياً ووطنياً، واستثمار كامل طاقاتهم وقدراتهم لتنمية شخصياتهم وتنمية مجتمعهم بشكل كامل ومتكامل ومتبادل، إذ إن دور الشباب وواقعهم الاجتماعي ما زالا يصطدمان بالمعوقات والمحبطات متعددة المصادر ومختلفة البروز بالزمان والمكان، فإن هذا الدور يتناقض في تصوره من قبل الشباب ومن قبل المجتمع، وحتى تصوره من قبل الأسرة، كما أن هناك مشكلات أسرية تؤثر في تصور الشباب للعلاقات الأسرية والذين هم طرف فيها، كما أن عدم وجود اتصال بين الشباب والشابات يؤدي إلى عدم فهمهم لبعضهم، وهما يشكلان شقين متكاملين من الكتلة الفتية في المجتمع، بالإضافة إلى ضغوط يواجهها الشباب في مواصلة التعليم الجامعي، إذ إن من العسير أن يلتحق الشاب بالتخصص المرغوب وفي الجامعة المناسبة له وبالرسوم التي يمكن للأسرة أن تغطيها بارتياح وقدرة مالية مناسبة، كما أن سوق العمل يواجه الخريجين من الشباب بإغلاق أبوابه، حيث إن متطلباته متقلبة باستمرار، ولا يكاد الشاب يهيئ نفسه لهذه المتطلبات من خلال الدراسة الجامعية أو البرامج التدريبية المهنية، حتى يجد السوق قد اتخم بتلك التخصصات، التي كانت استقطبت الشباب قبل عدد قليل من السنوات أمضاها في التأهل لهذه المهنة أو لذاك العمل.

العلاقة بين الشباب والمجتمع تفاعلية تبادلية تحركها المبادرة من قبل أحد الطرفين تجاه الطرف الآخر

إن هذه المعطيات تشكل معالم جلية على طريق التخطيط لمستقبل آمن يسير على طريق واضح المسالك يصل بالشباب في كل قطر من أقطار مجتمع الخليج، وفي منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى حالة من الوعي والنماء والحداثة، تتكامل مع إنجازات الشباب العربي في مختلف أقطاره، وفي إطار جهوده لتبوؤ المكان الأفضل تحت الشمس وبين صفوف الشباب في شتى أنحاء المعمورة ●

* أستاذ في قسم العلوم الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة البحرين

كيف واجهت دول الخليج أزمة الغذاء العالمية؟

يشهد العالم حالياً أزمة غذائية تهدد الاستقرار العالمي، نتيجة للارتفاع القياسي في أسعار السلع الغذائية الرئيسية في العالم، ولم تسلم الدول الخليجية من تبعات هذه الأزمة؛ ففي دولة الإمارات اعترفت وزيرة الاقتصاد بأن أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية تضاعفت بنسبة ٣٠ في المائة في السنوات الأخيرة، وفي المملكة العربية السعودية توقع تقرير لوزارة التجارة والصناعة استمرار ارتفاع أسعار عدد من السلع الغذائية خلال العام الحالي بنسب تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة، الأمر الذي دفع دول المجلس إلى تبني مجموعة من الخطط والبرامج الهادفة لمواجهة تداعيات الأزمة.

مبارك مبارك أحمد *

الملاحظ أن الوضع الغذائي العالمي في الوقت الراهن يمر بما يمكن وصفه بـ «أزمة عالمية» تهدد الكثير من الدول والشعوب بمواجهة خطر المجاعة، نتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية في العالم وتراجع حجم الإنتاج، فقد شهدت أسعار سلع أساسية كالقمح والذرة والأرز قفزات كبيرة، وهو ما أشارت إليه تقارير البنك الدولي التي قدرت ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل عام بنسبة ٨٣في المائة في السنوات الثلاث الأخيرة. ولا تقتصر المعاناة على الدول النامية فحسب، فالدول المتقدمة لم تسلم هي الأخرى من تلك الموجة من ارتفاع الأسعار؛ حيث ارتفعت أسعار الغذاء في الولايات المتحدة، وهي منتج رئيسي للحبوب، بنسبة ٤ في المائة العام الماضي، وهي الأعلى منذ عام ١٩٩٠، فيما تتوقع وزارة الزراعة الأمريكية أن ترتفع مستويات الأسعار بنسب أكبر هذا العام.

وبصفة عامة يعزى هذا الارتفاع في أسعار المواد الغذائية إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها:

أولاً: ارتفاع أسعار الطاقة خاصة النفط؛ حيث تجاوز سعر برميل النفط عتبة المائة دولار، مما دفع الدول الصناعية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستثمار في الوقود الحيوي الذي يستخرج من الحبوب الزراعية كالقمح والذرة وفول الصويا كبديل عن الوقود التقليدي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض العرض من هذه المنتجات وزيادة الطلب عليها. وهذا ما أكده وزير الزراعة الأمريكي بقوله إن «ارتفاع أسعار البترول أكبر عامل في غلاء الأسعار»، فالبترول ليس سلعة عادية وإنما هو وقود حيوي يدخل في كافة الأنشطة ومنها النشاط الزراعي في الدول الكبرى التي تعتمد بشكل أساسي على الميكنة الزراعية، وارتفاع أسعار البترول أدى إلى تحول في إنتاج الطاقة من الإيثانول، أي استعمال الذرة في إنتاج الطاقة، ففي أمريكا وحدها تم تحويل ١٠ في المائة من إنتاج الذرة إلى الوقود العضوي (الإيثانول) ، وسرعان ما حذت دول عديدة حذو أمريكا، فتحولت البرازيل من زراعة الطعام لتصبح أكبر مصدر للوقود البيولوجي، وقرر الاتحاد الأوروبي الحصول على واحد في المائة من وقود النقل البيولوجي قبل نهاية عام ٢٠٢٠م. وبدأت العديد من الدول الزراعية تتأهب للقيام بالخطوات نفسها. كل ذلك أدى إلى انخفاض إنتاج الحبوب المخصص للطعام بنحو الخمس في العالم بعد أن تحولت أولويات الدول من ملء (معدات) الناس إلى ملء خزانات وقود السيارات، ومن ثم فإن زراعة المحاصيل المنتجة للوقود البيولوجي تنقص من مساحة المحاصيل الموجهة للاستهلاك البشري، لذا يتحمل هذا الوقود جزءاً من المسؤولية عن الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية.

ثانياً: ارتفاع مستوى المعيشة في بعض الاقتصاديات الصاعدة خاصة في كل من الصين والهند نتيجة للرواج الاقتصادي في هذه البلاد التي يزيد عدد سكانها على ٢,٢ مليار مما دفع السكان إلى تغيير النمط الاستهلاكي وتسبب في طلب متزايد على المنتجات الحيوانية والألبان من طرف هذه الدول. وكما قيل إن كل كيلو غرام

شهدت أسعار سلع أساسية كالقمح والذرة والأرز قفزات سعرية كبيرة

لحوماً حيوانية يحتاج إلى ٧٠ كيلو غراماً من الأعلاف والحبوب من أجل إنتاجه، الأمر الذي يزيد من الضغط الذي يمارسه الاستهلاك المتنامي للحوم على إنتاج الحبوب.

ثالثاً: التغيرات المناخية التي شهدها العالم والتقلب الشديد في أحوال الطقس، لا سيما في المناطق المنتجة للمواد الغذائية مثل أستراليا التي تعتبر ثاني أكبر مُصدر للقمح في العالم، حيث عانت خلال السنة الأخيرة من جفاف حاد قلص من حجم إنتاجها. وبالطبع لا يمكن أيضاً نفي العلاقة القائمة بين الجفاف الذي يضرب أستراليا والتغيرات المناخية، لذا تتحمل المسؤولية في هذا الإطار الدول والحكومات التي وقفت في طريق الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً: استغلال بعض المضاربين لأزمة المواد الغذائية من خلال عقود الشراء المستقبلية لتحقيق مئات المليارات من الأرباح السريعة على حساب الفقراء في العالم، في ظل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أكثر من ٢٠ في المائة خلال الأشهر الماضية، وبالتالي تزايد معدلات التضخم في الاقتصاد العالمي، نتيجة لأزمة الرهن العقاري وأزمات سوق المال العالمية مما زاد المضاربة على السلع الغذائية وارتفاعها بشكل غير مسبوق.

وإذا كانت الأسباب السابقة تمثل عوامل رئيسية تهدد الأمن الغذائي العالمي، فإنها ترتبط إلى حد كبير بالوجه الآخر للأزمة الذي بدأت إدارة بوش باستغلاله من خلال مقايضة الغذاء بالمواقف السياسية؛ أي التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الفقيرة، وبالتالي المساس بسيادة هذه الدول وقرارها المستقل إزاء التطورات الإقليمية والدولية، وما يشكله ذلك من مخاطر جمة على الاستقرار والأمن العالميين المهدد في هذه المرحلة بفعل التدخلات الدولية أكثر من أي وقت مضى؛ حيث اتهم العديد من الدول واشنطن بمسؤوليتها المباشرة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً، الذي تسبب في ظهور شبح المجاعات والاضطرابات السياسية والأمنية، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة أن يعاد النظر في ظاهرة العولمة التي تقودها الولايات المتحدة وخطورتها؛ حيث أفرزت هذه الظاهرة صورة وحشية لليبرالية أدت إلى إشعال الحروب والصراعات وعززت من عدم الاستقرار العالمي من خلال تفاقم العديد من الأزمات.

ولا خلاف على أن تأثير الأزمة الغذائية الراهنة على الدول العربية ليس متماثلاً، ففي دول الخليج العربية الغنية لا تبرز خطورة هذه المسألة؛ لأن الإمكانيات والعوائد المالية الضخمة التي تجنيها هذه الدول نتيجة لارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية، تجعلها لا تجد صعوبة في شراء المواد الغذائية من الخارج مهما ارتفع سعرها وتقديمها للمواطنين بأسعار مقبولة، كما أنها قامت بالفعل بزيادة رواتب المواطنين بنسب أعلى من نسب زيادة أسعار الغذاء، مما ساعد على تقليل الأثر السلبي لهذه الأزمة، خاصة مع تبني دول المجلس برامج وخططاً استهدفت الحد من تأثير أزمة الغذاء العالمية على مواطنيها. وهذا ما عكسته توجهات دول المجلس بشأن هذه الأزمة.

فقد أقرت المملكة العربية السعودية خطة حكومية لمكافحة غلاء المعيشة وارتفاع نسبة التضخم تتكون من سبع عشرة خطوة تعتمد على تنازل الحكومة عن العديد من إيراداتها، بالإضافة إلى استحداث بدل جديد يضاف إلى رواتب العاملين في الدولة تحت مسمى «بدل غلاء المعيشة». وتحاول الخطة الجديدة الموازنة بين ما يمكن تقديمه لموظفي القطاع العام وموظفي القطاع الخاص، إذ لم يكن التدخل المباشر في الأجور هو الوسيلة الوحيدة المستخدمة لتقليص نسبة التضخم وكبح جماح الأسعار، بل شرعت الدولة بتقديم العديد من التوصيات الإدارية والقانونية، بالإضافة إلى تنازلها عن جزء كبير من إيراداتها التي يتم تحصيلها من المواطنين، وتتطرق الخطة أيضاً إلى مراقبة المنافسة التجارية للتأكد من عدم تلاعب كبار التجار بالأسعار عن طريق التواطؤ الجماعي على رفعها واستمرار دعم السلع الأساسية، وتهتم الخطة الجديدة أيضاً بحل مشكلات الإسكان الذي يشكل عبئاً كبيراً على المواطن، بالإضافة إلى دعم الحملات الإعلامية الهادفة إلى توعية المستهلكين في مجال الأنماط الاستهلاكية غير المرشدة، واستمرار تذكيرهم بعدم التأثر بأنواع معينة من الأسماء التجارية للسلع والاهتمام بالبدائل، وتوجيه وزارة الثقافة والإعلام بتنسيق هذه الحملات.

ارتفعت أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية في الإمارات إلى نسبة ٣٠ ٪ في السنوات الأخيرة

لقد كانت زيادة الرواتب في بقية دول المجلس وسيلة سعت إليها لمواجهة الارتفاع القياسي في الأسعار ففي دولة الإمارات العربية المتحدة قرر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة زيادة رواتب موظفي الحكومة الاتحادية بنسبة ٧٠ في المائة، وهذه هي أكبر زيادة للرواتب في تاريخ الإمارات، كما أنها الأولى منذ أكثر من عقدين، كما قامت الدولة بتخفيض الرسوم على الواردات من السلع الغذائية. وفي سلطنة عمان سعت الحكومة إلى توفير السلع الغذائية الضرورية في كل أنحاء السلطنة بصفة عاجلة وتخفيض سعر الطن من الدقيق بمقدار ٢٥ ريالاً عمانياً ورفع توصيات اللجنة الوزارية المكلفة بمعالجة ارتفاع إيجار العقارات بأسرع وقت ممكن وزيادة رواتب موظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة بواقع زيادة تصل إلى ٤٣ في المائة، بالإضافة إلى زيادة رواتب أسر الضمان الاجتماعي أيضاً. وفي قطر أصدر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني نائب الأمير وولي العهد قراراً يقضي بزيادة رواتب الموظفين المدنيين بنسبة ٤٠ في المائة من الراتب الأساسي، بالإضافة إلى زيادة الرواتب التقاعدية والمعاشات بالنسبة نفسها، وفي مملكة البحرين بلغت نسبة الزيادة في الرواتب ٢٠ في المائة.

ولاشك في أن الإجراءات السابقة لمواجهة الأزمة الغذائية تحتاج إلى تضافر الجهود المجتمعية، حيث يكون من المفيد إعادة النظر في السلوك الغذائي وأنماط الاستهلاك السائدة في منطقة الخليج المتخمة بعادات غذائية مترفة للغاية، فهي الأحوج للأخذ بكل هذه السبل، نظراً لغموض مستقبل النفط فيها، وما تحويه المنطقة من صحارى ممتدة وفيافٍ عصية على الاستزراع وإنتاج الغذاء. ومن هنا تبرز أهمية ودور المجتمع المدني الخليجي في ترشيد ثقافة الاستهلاك ومساعدة الأسر الخليجية على ضبط العادات الغذائية، وتحسين العادات الاستهلاكية للاستفادة من الطاقة، ومشاركة التجار في المشاريع التجارية وخاصة الغذائية ومراقبة الأسعار، والعمل على تفعيل قوانين حماية المستهلك.

أما على مستوى التحرك الجماعي لمواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء ونقص الاحتياطي العالمي منها، فقد تبنت المملكة العربية السعودية خطة برنامج عربي طارئ للأمن الغذائي خلال اجتماع وزراء الزراعة العرب في الرياض في أواخر إبريل الماضي في إطار اجتماعات منظمة التنمية الزراعية العربية، والذي تمخض عن (إعلان الرياض) الذي تضمن ١٠ تدابير لتعزيز التعاون العربي لتحقيق الأمن الغذائي، والدعوة إلى إنشاء صندوق طوارئ في إطار برنامج عربي طارئ لمواجهة أزمة نقص الغذاء بهدف مساعدة الدولة العربية الأكثر تضرراً من أزمة الغذاء العالمية.

وثم يمثل (إعلان الرياض) بداية حقيقية للتحرك الفعال تقوده الدول الخليجية نحو العمل المطلوب على أساس أنها الأيسر مادياً لتحويل مبادئ هذا الإعلان إلى مشروع حركة على أرض الواقع، وتقديم التسهيلات اللازمة لتطبيقه. ومن هنا، تبدو الضرورة الملحة لتوظيف جزء مهم من رؤوس الأموال الخليجية باتجاه توظيف أكثر فاعلية لعوائد الطفرة النفطية في الاستثمارات الزراعية والصناعية والمشاريع التنموية العربية، ويأتي في مقدمتها إحياء مشروع جعل السودان «سلة الغذاء العربي» فهو مشروع يستحق أن يحظى بقدر كبير من الاستثمارات الخليجية باعتباره قادراً حال تنفيذه على تحقيق الأمن الغذائي العربي، فإذا كان النفط ولا يزال مساهماً حقيقياً في صناعة التقدم الغربي - حتى وإن سعت الدول الغربية إلى تدشين تحالف الإيثانول لمواجهة نفوذه - فإنه يجب أن يظل أيضاً قادراً على الاستمرار في مساعدة العالم العربي على تجاوز أزماته وأبرزها أزمة الغذاء الأخيرة.

إن مواجهة دول الخليج لأزمة الغذاء تتطلب رسم خطط مشتركة، وصياغة حلول تكاملية، تتضافر فيها الجهود الحكومية مع الجهود المجتمعية، ولتمتد أيضاً هذه الجهود إلى المستوى العربي باعتباره عمقاً استراتيجياً مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي وفي القلب منه الخليجي ●

*باحث مصري متخصص في الشؤون السياسية

دول مجلس التعاون الخليجي والاستخدام السلمي للطاقة النووية

مع تزايد الاحتياجات العالمية إلى الطاقة والارتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز باعتبارهما المكونين الرئيسيين المتاحين حتى الآن لتوليد الطاقة الكهربائية اتجهت كثير من دول العالم إلى البحث عن بدائل لتوليد الطاقة الكهربائية، وكانت الطاقة النووية أحد الخيارات المطروحة أمام كثير من دول العالم حتى تلك الدول التي لا تملك إلا القليل من مقومات استغلال هذه الطاقة وخاصة ما يرتبط منها بالقدرة على استيعاب تكنولوجيا الانشطار النووي، وتوافر رؤوس الأموال اللازمة لذلك، بالإضافة إلى الصعوبات الفنية التي تواجه هذه الصناعات وما يترتب عليها من مخاطر إشعاعية على الإنسان والبيئة.

د. سهيل بن سالم سعد الكثيري *

كان من بين دول العالم المهتمة بالطاقة النووية السلمية دول مجلس التعاون الخليجي سواء بشكل جماعي أم بشكل فردي، حيث نظمت الأمانة العامة لمجلس التعاون اجتماعات عدة لمناقشة الخطط التفصيلية لمشروعات الطاقة النووية والتشريعات القانونية والاقتصادية والفنية والبيئية، بالإضافة إلى الأمن النووي والسلامة الإشعاعية ومتطلبات إعداد الكوادر البشرية والبحث العلمي، علاوة على دراسة تعزيز وتطوير البنية التحتية الصناعية مما يرفع جاهزية كل دول المجلس لتلبية الاشتراطات والمتطلبات الدولية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من أجل توليد الكهرباء وتحلية المياه باعتبارها أحد الخيارات لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء والماء المتاحة في المستقبل.

إن الاهتمام أو التوجه المفاجئ لدول مجلس التعاون الخليجي إلى الطاقة النووية السلمية في ظل الظروف الدولية الراهنة التي تحيط بالملفات العالقة في مجالات الطاقة النووية السلمية سواء في ما يتعلق منها بإيران وكوريا الجنوبية أو دول أخرى يجعل من هذا الملف مثيراً للاستغراب كون أن كثير من الدول الصناعية التي هي سبب هذه الأزمات هي من تتسابق الآن للظفر بعقود إنشاء المحطات النووية في كثير من الدول العربية بما فيها دول مجلس التعاون حتى وصلت إلى مرحلة توقيع برتوكولات التعاون وحتى إبرام اتفاقيات إنشاء البنى التحتية. إلا أنه من الملاحظ أن التسابق نحو الاستفادة من الطاقة النووية السلمية لم يكن بتلك السهولة التي يتصورها البعض بأن يتم شراء المعدات النووية ويتم تركيبها لتولد الطاقة، كما هي الحال بالنسبة لمولدات الكهرباء المعتمدة على النفط والغاز أو غيرها من المحطات الأخرى، بل تعد مفاعلات الطاقة النووية من أكثر الأجهزة تعقيداً سواء من حيث نوع وحجم الأنظمة الإلكترونية والتحكم في إنجازها، أو ما تتطلبه مراحل إنشائها وتشغيلها من درجة عالية من القدرة على التحكم في هذه التكنولوجيا المعقدة أو حتى عملية إعداد الكوادر اللازمة لإدارة وتشغيل وتطوير هذه المحطات التي تتطلب تكاليف باهظة وسنوات طويلة من الإعداد.

إن الاستفادة من التكنولوجيا النووية السلمية أمر لا يختلف عليه اثنان لما لهذا الاستخدام من فوائد جمة في مختلف مناحي الحياة إلا أن التهافت على استغلال الطاقة النووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه أمر هو الآخر جدير بالدراسة المتأنية واختيار الوقت المناسب لتقرير ما إذا كان بناء المحطات النووية لن يشكل خطراً قاتلاً على الإنسان والبيئة في بلدان الخليج، إذ ينبغي الأخذ في الاعتبار الكوارث التي تحدق بالإنسان من جراء الأعطال والمشكلات المحتملة في المحطات النووية والتي تعتبر كارثة (تشرنوبيل) جديرة بالدراسة والتفكير بعد أن حصدت هذه الكارثة أرواح ما يزيد على ٥٠٤ آلاف وتعرض ما يقرب من ٥ ملايين شخص للإصابة بأمراض إشعاعية، فيما تورد بعض الإحصائيات إجمالي الخسائر المادية التي ستتكبدها أوكرانيا وحدها حتى عام ٢٠١٥م بـ ١٧٩ مليار دولار أمريكي.

كل ذلك يدفعنا للقول إن من يرى أن الطاقة النووية (طاقة آمنة) فهو خاطئ، بل إنها تعتبر بحسب رأي الخبراء من أخطر أنواع الطاقة على البشر اليوم وهذا الطرح يؤكده قول وزير خارجية الإمارات سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان في أحد تصريحاته التي قال فيها «إننا جميعاً نتذكر وعايشنا حادثة مفاعل تشرنوبيل في أوكرانيا ولو وقعت حادثة مماثلة - لا سمح الله - في منطقة الخليج العربي فإن ذلك يعني كارثة ليست على المنطقة ككل فقط بل على العالم».

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لا تقل أهمية وينبغي أخذها في الحسبان هي أن الكثير من الأنشطة النووية التي تصاحب دورة إنتاج الطاقة النووية تمثل خطورة كبيرة يصعب التحكم فيها مثل مراحل استخراج وتخصيب اليورانيوم واستهلاكه ثم اختيار التراكيب الجيولوجية المناسبة لإنشاء المحطات ثم دفن المخلفات النووية وغيرها من مراحل استغلال الطاقة النووية والسيطرة على مشكلاتها الكبيرة التي أصبحت تؤرق حتى الدول الصناعية الكبرى التي لها تجربة كبيرة في التعامل مع هذه المشكلات والتي بدأت في التخلص من جزء منها كألمانيا مثلاً. وهذا من دون شك يزيد من مصاعب الدول النامية الراغبة في الاستفادة من الطاقة النووية السلمية لأغراض توليد الطاقة. كما أن هذه المشكلات والتعقيدات من شأنها زيادة تكلفة إنتاج الطاقة وضرورة الاعتماد على الخبرات الأجنبية ذات الخبرات السابقة في هذا المجال. إذ إن الاعتماد على الخبرات الأجنبية والمساعدات الخارجية في بناء المفاعلات النووية والإمداد بالوقود النووي يزيد من مشكلات تعرض الدول النامية للضغوط الخارجية من قبل الدول المنتجة للمفاعلات أو تلك التي تقدم تسهيلات مالية أو حتى تلك التي تسوق اليورانيوم اللازم للمفاعلات، ناهيك عن تكلفة الصرف على تدريب الأيدي العاملة المتخصصة.

أصبحت الطاقة النووية أحد الخيارات المطروحة للبحث عن بدائل لتوليد الطاقة الكهربائية

ومع تأكيدنا على ضرورة الاستفادة من الطاقة النووية السلمية في دول مجلس التعاون الخليجي على المنظور البعيد فإننا نعتقد أنه لم يحن الوقت بعد لإنشاء محطات نووية على نطاق واسع في ظل عدم وجود المقومات الوطنية لإدارة وتشغيل مثل هذه المحطات والمتمثلة في:

أولاً: عدم توافر القاعدة العلمية والبحثية الوطنية اللازمة لإدارة وتشغيل المحطات النووية والاضطلاع بدور إدارة إنتاج الوقود النووي والذي يتطلب سنوات طويلة من الإعداد والتأهيل العلمي الذي نفتقر إليه سواء في مؤسساتنا التعليمية أو البحثية، الأمر الذي يستدعي اتباع جملة من الخطوات العملية التي تؤمن الاستفادة المثلى من الاستخدام السلمي للطاقة النووية في مختلف الأغراض كمرحلة أولى والتي ينبغي أن تشمل:

- ❖ تهيئة مؤسسات التعليم العالي لاعتماد تخصصات ذات علاقة مباشرة بهذا المجال.
- ❖ إنشاء الأكاديميات والمعاهد المتخصصة على مستوى فردي أو جماعي.
- ❖ إنشاء المفاعلات العلمية الصغيرة والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.

ثانياً: التفكير الجدي في الاستفادة من توليد الطاقة الشمسية باعتبارها مصدراً آمناً ومتاحاً لتوليد الطاقة الكهربائية، حيث تشير العديد من الدراسات الدولية للأمم المتحدة إلى هذا النوع من الطاقة كطاقة بديلة، وأن استغلال واحد في المائة من مساحة الصحراء العربية كاف لتزويد الكرة الأرضية بالطاقة الكهربائية. وهذا ما دفع كثيراً من دول الاتحاد الأوروبي إلى الاهتمام بالتعاون في هذا المجال مع العديد من الدول العربية وإجراء الدراسات المشتركة لاستغلال هذه الطاقة المتجددة.

ثالثاً: إن الموارد الطبيعية المتاحة من النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي يمكنها أن تفي باحتياجات دول المجلس لعقود قادمة إذا ما تم تقنين استهلاكها، واستمرت خطط الاستغلال الجماعي للطاقة المتاحة والتي من بينها الربط الكهربائي الموحد باعتباره توجهاً بدأت خطواته الأولى من شبكة الربط الكهربائي بين المنشآت الوطنية لتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية في البحرين، والكويت، وقطر والمملكة العربية السعودية فيما تغطي مرحلته الثانية توسيع الشبكة لتشمل سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، ويمكن توسيع هذه الشبكة لتتم الاستفادة من الطاقة النووية المتاحة لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية على نطاق تجاري أو الدول العربية التي لديها مشروعات مستقبلية مماثلة، وذلك حتى يمكننا تقييم فرص نجاح المفاعلات النووية لدى دول أخرى مماثلة وتأمين الكفاءات العلمية الخاصة بنا لإدارة وتشغيل الأنشطة النووية مستقبلاً.

إن الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا الحديثة وترويضها لخدمة الإنسان سمة العصر الحديث، كما أنه خطر في الوقت ذاته إذا ما أسيء استخدامه وتطبيقه، وبالتالي فإن توطين مخرجات البحوث والابتكارات العلمية يشترط الاهتمام بالبحث العلمي وإنشاء القاعدة التكنولوجية لتطور العلوم التطبيقية في بلداننا الخليجية باعتبارها إحدى الأولويات الأولى للرقي والتقدم ●

*باحث عُماني

أمن الطاقة في الخليج: ما بين سندان البيئة ومطرقة النفاد

تعرف الطاقة بأنها المقدرة على القيام بعمل ما «أي إحداث تغيير»، وللطاقة صور متعددة يتمثل أهمها في الحرارة والضوء، ومما يجدر الإشارة إليه أن كافة الفعاليات الاقتصادية تتطلب مصدراً من مصادر الطاقة، إذ إن توافرها وأسعارها هما ضمن الاهتمامات الأساسية والمفتاحية.

هشام بشير *

برز استهلاك الطاقة في السنوات الأخيرة كأحد العوامل المسببة والمتعلقة بالاحترار العالمي (global warming) مما جعلها تتحول إلى قضية أساسية في معظم دول العالم، وضمن سياق العلوم الطبيعية، فيمكن للطاقة أن تأخذ أشكالاً متنوعة مثل الطاقة الحرارية أو الكيميائية أو الكهربائية أو الإشعاعية أو النووية أو الكهرومغناطيسية ... إلخ.

وتتوزع منابع الطاقة في العالم على مناطق محددة، وهي مع هذا الاستهلاك المتنامي الذي يعيشه العالم عرضة للنضوب، الأمر الذي يعني البحث في مستقبلها من خلال إيجاد استراتيجية تؤمن الطاقة للعالم، فمستقبل الطاقة على الأرض لا يتوقف على حل واحد، بل على مجموعة متنوعة من الخطوات الضرورية: استكشاف وتنمية المصادر الجديدة للنفط الخام، المزيد من الترشيد في كفاءة استخدام الطاقة، التنمية طويلة الأمد وتبني مصادر طاقة متجددة معقولة التكاليف، والاستخدام الآمن بيئياً لأشكال الوقود الأحفوري البديلة مثل الفحم.

ومما لاشك فيه أن استخدامات الطاقة أصبحت تتنامى بشكل واضح ومعدلات الاستهلاك وارتفاع أرقامها تعطي مؤشراً إلى ذلك، والأسباب متعددة منها التوزع والتزايد السكاني المطرد، بالإضافة إلى التوسع بالمنشآت الاقتصادية وتنامي حركة الاستثمارات بمختلف أنواعها والتي تعتمد على استخدام الطاقة بشكل كبير، مما يستدعي المحافظة على مصادرالطاقة وإيجاد الوسائل لترشيد استهلاكها عبر وسائل تقنية وفنية والوعي بأهمية ذلك بعيداً عن أشكال الهدر.

وقد توقع أكثر من تقرير اقتصادي حديث أن يرتفع الطلب على الكهرباء في منطقة الخليج بنسبة ٨٠ في المائة إلى ٦٠ ألف ميغاواط بحلول عام ٢٠١٥، وهو ما سيشكل تحدياً كبيراً لدول الخليج لتوفير الطاقة والمياه. كما توقع التقرير أيضاً أن يحتاج قطاع الطاقة في الخليج إلى استثمارات بقيمة ٥٠ مليار دولار في مجال الطاقة، و٢٠ مليار دولار في مجال تحلية مياه البحر بحلول عام ٢٠١٥، ولفت التقرير إلى أن المنافسة المتزايدة في أسعار الغاز في الخليج تضطر شركات المرافق إلى البحث عن تقنيات جديدة ومصادر للطاقة البديلة مثل الفحم أو الطاقة النووية أو الطاقة الشمسية لأول مرة.

وخلال المؤتمر السنوي الثالث عشر للطاقة الذي عقد في شهر نوفمبر الماضي من عام ٢٠٠٧، أكد الدكتور جمال سند السويدي مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أن «حصة الفرد بلغت من الاستهلاك الصناعي والتجاري والمنزلي للطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي معدلات هي من بين أعلى معدلات الاستخدام في العالم، حيث تصل في دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال إلى أحد عشر ضعف المعدل العالمي، وأشار السويدي في كلمته إلى أن «في دول مجلس التعاون الخليجي تنبئ التوقعات بارتفاع سريع جداً بالفعل في وتيرة الطلب على الطاقة الكهربائية، مع توجه هذه الدول باتجاه توسيع قواعدها التجارية والسكنية والصناعية، ولنا في أبوظبي خير أنموذج على مثل هذا التوجه، فقد بلغ الطلب على الكهرباء -وفقاً لبيانات هيئة مياه وكهرباء أبوظبي- ذروته عام ٢٠٠٦ بما يقل قليلاً عن ٤٠٠٠ ميغاواط، فيما تشير التوقعات إلى أنه قد يرتفع إلى أكثر من ١٤٠٠٠ ميغاواط في عام ٢٠٢٠».

ويرى بعض المحللين في مجال الطاقة أن هناك بعض المخاطر التي تهدد أمن الطاقة في المنطقة منها:

١- إن منطقة دول مجلس التعاون لا يمكنها تجاهل مخاطر التوتر

في المنطقة خاصة أن شركات النفط في منطقة الخليج ليست محلية ولكنها أمريكية وقد تتأثر بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

٢- الصراع العربي - الإسرائيلي قد يؤدي إلي تفجر الأوضاع وفقدان الاستقرار في المنطقة.

٣- إصرار إيران على المضي قدماً في تنفيذ برنامجها النووي هو نوع من المواجهات بينها وبين الولايات المتحدة.

٤- استمرار التوتر في العراق والحرب الطائفية مما يجعله مثل لبنان في الثمانينات.

إن المخاطر الناتجة عن الاستهلاك الكبير للطاقة لا تتوقف فحسب على نضوب الطاقة أو تهديد أمنها لكنها أيضاً تحدث تغيرات بيئية، وبالتالي فيعتبر الاستهلاك الكبير للطاقة من أقوى الأسباب التي أدت إلى حدوث التغيّرات المناخية في العالم، التي تؤدي بدورها إلى حدوث العديد من الآثار الصحية الناجمة عن تغير المناخ ومنها ما يلي:

❖ زيادة تواتر موجات الحرّ: تشير التحاليل التي أُجريت مؤخراً إلى أنّ تغيّر المناخ الناجم عن النشاط البشري أسهم بقدر وافر في حدوث موجة الحرّ التي اجتاحت أوروبا في صيف عام ٢٠٠٣.

❖ من المحتمل أن تسهم أنماط هطول الأمطار، التي ما فتئت تتغيّر، في عرقلة إمدادات المياه العذبة، ممّا يؤدي إلى زيادة مخاطر الأمراض المنقولة بالمياه.

❖ من المحتمل أن يسهم ارتفاع درجات الحرارة وتغيّر أنماط هطول الأمطار في الحد من إنتاج الأغذية الأساسية في كثير من أشدّ المناطق فقراً ممّا يزيد من مخاطر سوء التغذية.

❖ يسهم ارتفاع مستوى البحر في زيادة مخاطر الفيضانات الساحلية، وقد يستوجب تهجير السكان. ويعيش أكثر من نصف سكان العالم حالياً داخل نطاق لا يتجاوز ٦٠ كيلومتراً انطلاقاً من ساحل البحر.

❖ من المحتمل أن تسهم التغيّرات المناخية في إطالة مواسم سريان الأمراض الرئيسية المنقولة بالنواقل وتغيير نطاقها الجغرافي، ممّا قد يؤدي إلى انتقال تلك الأمراض إلى مناطق حيث يفتقر السكان إلى المناعة اللازمة لمقاومتها، كما تفتقر السلطات إلى بنية تحتية صلبة في مجال الصحة العمومية لمواجهتها.

وحول أمن الطاقة توجهت العديد من الآراء إلى ضرورة البحث عن مصادر بديلة للطاقة وذلك على النحو التالي: فعلى سبيل المثال في ما يتعلق بطاقة الكهرباء والماء فهناك رأيان في هذا الصدد، حيث يرى الرأي الأول أهمية زيادة التركيز في بناء بعض المحطات النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه، وهنا يمكن للموارد المالية التي تنعم بها دول مجلس التعاون الخليجي أن تتضافر لدعم برامج رئيسية في هذا الشأن، ولاسيما أن الطاقة النووية تعد أكثر قدرة على المنافسة ودعم استقرار تكلفة الكهرباء.

بينما يرى الرأي الثاني أن الطاقة المتجددة أفضل من النووية لدول الخليج، لأن الأخيرة تحتاج إلى أموال ضخمة ينبغي توجيهها للتنمية، فضلاً عن أن استخدام هذه التكنولوجيا لا تزال له أضراره ومخاطره الواضحة حتى الآن، وذلك في الوقت الذي تتعدد فيه مزايا مصادر الطاقة المتجددة باعتبارها مصادر نظيفة تحافظ على البيئة وتحد من التقلبات المناخية، وما يبرهن على ذلك اتجاه الكثير من دول العالم إلى الاستثمار فيها.

وفي حقيقة الأمر يجب التركيز على الطاقة الشمسية في دول الخليج، باعتبار أن دول الخليج تتمتع بمستوى سطوع شمسي عالي المستوى يمكن معه في ضوء التقنيات الحديثة إنتاج الطاقة الكهروشمسية بعشرات آلاف الميغاواط ما يكفي لإشباع حاجتها من الاستهلاك المحلي وتصدير الفائض منها إلى الدول الأوروبية التي لا تستطيع الاعتماد على توليد هذه الطاقة في أراضيها، أو تكون تكلفة توليدها عالية جداً وغير منتظمة بسبب تدني مستوى السطوع فيها، وطبقا لأحد هذه الأبحاث فإن التقنيات الحديثة قادرة على توليد ٢٥٠ ميغاواط من سطح لاقط بمساحة واحد كيلومتر مربع، وهذه الكهروشمسية قابلة للتخزين أيضاً.

المنافسة المتزايدة في أسعار الغاز في الخليج تضطر شركات المرافق إلى البحث عن تقنيات جديدة

لذا فإنه يجب التفكير بجدية بإجراء الدراسات الفنية الاقتصادية للتأكد من إمكان توليد الطاقة الشمسية بتكلفة اقتصادية وتخزينها للاستهلاك المحلي ولتصديرها أيضاً، وبذلك نجد مصدراً للطاقة يحقق لنا المزايا التالية.

١- طاقة بديلة عن النفط والغاز اللذين ترتفع أسعارهما مع الزمن فنصدر الفائض منهما لتمويل مصادر طاقوية متجدِّدة.

٢- الاستعاضة عن نضوبية النفط والغاز بطاقة متجددة لا تنضب.

٣- الحصول على طاقة نظيفة تحافظ على البيئة من أراض ضعيفة المردود في أي استعمال آخر.

٤- استخدام الطاقة الشمسية المتولدة في تحلية مياه البحار وضخّها الى مراكز الاستهلاك البشري ولغرض الري في منطقة تشّح فيها المياه وقد أصبحت نادرة.

٥- تصدير الفائض من الطاقة المتولدة عبر شبكة نقل كهربائي تربط الوطن العربي بأوروبا كما هي حال مد أنبوب نقل الغاز العربي إليها ●

*كاتب مصري

عرض «تقرير مكافحة الاتجار في البشر بدولة الإمارات»

أثار مصطلح «الاتجار في البشر» الذي ظهر في أواخر القرن التاسع عشر الكثير من الجدل حول وضع تعريف واضح ومحدد لمعناه، وبعبارة أخرى تعريف يحدد صور السلوك التي تتعين مكافحتها بالفعل من خلال التشريعات الوطنية والدولية.

خالد علي عبدالخالق *

لقد وضع القانون الاتحادي رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٦ لدولة الإمارات تعريفاً واضحاً للاتجار في البشر فقرر أنه «تجنيد أشخاص أو نقلهم أو ترحيلهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة الضعف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى كل أشكال الاستغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء». ويتفق هذا التعريف إلى حد كبير مع التعريفات الواردة في بروتوكول باليرمو والقوانين الدولية الأخرى.

وتتميز مشكلة الاتجار في البشر بتخطيها الحدود الوطنية للدول، حيث إنها تشمل كلاً من دول المصدر ودول العبور ودول الوجهة النهائية، ويعني ذلك أن أية دولة أو إقليم لن يتمكن بمفرده من وضع حد لهذه الجريمة؛ ومن ثم فإن تفعيل جهود مكافحة الاتجار في البشر يتطلب تحقيق التعاون الدولي بمشاركة كل من الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن فاعلية السياسات في مكافحة هذه الظاهرة لن تتحقق إلا من خلال تشريعات وطنية تكون قادرة على تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع.

وكجزء من الاستراتيجية الوطنية والدولية لمكافحة الاتجار في البشر فقد صدّقت الإمارات على اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الدول سنة ٢٠٠٠، كما أقر مجلس الوزراء التصديق على بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار في البشر وخاصة النساء والأطفال والمعروف بـ «بروتوكول باليرمو». ويعد نشاط الاتجار في البشر من الأنشطة التجارية المزدهرة التي تدر المليارات من الدولارات. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية فإن هناك حوالي مليون شخص تتم المتاجرة فيهم عبر الحدود الدولية سنوياً، كما أن هذه الجريمة ترتبط بغيرها من الجرائم المنظمة مثل تهريب البشر وتجارة المخدرات وغسل الأموال، وتمثل النساء والفتيات نسبة ٨٠ في المائة تقريباً من بين الأشخاص المتاجر فيهم، بينما تبلغ نسبة الأطفال ٥٠ في المائة أغلب هؤلاء الضحايا يتاجر فيهم عبر الحدود لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري، أما البقية فبغرض استغلالهم في العمل القسري.

وفي إطار الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الاتجار في البشر فقد صدر تقرير (مكافحة الاتجار في البشر في دولة الإمارات (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) عن اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار في البشر - وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي - ومن خلاله تم رصد جهود الدولة في مجال مكافحة الاتجار في البشر، كما نجد أن الإمارات عملت على تنفيذ استراتيجية لمكافحة الاتجار في البشر تعتمد على أربع ركائز هي:

١- تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بقضايا الاتجار في

يعد نشاط الاتجار في البشر من الأنشطة التجارية المزدهرة التي تدر المليارات من الدولارات

البشر: يعتبر القانون الاتحادي رقم ٥١ الصادر في نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن مكافحة الاتجار في البشر الأول من نوعه، وقد صدر هذا القانون متسقاً مع القوانين الاتحادية النافذة والمتعلقة بدخول وإقامة الأجانب وتنظيم علاقات العمل والمشاركة في رياضة سباق الهجن والإجراءات الجزائية وقانون العقوبات، وينص قانون الاتجار في البشر على أقصى عقوبة بما في ذلك عقوبة السجن المؤبد، ويغطي كافة أشكال الاتجار في البشر، إذ لا يقتصر على الرق المقنع بل يتسع ليشمل الاستغلال الجنسي وعمالة الأطفال والمتاجرة في الأعضاء البشرية، كما يفرض القانون عقوبة السجن المؤبد إذا ارتكب الفعل بطريقة الحيلة أو إذا صحبه استعمال القوة أو التهديد بالقتل أو بالأذى الجسيم أو أعمال تعذيب بدنية أو نفسية. كما نص القانون المكون من ١٦ مادة على تطبيق عقوبات صارمة ضد كل من ارتكب أياً من جرائم الاتجار في البشر، وتتراوح عقوبات السجن بين العام الواحد والسجن المؤبد، كما تتراوح الغرامات المالية بين ١٠٠ ألف درهم ومليون درهم. كما تم تأسيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار في البشر في إبريل ٢٠٠٧ وذلك لدعم وتطبيق القانون الاتحادي رقم ٥١ لتكون هناك جهة يناط بها تنسيق جهود مكافحة الاتجار في البشر على كافة المستويات في الدولة، وقد عقدت اللجنة منذ تأسيسها ثمانية اجتماعات وقامت بالكثير من الأنشطة والزيارات ونظمت المناسبات وورش العمل، ويترأس اللجنة الدكتور أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية، كما تضم في عضويتها ممثلين عن كل من وزارات الخارجية والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية والصحة وجهاز أمن الدولة وهيئة الهلال الأحمر.

٢- تمكين الجهات المعنية من تطبيق إجراءات رادعة ووقائية: تشير التقارير الأولية إلى أن الفترة الممتدة حتى نهاية عام ٢٠٠٧ شهدت تسجيل ١٠ قضايا على الأقل تتعلق بجرائم الاتجار في البشر المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم ٥١ إلى جانب صدور أحكام بالإدانة في خمس قضايا واجه المتهمون فيها عقوبات بالسجن تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات وذلك بسبب المساعدة أو التحريض على ارتكاب جرائم الاتجار في البشر، كما تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار في البشر وبالتعاون مع الدوائر والوزارات المعنية بتنظيم ورش عمل يشارك فيها العاملون في دوائر الهجرة والإقامة والشرطة والنيابة العامة وذلك في إطار حملتها الشاملة لنشر المعرفة والوعي العام بكل ما يتعلق بتطبيق قانون مكافحة هذه الجريمة وضمن مساعيها لإيجاد السبل الفعالة للحد منها.

وتشارك اللجنة الوطنية في التخطيط لاستراتيجيات توعية عامة بهذه القضايا تشمل كافة أرجاء الدولة وذلك لتأسيس علاقة شراكة وتعاون مع المواطنين ووسائل الإعلام، فقد لعب المواطنون دوراً في لفت نظر السلطات المعنية إلى عدد من حالات الاتجار في البشر، وسيتم خلال العامين المقبلين تطوير وتوسيع مثل هذه السبل من التعاون، كما تعمل اللجنة أيضاً على التعاون مع السفارات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية لتسليط الضوء على هذه القضية في الدول المصدّرة للعمالة من أجل المساهمة في القضاء على هذه الآفة من مصدرها وذلك عن

طريق نشر الوعي بأخطارها، كما تواصل أجهزة الشرطة مراقبة الشركات السياحية التي تستقدم النساء إلى الدولة وتفرض الكثير من القيود على دخول الإناث غير المتزوجات من تقل أعمارهن عن ٣٠ عاماً، كما تواجه الشركات التي تثبت ممارستها لأنشطة غير قانونية عقوبة إلغاء ترخيصها، فقد ألغيت خلال عام ٢٠٠٧ رخص ناديين ليليين على الأقل ووضع العديد من النوادي الأخرى تحت المراقبة المستمرة لتحري ممارستها لأي نشاط غير قانوني وطبقاً لبيانات وزارة الداخلية فإن العدد الإجمالي لقضايا الدعارة خلال عام ٢٠٠٦ بلغ ٣٠٧ قضايا وارتفع هذا العدد في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ٣٩٨ قضية.

٣- تأمين الحماية والدعم لمتضررين من جرائم الاتجار في البشر: إلى جانب التشريعات والقوانين التي تصدرها الدولة من أجل مواجهة ومكافحة جرائم الاتجار في البشر تقوم الدولة بعمل برامج رعاية لضحايا تلك الجرائم. إذ تتعاون الحكومة مع الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية في بعض ما يثار لديها من قضايا من هذا النوع، ويتم تزويد الضحايا بمأوى لحمايتهم إلى حين حصولهم على الوثائق اللازمة تمهيداً لترحيلهم على نفقة الحكومة تحت مظلة (برنامج مساعدة ضحايا الجريمة)، كما تقوم المؤسسات الاجتماعية والخيرية بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة على هذا الصعيد من خلال عملها على تقديم المساعدة لهؤلاء الضحايا. ومن المبادرات المهمة في هذا الصدد:

فاعلية السياسات في مكافحة الاتجار في البشر لم تتحقق إلا من خلال تشريعات وطنية

أ- مؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال التي أنشئت عام ٢٠٠٧، وقد قدمت المؤسسة خلال الأشهر الماضية التي مضت على تأسيسها المساعدة لنحو ١١٥ طفلاً وامرأة من ضحايا الاتجار في البشر والعنف المنزلي والإهمال الأسري والاستغلال وغيرها من المشكلات الاجتماعية ذات الصلة، وكذلك نجحت المؤسسة في إعادة تأهيل وتسهيل مغادرة ثلاث ضحايا وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في أوزبكستان، وفي مارس ٢٠٠٨ تمكنت المؤسسة من تحقيق نجاح آخر من خلال إعادة تأهيل والمساعدة في مغادرة ثلاث ضحايا آخرين، وتؤوي المؤسسة حالياً ١٤ حالة من ضحايا الاتجار في البشر التي تنتمي إلى جنسيات متنوعة.

ب - مركز الدعم الاجتماعي في أبوظبي وهو مركز تديره شرطة أبوظبي ويقدم المساعدة لضحايا الجرائم بمختلف أنواعها بما في ذلك جرائم الاتجار في البشر ويوفر المركز للضحايا وخاصة النساء والأطفال وعائلاتهم ما يلزم من العمل الاجتماعي والنفسي، وقد قدم المركز المساعدة إلى ٢٦٥٠ حالة عام ٢٠٠٧ مقابل ١٥١٩ حالة في عام ٢٠٠٦.

ج- الإدارة العامة لحماية حقوق الإنسان في دبي، أسست شرطة دبي الإدارة العامة لحماية حقوق الإنسان عام ٢٠٠٧ وذلك امتداداً لبرنامج كانت قد بدأته عام ٢٠٠٣، وتهدف هذه الإدارة إلى توفير الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للنساء والأطفال الذين يقعون فريسة الاتجار في البشر، ففي عام ٢٠٠٧ قامت الإدارة بتقديم المساعدات المختلفة والخدمات المتنوعة إلى ٢٧ حالة تم انتقاؤهم من بين ٣٦ حالة من ضحايا الاتجار في البشر وذلك بتقديم المأوى المؤقت والتأشيرات المؤقتة وتذاكر الطيران للعودة إلى بلادهم.

د- مركز إيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار في البشر بأبوظبي أعلنت الحكومة في يناير ٢٠٠٨ عن دعمها لتأسيس مركز لإيواء النساء والأطفال ضحايا جرائم الاتجار في البشر في العاصمة أبوظبي، وسيعمل المركز على توفير الحماية للنساء والأطفال من ضحايا هذا النوع من الجرائم وإعادة تأهيلهم من خلال برنامج شامل للرعاية الاجتماعية يقدم المساعدات الصحية والنفسية والطبية والمشورة والخدمات القانونية والملاذ الآمن المؤقت وبعض خدمات التعليم والتدريب الأساسية إلى جانب مساعدتهم على العودة إلى أوطانهم بالتعاون مع مراكز نظيرة من الدول التي تنتمي إليها الضحايا.

٤- توسيع آفاق التعاون الثنائي والدولي لمكافحة جرائم الاتجار في البشر: وقعت دولة الإمارات عدداً من الاتفاقيات الدولية والثنائية كالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة للمساعدة على جعل إدارة الشرطة في الإمارات في مركز التميز في ما يتعلق بتطبيق القوانين ونشر المعلومات على المستوى الإقليمي وهو ما سيحقق فائدة كبيرة بالنسبة إلى قضايا الاتجار في البشر، كما تقوم الدولة بتشجيع الشراكات مع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية لتبادل المعرفة والخبرة في مجال مكافحة الاتجار في البشر، وتسعى الإمارات إلى زيادة عدد اتفاقيات التعاون من هذا النوع، وذلك ضمن الاستراتيجية الفعالة التي تنتهجها لمكافحة هذه الجريمة، وتعمل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار في البشر حالياً على تأسيس وتوطيد الصلات والروابط بين الجهات الحكومية وتشجيع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الدعم الاجتماعية على تعزيز تعاونها وتأسيس شراكات مع نظيرتها في العالم وهذا ما يحدث فعلاً في الإمارات، حيث تتعاون مؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال عن كثب مع مكاتب منظمة الهجرة الدولية في دول عدة من أجل إعادة ضحايا جرائم العنف والاتجار في البشر ●

*باحث في جريدة الأهرام - مصر

الهند والصين.. القوتان العظميان الصاعدتان ومستقبل التنمية الاقتصادية

يتجه العالم النامي نحو مرحلة من التحول غير المسبوق الذي يتمثل أحد عناصره الأساسية في صعود الهند والصين كقوتين اقتصاديتين عالميتين. وتحققت المعجزة الاقتصادية في كلا هذين البلدين إثر النجاح الاقتصادي الذي أحرزته اليابان وكوريا الجنوبية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكنهما تفتقران إلى الطاقة البشرية الكافية لتعزيز نمو الاقتصاد العالمي أو تغيير قواعد اللعبة الصناعية. في المقابل، تتمتع الصين والهند بما يكفي من الطاقة البشرية والدينامية لتحويل الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين. كما يُعد النمو الاقتصادي الثابت والمتزامن لدولتين يعيش فيهما ثلث سكان العالم سابقةً في تاريخ الإنسانية. فقد سجلت الصين والهند على مدى العقدين الماضيين نمواً اقتصادياً مدهشاً بمعدل سنوي قدره ٩,٥ في المائة و٦,٣ في المائة على التوالي. ونظراً إلى مجتمعيهما الشابين ومدخراتهما الضخمة والشوط الكبير الذي ما زال يتعين عليهما قطعه للحاق بركب أكثر الدول تطوراً، يعتقد معظم الاقتصاديين أن الصين والهند تمتلكان المقومات الأساسية الكافية لإحراز نمو اقتصادي يتراوح بين ٧ في المائة و٨ في المائة على مدى العديد من العقود المقبلة. وفي حال عدم حدوث أية طامات كبرى، ستتجاوز الهند ألمانيا في غضون ثلاثة عقود لتصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم. وبحلول منتصف القرن الحالي، ستكون الصين قد حلّت محل الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم. وحينئذٍ، قد تحقق الصين والهند معاً نصف إجمالي الناتج العالمي.

ولو سلمنا بأن هذه التوقعات دقيقة، فإنها لن تتحول إلى واقع ملموس إلا في المستقبل. أما المهم في الوقت الراهن فهو حقيقة أن نموذجي التنمية اللذين يتبناهما العملاقان الآسيويان الصاعدان، أذهلا علماء الاجتماع وصناع السياسة على حد

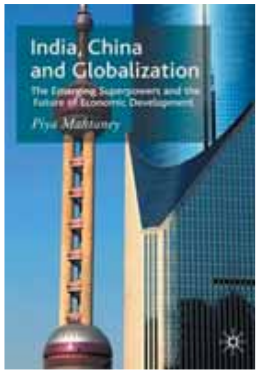

الكتاب: الهند والصين والعولمة القوتان العظميان الصاعدتان ومستقبل التنمية الاقتصادية
تأليف: بَيَا مَهتاي
الناشر: بالغريف مكميلان
إعداد: د. سمير رنجان برادان
باحث أول في مركز الخليج للأبحاث

سواء. فنجاح الصين الباهر في مجال التصنيع حوّلها إلى (مصنع) العالم، بينما تحولت الهند إلى (مكتب العالم الخلفي) بفضل ازدهار الخدمات فيها. وعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية بين هذين النموذجين، إلا أنهما سمحا بتحقيق الاستغلال الأمثل للأفضليات التنافسية، وأبرزها: الموارد البشرية والمعرفة والتطوير التقني المكثف للكفاءات والمرافق المتخصصة. ومع أن كلا النموذجين شابهما بعض الجمود، إلا أنه يمكن تطبيقهما في شتى مناطق العالم التي تكافح الفقر في ظل العولمة اليافعة والسياسات الرسمية التي تفتقر إلى الكثير من المرونة. لذا، فإن السرعة الهائلة والثابتة للنمو غير المسبوق الذي أحرزته الصين والهند بالإضافة إلى نموذجي التنمية العجيبين البراغماتيين اللذين طورهما هذان البلدان، أصبحت من الأمور التي تسترشد بها اقتصادات العالم الأخرى التي تكافح التخلف، سواء تمتعت أم لم تتمتع بإمكانيات توازي إمكانيات الصين أو الهند. هذه هي الحجة الرئيسية لكتاب «الهند والصين والعولمة: القوتان العظميان الصاعدتان ومستقبل التنمية الاقتصادية»، للمؤلفة بَيَا مَهتاي.

ففي هذا الكتاب، تقدم المؤلفة تحليلاً شاملاً لمساري التنمية في أكبر اقتصادين صاعدين في العالم، وتستنبط العناصر التي يمكن تطبيقها في دول أو مناطق أخرى تكافح التخلف.

لقد بدأت المؤلفة بالتمهيد لحجتها عبر إلقاء الضوء على ما سمته أعظم مفارقة في وقتنا الحاضر وهي الفجوة بين النمو والتنمية. إذ لا يوجد أي مكان في العالم أدت فيه (طفرات) النمو الاقتصادي إلى (ازدهار) التنمية الاقتصادية المستدامة. لذا، ترى المؤلفة أن الأولوية القصوى في ظل البيئة الاقتصادية الراهنة تتمثل في سد الفجوة القائمة بين النمو والتنمية، وهو ما يُبرز الأهمية الاستراتيجية للإدارة الاقتصادية الفعالة. وعبر إقحام سلسلة من الأدلة الملموسة والمتعلقة بالصعود الاقتصادي للهند والصين، تؤكد المؤلفة أن التنمية لا تحتاج بالضرورة إلى أنظمة مثالية لأنها بالأحرى حصيلة التفكير الاستراتيجي والتنفيذ الذكي والإدارة الكفؤة.

ففي عالمنا المليء بمظاهر عدم التناظر والذي يقف على أعتاب موجة جديدة من العولمة، يُظهر الإنجاز الاقتصادي الذي أحرزته الهند والصين السبيل الذي ينبغي أن تسلكه الدول الأفقر منهما لتحقيق التنمية، على الرغم من كل العيوب المتجذرة في أنظمتها السياسية. إذ تُجسد المعجزة الاقتصادية الصينية النجاح الباهر الذي حققته إعادة هيكلة المؤسسات الرئيسية والبرامج الإصلاحية، التي دعمتها ونفذتها النخب الليبرالية الجديدة الحاكمة بمهارة فائقة. وفي حالة نمو الهند الأسطوري الذي بدأت حكايته مع الإصلاحات التي نُفذت في أوائل التسعينات، نجد أن هذا النمو تلقى الدفعة الحاسمة في وقت لاحق بفعل ميزان العرض والطلب على الموارد البشرية ذات المهارات المتميزة، بفضل الجهد الدؤوب الذي بذلته الحكومة الهندية لتطوير عقيدة تعدد القطاعات الماهرة. وفي كلا البلدين، أدت البنية التحتية الممتازة المدعومة بمؤسسات كفوءة إلى الإبداع ثم النجاح الاقتصادي. وعلى الرغم من هذا النجاح الاقتصادي المهم، فإنه لا تزال هناك تعقيدات ومظاهر تصلب تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في كلا البلدين.

وفي ظل الإيقاع البطيء لعملية التكامل الاقتصادي العالمي جراء تباين المصالح والهواجس الوطنية، بدأ التكامل الاقتصادي الإقليمي باكتساح العالم. وأطلقت المؤلفة على هذه الظاهرة اسم «التقدم الاقتصادي غير المتناظر». وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي الإقليمي، الذي أُنجز من خلال رزمة خاصة من عمليات التحرير القطاعي، سيفٌ ذو حدين، يُحتم على الدول النامية تطوير سياسات أكثر حصافة. وهكذا رأت المؤلفة أنه يتعين على أفقر الدول النامية الموجودة في إفريقيا أن تطبق صيغة معدلة بعض الشيء من (نموذج لويس) في قطاعات محددة لإنجاز التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي، لأن الهند والصين حققتا نجاحات مدهشة عبر تطبيق نموذج لويس الذي يقضي بوجوب ضمان التدفق الثابت للعمال من القطاعات الاقتصادية التي تسجل فائضاً في العمال إلى بقية القطاعات الإقليمية الأخرى. وتؤكد المؤلفة أيضاً أن تطبيق (نموذج لويس) على أساس قطاعي أو في قطاعات محددة يساعد على تحديد مدى ارتباط العلاقات القائمة بين القطاعات الإقليمية بإمكانية تحقيق درجة أكبر من التكامل الاقتصادي الإقليمي. علاوة على ذلك، تقول المؤلفة إن جوهر معالجة التخلف يكمن في سد الفجوة القائمة بين نية تحسين الأوضاع وتنفيذ الإجراءات التي يتطلبها تجسيد هذه النية على أرض الواقع.

وعموماً، يلقي هذا التحليل الضوء على القضايا المستقبلية للتنمية الاقتصادية والتعقيدات التي ستواجهها الدول المتخلفة خلال المرحلة الراهنة من العولمة الجزئية والتكامل الإقليمي. ويُبرز الكتاب مركزية القوى الاقتصادية الصاعدة في منطقة جنوبي آسيا، مثل الهند والصين، في الجغرافيا السياسية الجديدة، كما يعرض الفرص الثمينة المتاحة أمام الدول التي تكافح التخلف في مناطق العالم الأخرى. وبالنسبة للقراء العاديين، قد يبدو هذا الكتاب معقداً عند قراءته لأول مرة، لكن التحليل اللاحق لأفكاره وطروحاته سيُمكنهم من فهم قضايا التنمية الاقتصادية بصورة أفضل ●

وقفة مع خطط تطوير التعليم في الخليج

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.ae

لا يختلف اثنان على الأهمية القصوى التي يحتلها العلم في عملية تطوير وتنمية الأمم والمجتمعات، فالعلم كان ولايزال بمثابة الركيزة والدعامة الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في أية محاولة للتقدم والتطور سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. لذا كان من البديهي والمنطقي أيضاً أن تقلق الأمم الواعية على نظامها التعليمي، وتحاول بين الفينة والأخرى مراجعة هذا النظام وما طرأ عليه من متغيرات أو ما لحق به من سلبيات، وأن ينصب اهتمامها كذلك على تدارس ومراجعة مناهجها التعليمية وبرامجها التدريبية والمهنية، خاصةً مع تزايد حدة المنافسة بين الدول في مجالات وأساليب وتقنيات التعليم. ولعل من أبرز تجارب مراجعة الواقع التعليمي التي تستحق الوقوف عندها والاستفادة منها هو ما حدث في عقد الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية عندما ظهرت بعض أعراض التراجع والفشل في سياسات التعليم الأمريكية، حينها صدر في عام ١٩٨٤ تقرير عنوانه «أمة في خطر» يحذر الأمريكيين - كما هو واضح من عنوانه - من تراجع مؤشرات أداء المؤسسات التعليمية، وكان لهذا التقرير صداه ودوره الفاعل في إعادة تقييم تلك السياسات ووضع الخطط المناسبة والتي نجحت لاحقاً في تصحيح مسار التعليم وتطوير الأنظمة التعليمية الأمريكية.

وعلى المستوى العربي كانت هناك استجابة من بعض الدول العربية للتطورات الكبيرة التي حدثت في العالم وخاصة التي حدثت في الثلث الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، حيث بدأ يظهر في تلك الدول شيء من المراجعة وإعادة التقييم لبرامجها التعليمية مرتكزة في ذلك وبالدرجة الأساس على توجهاتها السياسية، وكانت المراجعة غالباً ما تنصب على رصد المعوقات التي تحول دون تميز مؤسساتها التعليمية، ولكنها للأسف وعلى الرغم من الرصد والتشخيص الجيد إلا أنها لم تخلص إلى نتائج إيجابية أو إلى إيجاد حلول جذرية للمشكلة، وبالطبع هذا لا ينفي تحقيق بعض النجاحات الصغيرة هنا أو هناك.

وفي الخليج يحظى موضوع التعليم وتطويره باهتمام بالغ وعناية خاصة من المسؤولين الخليجيين، وقد بلغ الإنفاق على التعليم وخطط تطويره أعلى معدلاته في العقد الأخير، ولكن وعلى الرغم من هذا الاهتمام الواضح من قبل المسؤولين إلا أن النتائج ما زالت لا ترقى لمستوى الطموح ولا تتناسب مع الإمكانيات المادية الهائلة والتي تمتلكها دول الخليج. والمشكلة في نظر الكثير من المحللين والمتابعين لهذا الشأن لا تكمن في درجة الاهتمام أو الرغبة أو الإنفاق، بل في عدم وضع خطط استراتيجية واضحة المعالم وبعيدة المدى وذات سقف عالٍ من الطموح والتي يفترض أن تكون قد وضعت مع أول مبادرة أو فكرة لتطوير التعليم قبل عقود من الزمن. فالخطط التي وضعت في هذا الشأن كانت في أغلبها قصيرة النظر والأمد، وكانت تتغير مع تغير الوزراء والمسؤولين، فالمسؤول الجديد غالباً ما يقوم بوضع خططه وأفكاره الخاصة التي يظن أنها ستحقق له السبق والريادة، وما إن تنتهي فترة مسؤوليته حتى تبدأ إدارة جديدة وخطط جديدة تجب ما قبلها وهكذا دواليك.

والجانب الآخر من المشكلة يكمن في طبيعة هذه الخطط، إذ إنها غالباً ما تكون معقدة وصعبة التطبيق، ومن المفارقات الطريفة في هذا الشأن أن أحد المسؤولين عن التعليم صرح في إحدى المرات بأنه في صدد وضع خطة لتنفيذ خطة تطوير التعليم! وهذا التصريح يجعلنا نضع علامات استفهام عدة حول الجدوى من هذه الخطط التي تحتاج إلى خطط أخرى لتنفيذها.

والسلبية الأخرى التي يمكن ملاحظتها في هذه الخطط هي أن معظمها وضعت من قبل خبراء ومتخصصين تربويين أجانب بعيدين كل البعد عن الواقع التعليمي المعاش فعلياً في دول المجلس، وتستند خططهم غالباً إلى نظريات وتجارب أجنبية مثالية قد لا تجد حيزاً كبيراً وفرصة سانحة للتطبيق والنجاح خليجياً، الأمر الذي يجعلها تصل بنا في النهاية إلى طريق مسدود، أو أن تنتج لنا أجيالاً هجينة فكرياً تتقن الثقافات واللغات الأجنبية، لكنها لا تفرق بين ابن سينا والمتنبي، وتعيش في حالة من النقمة الدائمة على واقعها الذي ترى أنه لا ينسجم مع أفكارها ونظرياتها الأجنبية التي تعلمتها.

وعموماً وعلى الرغم من كل النقاط السلبية التي ذكرتها، إلا أن المتابع للأنشطة الخليجية الحالية في مجال تطوير التعليم سيلحظ نوعاً من التغيير في طريقة تناول هذه الخطط، وسيلحظ أيضاً نوعاً من الخبرة المكتسبة - ربما من فشل المحاولات السابقة - في إدارة الأمور والتي نأمل بأن تصل في النهاية إلى الغاية المنشودة وإلى تطوير أنظمة التعليم الخليجية بما يتناسب مع احتياجات هذه الدول، ويتواكب أيضاً مع المستجدات الحديثة في عالم اليوم بكل خصائصه وملامحه المرتبطة بالعولمة وما يصاحبها من نتائج وتأثيرات ●

* مدير تحرير مجلة «آراء»

اشترك الآن

واحصل على اشتراك مجاني لمدة عام

على موقع مجلة

آراء حول الخليج

آراء
حول الخليج

تصدر شهرياً و تعنى بالشؤون السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والأمنية في دول الخليج العربية

دعوة الى الكتاب والمفكرين للمساهمة في مجلة آراء حول الخليج

تدعو المجلة المفكرين والباحثين والكتّاب لنشر كتاباتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتعلقة بدول ومجتمعات الخليج العربية وضمن الشروط والمعايير التالية:

- أن يكون حجم المقال ١٠٠٠ كلمة
- ألا يكون المقال منشوراً أو تم تسليمه للنشر في أي مطبوعة أخرى
- تملك المجلة حق نشر المقال وإعادة نشره على مواقع مركز الخليج للأبحاث الإلكترونية أو في أي صحيفة أخرى باللغتين العربية والإنجليزية، وفي هذه الحالة يُعد كاتب المقال من كتاب «الخليج في الإعلام».
- المقالات التي لا يتم نشرها لا تعاد إلى أصحابها
- تدفع المجلة مكافأة مالية عن المقالات المنشورة
- المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن توجهات المجلة
- يفضل إرسال المقالات بالبريد الإلكتروني، وفي حال تعذر ذلك يمكن إرسالها مطبوعة بالفاكس أو البريد العادي

araa.ae

ترسل المقالات إلى مجلة آراء حول الخليج:

مركز الخليج للأبحاث، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
ص.ب: ٨٠٧٥٨، شارع الشيخ راشد
هاتف: ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١+
البريد الإلكتروني: araa@grc.ae

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

www.grc.ae

المعرفة للجميع

Knowledge for All